



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه وآله

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

الفقه

مجمع الفقهاء
عبد الحكيم بن محمد بن عبد الوهاب
توفي سنة ١٢٤٥

كتاب الطهارة

١٥

دار العلوم
بغداد، العراق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٩	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ١٥
٩	اشاره
٩	اشاره
١٣	كتاب الطهاره
١٣	اشاره
١٥	فى آداب الصلاه على الميت
١٥	آداب الصلاه على الميت
٢٥	مسأله ١ كيفيه الصلاه على الميت لو اجتمعت الجنازات
٣٧	فصل فى دفن
٣٧	فصل فى الدفن
٣٧	اشاره
٤٣	مسأله ١ كيفيه الدفن مستقبلا القبلة
٤٧	مسأله ٢ الموت فى السفينه
٥٤	مسأله ٣ دفن الكافره الحامله بطفل مسلم ميت
٥٩	مسأله ٤ عدم اعتبار قصد القبره فى الدفن
٦٠	مسأله ٥ حفظ الميت فى القبر بالقبور والأجر
٦١	مسأله ٦ مؤنه الإلقاء فى البحر والإقبار
٦٢	مسأله ٧ اشتراط إذن الولى فى الدفن
٦٣	مسأله ٨ اشتراط القبلة
٦٥	مسأله ٩ أحكام الطفل المتولد من الزنا
٦٦	مسأله ١٠ عدم جواز دفن المسلم فى مقبره الكفار
٦٩	مسأله ١١ عدم جواز دفن المسلم فى ما هو هتك لحرمته
٧٠	مسأله ١٢ الأماكن التى لا يجوز دفن الميت فيها

- مسأله ١٣ ما يجب دفنه من الأجزاء وما لا يجب ٧٤
- مسأله ١٤ إذا مات شخص في البئر ٧٩
- مسأله ١٥ موت الطفل في بطن الحامل وبالعكس ٨١
- فصل في مستحبات قبل الدفن ٨٩
- اشاره ٨٩
- مسأله ١ نقل الميت إلى العتبات ١٩٨
- مسأله ٢ عدم الفرق بين تعزیه الرجال والنساء ١٩٩
- مسأله ٣ استحباب وصیه الطعام من ماله ٢٠٠
- فصل في مكروهات الدفن ٢٠١
- اشاره ٢٠١
- مسأله ١ البكاء على الميت ٢٥٠
- مسأله ٢ جواز النياحه على الميت ٢٥٩
- مسأله ٣ ما لا يجوز من إظهار الحزن ٢٦٨
- مسأله ٤ جز الشعر وخذش الوجه في المصيبة ٢٧٧
- مسأله ٥ في شق الرجل ثوبه في موت زوجته ٢٧٨
- مسأله ٦ حرمة نبش قبر المؤمن ٢٧٩
- مسأله ٧ موارد الاستثناء من حرمة نبش القبر ٢٨٧
- مسأله ٨ تخريب آثار القبور ٣٠٣
- مسأله ٩ نبش القبر المشتبهه ٣٠٥
- مسأله ١٠ الدفن في ملك الغير ٣٠٧
- مسأله ١١ الرجوع عن الإذن في الدفن أو الصلاة في داره ٣٠٩
- مسأله ١٢ عدم لزوم الإذن ثانيا لو خرج الميت بنحو ٣١٥
- مسأله ١٣ فرع من فروع الإذن في الدفن ٣١٦
- مسأله ١٤ كراهه إخفاء خبر موت إنسان من أقرائه ٣١٨
- مسأله ١٥ الأماكن التي يستحب الدفن أو النقل إليها ٣١٩
- مسأله ١٦ استحباب إعداد القبر للنفس ٣٢٢

- مسألة ١٧ بذل الأرض لدفن المؤمن وكذلك الكفن ٣٢٤
- مسألة ١٨ مباشرة حفر قبر المؤمن ٣٢٤
- مسألة ١٩ مباشرة غسل الميت ٣٢٧
- مسألة ٢٠ استحباب اعداد الكفن ٣٢٨
- فصل فى الأغسال ٣٣١
- فصل فى الأغسال المندوبه ٣٣١
- اشاره ٣٣١
- مسألة ١ وقت غسل يوم الجمعة ٣٤٤
- مسألة ٢ تقديم غسل الجمعة ٣٥٤
- مسألة ٣ القول عند غسل الجمعة ٣٦٠
- مسألة ٤ عدم الفرق فى الاستحباب على الرجل والمرأه ٣٦١
- مسألة ٥ كراهه ترك غسل الجمعة ٣٦٥
- مسألة ٦ موارد جواز تقديم غسل الجمعة ٣٦٧
- مسألة ٧ إذا شرع فى الغسل يوم الخميس ٣٦٨
- مسألة ٨ الوقت الأفضل فى الغسل بيوم الجمعة ٣٦٩
- مسألة ٩ أفضليه القرب فى الأداء والقضاء ٣٧١
- مسألة ١٠ نذر غسل يوم الجمعة ٣٧٣
- مسألة ١١ موارد الاشتباه ٣٧٥
- مسألة ١٢ غسل الجمعة لا ينقض الحدث ٣٧٨
- مسألة ١٣ صحه غسل الجمعة من الجنب والحائض ٣٧٩
- مسألة ١٤ إجزاء التيمم بدل الغسل ٣٨٠
- مسألة ١٥ كيفية الغسل فى الليالى الأولى لرمضان ٣٨٥
- مسألة ١٦ وقت الأغسال فى ليالى رمضان ٣٨٦
- مسألة ١٧ غسل ليله الثانى والعشرين ٣٨٩
- مسألة ١٨ لا تنقض هذه الأغسال عن الأحداث ٣٩٠
- مسألة ١٩ عدم قضاء الأغسال الزمانيه ٤١٢

٤١٤	مسألة ٢٠ الغسل مستحب نفسياً
٤١٧	فصل في الأغسال المكانية
٤١٧	اشاره
٤٣٠	مسألة ١ استحباب الغسل عند دخول الأماكن الشريفه
٤٣١	فصل في الأغسال الفعلية
٤٣١	اشاره
٤٩٣	مسألة ١ استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مطنون
٤٩٤	مسألة ٢ وقت الأغسال المكانية والفعلية
٤٩٨	مسألة ٣ ما ينتقض من الأغسال الفعلية والمكانية
٥٠١	مسألة ٤ عدم كفايه الأغسال المستحبه عن الوضوء
٥٠٢	مسألة ٥ كفايه غسل واحد عن الجميع
٥٠٣	مسألة ٦ استحباب الغسل نفسياً
٥٠٥	مسألة ٧ قيام التيمم مقام الغسل
٥٠٧	المحتويات
٥١٤	تعريف مركز

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ: لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵-ح ۵۶ ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب الطهاره

الجزء الرابع عشر

دار العلوم للتحقيق والطباعه والنشر والتوزيع

بيروت _ لبنان

ص: ٣

الطبعة الثانية

١٤٠٨هـ _ ١٩٨٧م

مُنقَّحه ومصَّحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع

العنوان: حاره حريك _ بئر العبد _ مقابل البنك اللبناني الفرنسي

ص.ب ٦٠٨٠ شوران

تلفن ٨٢١٢٧٤ بيروت لبنان

ص:٤

كتاب الطهاره

اشاره

كتاب الطهاره

الجزء الرابع عشر

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

الخامس: أن يقف قريباً من الجنازه، بحيث لو هبت الريح وصل ثوبه إليها.

{الخامس: أن يقف قريباً من الجنازه بحيث لو هبت الريح وصل ثوبه إليها} وكأنه للتسامح بفتوى الفقيه، حيث إن الصدوق قال: (فليقف عند رأسه بحيث إن هبت ريح فرفعت ثوبه أصاب الجنازه) (١). انتهى.

بل لعله مشمول لعباره جملة آخرين من فهم، فعن المبسوط، والنهاية، والسرائر، والمهذب، والمنتهى، أنه ينبغي أن يكون بين المصلى وبين الجنازه شيء يسير، وعن جامع المقاصد: (إنه يستحب أن يكون بين الإمام والجنازه شيء يسير ذكره الأصحاب) (٢)، انتهى.

ثم إنك قد عرفت سابقاً أن لا يكون بين المصلى وبين الجنازه بُعد مفرط بالنسبة إلى الإمام والمنفرد، أما المأموم فلا بأس به مع الاتصال.

نعم لو لم يمكن إلا مع البعد، كما إذا وقع الميت في هوه، أو مات فوق جبل، أو في طرف آخر من الشط، أو كان مريضاً بمرض معد يخاف من عدواه، أو نحو ذلك، يسقط هذا الشرط، للإطلاق، بضميمه دليل "الميسور".

ص: ٧

١- الفقيه: ج ١ ص ١٠١ الباب ٢٥ في الصلاة على الميت ح ١٦

٢- جامع المقاصد: ص ٥٧ س ٤٠

السادس: أن يرفع الإمام صوته بالتكبيرات بل الأدعية أيضاً

{السادس: أن يرفع الإمام صوته بالتكبيرات { بلا إشكال ولا خلاف، ويدل عليه أن أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة عدوا تكبيراتهم، ولو كانوا اخفتوا لم يتمكنوا من العد.

لا يقال: من الممكن أن أخفتوا بما يسمع، وأنه لا يدل جهرهم (عليهم السلام) على الاستحباب.

لأنه يقال: الإخفات المسموع قليل جداً، وجهرهم يدل على الاستحباب للأسوه، هذا مضافاً إلى المناط في جهر الإمام في المكتوبه.

{بل الأدعية أيضاً} على المشهور، للدليل السابق، وللسيره، ولحكمه أن يسمع المأموم فيقرأ معه، لكن عن المحقق والعلامه استحباب السر، لقوله تعالى (وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِكَ (١))، بضميمه ما ثبت أن صلاه الميت مسأله ودعاء، ولخبر أبي همام عن الرضا (عليه السلام) قال: «دعوه العبد سراً دعوه واحده تعدل سبعين دعوه علانيه» (٢).

ص: ٨

١- سورة الأعراف: الآية ٢٠٥

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١١١٣ الباب ٢٢ من أبواب الدعاء ح ١

وأن يسرّ المأموم.

السابع: اختيار المواضع المعتاده للصلاه التي هي مظانّ الاجتماع وكثره المصلين.

وربما يحتمل الفرق بين الليل فالجهر، والنهار فالسر، للمناط، والإنصاف أنه ليس هناك شيء يطمئن به، والتسامح بفتوى الفقيه جار في الطرفين، والدليل السابق لا- يجرى في المقام، لأننا لم نجد في الروايات ما يدلّ على أن المعصوم قرأ الدعاء وسمعه المأموم، بل أن المعصوم قال: إن الدعاء كذا، ونقل أن الرسول قرأ كذا، فالقول باستحباب قراءه الأذعيه سرّاً أو جهراً أو بالتفصيل بين الليل والنهار محل نظر.

{وأن يسرّ المأموم} للمناط في استحباب سرّه في المكتوبه، أما المنفرد فلم يرد فيه نص، ولذا يحق له أن يقرأ كيف يشاء، والله العالم.

{السابع: اختيار المواضع المعتاده للصلاه التي هي مظانّ الاجتماع، وكثره المصلين} وقال في المستند: (للشهره، وأقربيه

ص: ٩

دعائهم إلى الاستجابة، ورجاء مجاب الدعوه فيهم، والنبوى: «من صلى عليه ثلاث صفوف فقد أوجب»، (١) انتهى. أى وجب له الجنة، وأسنده فى الذكرى (٢) إلى الأصحاب.

والظاهر أنه كاف فى الاستجاب، بضميمه التسامح لفتوى الفقيه، وربما يستدل له أيضاً بأنه من التعاون على البر، لأن السامع بموته يقصد تلك المواضع، ولأنه سبب لغفران الله تعالى حيث ورد عن الصادق (عليه السلام): «إذا مات المؤمن فحضر جنازته أربعون رجلاً من المؤمنين قالوا: اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً وأنت أعلم به منا، قال الله تبارك وتعالى: قد أجزت شهادتكم وغفرت لكم ما علمت مما لا تعلمون» (٣).

وفى روايه عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «أيا مؤمن شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة»، قلنا: وثلاثه؟ قال: «وثلاثه»، قلنا: واثنان؟ قال (صلى الله عليه وآله): «واثنان»، ثم لم نسأله عن الواحد (٤).

ص: ١٠

١- المستند: ج ١ ص ٤٤٩ س ١٥

٢- الذكرى: ص ٦١ س ٣٠

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٠٢ الباب ٢٥ فى الصلاه على الميت ح ١٩

٤- الذكرى: ص ٦١ س ٢٧

الثامن: أن لا توقع فى المساجد، فإنه مكروه عدا مسجد الحرام.

{الثامن: أن لا توقع فى المساجد، فإنه مكروه عدا مسجد الحرام} أما الجواز فى المساجد، فلأصل والإطلاق والإجماع المدعى عليه فى المنتهى، وبعض الروايات، كصحيحه البقباق، عن الصادق (عليه السلام) هل يصلى على الميت فى المسجد؟ قال: «نعم» (١). ومثلها موثقة (٢) ورواه محمد بن مسلم (٣).

ثم المشهور كراهه إيقاعها فى المساجد مطلقاً، ونفى المدارك الكراهه مطلقاً، وخص الكراهه جمع بما عدا المسجد الحرام، وخص الإسكافى الكراهه بالمساجد الصغار.

أما القول بالكراهه مطلقاً، فمستنده خبر أبى بكر العلوى قال: كنت فى المسجد وقد جىء بجنازه فأردت أن أصلى عليها فجاء أبو الحسن الأول (عليه السلام) فوضع مرفقه فى صدرى فجعل يدفعنى حتى أخرجنى من المسجد، ثم قال: «يا أبا بكر إن الجنائز لا يصلى عليها فى المساجد» (٤).

والنبوى الذى رواه فى المستند: «من صلى على جنازه فى المسجد

ص: ١١

-
- ١- التهذيب: ج ٣ ص ٣٢٥ الباب ٣٢ فى الصلاة على الأموات ح ٤١
 - ٢- التهذيب: ج ٣ ص ٣٢٥ الباب ٣٢ فى الصلاة على الأموات ح ٣٩
 - ٣- التهذيب: ج ٣ ص ٣٢٥ الباب ٣٢ فى الصلاة على الأموات ح ٤٠
 - ٤- التهذيب: ج ٣ ص ٣٢٦ الباب ٣٢ فى الصلاة على الأموات ح ٤٢

فلا شيء له»^(١) والروايتان ضعيفتان، لكنهما مجبورتان بالشهره.

أما المدارك، ففيه للكراهه مستند إلى ضعف الروايتين بعد دليل الجواز بقول مطلق.

وفيه: ما عرفت من كون الضعف مجبوراً بالعمل.

وأما استثناء المسجد الحرام، فمستنده إجماع الخلاف، ومجمع البرهان، قال الأول: (ويكره أن يصلى على الجنازه فى المساجد إلا- بمكه - إلى أن قال -: دليلنا إجماع الفرقه)^(٢)، وادعى الثانى^(٣) الإجماع على الكراهه إلا- فى مكه، وأنت خير بأن كلامهما يشمل كل مساجد مكه، لا المسجد الحرام فقط.

وإما إستثناء الاسكافى المساجد الكبار، فكأنه لأن الجوامع من المواضع المعتاده التى سبق أن يستحب الصلاه فيها.

وفيه: إن دليل الكراهه أقوى، وعليه فالأقرب الكراهه مطلقاً، إلا مساجد مكه مطلقاً.

ثم إن الجنازه إن أوجبت تلوث المسجد لم يجر جعلها فيه، من باب حرمه التنجيس، كما نصّ عليه غير واحد.

ص: ١٢

١- المستند: ج ١ ص ٤٤٩ س ٢١

٢- الخلاف: ج ١ ص ١٦٨ كتاب الجنائز مسأله ٧٣

٣- مجمع البرهان: ج ١ ص ١٣٢ س ٣٥

التاسع: أن تكون بالجماعه وإن كان يكفى المنفرد ولو امرأه.

العاشر: أن يقف المأموم خلف الإمام وإن كان واحداً، بخلاف اليوميه حيث يستحب وقوفه إن كان واحداً إلى جنبه.

{التاسع: أن تكون بالجماعه وإن كان يكفى المنفرد ولو امرأه} أما كفايه المنفرد، فبلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً، بل هو من الضروريات، ويدل عليه الإطلاقات. واما استحباب الجماعه، فلإطلاقات أدله الجماعه، وللتأسي حيث صلى الرسول (صلى الله عليه وآله): «ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاث صفوف من المسلمين إلاّ وجبت له الجنه»^(١)، وقد تقدم الكلام حول هذه المسأله.

{العاشر: أن يقف المأموم خلف الإمام وإن كان واحداً، بخلاف اليوميه حيث يستحب وقوفه إن كان واحداً إلى جنبه} بلا خلاف، كما اعترف فى الجواهر بأنه لم يجد فيه خلافاً، ومستنده خبر اليسع، عن الصادق (عليه السلام) عن الرجل يصلى على جنازه وحده؟ قال عليه السلام: «نعم». قلت: فاثنان...؟ قال (عليه

ص: ١٣

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١١٨ الباب ٣٣ من أبواب الدفن ح ١١

الحادى عشر: الاجتهاد فى الدعاء للميت والمؤمنين.

(السلام): «نعم ولكن يقوم الآخر خلف الآخر ولا يقوم بجنبه» (١).

وحمل العلماء هذا الخبر على الايتمام، لأنه لو كانت فرادى كان الأول حائلا للثانى الواقف خلفه، وقد تقدّم الكلام حول هذه المسأله.

{الحادى عشر: الاجتهاد فى الدعاء للميت} بلا إشكال ولا خلاف، لصحيح عمر بن أذينة، وفضيل بن يسار، عن الباقر (عليه السلام) قال: «إذا صليت على المؤمن فادع له واجتهد له فى الدعاء» (٢).

{والمؤمنين} لم أجد دليلاً خاصاً لذلك، نعم يشمله إطلاقات الاجتهاد فى الدعاء للمؤمنين، ولعل الروايات الواردة فى ما يقال فى صلاه الميت من الدعاء للمؤمنين هى سبب هذه الفتوى.

ثم إنه من المستحب أن يقول بعد رفع جنازه المنافق: «اللهم لا ترفعه ولا تزكّه»، كما رواه الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) (٣)، وكذلك فى فقه الرضا (٤) والمقنع (٥) والهدايه (٦).

ص: ١٤

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٥ الباب ٢٨ من أبواب صلاه الجنازه ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٨ الباب ٣ من أبواب صلاه الجنازه ح ٣
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٦٩ الباب ٤ من أبواب صلاه الجنازه ح ١
- ٤- فقه الرضا: ص ١٩ س ٢٧
- ٥- كتاب الهدايه، فى الجوامع الفقيهيه: ص ٦ س ٣٥
- ٦- كتاب المقنع فى الجوامع الفقيهيه: ص ٥١ س ٦

الثاني عشر: أن يقول قبل الصلاة: «الصلاة» ثلاث مرّات.

الثالث عشر: أن تقف الحائض إذا كانت مع الجماعة في صف وحدها.

{الثاني عشر: أن يقول قبل الصلاة: «الصلاة» ثلاث مرّات} ولم نجد به دليلاً خاصاً إلا فتوى الفقهاء، بضميمه التسامح في أدله السنن، وربما يستدل لذلك بخبر إسماعيل الجعفي، عن الصادق (عليه السلام) قال: قلت له أرأيت صلاة العيدين هل فيهما أذان وإقامه؟ قال (عليه السلام): «ليس فيهما أذان وإقامه، وليكن ينادى: الصلاة، ثلاث مرّات»^(١)، وذلك بإلغاء خصوصيه العيدين، وإن ذلك من باب النداء للاجتماع، قال في المستند: (ذكر جماعه أنهم لم يقفوا على دليل عليه في غير صلاة العيدين، وهو كذلك إلا أن فتواهم يكفي لإثبات الاستحباب)^(٢)، انتهى.

{الثالث عشر: أن تقف الحائض إذا كانت مع الجماعة في صف وحدها} كما تقدم الكلام حول ذلك، ومثلها النفساء، وليس كذلك المستحاضه، لعدم شمول الدليل له.

ص: ١٥

١- الوسائل: ج ٥ ص ١٠١ الباب ٧ من أبواب صلاة العيد ح ١

٢- المستند: ج ١ ص ٣١٩ س ٢٢

الرابع عشر: رفع اليدين عند الدعاء على الميِّت بعد التكبير الرابع على قول بعض العلماء، لكنه مشكل إن كان بقصد الخصوصية والورود.

{الرابع عشر: رفع اليدين عند الدعاء على الميت بعد التكبير الرابع على قول بعض العلماء} ولعل مراده ببعض العلماء صاحب المدارك قال: (لم يذكر الأصحاب هنا استحباب رفع اليدين في حاله الدعاء للميت، ولا يبعد استحبابه لإطلاق الأمر برفع اليدين في الدعاء المتناول لذلك)^(١)، انتهى.

ومقتضى هذا الكلام استحباب رفعه في الدعاء للمؤمنين بعد الثالث، بل في الصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله) بعد الثاني، وربما يستدل له بالرضوى: «ويقتت بين كل تكبيرتين، والقنوت ذكر الله والشهادتين والصلاة على محمد وآله، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات»^(٢)، بضميمه انصراف القنوت إلى ما معه رفع اليد، لكن فيه: إنه لو كان كذلك استحباب رفع اليدين في الكل، ومع أنه خلاف السيره في الصلاة، بل لو كان لنقل إلينا.

ولذا قال المصنف: {لكنه مشكل إن كان بقصد الخصوصية والورود} ثم الظاهر أنه لا يستحب أمر أريده بعد الدعاء على وجهه لا في الأثناء، ولا بعد التمام، لعدم النقل، ولو كان لبان،

ص: ١٦

١- المدارك: ص ٢٣٩ س ٤

٢- فقه الرضا: ص ٢٠ س ٢٢

(مسألة _ ١): إذا اجتمعت جنازات، فالأولى الصلاة على كل واحد منفرداً،

وإطلاق ما دلّ على ذلك في كل دعاء منصرف عن صلاة الميت، كما أنه لا يشمل القنوت في الصلاة للنص الخاص.

(مسألة _ ١): {إذا اجتمعت جنازات، فالأولى الصلاة على كل واحد منفرداً} وإن جاز أن يصلى على الجميع صلاة واحدة، أما أصل التخيير فمما لا شك فيه ولا خلاف، بل ظاهرهم الإجماع عليه، حيث أرسلوه إرسال المسلمات، ويدلّ عليه إطلاقات نصوص الانفراد ونصوص تجميعهم في الصلاة.

وأما كون الأولى إفراد كل واحد بصلاة، فقد استدل له في محكى المبسوط، والسرائر، بأن صلاتين فيما إذا كانا ميتين أفضل من صلاة واحدة، وفي محكى التذكرة والنهائية بأن القصد بالتخصيص أولى منه بالتعميم، ولعل مرادهما أن الدعاء لإنسان خاص أبلغ من الدعاء لجماعه، حيث إن توجه النفس أحسن، والتوجه من أسباب استجابة الدعاء، وفي كلا الدليلين نظر، لكن فتوى الفقيه بضميمة التسامح كافيته في الأولوية المذكورة في المتن، وربما يدل على أولوية الانفراد ما ورد: من أن الرسول (صلى الله عليه وآله) صلى على جنازه شهداء أحد كذلك.

فعن داود، عن الرضا (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، عن الحسين بن علي (عليه السلام)، أنه قال: «رأيت النبي (صلى الله عليه وآله) أنه كبر على حمزه خمس

وإن أراد التشريك فهو على وجهين:

تكبيرات، وكبر على شهداء بعد حمزه خمس تكبيرات، فلحق حمزه سبعون تكبيره»، كذا رواه في العيون (١)، فإن ظاهره أن النبي كان يشرك حمزه مع سائر الشهداء شهيداً شهيداً، وحيث إنهم كانوا مع حمزه سبعين شهيداً، كان لحمزه سبعون صلاة.

ويؤيد أن المراد سبعين صلاة لا تكبيره، ما رواه في الكافي، عن زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) على حمزه سبعين صلاة» (٢).

وعليه فما في جملة من الروايات أنه "كبر عليه سبعين تكبيره" يراد بها الجنس، حيث يطلق "التكبير" على "الصلاة" كالعكس.

لكن ربما يقال بأنه لا فضل لأحد الأمرين على الآخر، لما ورد في متعدد الروايات من أنه: «يصلى على الجميع بصلاة واحده» كما سيأتي، بالإضافة إلى أنه تعجيل، والتعجيل مستحب كما تقدم، لبعده التكافؤ بين الدليلين لا يكون أحد الأمرين أولى من الآخر، والله العالم.

{وإن أراد التشريك فهو على وجهين}:

ص: ١٨

١- عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ٤٥ ح ١٦٧

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٨٦ باب من زاد على خمس تكبيرات ح ١

الأول: أن يوضع الجميع قدام المصلّي مع المحاذاه،

{الأول: أن يوضع الجميع قدام المصلّي مع المحاذاه} لبعض الأموات مع بعض، حتى يكون صفوف من الأموات لكل ميت صف، بل وكذلك إذا جعل في كل صف اثنان، أو ثلاثه، أو أزيد، ويدلّ عليه جملة من الروايات:

كمرسله ابن بكير، عن الصادق (عليه السلام) في جنازات النساء والرجال والصبيان، قال: «يضع النساء مما يلي القبلة، والصبيان دونهم، والرجال مما دون ذلك، ويقوم الإمام مما يلي الرجال»^(١).

وصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن الرجال والنساء كيف يصلى عليهم؟ قال: «الرجل أمام النساء مما يلي الإمام، يصف بعضهم على أثر بعض»^(٢).

وفي الخلاف أنه: (روى عن عمار بن ياسر قال: أخرجت جنازه أم كلثوم بنت علي (عليه السلام) وإبناها زيد بن عمر، وفي الجنازه الحسن والحسين، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وأبو هريره، فوضعوا جنازه الغلام مما يلي الإمام، والمرأه وراءه وقالوا: هذا هو السنه)^(٣).

ص: ١٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٩ الباب ٣٢ من أبواب صلاه الجنازه ح ٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٨ الباب ٣٢ من أبواب صلاه الجنازه ح ١

٣- الخلاف: ج ١ ص ١٦٩ كتاب الجنائز مسأله ٧٦

وفى الرضوى: «إذا اجتمع جنازه رجل وامرأة و غلام ومملوك، فقدم المرأة إلى القبلة، واجعل المملوك بعدها،... والرجل بعد الغلام مما يلي الإمام، ويقف الإمام خلف الرجل في وسطه، ويصلى عليهم جميعاً صلاة واحدة»(١).

وخبر الدعائم، عن على (عليه السلام) قال: «إذا اجتمعت الجنائز صلى عليها معاً بصلاة واحدة، ويجعل الرجال مما يليه، والنساء مما يلي القبلة، وكذلك إذا اجتمع رجال وصبيان وخنثى ونساء، جعل الرجال مما يلي الإمام، ثم الصبيان مما يلي الرجال، ثم الخنثى مما يلي الصبيان، ثم النساء مما يلي الخنثى»(٢).

وصحيحه زراره والحلبى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: فى الرجل والمرأة كيف يصلى عليهما؟ فقال: «يجعل الرجل وراء المرأة، ويكون الرجل مما يلي الإمام»(٣). إلى غيرها من الروايات.

ص: ٢٠

١- فقه الرضا: ص ١٩ س ٢٩

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٥ فى ذكر الصلاة على الجنائز

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٠ الباب ٣٢ من أبواب صلاة الجنائز ح ١٠

والأولى مع اجتماع الرجل والمرأه جعل الرجل أقرب إلى المصلّى، حرّاً كان أو عبداً، كما أنه لو اجتمع الحر والعبد جعل الحر أقرب إليه، ولو اجتمع الطفل مع المرأه، جعل الطفل أقرب إليه، إذا كان ابن ست سنين وكان حرّاً،

{والأولى مع اجتماع الرجل والمرأه جعل الرجل أقرب إلى المصلّى، حرّاً كان أو عبداً، كما أنه لو اجتمع الحر والعبد جعل الحر أقرب إليه، ولو اجتمع الطفل مع المرأه جعل الطفل أقرب إليه إذا كان ابن ست سنين وكان حرّاً}، أما تقديم الرجل على المرأه، وتقديم الطفل على المرأه، وتقديم الرجل على الطفل، فقد ذكرت في الروايات المتقدمه.

وأما تقديم الحر على العبد، فلخبر طلحه بن زيد، عن الصادق (عليه السلام): «كان إذا صلى على المرأه والرجل قدم المرأه وأخر الرجل، وإذا صلى على العبد والحر قدم العبد وأخر الحر، وإذا صلى على الصغير والكبير قدم الصغير وأخر الكبير»(١).

والمراد من «قدم» أى إلى طرف القبلة، بقريته الروايات السابقه فى الرجل والمرأه، والصغير والكبير.

ثم إنما قيد الابن لست سنين، لأنه وقت وجوب الصلاه عليه، لكن فيه: إن إطلاق الروايات ينفيه، ولذا حكى عن الصدوقين إطلاق تقديمه، ولو لم يبلغ الست، ولا ينافى ذلك ما عن

ص: ٢١

الخلاف (١) من الإجماع على تقديم الصبي الذي بلغ الست إلى الإمام ثم المرأة، إذ إثبات الشيء لا ينفي ما عداه.

ثم إن الأحكام المذكوره فى استحباب التقديم والتأخير استجابيه، إجماعاً، ويكفى دليلاً عليه كونه المركوز فى أذهان المتشرعه، مضافاً إلى صحيح هشام بن سالم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا بأس أن يقدم الرجل وتؤخر المرأة، ويؤخر الرجل وتقدم المرأة، يعنى فى الصلاه على الميت» (٢).

ومضمّر الحلبي، قال: سألته (عليه السلام) عن الرجل والمرأه يصلى عليهما؟ قال: «يكون الرجل بين يدي المرأة مما يلي القبلة، فيكون رأس المرأة عند وركى الرجل مما يلي يساره، ويكون رأسها أيضاً مما يلي يسار الإمام، ورأس الرجل مما يلي يمين الإمام» (٣).

ثم إن المصنف قال: (وكان حرّاً) لكن الإطلاق يمنع من هذا القيد، وكأن المصنف لاحظ أن فى صورته "عبوديه" الطفل يتعارض المذكوره فيه الموجه لتقديمه، و"الحرية" فى المرأة الموجه لتقديمها، ولدى التساقت يتخير فى تقديم أيهما شاء، وفى المقام مسائل كثيره نضرب عنها خوف التطويل.

ص: ٢٢

١- الخلاف: ج ١ ص ١٦٩ كتاب الجنائز مسأله ٧٦

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٠ الباب ٣٢ من أبواب صلاه الجنازه ح ٦

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٠ الباب ٣٢ من أبواب صلاه الجنازه ح ٧

ولو كانوا متساويين فى الصفات لا بأس بالترجيح بالفضيله ونحوها من الصفات الدينيه، ومع التساوى فالقرعه،

{ولو كانوا متساويين فى الصفات} بأن كانوا ذكوراً، أو اناثاً، أو أحراراً، أو عبيداً، إلى غير ذلك. {لا بأس بالترجيح بالفضيله} فالعالم أقرب إلى الإمام من الجاهل، كما أن الظاهر تقديم المؤمن على المخالف، وهو على المنافق، وذلك لأن المستفاد من الروايات السابقه تقديم الأفضل. {ونحوها من الصفات الدينيه} كتقديم الزاهد على الإنسان العادى، فالفضيله كالهندسه وإن لم يكن علماً دينياً، والصفه الدينيه كما عرفت. {ومع التساوى فالقرعه} كما عن المنتهى: {إنه لا يستحب القرب فى صوره المساواه إلا بالقرعه أو التراضى} (1)، وكأنه لكون القرعه لكل أمر مشكل، ولأنها تحل مشكله التخاصم، لكن فيه: إن هذا ليس مشكلاً شرعياً، والتخاصم ليس بحق، إذ المكان لمن سبق إذا لم يكن مملوكاً، أو لمن أذن له المالك إذا كان مملوكاً.

ثم إنه لا يشترط رضى المصلى فى جعل الأقرب والأبعد، لعدم الدليل عليه، كما لا يعتبر رضى الولى، فلو وضع ميتة فى مكان بظن أن المصلى قربه، ثم جىء بأخر جعل أمام الإمام صحت الصلاه، وإن لم يرض الولى بالمكان.

ص: ٢٣

١- المنتهى: ج ١ ص ٤٥٧ س ٨

وكل هذا على الأولويته لا الوجوب، فيجوز بأي وجه اتفق.

الثاني: أن يجعل الجميع صفاً واحداً، ويقوم المصلى وسط الصف بأن يجعل رأس كل عند إليه الآخر شبه الدرج،

{وكل هذا على الأولويته لا الوجوب، فيجوز بأي وجه اتفق} بلا إشكال ولا خلاف كما عرفت، ثم إنه لو صفهم أكثر من واحد كل صف جاز أن يقف وسطهم، وإن كان عند رجل هذا ورأس ذاك، لاستفادته من نصوص التدرج الآتية، ويجوز أن يكون المصلى عليهم رجلاً أو إمراً لاطلاق النص والفتوى، ولو كان بعض من في الوسط أو عند الإمام غير صحيح الصلاة عليهم لعدم إذن الولي، أو كونهم كفاراً أو ما أشبه ذلك، صحت صلاه البقيه إن لم يكن الفاصل كثيراً وإلا بطلت، لفوات شرط عدم البعد المفرط.

وكذا بالنسبه إلى التدرج الآتى، ولا فرق فى جواز التصفييف والتدرج بين أن تكون الصلاه على الجميع واجبه، أو مستحبه، أو بالاختلاف، وإن كان من تستحب الصلاه عليه فاصلاً كما هو كذلك فى صلاه الجماعه إذا كان الموصل للمأموم بالإمام إنساناً تستحب صلاته، لأنها معاده مثلاً.

{الثاني: أن يجعل الجميع صفاً واحداً} أو صفوفاً على نحو التدرج، لأن المناط آت فى الصفوف أيضاً. {ويقوم المصلى وسط الصف بأن يجعل رأس كل عند إليه الآخر شبه الدرج} بلا إشكال

ولا- خلاف، بل إرسالهم للمسألة إرسال المسلمات يدلّ على الإجماع، ويدل عليه موثق عمار، عن الصادق (عليه السلام)، في الرجل يصلّي على ميتين، أو ثلاثه موتى، كيف يصلّي عليهم؟ قال (عليه السلام): «إن كان ثلاثه، أو اثنين، أو عشرة، أو أكثر من ذلك، فليصلّ عليهم صلاه واحده، يكبر عليهم خمس تكبيرات، كما يصلّي على ميت واحد، وقد صلى عليهم جميعاً، يضع ميتاً واحداً، ثم يجعل الآخر إلى أليه الأول، ثم يجعل رأس الثالث إلى أليه الثاني، شبه المدرج، حتى يفرغ منهم كلهم ما كانوا، فإذا سواهم هكذا قام في الوسط، فكبر خمس تكبيرات، يفعل كما يفعل إذا صلى على ميت واحد». سئل فإن كان الموتى رجالاً ونساء؟ قال (عليه السلام): «يبدأ بالرجال، فيجعل رأس الثاني إلى أليه الأول حتى يفرغ من الرجال كلهم، ثم يجعل رأس المرأة إلى أليه الرجل الأخير، ثم يجعل رأس المرأة الأخرى إلى أليه المرأة الأولى حتى يفرغ منهم كلهم، فإذا سوى هكذا قام في الوسط، وسط الرجال، فكبر عليهم وصلى عليهم، كما يصلّي على ميت واحد»(١).

ومضمّر سماعه، قال: سألته عن جنائز الرجال والنساء إذا اجتمعت؟ فقال: «يقدم الرجل قدام المرأة قليلاً، وتوضع المرأة

ص: ٢٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٨ الباب ٣٢ من أبواب صلاه الجنازه ح ٢

ويراعى فى الدعاء لهم بعد التكبير الرابع تثنيه الضمير أو جمعه

أسفل من ذلك قليلاً... ويقوم الإمام عند رأس الميت فيصلى عليهما جميعاً^(١) ومثلهما غيرهما.

ثم الظاهر أنه يجوز الاختلاف بتصنيف بعض وتدرج بعض، أو التدرج إلى جانب القبلة، أو جانب الإمام، بأن يجعل الميت الثانى فى يسار الميت الأول، أو يمينه، لما يجوز أن يقف الإمام وسط الرجال، أو وسط النساء، أو الوسط المطلق، أو فى طرف الصف.

لكن الظاهر استحباب أن يقف فى وسط الرجال، لموثق عمار، والظاهر أن تدرج الرجال والنساء والأطفال والخناثى، مثل تصنيفهم فى استحباب التقديم والتأخير، ويجوز جعل الأموات صفّاً طويلاً، بأن يكون رأس كل عند رجل الآخر، والإمام يجوز له أن يقف بعيداً عن المتدرج، حتى يكون الجميع قدامه، أو قريباً حتى يكون بعضه خلفه، ويجوز التدرج ذهاباً ورجوعاً، بأن يجعل الميت الثالث بحيث يوازى الميت الأول، ويكون الميت فوقهما أو تحتهما، ويجوز الصلاة على القبر بعد الدفن صلاة واحده لعهه أموات، كل ذلك للجمع بين الأدله والمناطق.

ويراعى فى الدعاء لهم بعد التكبير الرابع تثنيه الضمير أو جمعه { فى التثنيه والجمع، ويجوز الإفراد باعتبار كل واحد واحد،

ص: ٢٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٠ الباب ٣٢ من أبواب صلاة الجنائز ح ٨

وتذكيره وتأنيثه، ويجوز التذكير في الجمع بلحاظ لفظ الميِّت، كما أنه يجوز التأنيث بلحاظ الجنازه.

قال تعالى: (انظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ) (١١)، وقال: (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) (٢). كما يجوز التفريد بأن يقول: "اللهم إن هذا وهذا وهذا... ولا- يبعد أن يجوز الجمع للواحد، باعتبار الاحترام مثل: "السلام عليكم" للواحد، وكما يقول بالنسبة إلى نفسه "إنا، ومنا" مع أنه واحد، ويجوز أن يأتي بالمفرد المحلى باللام للجماعه باعتبار الجنس.

{وتذكيره وتأنيثه} كما تقدم {ويجوز التذكير في الجمع بلحاظ لفظ الميِّت، كما أنه يجوز التأنيث بلحاظ الجنازه} كما تقدم أيضاً، وإذا كانوا مختلفين دعا لكل واحد حسب دعائه، كدعاء المؤمن، والطفل، والمنافق، والمجهول، والمستضعف.

ثم الظاهر أنه في المسجد الحرام يجوز التصنيف والتدرج الدائري، للمناطق في صلاة الجماعه.

ثم الظاهر أنه يجوز أن يقوم اثنان، أو أكثر بصلاه الجماعه على الأموات المصطفين، أو المتدرجين، كما يجوز ذلك بالنسبه إلى ميت واحد، ومثله ما لو قام اثنان أو أكثر بصلاه المفرد، عليه أو عليهم، كل ذلك لإطلاق الأدله.

ص: ٢٧

١- سورة البقره: الآيه ٢٥٩

٢- سورة التحريم: الآيه ٤

فصل

فى الدفن

يجب كفايه دفن الميت بمعنى مواراته فى الأرض،

{فصل}

{فى الدفن}

{يجب كفايه دفن الميت} المسلم غير المحكوم بكفره، ومثله ولده، ومجنونه، ومن لحق به، كاللقيط، والأسير الطفل، كما تقدم فى سائر أحكام الأموات.

وكون الدفن واجباً لا- إشكال فيه، ولا- خلاف، بل هو من ضروريات الدين، ولذا ادعى المعبر والمستند على ذلك إجماع المسلمين.

أما أن وجوبه كفاي، فذلك أيضاً مما قام عليه الإجماع، ويستدل لذلك بما تقدم فى سائر تجهيزات الميت، وحيث إن الدفن توصلى يسقط وجوبه إذا حصل هو بنفسه، بفعل العواصف، أو الأمطار مثلاً، أو حصل بفعل طفل، أو حيوان، أو ما أشبه.

والدفن {بمعنى مواراته فى الأرض} على المشهور، بل على ما قطع به الأصحاب، كما فى المدارك، وعليه عمل الصحابه

بحيث يؤمن على جسده من السباع، ومن إيذاء ريحه للناس،

والتابعين، كما عن كشف الالتباس، واستدلوا لذلك بالتأسي بالأئمة الطاهرين، والافتداء بالصحابه والتابعين، والسيره بين عامه المسلمين، ولتبادره عن الدفن الوارد في متواتر الروايات، وهذا في الجملة مما لا شك فيه، ولا شبهه تعتريه.

{بحيث يؤمن على جسده من السباع} وسائر الحيوانات {ومن إيذاء ريحه للناس} ويكون بحيث لا يظهر بدنه بهبوب الرياح، ونزول الأمطار العاديه، وإن كان من الممكن ظهوره بفعل الزلزال والبراكين وما أشبه، ويدل على ذلك بالإضافة إلى قطع الأصحاب كما في المدارك، وإجماع المسلمين كما في المستند، والسيره والأسوه.

وما رواه العلل والعيون، عن فضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام) قال: فإن قيل: فلم أمر بدفنه، قيل: لثلا يظهر الناس على فساد جسده، وقبح منظره، وتغير ريحه، ولا يتأذى به الأحياء بريحه، وبما يدخل فيه من الآفه والدنس والفساد، وليكون مستوراً عن الأولياء والأعداء، فلا يشمت عدو، ولا يحزن صديق» (١).

ص: ٣٠

١- علل الشرائع: ج ١ ص ٢٦٨ الباب ١٨٢ في علل الشرائع. عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ١١٣ الباب ٣٤ ح ١

ولا يجوز وضعه فى بناء، أو فى تابوت ولو من حجر، بحيث يؤمن من الأمرين مع القدره على الدفن تحت الأرض،

{ولا- يجوز وضعه فى بناء، أو فى تابوت ولو من حجر} بدون أن يوضع التابوت تحت الأرض {بحيث يؤمن من الأمرين، مع القدره على الدفن تحت الأرض} للأدله السابقه، وربما يقال بجواز ذلك، لأن العله حاصله، والدفن تحت الأرض، لأنه الطريق الأسهل، فلا يدل على التعيين، خصوصاً إذا وضع فى بناء، لصدق الدفن عرفاً، فيشملة الإطلاقات، يقال: دفن الكثر أو نحوه وإن وضعه فى بناء، والانصراف لو كان فهو بدوى، فتأمل.

أما إذا وضع فى سرداب تحته سرداب آخر، فالظاهر أنه من الدفن، وهل يجب ستره عن الأبصار، وإن حنط بما يؤمن عدم تغييره، كما إذا وضع على باب القبر زجاج يرى من داخله؟ احتمالان: من العله، ومن عدم صدق الدفن.

نعم لا ينبغى الإشكال فى عدم جواز ذلك بدون تحنيط، بحيث يرى الناس فساده للعله.

أما وضعه على نحو الجلوس، أو القيام، أو ما أشبه فلا يجوز، لأنه خلاف واجب الدفن كما سيأتى.

أما تحنيطه ووضعها فى الخارج بدون دفن، كالمتاحف ونحوها، فالظاهر عدم جوازه، لعدم حصول الدفن، اللهم إلا أن يقال: إن

نعم مع عدم الإمكان لا بأس بهما،

الدفن للعله، فإذا حصلت جاز عدم الدفن، وفيه منع واضح.

ثم الظاهر أنه لا- فرق بين رؤيه إنسان أو أناس لفساده، في عدم تحقق الدفن بذلك، فإذا وضع في سرداب يراه الحفار كلما أدخل ميت آخر وينتشر ريحه بفتح باب السرداب كان محظوراً، وعليه فاللازم دفنه في السرداب، لئلا يحصل الأمران الرؤيه وانتشار الرائحه.

وهل يجوز حفظ الميت برجاء الحياه بعلاج- كما تعارف الآن في بعض بلاد الغرب؟ _ لا يبعد ذلك، إن كان الاحتمال عقلاً، لانصراف الأدله إلى الميت الذي لا يرجى عوده.

ثم لا- يخفى أنه إن تحقق ذلك فالإحياء من الله سبحانه، وإنما العلاج من الإنسان، كما أن الشفاء من الله والعلاج من الطبيب، كما أن الإيجاد من الله وسبب الحياه من الأبوين، إلى غير ذلك.

وهل يجوز النظر إلى الميت في قبره المسدود بواسطة المناظر الحديثه التي يرى الإنسان بسببها داخل الأرض؟ الظاهر العدم، فيما إذا فسد الميت، للعله المذكوره في الروايه، أما بالنسبه إلى نظر غير المحرم فهو حرام بلا إشكال، لعدم الفرق في الحرمة بين الحيّ والميت، كما سبق في مباحث الغسل.

{نعم مع عدم الإمكان لا بأس بهما} والظاهر أن الدفن في بناء حينئذ مقدم على جعله في تابوت.

ثم إن لفظ حفظ بدنه عن السباع لم أجده وارداً في نص، لكنه مشهور على ألسنة الفقهاء، وعليه لا فرق بين السباع وغيرها من حشرات الأرض، كالفئران والحيتيات ونحوها، وذلك لأنه عدم حفظه منهم خلاف احترام الميت، وقد ورد: «إن حرمة ميتاً كحرمة حياً»^(١)، فإذا كان الدفن في مكان يوجب تسلط الجرذان عليه دون مكان آخر، لزم دفنه في المكان الثاني.

أما حفظه عن الديدان المتكونه من نفسه بتعقيمه بما يحفظه عن ذلك، فلا يجب.

ثم إنه لا فرق بين دفنه في الأرض المسطحة، أو في أرض البحر، أو في أرض الجبل، أو ما أشبه ذلك، للصدق.

وهل يجب إنزال الميت في الفضاء حتى يدفن في الأرض، أو يجوز تركه هناك خارج جاذبيه الأرض؟ احتمالان: من حفظه هناك، فالعله متوفره، ومن أنه ليس بدفن.

أما دفنه في كوكب آخر فلا إشكال فيه، لأنه لا خصوصيه للأرض، كما هو واضح.

ثم الظاهر أنه لو صدق الدفن، بل لو كان بالمقدار المقدر شرعاً، لكن لم تحصل أيه من الفائدتين، يان كان سباع الأرض شرسين تخرجه، أو كان الأرض لرخاوه أو نحوها لا تحفظ ريحه

ص: ٣٣

١- التهذيب: ج ١ ص ٤٦٥ الباب ٢٣ في تلقين المحتضرين ح ١٦٧

والأقوى كفايه مجرد الموارد في الأرض، بحيث يؤمن من الأمرين من جهة عدم وجود السباع أو عدم وجود الإنسان هناك، لكن الأحوط كون الحفيرة على الوجه المذكور، وإن كان الأمن حاصلًا بدونه.

وجب عمق أكبر أو استحكام أكثر حتى تحصل الفائدةان، ولو لم يكن يخاف عليه من السباع لكن خيف عليه من الإنسان، لعمل قبيح معه، أو أكله _ كما في بعض الشعوب المتوحشه _ وجب الاستحكام حتى يؤمن من ذلك، «فإن حرمة ميتاً كحرمة حيّاً».

{والأقوى كفايه مجرد الموارد في الأرض، بحيث يؤمن من الأمرين، من جهة عدم وجود السباع، أو عدم وجود الإنسان هناك} بحيث تظهر رائحته له، وهذا هو مختار الجواهر، لصدق الدفن، وحصول الغرض بالفعل، وكون الحفرة على وجه مخصوص أمر زائد على مسمى الدفن، إنما يلزم عند الحاجة إليه.

{لكن الأحوط كون الحفيرة على الوجه المذكور وإن كان الأمن حاصلًا بدونه} بل هو الأقرب، لأن المنصرف من الدفن ما كان جامعاً للوصفين من جهة عمق الحفرة، لا من جهة عدم وجود السبع، أو الإنسان.

نعم لا يبعد ذلك إذا صدق الدفن، ولم تكن له رائحة، لأنه قد بلى ولا رائحة له، أو عقم بحيث لا تعطى رائحة، فتأمل.

ثم الظاهر أنه يصح أن يوضع فوق الأرض ثم يبنى حوله القبر

(مسأله _ ١): يجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه الأيمن بحيث يكون رأسه إلى المغرب، ورجله إلى المشرق،

إذا حصل الوصفان، لعدم انصراف الدفن عن مثله، وحصول العله خصوصاً إذا اعتاد عندهم ذلك، فتدبر، وإذا لم يقدر على المواراه في الأرض، لصلاجه الأرض ونحوها، فإن أمكن نقله إلى مكان يدفن فيه نقل، لإطلاق الأدله، حيث لا اضطرار إلى غيره، وإلا- سترت جثته ببناء أو تابوت أو نحوهما، ولو لم يكن ذلك أيضاً، وأمکن الإلقاء في بحر أو نهر يستران بدنه، وتحصل الفائدةان، وحب لقاعده الميسور.

ثم الظاهر إن الثلج حاله حال الأرض في الأماكن الثلجية، كطرف القطب، لعدم خصوصيه للأرض.

أما جعله في الماء، وإن لم يكن له حيوان كالبحر الميت فلا، لعدم صدق الدفن، وإن حصلت الفائدةان.

وهل يصح دفنه في الملح الذي يكون في الأراضي الملحية؟ الظاهر الجواز، إن لم تكن إهانته وهتك، فإنه لا دليل على وجوب التحفظ عليه من سرعه الفناء، ولذا يجوز دفنه في بستان ونحوه يوجب سرعه تبدده وفنائه.

نعم يشكل تسليط الماء عليه، أو رش مائه مفيه عليه، لسرعه فنائه، لأنه ربما يعد من الهتك والإهانته.

(مسأله _ ١): {يجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه الأيمن، بحيث يكون} في أمثال بلادنا {رأسه إلى المغرب ورجله إلى المشرق} بلا إشكال، بل عن القاضي نفى الخلاف عنه، وعن

الغنية الإجماع عليه، ويدل عليه مضافاً إلى الأسوه والسيره، كخبر أبي سياه _ بالتخفيف _ فى حديث القتل الذى قطع رأسه: «إذا أنت صرت إلى القبر تناولته _ أى الرأس _ مع الجسد وأدخلته اللحد ووجهته للقبه»(١).

وصحيح معاويه بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «كان البراء بن معرور التميمى الأنصارى بالمدينه، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) بمكه وأنه حضره الموت، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) والمسلمون يصلون إلى بيت المقدس، فأوصى البراء... أن يجعل وجهه _ فى القبر _ إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى القبه فجرت به السنه»(٢).

وعن الفقه الرضوى: «ضعه فى لحده على يمينه مستقبل القبه»(٣).

وخبر الدعائم، عن على (عليه السلام) أنه شهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) حضر جنازه رجل من بنى عبد المطلب فلما أنزلوه فى قبره، قال: «ضعوه فى لحده على جنبه الأيمن مستقبل القبه ولا تكبوه لوجهه ولا تلقوه لقفاه»(٤).

ص: ٣٦

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٨٥ الباب ٦١ من أبواب الدفن ح ٣
 - ٢- الكافى: ج ٣ ص ٢٥٤ باب فى النوادر ح ١٦
 - ٣- فقه الرضا: ص ١٨ س ١١
 - ٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٨ فى ذكر الدفن والقبور

وكذا فى الجسد بلا رأس، بل فى الرأس بلا جسد،

وفى إرشاد المفيد فى سياق قصه رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ونزل على (عليه السلام) القبر، فكشف عن وجه رسول الله (صلى الله عليه وآله) ووضع خده على الأرض موجّهاً إلى القبلة على يمينه ثم وضع عليه اللبن وأهال عليه التراب»(١).

وفى روايه علاء: «وأدخلته اللحد ووجهته للقبلة»(٢).

وفى روايه الراوندى: «فضعه على يمينه مستقبل القبلة»(٣).

وفى روايه أبى مريم: «ووضع خده على الأرض موجّهاً إلى القبلة على يمينه»(٤).

وفى روايه عمار: «يوجه الرجل على جنبه الأيمن»(٥). ونحوها روايه حماد.

{وكذا فى الجسد بلا رأس} للمناطق فى الجسد التام، بل هو هو فيشمله دليله، واحتمال مدخله الرأس بعيد لدى العرف، {بل فى الرأس بلا جسد} لما ذكر، ولروايه أبى سيبه المتقدمه،

ص: ٣٧

١- الإرشاد: ص ١٠١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٨٥ الباب ٦١ من أبواب الدفن ح ٣

٣- البحار: ج ٧٩ ص ٥٣ ح ٤٣

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٤٢٥ الباب ٣٥ فى أن الميت يدخل القبر من إذن له ح ٤

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩١ الباب ١ من أبواب القيام ح ١٠

بل فى الصدر وحده، بل فى كل جزء يمكن فى ذلك.

{بل فى الصدر وحده} ويدل علىه المناط، وما سبق من وجوب تجهيزه الذى منه دفنه، فىكون حكم دفنه كدفن الميت الكامل، {بل فى كل جزء يمكن فى ذلك} لقاعده "الميسور"، والاستصحاب، والمناط، ولا شك فى كون ذلك أحوط، وإن كان فى بعض الأدله المذكوره تأمل.

ثم اذا دار الأمر بين الاستقبال الواقف، أو القاعد، أو إستدبار النائم، فالظاهر أنه يقدم الاستقبال، لما يستفاد من الأدله عرفاً من أهميته، وإذا لم يمكن الاستقبال على النحو المذكور من الاضطجاع، لكن أمكن كاستقبال المحتضر، أو على الطرف الأيسر وجب، لقاعده "الميسور".

أما الاستقبال منكوساً، بأن يكون رأسه تحت، ورجله فوق، فالظاهر سقوطه، لأنه إهانه وهتك.

(مسألة ٢ _ ٢): إذا مات ميت في السفينه فإن أمكن التأخير ليدفن في الأرض بلا عسر وجب ذلك، وإن لم يمكن لخوف فساده، أو لمنع مانع، يُغسَل ويكفَّن ويحطَّ ويصلَّى عليه، ويوضع في خايه، ويوكأ رأسها ويلقى في البحر مستقبل القبله على الأحوط،

(مسألة ٢ _ ٢): {إذا مات ميت في السفينه فإن أمكن التأخير ليدفن في الأرض بلا عسر} من جهه ريحه أو تفسخه الموجب لهتكه {وجب ذلك} لإطلاق أدله الدفن التي لا صارف عنها، وعن المقنعه والمعتبر جواز إلقائه في البحر اختياراً، وكأنه لإطلاق أدلته، لكن فيه: إنه خلاف المنصرف إليه، ومن كونه حكماً اضطرارياً، بالإضافة إلى دلاله بعض الروايات الآتية عليه.

{وإن لم يمكن لخوف فساده أو لمنع مانع} كأن كان صاحب السفينه يأمر بذلك، ولا يمكن مقاومته، أو كان خوف عدوى مرضه في الوباء ونحوه، وإن لا يفسد إلى الوصول إلى اليابسه، أو نحو ذلك {يُغسَل ويكفَّن ويحطَّ ويصلَّى عليه} للأدله العامه.

{ويوضع في خايه، ويوكأ رأسها ويلقى في البحر مستقبل القبله على الأحوط} بل أوجه ابن الجنيد، وجماعه آخرين، لأن الرمي في البحر نوع دفن، فيعمه حكم الدفن، وإن علم أنه بعد الإلقاء لا يبقى على وضعه، فهو مثل إن علمنا أنه بعد الدفن في الأرض يأتي سيل ويذهب به، فإنه لا يسقط وجوب استقباله في حاله الدفن.

وإن كان الأقوى عدم وجوب الاستقبال، أو يثقل الميت بحجر أو نحوه بوضعه في رجله، ويُلقى في البحر كذلك،

وعن الحدائق والجواهر وغيرهما عدم الوجوب، لإطلاق أدله الإلقاء في البحر، وأنه ليس بدفن، فقيامه بالدفن المؤقت غير تام.

ولذا قال: {وإن كان الأقوى عدم وجوب الاستقبال}، ويؤيد عدم وجوب الاستقبال ما في بعض الروايات من تثقيب رجله، فإن ذلك يوجب وقوعه عمودياً، اللهم إلا - أن يقول الموجب: إن الاستقبال هنا استقبال وجهه، لا كحاله الدفن، أو يقول: الواجب إلقاءه كحاله الدفن، وإن وقع عمودياً.

{أو يثقل الميت بحجر أو نحوه بوضعه في رجله ويُلقى في البحر كذلك} ويدلّ على ذلك جملة من الروايات:

كصحيحه أيوب بن الحر، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام)، عن رجل مات وهو في السفينه في البحر كيف يصنع به؟ قال: «يوضع في خايبه، ويوكأ رأسها وتطرح في الماء» (١).

أقول: «يوكأ» أي يُسدّ.

وفي الفقيه: روى «أنه - أي من مات في البحر - يجعل في خايبه ويوكأ رأسها ويُرمى بها في الماء» (٢).

ص: ٤٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٦ الباب ٤٠ من أبواب الدفن ح ١

٢- الفقيه: ج ١ ص ٩٦ الباب ٢٤ في المس ح ٤٠

وما رواه الكافي، والتهذيب، والاستبصار، عن سهل بن زياد رفعه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): إذا مات الرجل في السفينه ولم يقدر على الشط، قال: «يكفن ويحنط ويلف في ثوب _ ويصلّ عليه _ ويلقى في الماء» (١).

وما رواه الثلاثة، عن أبان، عن رجل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: في الرجل يموت مع القوم في البحر، فقال: «يُغسل ويُكفن ويُصلى عليه ويُثقل ويُرمى به في البحر» (٢).

وما رواه التهذيب، والفقيه، والاستبصار، وقرب الإسناد بأسانيد مختلفه _ عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «إذا مات الميت في البحر غُسل وكُفّن وحنّط وصلّى عليه ثم يوثق في رجله حجر ويرمى به في الماء» (٣).

ص: ٤١

-
- ١- الكافي: ج ٣ ص ٢١٤ باب من يموت في السفينه ح ٣. التهذيب: ج ١ ص ٣٣٩ الباب ١٣ في تلقين المحتضرين ح ١٦٢. الاستبصار: ج ١ ص ٢١٥ الباب ٢٦ في الميت يموت في المركب ح ٢
 - ٢- الكافي: ج ٣ ص ٢١٤ باب من يموت في السفينه ح ٢. التهذيب: ج ١ ص ٣٣٩ الباب ١٣ في تلقين المحتضرين ح ١٦١. الاستبصار: ج ١ ص ٢١٥ الباب ١٢٦ في الميت يموت في المركب ح ١
 - ٣- التهذيب: ج ١ ص ٣٣٩ الباب ١٣ في تلقين المحتضرين ح ١٦٣ لم يذكر «صلّى عليه». الفقيه: ج ١ ص ٩٦ الباب ٢٤ في المس ح ٣٩. الاستبصار: ج ١ ص ٢١٥ الباب ١٢٦ في الميت يموت في المركب ح ٣ لم يذكر «صلّى عليه». قرب الإسناد: ص ٦٥

والأحوط مع الإمكان اختيار الوجه الأول،

والرضوى: «وإن مات في سفينه فاغسله وكفنه وثقل رجليه وألقه في البحر»^(١).

والمشهور قالوا: بالتخير بين الأمرين، لأنه مقتضى الجمع بين الطائفتين.

هذا، ولكن الظاهر أن الخاييه والتثقيل من باب عدم طفوه على الماء، فإذا إمكان بغير ذلك إيصاله إلى عمق الماء كفى، كما أن الخاييه من باب المثال، وإلا فكلما كانت فيه فائده الخاييه قام مقامها، كما إذا وضع في صندوق حديد، أو نحوه.

أما التثقيل، فهل اللازم تثقيل رجليه، أو يكفي أى موضع من جسده بما لا يلزم الهتك، مقتضى التقييد بلفظ النص الأول، لكن المستفاد عرفاً عدم الخصوصية، وهذا هو الأظهر، أما إذا لم يكن عندهم خاييه ولا حجر ونحوه فالإلقاء يكون بدون شىء وإن طفى على الماء.

{والأحوط مع الإمكان اختيار الوجه الأول} لأنه أقرب إلى احترام الميت، وأشبه بالدفن، والروايه به صحيحه، ولأنه تحفظ جثته عن دواب البحر، ولو إلى مده طويله، ولو دار أمره بين الإلقاء فى البحر أو البر، كما إذا لم يقدرُوا على مواراته وهم فى السفينه على الشاطئ، أو فى البر، فهل يقدم البحر لأنه أستر له، أو البر لأنه منها خلق وفيها يعاد، احتمالان: والظاهر التخيير، إلا إذا كان

ص: ٤٢

وكذا إذا خيف على الميت من نبش العدو قبره وتمثيله.

هتكا له في إلقائه على البر، دون البحر، لاطلاع الناس على جسده المتفسخ ونحو ذلك، فإنه حينئذ يجب إلقائه في البحر حفظاً له عن الهتك، ولو دار الأمر بين إلقائه في الفضاء الخارج عن الجاذبيه، أو إلى الأرض برأ، أو بحرأ، كما إذا مات في السفينه الفضائيه قبل الخروج عن الجاذبيه صعوداً، أو في الخارج قبل الوصول إليها نزولاً، فهل يقدم الفضاء، لأنه أستر له، أو الأرض لأنه منها خلق وفيها يعاد، احتمالان، والأقرب التخيير إذا لم تكن أهميه في البين.

{وكذا إذا خيف على الميت من نبش العدو قبره وتمثيله} ولو كان التمثيل بالتقطيع، أو الصلب، أو ما أشبه، وذلك لخبر سليمان بن خالد، المروى عن الكافي، قال: سألتني أبو عبد الله (عليه السلام) فقال: «ما دعاكم إلى الموضوع الذي وضعت فيه زيداً _ إلى أن قال _ : كم إلى الفرات من الموضوع الذي وضعتموه فيه؟» فقلت: قذفه حجر، فقال: «سبحان الله، أفلا كنتم أوقرتموه حديداً وقذفتموه في الفرات وكان أفضل»(١).

وفي خبر آخر قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): «كيف صنعتم بعمى زيد؟» قلت: إنهم كانوا يحرسونه، فلما شف

ص: ٤٣

الناس أخذنا جثته وقذفناه فى جرف على شاطئ الفرات، فلما أصبحوا جالت الخيل يطلبونه فوجدوه فأحرقوه، فقال: «أفلا أوقرتموه حديداً وألقيتموه فى الفرات، صلى الله عليه، ولعن قاتليه»(١).

وظاهر الخبرين الوجوب، كما أفتى به المنتهى، وكشف اللثام، وقوله (عليه السلام): «كان أفضل» عرفى، كقوله تعالى: (وَأَحْسِنُ تَأْوِيلًا)(٢)، وقوله: (أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا)(٣)، إلى غيرهما، فقول مصباح الهدى: (إنه كالصريح فى عدم الوجوب)(٤) لا- وجه له، بل لو لم يكن الخبر للزم القول بالوجوب، حيث إن احترام المؤمن أهم من دفنه، وعليه فإذا علمنا بنبشه وأمكن تحنيطه ووضعها فى الخارج، أو دفنه فى تابوت خارج لزم.

ثم إنه لو جاء الوباء وكان الدفن يوجب انتشاره لعدم حفظ الأرض رائحته مما يسبب موت الآخرين، فالظاهر جواز تبديده بالحرق أو نحوه، للأهميه، وهل يجب دفن رماد المحروق _ كأن

ص: ٤٤

١- الكافى: ج ٨ ص ١٦١ ح ١٦٤

٢- سورة النساء: الآية ٥٩

٣- سورة فصلت: الآية ٤٠

٤- مصباح الهدى: ج ٦ ص ٤٣٢

حرقه بأى وجه _ الظاهر لا، إن لم يبق منه إلا الرماد، لعدم صدق الإنسان عليه الذى هو موضوع الدفن، كما أنه إذا صار تراباً ثم ظهر، بأن كان فى تابوت ونحوه لم يجب إعادته دفنه.

ص: ٤٥

(مسأله _ ٣): إذا ماتت كافره كتابيه، أو غير كتابيه، ومات في بطنها ولد من مسلم بنكاح، أو شبهه، أو ملك يمين، تدفن مستدبره للقبلة على جانبها الأيسر، على وجه يكون الولد في بطنها مستقبلاً،

(مسأله _ ٣): {إذا ماتت كافره كتابيه، أو غير كتابيه، ومات في بطنها ولد من مسلم بنكاح} في الكتابيه واضح، وفي غير الكتابيه كما إذا ارتدت الزوجه المسلمه إلى الوثنيه، أو كانا وثنيين وأسلم الزوج بعد انعقاد النطفه، فإن الولد يتبع أشرف الأبوين، كما قرر في موضعه، وكذلك إذا كان المسلم تابعاً لبعض المذاهب المجوز للنكاح بالمشرکه، وقد ذكرنا في كتاب الجهاد: إن مقتضى القاعده صحه وطئ الأمه المشرکه.

{أو شبهه} بأن تخيلها زوجته، أو أنها مسلمه فنكح عليها بينما كانت مشرکه {أو ملك يمين} أو تحليل، وكأنه داخل في ملك اليمين {تدفن مستدبره للقبلة على جانبها الأيسر، على وجه يكون الولد في بطنها مستقبلاً} بلا خلاف نعرفه، كما في الجواهر، وفي المنتهى قاله علماؤنا، وفي التذکره وهو وفاق، بل عن الخلاف الإجماع عليه، قالوا: والوجه في ذلك أن الولد مسلم، والمسلم يجب استقباله، وحيث إن وجهه إلى ظهر أمه تكون أمه تبعاً له، لكونها كالتابوت والغلاف له، ولولا الإجماع لأمكن الخدشه في الدليل، بأن أدله الدفن منصرفه عن مثل ذلك، ولذا لا يقولون بالتخير في موت المسلمه الحامل، بين جعلها مستقبله بملاحظه نفسها، أو مستدبره

بملاحظه ولدها، مع أنه لو دار الأمر بين جعل المسلم الكبير مستقبلاً، أو المسلم الصغير، مقتضى القاعده التخيير، فلا يقال: بأن الأم المسلمه أهم، ولذا لا يقولون هناك.

بل يؤيد عدم وجوب ذلك ما رواه التهذيب، عن يونس قال: سألت الرضا (عليه السلام) عن الرجل تكون له الجاربه اليهوديه والنصرانيه، فيواقعها فتحمل، ثم يدعوها إلى أن تسلم، فتأبى عليه، فدنى ولادتها، فماتت وهي تطلق والولد فى بطنها، ومات الولد أيدفن معها على النصرانيه، أو يخرج منها، ويدفن على فطره الإسلام؟ فكتب (عليه السلام): «يدفن معها»^(١). مما ظاهره: أنه يدفن معها على النصرانيه، أى كما تدفن النصرارى، لكن الاحتياط والإجماع يقتضيان القول بمقاله الماتن.

لا يقال: مقتضى قاعده الإلزام جواز أن تدفن كما يلتزمون.

لأنه يقال: قاعده الإلزام رخصه، والدفن للمسلم مستقبلاً عظيمه، والعزيمه تقدم على الرخصه، لأن الرخصه لا اقتضائى والعزيمه اقتضائى، وقد سبق الكلام حول أن قاعده الإلزام رخصه إلا فيما علم خروجه لنص أو إجماع، مثل عدم جواز منكوتهم، وإن حرمت عليه فى شريعه الإسلام، وذلك لقاعده أن لكل قوم نكاح، إلى غير ذلك.

ص: ٤٧

١- التهذيب: ج ١ ص ٣٣٤ الباب ١٣ فى تلقين المحتضرين ح ١٤٨

والأحوط العمل بذلك في مطلق الجنين، ولو لم تلج الروح فيه، بل لا يخلو عن قوه.

{والأحوط العمل بذلك في مطلق الجنين، ولو لم تلج الروح فيه، بل لا يخلو عن قوه} لإطلاق أدله دفن المسلم كذلك، فكما أنه إذا سقط يدفن مستقبلاً، كذلك إن مات في البطن، وهذا هو الذي أفتى به المحقق والعلامة وغيرهما، خلافاً لما عن الشيخ والحلى من اعتبار ولوج الروح وموته، وكأنه لعدم صدق الميت على من لم يلج فيه الروح، فلا يشمل دليل استقبال الميت، لكن فيه: إن الولد قبل ولوج الروح حتى بحياء الأم، مضافاً إلى صدق الميت عليه، لأنه كان من شأنه الحياه، ولذا لا يصح سلب اسم الموت عنه.

نعم الظاهر لزوم صدق الإنسان عليه، بأن يكون كاملاً، فليست المضغه والعلقه، بل والعظام غير المبان كونها إنساناً كذلك.

ثم الظاهر أن ولد المسلم من الزنا كذلك، لما سبق في وجوب تجهيزه من كونه ولداً حقيقه، وإن نفى الشارع كونه له في قبال كونه للأب الشرعى إذا تردد بينهما، بالنسبه إلى بعض الأحكام فقط، ولذا كان ظاهر الشرائع وغيره العموم، فتقييد المصنف "بالنكاح والشبهه وملك اليمين" لا يخلو من إشكال.

ثم المشهور وجوب دفنها في مقابر المسلمين، وإن حرّم دفن الكافر في مقابرهم، كحرمة دفن المسلم في مقابر الكفار، ويدل على أصل الحكمين الأسوه، والسيره، واحترام المسلم، وعدم جواز

إحترام الكافر، والإجماع، ففي الجواهر أنه لا خلاف فيه، وعن الخلاف والتذكرة الإجماع عليه.

قال في المستند: (لا يجوز دفن الكفار وأولادهم بأصنافهم في المسلمين بالإجماع المحقق، والمحكى في شرح القواعد والشرائع، وعن التذكرة، ونهاية الأحكام، والذكرى، والروض، ولا دفن المسلم في مقبره الكفار كذلك، ثم استثنى الكافر الحامل من مسلم) (١) انتهى.

لكن الظاهر أنه إن أمكن دفنها في مفازه وجب، إذ أنها تدفن في مقابر المسلمين إذا دار الأمر بين المحذورين، فيقدم وجوب احترام الطفل المسلم على حرمة دفنها في مقابر المسلمين. أما إذا لم يدر الأمر، كان اللازم ما لا يوجب إحدى الحرمتين؟ ثم الظاهر أنه إذا لم تكن الكافر محاربه لم يجز شق بطنها وإخراج ولدها، لأنه نوع من التمثيل، ولا يمثل ولو بالكلب العقور، مضافاً إلى الإجماع في عدم ذلك.

أما إذا كانت محاربه جاز ذلك، بل وجب إن أمكن، لعدم احترام لها، والدفن في البطن لا يتأتى فيه الدفن الشرعى بكماله.

ص: ٤٩

لكن فيه: إن الأدلة منصرفه عن مثله، فدفنه معها بلا شق هو المتعين.

ثم إنه لو قلنا بأن ولد الزنا لا يتبع أشرف الأبوين، فلو زنى كافر اشتبهاً بمسلمه تعلم الزنا، وحملت وماتت، لا إشكال في جواز بل وجوب دفنها في مقابر المسلمين بملاحظه الأم، وإن قلنا بأن الولد محكوم بحكم الكافر حتى إنه إذا وُلد وجب دفنه في مقابر الكفار.

ص: ٥٠

مسأله ٤ عدم اعتبار قصد القربه فى الدفن

(مسأله _ ٤): لا يعتبر فى الدفن قصد القربه، بل يكفى دفن الصبى إذا علم أنه أتى بشرائطه، ولو علم أنه ما قصد القربه.

(مسأله _ ٤): {لا- يعتبر فى الدفن قصد القربه، بل يكفى دفن الصبى إذا علم أنه أتى بشرائطه، ولو علم أنه ما قصد القربه} بل قصد خلاف القربه، وذلك لأصالة عدم اشتراط القربه، بل لا- خلاف فيه، بل يظهر من إرسالهم له إرسال المسلمات أنه إجماعى، وقد سبق أنه إن صدر عن خسف أو حيوان أو ما أشبه كفى.

نعم، لا إشكال فى حصول الثواب بقصد القربه.

ثم الظاهر أنه يجوز أن يفعل الدفن الكافر لأنه توصلى ولا دليل على وجوب كونه مسلماً، وإن لم أجد من تعرض له.

ص: ٥١

(مسألة ٥ _ ٥): إذا خيف على الميت من إخراج السبع إياه وجب إحكام القبر بما يوجب حفظه من القير والآجر ونحو ذلك، كما أن في السفينه إذا أريد إلقاءه في البحر لا بدّ من اختيار مكان مأمون من بلع حيوانات البحر إياه بمجرد الإلقاء.

(مسألة ٥ _ ٥): {إذا خيف على الميت من إخراج السبع إياه} أو إخراج عاصفه، أو عدو، أو سيل، أو غير ذلك {وجب إحكام القبر بما يوجب حفظه، من القير والآجر ونحو ذلك} وذلك لأنّ المستفاد من الأدله، خصوصاً خبر العله، أن المقصود بقاء جثه الميت في القبر، مضافاً إلى أنه خلاف الاحترام، وهتك ولا يجوز الهتك، لأنّ "حرمة ميتاً كحرمة حياً".

{كما أن في السفينه إذا أريد إلقاءه في البحر لا بدّ من اختيار مكان مأمون من بلع حيوانات البحر إياه بمجرد الإلقاء} إذ المقصود من الدفن حفظ بدنه عن الحيوان _ كما تقدم _ وهذا إطعام بدنه للحيوان، كذا عللوا، لكن فيه نظر، إذ إطلاقات أدله الإلقاء في البحر مع وضوح بلع الحيوانات له بمجرد الإلقاء تكفي في عدم هذا الشرط.

نعم لا اشكال في أنه أولى، بل أحوط.

(مسأله _ ٦): مؤنه الإلقاء فى البحر من الحجر أو الحديد الذى يثقل به، أو الخاييه التى يوضع فيها تخرج من أصل التركة، وكذا فى الآجر والقيروالساروج فى موضع الحاجه إليها.

(مسأله _ ٦): مؤنه الإلقاء فى البحر من الحجر أو الحديد الذى يثقل به، أو الخاييه الذى يوضع فيها تخرج من أصل التركة { لأين كل هذه من مؤنه التجهيز التى تقدم أنها من الأصل، فحالتها حال السدر والكافور والكفن وغير ذلك، والظاهر أنه تجوز الخاييه، وإن كانت أعلى من الحجر، لإطلاق الأدله، ولما سبق من جواز الكفن الأثمن مع إمكان الكفن الأرخص.

{وكذا فى الآجر والقيروالساروج، فى موضع الحاجه إليها} فهذه كلها من الأصل مقدماً على الدين والوصيه وغيرهما، ومثلها أجره الحمال والسياره ونحوهما فى نقل الميت إلى البحر، أو إلى القبر، أو ما أشبه.

مسأله ٧ اشتراط إذن الولي في الدفن

(مسأله _ ٧): يشترط في الدفن أيضاً إذن الولي، كالصلاه وغيرها.

(مسأله _ ٧): {يشترط في الدفن أيضاً إذن الولي كالصلاه وغيرها} لإطلاق أدله الولايه الشامل لكل أمور الميت من قبل غُسله إلى آخر دفنه، ولو اختلف الأولياء فالظاهر القرعه، لأنه لكل أمر مشكل، سواء كان للمشكل واقعاً مجهولاً، أم لم يكن له واقع أصلاً كما ذكروا.

ص: ٥٤

(مسأله _ ۸): إذا اشتبهت القبلة بعمل بالظن، ومع عدمه أيضاً يسقط وجوب الاستقبال إن لم يمكن تحصيل العلم ولو بالتأخير على وجه لا يضر بالميت ولا بالمباشرين.

(مسأله _ ۸): {إذا اشتبهت القبلة} ولم يمكن شرعاً أو خارجاً تأخير الجنازه حتى يتعين فيوجه في القبر إليها.

{يعمل بالظن} لحجيه الظن بالنسبه إلى القبلة، كما تقدم الكلام فيه في مبحث صلاه الميت.

{ومع عدمه أيضاً يسقط وجوب الاستقبال} لدليل الاضطرار {إن لم يمكن تحصيل العلم} أو ما بمنزلته {ولو بالتأخير على وجه لا يضر بالميت ولا بالمباشرين} ضرراً مسقطاً للتكليف، وحيث أنه يجوز أن يوجه بوجهه إلى السماء، أو يكب على وجهه، أو اللازم وضعه على جانبه الأيمن، كما إذا كان على نحو القبلة؟ احتمالان: من أنه بعد أن سقطت القبلة لا وجه لكيفيه خاصه، ومن أن الاستلقاء والإكباب مخالفه قطعيه لا يصار إليه مع إمكان الموافقه الاحتماليه، بالإضافة إلى التوجيه لا يمكن، لكن الوضع على الإيمن ممكن، ولا وجه لسقوطه بتعذر القبلة، والثاني هو الأقوى.

ثم لا فرق في وجوب التوجيه بين كونه أعلى من الكعبه أو أنزل، لإطلاق الأدله كما في باب الصلاه.

نعم يشكل ذلك فيما إذا مات في الفضاء فرضاً، وأريد وضعه هناك، فمن المحتمل وجوب إكبابه أو استلقائه بحيث يكون

وجهه إلى الأرض، وكذلك إذا مات في نقطه مقابله للقبله من الطرف الآخر من الكره الأرضيه، فمن المحتمل وجوب إكبابه، حتى يكون وجهه إلى الكعبه، ويحتمل فيها التخيير بين الأيمن وغيره، لدوران الأمر بين القبلة، وبين الوضع على الأيمن، والظاهر التخيير لعدم ثبوت الأهميه لأحدهما.

ص: ٥٦

مسأله ٩ أحكام الطفل المتولد من الزنا

(مسأله ٩ _ ٩): الأحوط إجراء أحكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا من الطرفين إذا كانا مسلمين، أو كان أحدهما مسلماً، وأما إذا كان الزنا من أحد الطرفين وكان الطرف الآخر مسلماً فلا إشكال في جريان أحكام المسلم عليه.

(مسأله ٩ _ ٩): {الأحوط} بل الأقوى {إجراء أحكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا من الطرفين} بأن كان كلاهما زانياً {إذا كانا مسلمين، أو كان أحدهما مسلماً} لأنه ولد المسلم _ كما تقدم غير مره _ ويتبع أشرف الأبوين إذا كان أحدهما مسلماً.

{وأما إذا كان الزنا من أحد الطرفين و} كان كلاهما مسلماً أو {كان الطرف الآخر} الذى ليس بزنا {مسلماً فلا إشكال في جريان أحكام المسلم عليه} وذلك لأنه من طرف المسلم ولد الحلال، فيعمه دليل أحكام المسلم، ولو كان الزانى مسلماً والطرف الآخر كافراً عمله شبهه، فعلى رأينا لا بد من إجراء حكم المسلم عليه، أما على رأى المصنف فالاحتياط فى إجراء حكم المسلم عليه.

ص: ٥٧

مسأله ١٠ عدم جواز دفن المسلم فى مقبره الكفار

(مسأله _ ١٠): لا يجوز دفن المسلم فى مقبره الكفار، كما لا يجوز العكس أيضاً،

(مسأله _ ١٠): {لا يجوز دفن المسلم فى مقبره الكفار، كما لا يجوز العكس أيضاً} بدفن الكافر فى مقبره المسلمين، بلا إشكال ولا- خلاف، بل إجماعاً فيهما، كما تقدم الكلام حول ذلك فى المسأله الثالثه فى جنين الكافره، وربما يستدل لذلك بأن المسلمين يتأثرون بعذاب الكافر إذا دفن فى مقبرتهم، والمسلم يتأثر بعذابهم إذا دفن فى مقبره الكفار، كما استدل بذلك فى النهايه.

وفيه:

أولاً: إن كل كافر لا- يعذب، بل المقصر منهم، وإلا فمن عداه يلهى عنه كما فى متواتر الروايات، ويدل عليه العقل القاضى بالعدل.

وثانياً: كيف يتأذى المسلم بالكافر، وقد قال سبحانه: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) (١)، وقال: (كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ) (٢)، إلى غيرهما من الآيات والروايات، بالاضافه إلى حكم العقل بالعدل.

ثم إنه إذا مات إثنان أحدهما مسلم والآخر كافر، ولم يعلم أيهما المسلم وأيهما الكافر، فالظاهر دفن كليهما فى مقابر المسلمين إن دار الأمر

ص: ٥٨

١- سورة الأنعام: الآية ١٦٤

٢- سورة الطور: الآية ٢١

نعم إذا اشتبه المسلم والكافر يجوز دفنهما في مقبره المسلمين، وإذا دفن أحدهما في مقبره الآخرین يجوز النيش، أما الكافر فلعدم الحرمة له، وأما المسلم فلأن مقتضى احترامه عدم كونه مع الكفار.

بين الدفن في إحدى المقبرتين _ وذلك لأن احترام المسلم أهم _ بين دفنه في مفازه ليست بمقبره المسلمين، ولا الكفار، لأن فيه تجنب الإتيان بالحرام مطلقاً، وقد سبق الإشكال في مسأله "الكميش" ولو قلنا به هناك تعدينا إلى هنا لوحده المناط.

{نعم إذا اشتبه المسلم والكافر يجوز دفنهما في مقبره المسلمين} ولكن الظاهر وجوب دفنه في مقابر المسلمين إن لم يمكن دفنه في مفازه للعله المذكوره، ولا احتمال للقرعه في المسألتين، لأنها بحاجه إلى العمل _ كما ذكروا _ فتأمل.

{وإذا دفن أحدهما في مقبره الآخرین يجوز النيش، أما الكافر فلعدم الحرمة له، وأما المسلم فلأن مقتضى احترامه عدم كونه مع الكفار} لكن الظاهر جواز نيش قبر الكافر لو دفن في مقابر المسلمين عمداً، أو غير عمد، لأن نيش قبره ليس به بأس، ولو دفن المسلم في مقابر الكفار لوحظ أن نبشه إن كان هتكاً له لفساده أو نحوه فلا ينبش، وإن لم يكن هتكاً له، أو كان هتك النيش أقل من هتك بقائه هناك نيش، والله العالم.

ولو كانت مقبره يدفن فيها المسلم والكافر، جاز دفن كليهما، لأنها

لا تخص أحدهما، حتى يحرم دفن الآخر، لكن الظاهر وجوب تخصيص المسلم بمقبره مع الإمكان، ولو كانت مقبره لم يعلم أنها للكفار أو للمسلمين وجب الفحص، وإن لم ينته إلى نتيجة فإن كانت في بلاد الإسلام حكم بأنها لهم، وإن كانت في بلاد الكفر حكم بأنها لهم، لأن حالها حال السوق واليد ونحوهما، وإن كانت في بلاد مختلطة، كما إذا كانت في لبنان بين قريه مسلمه وأخرى مسيحيه مثلاً، فإن أمكن اجتنابها اجتنبت، وإلا فالقرعه على تأمل.

مسأله ۱۱ عدم جواز دفن المسلم في ما هو هتك لحرمة

(مسأله _ ۱۱): لا يجوز دفن المسلم في مثل المزبله والبالوعه ونحوهما مما هو هتك لحرمة.

(مسأله _ ۱۱): {لا يجوز دفن المسلم في مثل المزبله والبالوعه ونحوهما} كالمرحاض {مما هو هتك لحرمة} بلا إشكال، لأن «حرمة ميتاً كحرمة حياً»، كما أنه لا يجوز أن يجعل قبره كذلك، لأنه بالإضافة إلى أنه هتك هو من حقه، ولا يجوز التصرف في حق الغير حتى بأن يجعل حديقته فكيف بالبالوعه.

ص: ۶۱

مسألة ١٢ الأماكن التي لا يجوز دفن الميت فيها

(مسألة _ ١٢): لا يجوز الدفن في المكان المغصوب، وكذا في الأراضي الموقوفة لغير الدفن، فلا يجوز الدفن في المساجد

(مسألة _ ١٢): {لا يجوز الدفن} للمسلم {في المكان المغصوب} لأن الغصب حرام، وهذا عائد إلى الدافن لا إلى الميت، إذ لا تكليف عليه، ومنه يعلم أنه لا يجوز دفن الكافر أيضاً هناك، بالإضافة إلى أنه لا يجوز دفنه إلا في صورته الضرورية ونحوها.

{وكذا في الأراضي الموقوفة لغير الدفن} كأن وقفها وقفاً مطلقاً أو خاصاً وشرط في ضمنه أن لا يدفن فيها، إذ الوقوف حسب ما وقفها أهلها.

ثم إن لم يشترط هذا الشرط فإن كان وقفاً خاصاً كوقف الذرية، فلا إشكال في عدم جواز الدفن، لأنه ملك الغير، وإن كان وقفاً تحريراً _ على ما ذكروا _ فالمشهور عندهم عدم جواز الدفن.

{فلا- يجوز الدفن في المساجد} وعللوه بأنه ينافي شأن المسجد، وبأنه يوجب تلوثه، وباستصحاب عدم جوازه من زمان كان ملكاً، وفي الكل نظر، إذ لا نسلم المنافاه مطلقاً.

نعم إذا نافي لم يجز، ومن المعلوم أن الدفن لا يزاحم المصلين _ مطلقاً _ حتى يقال إنه ينافي وجه الوقف.

وأما التلوث، فنفرض الكلام فيما لا يوجب التلوث، بأن

وضعناه فى تابوت من حجر مثلاً- أو علمنا أنه لا يلوث، والاستصحاب لا وجه له بعد تبدل الموضوع، وربما يؤيد الجواز دفن هاجر وإسماعيل وجملة من الأنبياء فى المسجد الحرام، مع أنهم (عليهم السلام) أسوه، ولا أقل من استصحاب شريعتهم، بعد أن لم يرد فى شرعنا ما يمنع ذلك، بل يؤيده إن لم يدلّ على جوازه إحداث المسجد، ومن الواضح وحده الملاك فى إحداث المسجد على القبر، أو إحداث القبر فى المسجد، بل وما ورد من أن كل مسجد إنما هو على قبر نبي من الأنبياء.

أما وجود قبر يحيى (عليه السلام) فى المسجد الأموى، فالظاهر أنه لا يكون دليلاً، إذ على فرض تسلّم ذلك فقد كان كنيسة، وليس حكم المسجد حكم الكنيسة.

ومما تقدم يعلم أنه يحق للإنسان أن يجعل ملكه الذى دفن فيه إنساناً مسجداً، ولذا تأمل صاحب مصباح الهدى فى عدم جواز الدفن فى المسجد، إذا لم يكن مزاحماً مع المصلين، وربما يؤيد ذلك أيضاً دفنهم الناس فى أروقه الأئمة (عليه السلام) مع أن بعض الفقهاء ذهبوا إلى أن الرواق فى حكم المشهد، وقد سبق أن المشاهد كالمساجد.

والمدارس ونحوهما، كما لا يجوز الدفن في قبر الغير قبل اندراس ميته.

{و} أما الدفن في {المدارس} والحسيتيات {ونحوهما} فهل يجوز لعدم المزاحمه، أو لا يجوز لأنه وقف خاص؟ احتمالان، ولا يبعد الأول، لما قد سبق في التوضي من حوض المدرسه بجوامه، إذا لم يكن مزاحماً، ومع ذلك فالمسأله في المسجد ونحوه يحتاج إلى التأمل والتتبع.

أما الدفن في موضع يكون هتكاً للإمام، كما إذا دفن قدامه (عليه السلام) فإنه غير جائز، للهتك، والدفن في المشاعر كعرفات ونحوها جائز بلا إشكال، للأصل بعد عدم الدليل على العدم.

{كما لا يجوز الدفن في قبر الغير قبل اندراس ميته} إذا كان ميتاً عادياً، وبعد اندراسه أيضاً إذا كان ميتاً محترماً، كالعلماء الكبار، وأولاد الأئمه، الذين يجلهم الناس، وذلك لتعلق حق الميت غير المندرس، بل والمندرس إذا كان عظيماً بالقبر فلا يجوز التصرف فيه، فإنه "لا يتوى حق امرء مسلم"، و"حرمة ميته كحرمة حيّه"، فلا يقال: إن الشخص إذا مات لا حق له، وكأنه لبعض ما ذكرناه ذهب المشهور إلى حرمة الدفن في قبر الغير قبل الاندراس، بل عن الذكرى دعوى الإجماع عليه، وربما يؤيد ذلك بأن القبر كالحرز، ولذا تقطع يد السارق منه، وبأنه متعلق حق الأولياء، وبما ورد من لعن من جدّد قبراً _ على بعض احتماله لفظاً ومعنى _ لاحتمال أن يكون بالحاء لا الجيم، أى "سنم" كما يحتمل أن يكون معناه

جدده بعد الاندرااس؁ أو قتل إنساناً حتى يُجدد قبر؁ أو ما أشبه ذلك.

ثم إن جواز الدفن بعد الاندرااس؁ إنما يراد به اندرااس جسمه فى الداخل وصوره القبر فى الخارج؁ وإلا فلو بقى القبر معموراً لم يجر؁ لأنه حق الميت إن كان بماله؁ وحق العامر إلا إذا أعرض عن حقه.

ص: ٦٥

مسألة ١٣ ما يجب دفنه من الأجزاء وما لا يجب

(مسألة _ ١٣): يجب دفن الأجزاء المبانه من الميت، حتى الشعر والسن والظفر،

(مسألة _ ١٣): {يجب دفن الأجزاء المبانه من الميت، حتى الشعر والسن والظفر} لا الأوساخ المبانه منه.

أما الأول: جزء منه، فيشمله دليل دفن الميت، ولا إشكال في المسألة ولا خلاف، بل أُدعى عليه الإجماع، ففي خبر عبد الرحمان، عن الصادق (عليه السلام): في الميت يكون عليه الشعر، فيحلق عنه أو يقلم ظفره؟ قال (عليه السلام): «لا يمس منه شيء، اغسله وادفنه»^(١). فإنه بالمناط يدل على ما نحن فيه.

ومرسل ابن ابي عمير: «وإن سقط منه شيء فاجعله في كفته»^(٢).

والرضوى: «فإن سقط منه شيء _ من جلده _ فاجمعه في أكفانه»^(٣).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «ما

ص: ٦٦

١- الوسائل: ج ٢ ص ٦٩٤ الباب ١١ من أبواب غسل الميت ح ٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٦٩٤ الباب ١١ من أبواب غسل الميت ح ١

٣- فقه الرضا: ص ١٨ س ٣١

وأما السن أو الظفر من الحي، لا يجب دفنهما وإن كان معهما شيء يسير من اللحم،

سقط من الميت من شعر، أو لحم، أو عظم، أو غير ذلك جعل في كفنه معه ودفن به»^(١).

ولذا فاللازم جعله معه في كفنه، كما دلت عليه الأحاديث السابقة، وبذلك أفتى غير واحد من الفقهاء مما يوجب الجبر، وإن كان السند ضعيفاً في نفسه.

وأما الثاني: فلا إشكال في عدم حفظ الأوساخ ودفنها معه، لأنها ليست منه، بل الضرورة على ذلك.

{وأما السن أو الظفر} والشعر {من الحي، فلا يجب دفنهما وإن كان معهما شيء يسير من اللحم} بخلاف ما إذا كان شيء كثير من اللحم، حيث تقدم وجوب دفنه.

أما عدم وجوب دفن هذه الأشياء، فإجماعاً بل ضروره، للسيرة ولبقاء بعض شعر النبي (صلى الله عليه وآله) عند بعض الأئمة (عليهم السلام).

ففي خبر محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) عن الخضاب؟ فقال عليه السلام: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يختضب وهذا شعره عندنا»^(٢).

ص: ٦٧

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٠ في ذكر غسل الموتى

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٠٠ الباب ٤١ من أبواب آداب الحمام ح ٧

نعم يستحب دفنهما بل يستحب حفظهما حتى يدفنا معه كما يظهر من وصيه مولانا الباقر للصادق (عليهما السلام)، وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) أن النبي (صلوات الله عليه وآله) أمر بدفن أربعة: الشعر والسن والظفر والدم، وعن عائشه عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه أمر بدفن سبعة أشياء: الأربعة المذكوره، والحيض والمشيمه والعلقه.

{نعم يستحب دفنهما، بل يستحب حفظهما حتى يدفنا معه} وكأنه لا إشكال فيه ولا خلاف بالنسبه إلى دفنهما، ولا حفظ السن حتى تدفن معه {كما يظهر من وصيه مولانا الباقر للصادق (عليهما السلام)} الآتى {وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) أن النبي (صلوات الله عليه وآله) أمر} نا {بدفن أربعة: الشعر والسن والظفر والدم} (١)، {وعن عائشه، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه أمر بدفن سبعة أشياء، الأربعة المذكوره، والحيض والمشيمه والعلقه}، لما رواه هشام بن عروه، عن أبيه، عن عائشه، أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يأمر بدفن سبعة أشياء من الإنسان: الشعر، والظفر، والدم، والحيض، والمشيمه، والسن، والعلقه (٢).

ص: ٦٨

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٣١ الباب ٧٧ من أبواب آداب الحمام ح ٥

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٣١ الباب ٧٧ من أبواب آداب الحمام ح ٦

وعن الصادق (عليه السلام): «يدفن الرجل أظفاره وشعره إذ أخذ منها وهي سنه» (١).

قال الصدوق: وروى أن من السنه دفن الشعر والظفر والدم (٢).

وروى الكافي، عن الباقر (عليه السلام) أنه انقلع ضرس من أضراسه فوضعه في كفه، ثم قال: «الحمد لله». ثم قال: «يا جعفر إذا أنا متّ ودفنتني فادفنه معي»، ثم مكث بعد حين ثم انقلع أيضاً آخر فوضعه على كفه، ثم قال: «الحمد لله، يا جعفر إذا مت فادفنه معي» (٣).

ثم حيث إن المراد بالنبش هو فتح القبر حتى يظهر الميت، فإذا لم تدفن الأجزاء معه جاز بل وجب فتح قبره إلى حدّ لم يظهر بدنه ودفن الأجزاء، فإن الدفن في القبر لا يلزم الدفن معه ملصقاً به.

ولذا كان المحكي عن الذكري أنه قال: (لو أمكن إيصاله بفتح موضع من القبر لا يؤدي إلى ظهور الميت أمكن الجواز، لأن فيه جمعاً بين أجزائه وعدم هتكه) (٤)، انتهى.

ص: ٦٩

١- الفقيه: ج ١ ص ٧٤ الباب ٢٢ في غسل الجمعة ح ٩٣

٢- الفقيه: ج ١ ص ٧٤ الباب ٢٢ في غسل الجمعة ح ٩٤

٣- الكافي: ج ٣ ص ٢٦٢ باب النوادر ح ٤٣

٤- الذكري: ص ٧٧ س ١

أما سائر أجزاء الميت، كالرأس واليد وما أشبه إذا قطع، فاللزام دفنه معه بلا إشكال، لإطلاق الأدله، وقد دفن الإمام السجاد رأس الحسين (عليه السلام) في قبره كما ورد، والظاهر أنه كان في زمان متأخر، فلا ينافي ما ورد من أنهم أطافوا برأسه الشريف في البلاد.

والرضوى: «وإن كان الميت مجدوراً أو محترقاً فخشيت إن مسسته سقط من جلوده شيئاً فلا تمسه، ولكن صب عليه الماء صباً، فإن سقط منه شيء فاجمعه في أكفانه»^(١).

وفي روايه العلاء عن الصادق (عليه السلام) في من قطع رأسه _ في حديث _ : «إذا أنت صرت إلى القبر تناولته مع الجسد وأدخلته اللحد ووجهته القبلة»^(٢).

ص: ٧٠

١- فقه الرضا: ص ١٨ س ٣٠

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٨٥ الباب ٦١ من أبواب الدفن ح ٣

(مسأله _ ۱۴): إذا مات شخص في البئر ولم يمكن إخراجہ يجب أن يسدّ ويجعل قبراً له.

(مسأله _ ۱۴): {إذا مات شخص في البئر ولم يمكن إخراجہ يجب أن يسدّ ويجعل قبراً له} بلا- إشكال ولا خلاف، لقاعده "الميسور"، فإنه الميسور من الدفن، ولما رواه التهذيب، عن العلاء، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في بئر محرّج فوقه فيه رجل، فمات فيه، فلم يمكن إخراجہ من البئر، أيتوضأ في تلك البئر؟ قال (عليه السلام): «لا يتوضأ فيه تعطل وتجعل قبراً، وإن أمكن إخراجہ وأخرج وغسل ودفن، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): حرمة المرء المسلم ميتاً كحرمة وهو حيّ سواء» (۱).

وعن المقنع نحوه بدون الإسناد إلى الإمام (عليه السلام) (۲).

ثم إنه لا- فرق في ذلك بين بئر المخرّج وغيره، فإن الحكم على القاعده وإن كانت البئر بلا ماء، وأمکن صب المياه الثلاثه عليه من فوق، السدر والكافور والقراح وجب لدليل الميسور، وبعض ما تقدم في غسل غير المماثل، كما أنه تجب الصلاه عليه، ولو أمكن إخراجہ بالتقطيع لم يجز، لأن التقطيع أشد حرمة من الدفن كذلك، ولو كانت البئر لإنسان ولم يرض لإبقائه وكان إخراجہ بالتقطيع فهل يجوز لمراعاة حق الناس، أو لم يجز لحرمة التقطيع؟ احتمالان، وإن

ص: ۷۱

۱- التهذيب: ج ۱ ص ۴۶۵ الباب ۲۳ في تلقين المحتضرين ح ۱۶۷

۲- المقنع، من الجوامع الفقيهيه: ص ۴ س ۱۸

كان المركوز في أذهان المشرعه: أن حرمه التقطيع أشد، لكن لا يبعد وجوب تدارك ضرر صاحب البئر من مال الميت، جمعاً بين الحقين.

ثم إنه لا خصوصيه للبئر، فلو وقع في سرداب ونحوه كان الحكم كذلك، ولو أمكن إخراجه لكن يجرح بعض مواضعه فلا يبعد وجوب الإخراج، لأن إجراء المراسيم أهم، ولو شك فالتخير.

ص: ٧٢

مسأله ١٥ موت الطفل فى بطن الحامل وبالعكس

(مسأله _ ١٥): إذا مات الجنين فى بطن الحامل وخيف عليها من بقائه وجب التوصل إلى إخراجة بالأرفق فالأرفق، ولو بتقطيعه قطعه قطعه، ويجب أن يكون المباشر النساء.

(مسأله _ ١٥): {إذا مات الجنين فى بطن الحامل وخيف عليها من بقائه} إلى أن يسقط بنفسه {وجب التوصل إلى إخراجة بالأرفق فالأرفق} بلا إشكال ولا خلاف، لوجوب حفظ الأم عن الهلاك ونحوه {ولو بتقطيعه قطعه قطعه} لأن حفظ الأم أهم، ولو كانت الأم كافرہ والجنين محكوماً بالإسلام، لأن الكافرہ الذميه والمعاهده لها احترامها، أما المحاربه فلا، إذ لا احترام لها، ولو دار الأمر بين شق بطن الأم وإخراجة بدون تقطيع أو تقطيعه، فالظاهر التخيير إذا لم يكن الشق خطراً، وذلك لدوران الأمر بين المحذورين ولا ترجيح.

{ويجب أن يكون المباشر النساء} لأنهم محارم إلا على فرجها، والظاهر جواز مباشرتهن وإن استلزم النظر وأمكن مباشره زوجها أو مولاها، لجريان السيره بمباشره النساء، وربما يستدل لذلك بأن نساء الأئمه (عليهم السلام) كانت القوابل تولدهن مع معرفه الأئمه (عليهم السلام)، والجواب أنه لم يثبت مجيء القوابل، وإن ثبت لم يثبت نظرهن ولمسهن، بالإضافة إلى أن ذلك لم يكن من شأن الأئمه مع أنهم (عليهم السلام) ما كانوا يعملون بعلمهم الخارق ولا بقدرتهم الخارقه، فتأمل.

أو زوجها، ومع عدمهما فالمحارم من الرجال، فإن تعذر فالأجانب حفظاً لنفسها المحترمه، ولو ماتت الحامل وكان الجنين حيّاً
وجب إخراجه ولو بشقّ بطنها فيشق جنبها الأيسر،

{أو زوجها، ومع عدمهما فالمحارم من الرجال} لكونهم محارم معه، {فإن تعذر فالأجانب حفظاً لنفسها المحترمه} الذى هو
أهم بنظر الشارع من النظر أو اللمس غير الجائزين فى أنفسهما، وإذا جاز لها ذلك جاز لهم، وإن لم يكونوا هم مضطرين، بل
ربما يقال: إنه كما يجب عليها يجب عليهم، لوجوب حفظ النفس، وإن كان الوجوب على المضطر كافياً فى الجواز لغيره، كما
إذا اضطر لقلع عينه مثلاً، فإنه يجوز لغيره المباشرة وإن لم يجب عليه، أو كما إذا اضطر إلى شرب الخمر فإنه يجوز لغيره عصرها،
والظاهر أن من ذلك دراسه المرأة لتكون قابله أو طبيبه لأجل النساء، تحفظاً لهن عن مباشره الرجال، وإن استلزمت الدراسه
بعض المحرمات، لكن اللازم التحفظ بأن لا تفعل الحرام من كشف الشعر ونحوه.

نعم الواجب على المتدينين تهيئه الأجواء الملائمه لدراسه النساء بما لا يلازم الحرام، سواء فى الوطن، أو فى الخارج، لثلاث تبتلى
النساء عند الوضع ونحوه بالرجال الأجانب.

{ولو ماتت الحامل وكان الجنين حيّاً} وجب إخراجه ولو بشقّ بطنها} بلا إشكال ولا خلاف، وذلك لأهميه حياته عن شق البطن
المحرم فى نفسه، ولا فرق فى ذلك بين أن ترضى أو لا- ترضى {فيشق جنبها الأيسر} إجماعاً كما فى التذكرة، وصرح به
الرضوى كما سيأتى.

ويخرج الطفل، ثم يخاط وتدفن

لكن الظاهر عدم الخصوصية، أما إذا توقف الإخراج على شق غير الأيسر فلا إشكال في الوجوب، وأما إذا لم يتوقف فلا دليل على وجوب الشق للأيسر، إذ الرضوى لا حجيه في سنده، وإجماع التذكرة محتمل الاستناد، مع أن كثيراً من العلماء أطلقوا وجوب الشق من غير تقييد بالأيسر.

نعم لا شك في أن الأحوط شق الأيسر مع إمكانه {ويخرج الطفل، ثم يخاط} إجماعاً كما في التذكرة، ولما سيأتي من الرواية، {وتدفن} بعد إجراء المراسيم عليها إن لم يكن أجريت عليها قبلاً، بأن ظنوا موت الولد مثلاً فأجروا عليها المراسيم، ثم لما أرادوا الدفن تحرك الولد فإنه بعد الشق والإخراج لا حاجة إلى إجراء المراسيم ثانياً، والأصل في المسألة مع قطع النظر عن أنه مقتضى القاعده جملة من الروايات:

كخبر وهب بن وهب، عن الصادق (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «إذا ماتت المرأة وفي بطنها ولد يتحرك شق بطنها ويخرج الولد، وقال (عليه السلام) في المرأة تموت في بطنها الولد فيتخوف عليها؟ قال: لا بأس بأن يدخل الرجل يده فيقطعها ويخرجه»⁽¹⁾.

وفي موضع آخر في الكافي مثله، مع زياده قوله (عليه

ص: ٧٥

١- الكافي: ج ٣ ص ١٥٥ باب المرأة تموت وفي بطنها ولد يتحرك ح ٣

السلام): «إذا لم ترفق به النساء» (١).

وعن الرضوى: «وإن مات الولد في جوفها ولم يخرج أدخل إنسان يده في فرجها وقطع الولد بيده وأخرجه» (٢).

وخبر على بن يقطين، قال: سألت العبد الصالح، عن المرأة تموت وولدها في بطنها؟ قال: «يشق بطنها ويخرج ولدها» (٣).

وخبر محمد بن مسلم، إن امرأه سألته عن هذه المسألة فقال لها محمد بن مسلم: يا أمه الله، سئل الباقر (عليه السلام) عن مثل ذلك، فقال: «يشق بطن الميت ويستخرج الولد» (٤).

وخبر على بن حمزه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن المرأة تموت ويتحرك الولد في بطنها أيشق بطنها ويستخرج ولدها؟ قال: «نعم».

وزاد في روايه ابن أبي عمير، عن ابن أذينة: «يخرج الولد ويخاط بطنها» (٥).

وفي روايه أخرى عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن الصادق (عليه السلام) مثله، إلى أن قال: «نعم ويخاط

ص: ٧٦

١- الكافي: ج ٣ ص ٢٠٦ باب المرأة تموت وفي بطنها ولد يتحرك ح ٢

٢- فقه الرضا: ص ١٩ س ٥

٣- الكافي: ج ٣ ص ١٥٥ باب المرأة تموت وفي بطنها ولد يتحرك ح ١

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٦٧٤ باب ٤٦ من أبواب الاحتضار ح ٨

٥- الكافي: ج ٣ ص ١٥٥ باب المرأة تموت وفي بطنها ولد يتحرك ح ٢

ولا فرق في ذلك بين رجاء حياه الطفل بعد الإخراج وعدمه، ولو خيف مع حياتهما على كل منهما

بطنها»(١).

وفي روايه قرب الإسناد، عن علي (عليه السلام) مثل روايه وهب بن وهب(٢).

ثم إن الولد إذا مات وقد ماتت هي أيضاً فلا إشكال في عدم جواز الشق والإخراج، بل يجرى عليها المراسيم وتدفن والولد في بطنها، إذ لا يجوز جرح الميت بلا سبب شرعي، ويدل عليه ما في الرضوى قال: «وروى أنها تدفن مع ولدها إذا مات في بطنها»(٣).

{ولا فرق في ذلك} الذي ذكرنا من وجوب شق بطنها وإخراج الولد، إذا كان الولد حياً وقد ماتت هي، {بين رجاء حياه الطفل بعد الإخراج وعدمه} إذ الاحتمال كاف في وجوب الإنقاذ، ولإطلاق الأخبار، لكن إذا قطعنا بعدم حياه الطفل بأن يموت في أثناء الشق أو بعده بقليل فالظاهر عدم جواز الشق، لأنه أذيه للميت بدون دليل، والأخبار بل الفتاوى منصرفه عن هذه الصوره.

{ولو خيف مع حياتهما على كل منهما} بأن خيف إن شق مات الأم، وإن لم يشق مات الولد، أو بالعكس بأنه إن شق مات الولد، وإن

ص: ٧٧

١- الكافي: ج ٣ ص ٢٠٦ باب المرأه تموت وفي بطنها صبي يتحرك ح ١

٢- قرب الإسناد: ص ٦٤

٣- فقه الرضا: ص ١٩ س ٥

انتظر حتى يقضى.

لم يشق مات الأم {انتظر حتى يقضى} الله أمراً كان مفعولاً، كما ذكره الجواهر، وتبعه المصنف وغيره، وذلك لعدم الدليل على أحد الأمرين، فهو من الدوران بين المحذورين بلا- ترجيح، لكن الظاهر تقديم حياه الأم إن أمكن فإنه المركز في أذهان المتشرعه مع أنه أحد شقى التخيير، بل المقام من باب دوران الأمر بين التعيين والتخيير.

بقى شىء، وهو أن الظاهر من انصراف النص والفتوى وجوب الشق إنما هو فيما إذا كان الولد يبقى حياً حسب العاده، كما إذا كان عمره تسعه أشهر أو ما أشبهه.

أما إذا كان الولد حياً، لكن علم أنه لا يبقى حياً، كما إذا كان عمره أربعة أشهر لم يجب الشق، ولأنه لم يعلم أن الشارع أعطى أهميه حياه الولد غير المستقره أكثر من أهميه شق بطن الأم الميتة، بل المركز في أذهان المتشرعه أن احترام الأم بعدم شق بطنها أهم، اللهم إلا إذا كان هناك جهاز يتمكن من حفظ الولد الحى وإنمائه حتى يكمل، كما اعتاد فى الحال، بل لو كان هذا الجهاز وجب الشق، وإن لم يكن الولد نفخت فيه الحياه بعد، كالأرحام الاصطناعيه القائمه مقام الأرحام الإنسانيه.

ثم إنه لو كان هناك جهاز يمكنه إخراج الولد الميت بدون تقطيع فى الولد الميت، أو إخراج الولد الحى من طريق الفرج بدون شق البطن وجب ذلك، إذ التقطيع وشق البطن اضطرارى، والضرورات تقدر بقدرها، وإذا أمكن إخراج الولد الميت بالتميع كما

ص: ٧٨

يفعل به الآن فينصب من الرحم كالسائل، فالظاهر عدم الفرق بينه وبين التقطيع.

وحيث إن الولد له احترام ولو كان ولد زنا فالحكم جار في ولد الزنا الحي في بطن الأم الميتة.

وهل هو كذلك بالنسبة إلى ولد الكافره المحاربه، بأن يجب إخراجه بشق بطن الام؟ احتمالان: من أن ولد المحارب في حكم المحارب، ولذا يسيى ويستعبد، ومن أن ذلك حكم الأولاد الخارجين، أما الطفل في الرحم، فالأصل احترامه، لأنه إنسان مكرم بحكم الآيه المباركه، فاللازم إخراجه حياً إن أمكن، ولا شك في أن هذا أحوط لو لم يكن أقرب، فإن الاستعباد غير تركه حتى يموت، والله سبحانه العالم المسدد.

إشاره

فصل

فى المستحبات قبل الدفن وحينه وبعده

وهى أمور:

الأول: أن يكون عمق القبر إلى الترقوه، أو إلى قامه، ويحتمل كراهه الأزيد.

{فصل}

{فى المستحبات قبل الدفن وحينه وبعده}

{وهى أمور}: أربعون على ما ذكرها المصنف.

{الأول: أن يكون عمق القبر إلى الترقوه، أو إلى قامه، ويحتمل كراهه الأزيد} وقد ادعى فى الجواهر(١) عدم عثوره على خلاف محقق من الأعلام على استحباب القامه والترقوه.

وعن الخلاف، والغنيه، والتذكرة، والمدارك، والقواعد، وغيرهم، الإجماع عليه.

ويدلّ على ذلك مرسله ابن ابى عمير، عن الصادق

ص: ٨١

(عليه السلام) قال: «حدّ القبر إلى الترقوه، وقال بعضهم: إلى الثدي، وقال بعضهم: قامه الرجل حتى يمدّ الثوب على رأس من في القبر. وأما اللحد فبقدر ما يمكن فيه الجلوس _ قال _ ولما حضر على بن الحسين (عليه السلام) الوفاة أُغمى عليه فبقى ساعه ثم رُفِعَ عنه الثوب، ثم قال: الحمد لله الذي أورثنا الجنه نتبؤ منها حيث نشاء، فنعَم أجر العالمين، ثم قال: احفروا لي حتى يبلغ الرشح _ الرسخ _ قال: ثم مدّ الثوب عليه فمات (عليه السلام)، هكذا رواه التهذيب (١).

وروى الكافي عن سهل بن زياد، قال: روى أصحابنا أن حدّ القبر إلى الترقوه (٢)، إلى آخره.

وفى الفقيه، قال الصادق (عليه السلام): «حدّ القبر إلى الترقوه، وقال بعضهم: إلى الثديين، وقال بعضهم: قامه الرجل حتى يمدّ الثوب على رأس من في القبر، وأما اللحد فإنه يوسع بقدر ما يمكن الجلوس فيه» (٣)، وهذه الروايات ظاهرها استحبابه إلى الترقوه، فإن "قال بعضهم" سواء كان من كلام الإمام أو من كلام الراوى، لا يفيد الاستحباب، لأنه لو كان كلام الإمام، لم يكن نقلًا عن المعصوم قبله، وإلا لم يكن معنى لجزمه (عليه السلام)

ص: ٨٢

١- التهذيب: ج ١ ص ٤٥١ الباب ٢٣ فى تلقين المحتضرين ح ١١٤

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٦٥ باب حد حفر القبر واللحد ح ١

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٠٧ الباب ٢٥ فى الصلاة على الميت ح ٤٥

بأنه إلى الترقوه، بل كان مقتضى القاعده أن يقول: إلى الترقوه أو القامه.

ولو أن فتوى الأصحاب باستحباب الحفر إلى القامه كافيه بالاستحباب، بضميمه التسامح، لكن الظاهر كون الترقوه أكد في الاستحباب لوجود الروايه، ولأنه المطابق لما رواه السكوني عن الصادق (عليه السلام)، ورواه الجعفریات عن علي (عليه السلام): «إن النبي (صلى الله عليه وآله) نهى أن يعمق القبر فوق ثلاثه أذرع»^(١)، فإن كل ذراع شبران، وقامه الإنسان سبعة أشبار، وإلى الترقوه ستة أشبار.

ومثله ما رواه الدعائم، عن علي (عليه السلام) أنه كره أن يعمق القبر فوق ثلاثه أذرع وأن يزداد عليه تراب غير ما خرج منه ^(٢)، ولذا قال الحدائق^(٣): النهى عن ذلك لا يجمع استحباب القامه.

ثم إنه لا يعارض استحباب الترقوه أو القامه ما في ذيل الخبر من قول الإمام السجاد (عليه السلام)، إذ المراد "بالرشح" بالشين والحاء، أو "الرسخ" بالسين والحاء: محل خروج الماء لرتوبه المدينه، أو الوصول إلى المحل الراسخ القوى _ كما ورد في نسختين _ غير معلوم، فلعله كان إلى مقدار الترقوه، أو كان ذلك لأجل عارض في أرض المدينه.

ص: ٨٣

١- الجعفریات: ح ٢٠١ باب النهى عن تعميق القبر

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٩ في ذكر الدفن والقبور

٣- الحدائق: ج ٤ ص ٩٩

وأما ما رواه أبو الصلت، عن الرضا (عليه السلام) أنه قال: «سيحفر لى فى هذا الموضوع، فتأمرهم أن يحفروا لى سبع مراقى إلى أسفل، وأن يشق لى ضريحه، فإن أبوا إلا أن يلحدوا فتأمرهم أن يجعلوا اللحد ذراعين وشبراً، فإن الله سيوسعها ما شاء» (١).

فالظاهر أن كل مراقاه كانت شبراً، فىكون بمقدار القامه، إذ كل قامه سبعة أشبار، ومثل هذه المراقى متعارفه الآن.

ثم إنه ربما يقال بوقوع التعارض بين النهى عن أكثر من ثلاثة أذرع، وبين ما دلّ على استحباب القامه، وسبع مراقى مما يوجب القول بأن استحباب القامه مختص ببعض المواضع، فتأمل.

وكيف كان، فلا- ينبغى كراهه الأزيد عن القامه، لإطلاق النهى عن فوق ثلاثة أذرع، فقول المصنف: "يحتمل" لعله من جهه "سبع مراقى" لكن عرفت عدم دلالته على الأزيد من القامه.

بقى شىء، وهو أن الظاهر أن الاعتبار بالترقوه والقامه فى كل مكان حسب طول أهله، ففى المدن التى يسكنها القصار، كالصين واليابان، يكون العمق أقل من البلدان التى يسكنها الطوال، لكن هذا خلاف ظاهرهم فى أشبار الكر ونحوها، إذ اعتبروا التوسط، وقد سبق منا كلام حول ذلك فى الكر فراجع.

ص: ٨٤

الثانى: أن يجعل له لحد مما يلي القبلة فى الأرض الصلبه،

هذا كله فى عمق القبر، أما طوله وعرضه، فالظاهر كون طوله بقدر قامه الإنسان، ويدلّ عليه استحباب إدخال المرأه عرضاً، ومن المستبعد اختلاف قبر الرجل والمرأه من هذه الجهه، كما أن الظاهر أن عرضه بقدر ما يدخل الميت عرضاً، بدون مماسه لحافه القبر، لأن ذلك ينافى احترامه، لكن كل ذلك ليس على سبيل الاستحباب، لعدم دليل عليه، فإن استحباب إنزالها عرضاً لا يدل على استحباب هذا المقدار فى الطول، حتى يكون الأ-كثر منه مكروهاً، وإن كان ملازماً لاستحباب أن لا يكون أقل منه حتى يستلزم إدخالها طولاً، أو إحناء ظهرها حتى تدخل عرضاً.

ثم إنه لا إشكال فى وحده الاستحباب بالنسبه إلى الرجل والمرأه، وهل يستحب هذا العمق للطفل الصغير أيضاً أم لا؟ احتمالان: من الإطلاق، ومن الانصراف، والله سبحانه العالم.

{الثانى: أن يجعل له لحد مما يلي القبلة} والمراد به أن يجعل فى جانب القبر شق يوضع فيه الميت، ويكون فى قعر القبر، وهل يأتى بالاستحباب بجعله قبل القعر؟ احتمالان: من تسميته لحداً، ومن انصراف الأدله إلى القعر.

لكن هذا إنما يستحب {فى الأرض الصلبه} مما يؤمن منه من سقوط سقف اللحد على بدن الميت، فإن السقوط نوع من عدم

بأن يحفر بقدر بدن الميت في الطول والعرض، وبمقدار ما يمكن جلوس الميت فيه في العمق،

المبالاه به. {بأن يحفر بقدر بدن الميت في الطول والعرض، وبمقدار ما يمكن جلوس الميت فيه في العمق} أما كون الطول والعرض بقدر ذلك، فلأنه لولاه لم يمكن إدخال الميت فيه إلا بلوى رأسه أو رجله، وكلاهما خلاف احترام الميت، أو بكسر ظهره، وهو حرام، والمنصرف من الأدله إدخاله بكامله لا ببعضه.

وأما كون العمق بقدر جلوسه، فللنص، لا- لأن الميت يجلس بجسده، فإن ذلك مقطوع العدم، فإن جلوسه في النص وبعض الفتاوى يراد به جلوس روحه، كما أن تكلمه يراد به ذلك، فإن روح الإنسان مثل بدنه إلا أنه شفاف، يمشى ويتكلم، ويحس وتسرى حالاته إلى الجسد، كما تسرى حالات الجسد إلى الروح، فإن حال الميت حال الحي، منتهى الأمر أن الروح داخل في الحي، وخارج في الميت، كالمصباح الذي داخل الفانوس أو خارجه، فإنه يتعلق نوره بالفانوس داخلاً كان أو خارجاً.

نعم تعلقت إرادته سبحانه بأن لا يحفظ الروح الجسد عن التفسخ - غالباً - فيما إذا كان خارجاً، وحيث تبقى العلاقة بين الروح والجسد بعد الموت يحس الميت بالآلام الجسديه، ولذا يتأثر من ألم جسده وإهانتته، ومن يقرأ علم التحضير الحديث يعرف كيف أن الإسلام بين ما وصل إليه العلم بعد أربعة عشر قرناً حتى في أدق الخصوصيات، ولو لم يكن ذلك خارجاً عن مباحث الفقه لذكرت

ويشقّ في الأرض الرخوه وسط القبر شبه النهر فيوضع فيه الميت ويسقف عليه.

جمله من ذلك.

وعلى أي حال، فالشاك في بعض هذه المستحبات أو المكروهات، عليه أن يرجع إلى علم الحديث، أما المؤمن فلا حاجة له إلى ذلك، فإن إيمانه يسوقه إلى تصديق كل ما ورد عنهم (عليهم السلام) بدون أي ريب.

{ويشقّ في الأرض الرخوه وسط القبر شبه النهر} ويسمى بالضريح {فيوضع فيه الميت ويسقف عليه} ثم يشرح اللبن على ظهر الميت إن جعل في اللحد، أو عليه، بحيث لا يكون متكئاً على الميت، بل على طرفي الشق إن جعل له ضريح، ويلقى عليه التراب، وذلك لئلا يكون التراب عليه، فيكون خلاف احترامه وإن جاز ذلك. وهل يصدق اللحد إذا جعل مما يلي خلفه القبلة، أو في طرف القبر من طوله، احتمالان، والظاهر شمول إطلاق الأدلة له، والرواية الخاصة لا تكون مخصصه، كما هو بناؤهم في عدم تقييد المطلقات في باب المستحبات والمكروهات.

ثم إنه لا إشكال ولا خلاف في المستحبين المذكورين من اللحد في الصلابة والشق في الرخوه، بل عليهما الإجماع كما ادعوه صريحاً، أو يظهر من كلماتهم، ويدلّ على ذلك جملة من الروايات:

ففي صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إن

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لحد له أبو طلحه»(١).

وخبر على بن عبد الله، عن أبي الحسن الكاظم (عليه السلام) قال: «لما قبض إبراهيم بن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال (صلى الله عليه وآله): «يا على انزل... فألحد إبراهيم في لحده»(٢).

وخبر إسماعيل بن همام، عن الرضا (عليه السلام) قال: قال أبو جعفر (عليه السلام) حين أحضر: «إذا أنا مت فاحفروا لى، أو شقوا لى شقاً، فإن قيل لكم: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): لحد له فقد صدقوا»(٣).

والرضوى: «لحد له (صلى الله عليه وآله وسلم) أبو طلحه ثم خرج أبو طلحه ودخل على قبر فبسط يده فوضع النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فأدخله اللحد»(٤).

وفى الدعائم: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آباءه، عن على (عليهم السلام): «أنه ألحد لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) واللحد هو أن يشق للميت فى القبر مكانه مما يلي القبلة

ص: ٨٨

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣٦ الباب ١٥ من أبواب الدفن ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥١ الباب ٢٥ من أبواب الدفن ح ٤
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣٦ الباب ١٥ من أبواب الدفن ح ٢
 - ٤- فقه الرضا: ص ٢٠ س ١٥

مع حائط القبر، والضريح أن يشق له وسط القبر»(١).

وعن الجعفریات بإسناده عن علی بن أبی طالب (علیه السلام)، أنه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «اللحد لأمتي، والضريح لأهل الكتاب»(٢).

وفى فقه الرضا (عليه السلام): قال العالم (عليه السلام): «وكتب أبى فى وصيته أن أكفنه فى ثلاثة أثواب _ إلى أن قال: _ وشققنا له القبر شقاً من أجل أنه كان رجلاً بديناً»(٣)،

وفى التهذيب، فى وصيه أمير المؤمنين (عليه السلام) لولديه الحسن والحسين (عليهما السلام): «فإنكما تنتهيان إلى قبر محفور، ولحد ملحد، ولبن موضوع، فألحدانى وأشرجا اللبن على»(٤).

وفى روايه أبى الصلت، عن الرضا (عليه السلام): «فتأمرهم أن يحفروا إلى سبع مراقى إلى أسفل وأن يشق لى ضريحه، فإن أبوا إلا أن يلحدوا فتأمرهم أن يجعلوا اللحد ذراعين وشبراً، فإن الله سيوسعها ما شاء»(٥).

ص: ٨٩

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٧ فى ذكر الدفن والقبور

٢- الجعفریات: ص ٢٠١ باب اللحد

٣- فقه الرضا: ص ٢٠ س ١٧

٤- التهذيب: ج ٦ ص ١٠٦ الباب ٥٢ فى الزيادات ح ٣

٥- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣٧ الباب ١٥ من أبواب الدفن ح ٤

والظاهر أن المراد عرض اللحد لا طوله، إذ طوله لا بد وأن يكون سبعة أشبار.

وفى روايه فضيل: «ثم لحدوا قبره _ أى قبر آدم (عليه السلام) _ وقال: هذا سنه ولده من بعده» ((١)).

وفى روايه الطبرسى: «والعرب تواريها _ أى الموتى _ فى قبورها ولحدها، وكذلك السنه على الرسل، إنَّ أول من حفر له قبر آدم أبو البشر وألحد له لحد» ((٢)).

وفى روايه الجدلى: «ثم شق لى لحداً» ((٣)).

وفى روايه ابن عطيه: «ثم ضعه فى لحده» ((٤)).

وفى روايه محمد بن إسماعيل: «فألحدونى بها» ((٥)).

وفى روايه على بن عبد الله: «يا على انزل فألحد ابنى، فنزل علىّ (عليه السلام) فألحد إبراهيم (عليه السلام)» ((٦))، إلى غيرها.

ص: ٩٠

١- المستدرک: ج ١ ص ١٠٣ الباب ٣٠ من أبواب نواذر الغسل ح ١٢

٢- الاحتجاج: ج ٢ ص ٣٤٦ ط الأعلمی

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٤٠٣ الباب ٢٦ فى جواز فرش القبر ح ٥

٤- التهذيب: ج ١ ص ٣١٢ الباب ١٣ فى تلقين المحتضرين ح ٧٥

٥- المستدرک: ج ١ ص ١٢٥ الباب ٢٩ من أبواب الدفن ح ٣

٦- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥١ الباب ٢٥ من أبواب الدفن ح ٤

الثالث: أن يدفن في المقبره القريبه على ما ذكره بعض العلماء، إلا أن يكون في البعيده مزيّه، بأن كانت مقبره للصلحاء، أو كان الزائرون هناك أزيد.

وهذه كلها تدلّ على أفضلية اللحد، إلا أنه يقيد ذلك بالأرض الصلبه، بقرينه خبر إسماعيل، وخبر الحلبي، والرضوى، ومنها يستفاد استحباب الضريح في الأرض الرخوه، وخبر الصلت محمول عليه، ولعل استحباب اللحد لأنه أكثر احتراماً للميت، وهل يستحب بناء اللحد في الأرض الرخوه؟ لا- يبعد ذلك، لإطلاق الأدله، خصوصاً قوله (صلى الله عليه وآله): «الضريح لأهل الكتاب».

{الثالث: أن يدفن في المقبره القريبه على ما ذكره بعض العلماء}، وعلّلوا ذلك بما في الذكرى: من أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «عجلوا بهم إلى مضاجعهم»^(١١)، فإن المقبره القريبه توجب أسرعيه الدفن.

وفيه: إنه لا يلازم ذلك، فلعل المقبره البعيده أسرع من هذا الحث، فالقول باستحباب ذلك غير ظاهر الوجه، ولعلّه لذا نسبه إلى بعض العلماء.

{إلا- أن يكون في البعيده مزيّه، بأن كانت مقبره للصلحاء، أو كان الزائرون هناك أزيد} وعلّوه بأن جوار الصالحين يوجب وصول

ص: ٩١

الرابع: أن يوضع الجنازه دون القبر بذراعين أو ثلاثه أو أزيد من ذلك، ثم ينقل قليلاً ويوضع، ثم ينقل قليلاً ويوضع، ثم ينقل فى الثالثه مترسلاً ليأخذ الميت أهبتة،

بركتهم إلى الميت، وزياره الزائرين توجب استئناس الميت ووصول خيراتهم كالقراءه ونحوها إليه، فترجح البعيده من هذه الجهه، لكن بذلك لا يثبت الاستحباب الشرعى أيضاً.

{الرابع: أن يوضع الجنازه دون القبر بذراعين، أو ثلاثه، أو أزيد من ذلك، ثم ينقل قليلاً ويوضع، ثم ينقل قليلاً ويوضع، ثم ينقل فى الثالثه مترسلاً ليأخذ الميت أهبتة} الأهبه كغرفه: الاستعداد، وهذا هو المشهور، خلافاً للمدارك حيث أشكل فى ثلاث دفعات، بل قال: (إن الأخبار تدلّ على استحباب وضعه دون القبر هنيهة ثم دفنه، وبمضمونها أفتى ابن الجنيد والمصنف) ((١)) أى المحقق.

أقول: المشهور استندوا إلى ما فى الرضوى (عليه السلام) قال: «وإذا حملته إلى قبره فلا تفاجئ به القبر، فإنّ للقبر أهوالاً عظيمة، وتعوذ بالله من هول المطلع، ولكن ضعه دون شفير القبر، واصبر عليه هنيهة، ثم قدمه إلى شفير القبر، ويدخله القبر من يأمر ولى

ص: ٩٢

الميت، إن شاء شفعاً وإن شاء وترأً»(١١).

ونحو ذلك في الفقيه(٢٢)، وفي العلل مثل ذلك باختلاف في الجملة(٣)، وهذا القدر كاف في الاستحباب.

أما الروايات المطلقة، فلا تنافي ذلك، لأنه لا تقييد في المستحبات، كروايه محمد بن عجلان، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا تفدح ميتك بالقبر، ولكن ضعه أسفل منه، بذراعين أو ثلاثه، ودعه حتى يأخذ أهبته»(٤). ومثله روايه محمد(٥)، وصحيحه ابن سنان(٦)، وروايه يونس(٧) باختلاف يسير.

ثم الظاهر تحقق المطلوب بوضعه في أى طرف من القبر، كما أن الظاهر عدم الفرق بين الرجل والمرأه، والكبير والصغير، فاحتمال أنه لا يستحب ذلك للصغير لأنه لا هول عليه، لا وجه له، ولعل الذراعين والثلاثة من باب المثال، فيتحقق المستحب بما إذا كان أكثر

ص: ٩٣

١- فقه الرضا: ص ١٨ س ٧

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٠٧ الباب ٢٥ فى الصلاة على الميت ذيل ح ٤٤

٣- العلل: ج ١ ص ٣٠٦ الباب ٢٥١ ح ٢

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣٨ الباب ١٦ من أبواب الدفن ح ٥

٥- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣٨ الباب ١٦ من أبواب الدفن ح ٢

٦- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣٨ الباب ١٦ من أبواب الدفن ح ٣

٧- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣٨ الباب ١٦ من أبواب الدفن ح ٤

بل يكره أن يدخل في القبر دفعه، فإن للقبر أهوالاً عظيمة.

الخامس: إن كان الميّت رجلاً يوضع في الدفنه الأخيره بحيث يكون رأسه عند ما يلي رجلى الميّت فى القبر، ثم يدخل فى القبر طولاً من طرف رأسه، أى يُدخل رأسه أولاً، وإن كان امرأه توضع فى طرف القبلة، ثم تدخل عرضاً.

أو أقل، والقبر إنما يطلق على المحفور فلا يستحب وضعه ولما يحفر القبر.

ومما تقدم ظهر وجه قوله: {بل يكره أن يُدخل فى القبر دفعه، فإن للقبر أهوالاً عظيمة} هول العالم الجديد، والبيت الجديد، والسؤال، وغيرها.

{الخامس: إن كان الميّت رجلاً يُوضع فى الدفنه الأخيره بحيث يكون رأسه عند ما يلي رجلى الميّت فى القبر، ثم يُدخل فى القبر طولاً- من طرف رأسه، أى يُدخل رأسه أولاً، وإن كان امرأه توضع فى طرف القبلة، ثم تُدخل عرضاً} بلا- إشكال ولا خلاف، بل عن الغنيه ادعاء الإجماع عليه.

ويدل عليه قول الصادق (عليه السلام) فى خير الأعمش: «والميّت يسئل من قبل رجليه سلاً، والمرأه تؤخذ بالعرض»^(١).

ص: ٩٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٩ الباب ٢٢ من أبواب الدفن ح ٥

والرضوى: «وإن كانت امرأه فخذها بالعرض من قبل اللحد، وتأخذ الرجل من قبل رجله تسله سلاً» (١).

وخبر هارون قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا أدخلت الميت القبر إن كان رجلاً- يُسَلَّ سلاً، والمرأه تؤخذ عرضاً فإنه أستر» (٢).

وخبر زيد، عن علي (عليه السلام) قال: «يسلّ الرجل سلاً، وتستقبل المرأه استقبالاً» (٣).

والرضوى: «وإذا أتيت به القبر فسله من قبل رأسه» (٤).

وفى روايه أبى مريم، سأله (عليه السلام) أين وضع السرير؟ فقال (عليه السلام): «عند رجل القبر وسلّ سلاً» (٥).

وفى روايه قدامه، قال عليه السلام: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) سلّ إبراهيم إبنه سلاً» (٦).

ومنه: يعرف أنه لا فرق فى الحكم المذكور بين الصغير والكبير،

ص: ٩٥

١- فقه الرضا: ص ١٨ س ١٦

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٥ الباب ٣٨ من أبواب الدفن ح ١

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٥ الباب ٣٨ من أبواب الدفن ح ٢

٤- فقه الرضا: ص ٢٠ س ٣٣

٥- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٠ الباب ٢٤ من أبواب الدفن ح ٢

٦- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٦ الباب ٣١ من أبواب الدفن ح ٢

السادس: أن يغطّى القبر بثوب عند إدخال المرأة.

ثم المراد بالعرض مقابل الطول، فلا فرق فيه بين إدخالها من وجهها، أو قفاها، أو جنبها.

{السادس: أن يغطّى القبر بثوب عند إدخال المرأة} كما هو المشهور، لكن الشيخ قال في محكى الخلاف (١): باستحبابه مطلقاً ولو في قبر الرجل، والظاهر استحبابه مطلقاً وإن كان في المرأة آكد.

ويدلّ على الإطلاق ما رواه في التهذيب، عن جعفر بن كلاب قال: سمعت جعفر بن محمد (عليهما السلام) يقول: «يغشى قبر المرأة بالثوب، ولا يغشى قبر الرجل، وقد مدّ على قبر سعد بن معاذ ثوب، والنبي (صلى الله عليه وآله) شاهد ولم ينكر ذلك» (٢).

أقول: إن كان من تتمه كلام الإمام (عليه السلام) فيها، وإلا كان مرسله تدل على جوازه من دون كراهه، فقوله (عليه السلام) "ولا يغشى" يعنى لا يتأكد.

وعن الدعائم، عن علي (عليه السلام) أنه أمر أن يبسط على قبر عثمان بن مظعون ثوب، وهو أول قبر يبسط عليه ثوب (٣).

وعن الجعفریات، عن علي (عليه السلام) قال: «لما مات

ص: ٩٦

١- الخلاف: ج ١ ص ١٧٠ كتاب الجنائز مسأله ٨٦

٢- التهذيب: ج ١ ص ٤٦٤ الباب ٢٣ فى تلقين المحتضرين ح ١٦٤

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٨ فى ذكر الدفن والقبور

السابع: أن يسَلَّ من نعشه سَلًّا فيرسل إلى القبر برفق.

عثمان بن مظعون قبله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلما دفنه رش على تراب القبر الماء رشاً، وبسط على قبره ثوباً، وكان أول من بسط عليه ثوباً يومئذ، وسوى عليه التراب»(١).

ويدل على تأكيد الاستحباب في الرجل، خبر جعفر المتقدم، والمرسل عن عليّ (عليه السلام) أنه مرَّ بقوم دفنوا ميتاً وبسطوا على قبره الثوب فجذبه وقال (عليه السلام): «إنما يصنع هذا بالنساء»(٢).

ولعلّه (عليه السلام) فعل ذلك حيث توهموا الوجوب، والظاهر أن استحبابه مطلق ولو في الظلمه، وإن كانت الحكمة الستر للميت خصوصاً للمرأة لئلا يظهر منها أو منه ما يكره.

{السابع: أن يسَلَّ من نعشه} النعش سرير الميت إن كان عليه الميت، فإذا لم يكن عليه سمى سريراً، وميت منعوش محمول على النعش {سَلًّا فيرسل إلى القبر برفق} بلا- إشكال ولا- خلاف في الجملة، لجملة من الروايات المتقدمة في الخماس، ولقول الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الصمد: «إذا أدخلت المراه القبر إن كان رجلاً يُسَلَّ سَلًّا، والمرأه تؤخذ عرضاً»(٣).

ص: ٩٧

١- الجعفریات: ص ٢٠٣ باب بسط الثوب على القبر

٢- كما في الحدائق: ج ٤ ص ١١٥

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٥ الباب ٣٨ من أبواب الدفن ح ١

الثامن: الدعاء عند السلّ من النعش، بأن يقول: بسم الله وبالله وعلى مله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، اللهم إلى رحمتك لا إلى عذابك، اللهم افسح له في

وخبر محمّد: «تسلّه من قبل الرجلين»(١).

والحلبى: «إذا أتيت بالميت القبر فسلّه من قبل رجله»(٢).

هذا، ولكن الظاهر أن "السل" عبارة عن إدخال الميت فى القبر، لأن أخذه يسلّه، كما يسل الإنسان السيف من الغمد، ولعله يفهم من الروايات أنه سلّ بالنسبة إلى أخذه من سريره، لأنه أيضاً سلّ له من سريره، ويؤيد ذلك قوله (عليه السلام): "من قبل رجله" إذ الأخذ من قبل الرجلين، أما الإدخال فمن طرف الرأس.

وعلى أى حال، فالرفق مطلوب فى أخذهما من السرير، والشل للرجل إلى قبره، والعرض للمرأة، فليس بالنسبة إليها سلّ بالنسبة إلى إدخالها القبر، ويدلّ عليه قوله (عليه السلام): «والمراه تؤخذ عرضاً».

{الثامن: الدعاء عند السل من النعش} إلى حال الوضع فى القبر {بأن يقول «بسم الله وبالله وعلى مله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، اللهم إلى رحمتك لا إلى عذابك، اللهم افسح له في

ص: ٩٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٨ الباب ٢٢ من أبواب الدفن ح ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٨ الباب ٢٢ من أبواب الدفن ح ١

قبره، ولقنه حجته، وثبته بالقول الثابت، وقنا وإياه عذاب القبر.

قبره، ولقنه في حجته، وثبته بالقول الثابت، وَقَنَا وَإِيَاهُ عَذَابَ الْقَبْرِ} ففي خبر أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا سللت الميت فقل: بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله، اللهم إلى رحمتك لا إلى عذابك»^(١).

وفي خبر سماعه، عن الصادق (عليه السلام): «فإذا سللته من قبل الرجلين ودليته قلت: بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله، اللهم إلى رحمتك لا إلى عذابك، اللهم افسح له في قبره ولقنه حجته وثبته بالقول الثابت وَقَنَا وَإِيَاهُ عَذَابَ الْقَبْرِ»^(٢).

وظاهر الخبرين قراءه من يسله، لكن لا بأس بقراءه الناظر الدعاء أيضاً، فإن عموم الدعاء يشملها، ويستفاد عرفاً أن خصوصيه السال من باب المثال، وإذا كانت امرأه، تخير بين ضمير المذكر بالنظر إلى الميت، أو المؤنث بالنظر إلى المرأة، ويقرأ للطفل أيضاً وإن لم يكن له عذاب.

وأما المناقق، فالظاهر أنه لا يقرأ له، لأن الأمور به الدعاء عليه لا له، وكذلك في الأدعية الآتية.

ص: ٩٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٣ الباب ٢٠ من أبواب الدفن ح ٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٦ الباب ٢١ من أبواب الدفن ح ٤

وعند معاينه القبر: اللهم اجعله روضه من رياض الجنه، ولا تجعله حفره من حفر النار. وعند الوضع فى القبر يقول: اللهم عبدك وابن عبدك وابن أمتك، نزل بك وأنت خير منزل به.

{وعند معاينه القبر} ولو قيل السَّيْلُ أو بعده: {اللَّهُمَّ اجعله روضه من رياض الجنه، ولا تجعله حفره من حفر النار} فى الفقيه: يقال عند النظر إلى القبر: «اللهم اجعله روضه من رياض الجنه ولا تجعله حفره من حفر النيران»^(١)، والتأنيث باعتبار الخبر _ أى الروضه والحفره _، ورواه الراوندى فى دعواته، عن الصادق (عليه السلام)^(٢).

وهذا الدعاء إشاره إلى ما روى عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): «القبر _ إما _ روضه من رياض الجنه أو حفره من حفر النيران»^(٣).

{وعند الوضع فى القبر يقول: «اللهم عبدك وابن عبدك وابن أمتك، نزل بك وأنت خير منزل به»} لما رواه سماعه، عن الصادق (عليه السلام): «إذا وضعت الميت على القبر قلت:

ص: ١٠٠

١- الفقيه: ج ١ ص ١٠٧ الباب ٢٥ فى الصلاه على الميت ذيل ح ٤٤

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٢٣ الباب ٢١ من أبواب الدفن ح ٧

٣- التفسير الكبير: ج ٤ ص ١٤٦ فى تفسير الآيه ١٥٤ من البقره: «بل أحياء»

وبعد الوضع فيه يقول: «اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وصاعد عمله، ولقّه منك رضواناً»، وعند وضعه في اللحد

(اللهم عبدك وابن عبدك وابن أمتك نزل بك وأنت خيرٌ منزول به)» (١).

أقول: وإذا قرأها للمرأة فالظاهر أن يقول: «أمتك، وابنه عبدك وابنه أمتك»، ويجوز أن يقصد بالعبء من له العبودية فيشمل المرأة أيضاً.

وبعد الوضع فيه يقول: «اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وصاعد عمله، ولقّه منك رضواناً» { لصحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «كان علي بن الحسين (عليه السلام) إذا أدخل الميت القبر قال: اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وصاعد عمله، ولقّه منك رضواناً» (٢).

لكن هذين الخبرين لا يدلّان على أن الأول في وضعه في القبر، والثاني بعد وضعه في القبر، كما أن الأول ليس فيه "اللهم".

{وعند وضعه في اللحد} إذا كان لحداً، وإلا فعند وضعه في

ص: ١٠١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٦ الباب ٢١ من أبواب الدفن ح ٤

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٥ الباب ٢١ من أبواب الدفن ح ١

يقول: بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله، ثم يقرأ فاتحه الكتاب، وآية الكرسي والمعوذتين، وقل هو الله أحد، ويقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

الشق، وذلك لوحده المناط، كما هو الواضح. {يقول: «بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله، ثم يقرأ فاتحه الكتاب، وآية الكرسي، والمعوذتين»} قل أعوذ برب الفلق، وقل أعوذ برب الناس، والظاهر تخييره في تقديم أيهما، وإن كان الأولى تقدم الأولى.

{وقل هو الله أحد، ويقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»} لخبر محمد بن عجلان، عن الصادق (عليه السلام): «إذا وضعت في لحدك فليكن أولى الناس مما يلي رأسه، وليذكر اسم الله، ويصلي على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)... وليتعوذ من الشيطان، وليقرأ فاتحه الكتاب، والمعوذتين، وقل هو الله أحد، وآية الكرسي»^(١).

وخبر زراره، عن الباقر (عليه السلام) قال: «إذا وضعت الميت في لحدك فقل: «بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله، وقرأ آية الكرسي»^(٢).

ص: ١٠٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٣ الباب ٢٠ من أبواب الدفن ح ٥

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٤ الباب ٢٠ من أبواب الدفن ح ٦

وما دام مشتغلاً بالتشريح يقول: «اللهم صلِّ وحدته، وآنس وحشته، وآمن روعته، وأسكنه من رحمتك تغنيه بها عن رحمه من سواك، فإنما رحمتك للظالمين»

{وما دام مشتغلاً بالتشريح} أى نضد اللبن {يقول: «اللهم صلِّ وحدته، وآنس وحشته، وآمن روعته، وأسكنه من رحمتك} رحمه {تغنيه بها عن رحمه من سواك فإنما رحمتك للظالمين} كما عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «فإذا وضعت عليه اللبن فقل: اللهم صلِّ وحدته، وآنس وحشته، وأسكن إليه من رحمتك رحمه تغنيه من رحمه من سواك» (١).

وفى خبر إسحاق، عن الصادق (عليه السلام) قال: «فما دمت تضع اللبن والطين تقول: اللهم صلِّ وحدته، وآنس وحشته، وآمن روعته، وأسكن إليه من رحمتك رحمه تغنيه بها عن رحمه من سواك، فإنما رحمتك للظالمين» (٢).

أقول: يعنى أن التفضل الكامل هو عفو الظالم، أما غير الظالم فإنه لا يكون التفضل عليه بتلك المثابه، وإن كان كل رحمه الله سبحانه فهي فضل، لعدم استحقاق أحد شيئاً منه سبحانه.

ص: ١٠٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٥ الباب ٢١ من أبواب الدفن ح ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٧ الباب ٢١ من أبواب الدفن ح ٦

وعند الخروج من القبر يقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أرفع درجته في عليين، واخلف على عقبه في الغابرين، وعندك نحسبه يا رب العالمين».

وعند إهاله التراب عليه يقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وأصعد إليك بروحه، ولقّه

﴿وعند الخروج من القبر يقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أرفع درجته في عليين، واخلف على عقبه في الغابرين، وعندك نحسبه يا رب العالمين»﴾ فعن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام): «وإذا خرجت من قبره فقل: إنا لله وإنا إليه راجعون، والحمد لله رب العالمين، اللهم أرفع درجته في أعلا- عليين، واخلف على عقبه في الغابرين، وعندك نحسبه يا رب العالمين»^(١).

أقول: لعلّ المصنّف اعتمد على أخبار بمضمون ما ذكره في هذه الأدعية، أو أنه تساهل بالزيادة والنقيصه، لفهم أن المقصود أمثال هذه الأدعية الواردة، لا أن لها خصوصيه، كما لا يستبعد ذلك، فإن اختلاف ما ورد في كل مقام غالباً يدل على ذلك، لكن التقييد بلفظ النص أولى.

﴿وعند إهاله التراب عليه يقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وأصعد إليك بروحه، ولقّه

ص: ١٠٤

منك رضواناً، وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك»، وأيضاً يقول: «إيماناً بك، وتصديقاً ببعثك، هذا ما وعدنا الله ورسوله، وصدق الله ورسوله، اللهم زدنا إيماناً وتسليماً».

منك رضواناً، وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك»، وأيضاً يقول: «إيماناً بك، وتصديقاً ببعثك، هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله، اللهم زدنا إيماناً وتسليماً» ففي خبر محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام)، في جنازه رجل من أصحابنا، وفيه: فلما أن دفنوه قام إلى قبره فحشا التراب عليه مما يلي رأسه ثلاثاً بكفه، ثم بسط كفه على القبر، ثم قال: «اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وأصعد إليك روحه، ولقّه منك رضواناً، وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك» (١).

وفى الكافي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا حثت التراب على الميت، فقل: إيماناً بك وتصديقاً ببعثك، هذا ما وعدنا الله ورسوله _ قال _ وقال أمير المؤمنين (عليه السلام): سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: من حثا على ميت وقال هذا القول أعطاه الله بكل ذره حسنه» (٢).

ثم إن روايات الأدعية كثيرة، من أراد الاطلاع على جميعها فليراجع البحار، وجامع أحاديث الشيعة، والوسائل، والمستدرک.

ص: ١٠٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٥ الباب ٢٩ من أبواب الدفن ح ٣

٢- الكافي: ج ٣ ص ١٩٨ باب من حثا على الميت ح ٢

التاسع: أن تحلَّ عُقْد الكفن بعد الوضع في القبر، ويبدأ من طرف الرأس.

العاشر: أن يحسر عن وجهه، ويجعل خدّه على الأرض، ويعمل له وساده من تراب.

{التاسع: أن تحلَّ عُقْد الكفن بعد الوضع في القبر، ويبدأ من طرف الرأس} فهما مستحبان. فعن إسحاق بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا وضعتَه في لحدِه فحلَّ عُقْدَه» (١).

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن عقد كفن الميت؟ قال: «إذا أدخلته القبر فحلها» (٢).

أقول: وإذا كفن في ثوبه شق ثوبه.

فعن أبي عمير، عنه (عليه السلام): «يشق الكفن من عند رأس الميت إذا أدخل قبره» (٣).

وفي خبر حفص البختری، عن الصادق (عليه السلام) قال: «يشق الكفن إذا أدخل الميت في قبره من عند رأسه» (٤).

{العاشر: أن يحسر عن وجهه ويجعل خدّه على الأرض، ويعمل له وساده من تراب} فهي مستحبات ثلاثه.

ص: ١٠٦

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤١ الباب ١٩ من أبواب الدفن ح ٤

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤١ الباب ١٩ من أبواب الدفن ح ٣

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٢ الباب ١٩ من أبواب الدفن ح ٦

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤١ الباب ١٩ من أبواب الدفن ح ٢

الحادى عشر: أن يسند ظهره بلبنه أو مدره لثلا يستلقى على قفاه.

ففى خبر على بن يقطين: «وإن قدر أن يحسر عن خده ويلصقه بالأرض فليفعل»^(١).

وفى خبر سالم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «يجعل له وساده من تراب»^(٢) ومثلهما غيرهما.

لكن فى روايه ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام) قال: «البرد لا يلف، ولكن يطرح عليه طرحاً، وإذا أدخل القبر وضع تحت خده وتحت جنبه»^(٣).

{الحادى عشر: أن يسند ظهره بلبنه أو مدره} إذا كان له لحد، أما إذا كان شق له فلا موضع لهذا المستحب {لثلا يستلقى على قفاه} ففى خبر سالم، عن الصادق (عليه السلام): «ويجعل خلف ظهره مدره لثلا يستلقى»^(٤)، وحيث قد سبق أنه يصح جعل اللحد خلاف القبلة، أو فى الطرفين يكون وضع المدره بحيث يحفظه عن السقوط إن احتيج إليها.

ص: ١٠٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٢ الباب ٢٠ من أبواب الدفن ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤١ الباب ١٩ من أبواب الدفن ح ٥

٣- التهذيب: ج ١ ص ٤٣٦ الباب ٢٣ فى تلقين المحتضرين ح ٤٥

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٢ الباب ١٩ من أبواب الدفن ح ٥

الثانى عشر: جعل مقدار لبنه من ترابه الحسين (عليه السلام) تلقاء وجهه، بحيث لا تصل إليها النجاسه بعد الانفجار.

{الثانى عشر: جعل مقدار لبنه من ترابه الحسين (عليه السلام) تلقاء وجهه، وبحيث لا تصل إليها النجاسه بعد الانفجار} على المشهور، بل فى الجواهر من غير خلاف يعرف، ويدل عليه:

ما عن الحميرى، قال: كتبت إلى الفقيه (عليه السلام) أسأله عن طين القبر يوضع مع الميت فى قبره هل يجوز ذلك أم لا؟ فأجاب وقرأت التوقيع ومنه نسخت: «توضع مع الميت فى قبره ويخلط بحنوطه إن شاء الله»(١).

وفى قصه شطيظه النيسابوريه، إن الإمام الكاظم (عليه السلام) حضر جنازتها ووقف يصلى عليها مع القوم وحضر نزولها إلى قبرها وشهداها وطرح فى قبرها من تراب قبر أبى عبد الله (عليه السلام)(٢).

وفى مصباح الشيخ ومصباح الزائر، روى جعفر بن عيسى، أن أبا الحسن (عليه السلام) يقول: «ما على أحدكم إذا دفن الميت ووسده بالتراب أن يضع مقابل وجهه لبنه من طين الحسين (عليه

ص: ١٠٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٤٢ الباب ١٢ من أبواب التكفين ح ١

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٠٦ الباب ١٠ من أبواب الكفن ح ٢

السلام) _ كما فى مصباح الزائر _ ولا يضعها تحت رأسه»(١).

وفى فلاح السائل: (ويجعل معه شيئاً من تربه الحسين (عليه السلام) فقد روى أنه أمان)(٢).

والرضوى (عليه السلام): «ويجعل معه فى أكفانه شىء من طين القبر وتربه الحسين (عليه السلام)»(٣).

وروى العلامة (رحمه الله): أن امرأه كانت تزنى فتضع أولادها فتحرقهم بالنار خوفاً من أهلها، ولم يعلم بها غير أمها، فلما ماتت دفنت فانكشف التراب عنها، ولم تقبلها الأرض، ونقلت عن ذاك الموضع إلى غيره فجرى لها ذلك، فجاء أهلها إلى الصادق (عليه السلام) وحكوا له القصة، فقال (عليه السلام): «لأمها فما كانت تصنع هذه فى حياتها من المعاصى» فأخبرته بباطن أمرها، فقال الصادق (عليه السلام): «إن الأرض لا تقبل هذه لأنها كانت تعذب خلق الله بعذاب الله، اجعلوا فى قبرها شيئاً من تربه الحسين (عليه السلام)» ففعل ذلك فسترها الله تعالى(٤).

ثم الظاهر إن المستحب يؤدى بكل أشكال جعل التربه فى القبر

ص: ١٠٩

١- مصباح المتعبد: ص ٦٧٨ خواص طين قبر الحسين عليه السلام

٢- فلاح السائل: ص ٨٤

٣- فقه الرضا: ص ٢٠ س ٢٦

٤- المنتهى: ج ١ ص ٤٦١ س ٩

الثالث عشر: تلقينه بعد الوضع فى اللحد قبل الستر باللبن، بأن يضرب بيده على منكبه الأيمن، ويضع يده اليسرى على منكبه الأيسر بقوّه، ويدنى فمه إلى أذنه ويحرّكه تحريكاً شديداً، ثم يقول: يا فلان بن فلان اسمع، افهم، _ ثلاث مرات _ الله ربك، ومحمد نبيك،

فى الكفن، أو غيره لبنه، أو غيرها تحت الرأس أم لا؟ والظاهر أن وصول النجاسه إليها لا بأس به، لإطلاق الروايات، أو عدم قصد الهتك، والمناطق فى كتابه القرآن على الكفن، إلى غير ذلك، فقيده المصنف لا بد وأن يحمل على الأولى، وتراب القبر يشمل كل تراب كربلاء، لصحة الإطلاق، وإن كانت التربه القريبه أولى، وقد ذكرنا تفصيل ذلك فى الأُطعمه والأشربه وغيره، هذا كله فى قبر المؤمن، والظاهر أنه لا يتعداه إلى قبر المنافق، لأنه ليس محلاً للرحمه.

{الثالث عشر: تلقينه بعد الوضع فى اللحد} أو الشق {قبل الستر باللبن} بل يستحب ذلك إذا إلقى فى البحر أيضاً، إلى غير ذلك {بأن يضرب بيده على منكبه الأيمن، ويضع يده اليسرى على منكبه الأيسر} ويأخذه {بقوّه ويدنى فمه إلى أذنه ويحرّكه تحريكاً شديداً} فيما إذا لم يخف من سقط جنينها، أو تناثر أجزائه فى المحروق، وما أشبه.

{ثم يقول: يا فلان بن فلان} ولو كان ولد زنا لم يسمه إلا نفسه {اسمع إفهم _ ثلاث مرات _ الله ربك، ومحمد} (صلى الله

والإسلام دينك، والقرآن كتابك، وعليّ إمامك، والحسن إمامك _ إلى آخر الأئمة _ أفهمت يا فلان؟

ويعيد عليه هذا التلقين ثلاث مرات، ثمّ يقول: ثبتك الله بالقول الثابت، هداك الله إلى صراط مستقيم، عزّف الله بينك وبين أوليائك في مستقرّ من رحمته، اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وأصعد بروحه إليك، ولقّه منك برهاناً، اللهم عفوك عفوك.

عليه وآله {نبيك، والإسلام دينك، والقرآن كتابك، وعليّ {عليه السلام} إمامك، والحسن إمامك _ إلى آخر الأئمة _ أفهمت يا فلان؟ ويعيد عليه هذا التلقين ثلاث مرات، ثم يقول: ثبتك الله بالقول الثابت، هداك الله إلى صراط مستقيم، عزّف الله بينك وبين أوليائك في مستقرّ من رحمته، اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وأصعد بروحه إليك، ولقّه منك برهاناً، اللهم عفوك عفوك { ففى خبر على بن يقطين: «وليتشهد وليذكر ما يعلم حتى ينتهى إلى صاحبه»(١١).

وفى خبر ابن عجلان: ليقل ما يعلم، ويسمعه تلقينه، شهاده أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويذكر له ما يعلم واحداً واحداً»(١٢).

وفى خبر محمد بن عطيه: «ثم ليقل ما يعلم حتى ينتهى إلى

ص: ١١١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٢ الباب ٢٠ من أبواب الدفن ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٤ الباب ٢٠ من أبواب الدفن ح ٨

وأجمع كلمه فى التلقين أن يقول: اسمع افهم يا فلان بن فلان، ثلاث مرات، ذاكراً اسمه واسم أبيه، ثم يقول: هل أنت على العهد الذى فارقنا عليه من شهاده أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم) عبده ورسوله، وسيد صاحبه» (١١)، وهذه كلها تدلّ على عدم خصوصيه للفظ خاص، وإن كان ذكر ما ورد فى الروايات أفضل.

وفى خبر سالم: «ثم تعيد عليه التلقين مره أخرى» (٢).

وفى خبر إسحاق: «ثم تعيد عليه القول» (٣).

وفى روايه الإسكاف، عن الصادق (عليه السلام): «وأعدها عليه ثلاث مرات هذا التلقين» (٤). إلى غير ذلك من الروايات.

{وأجمع كلمه فى التلقين} وإن لم نجد به نصاً كما اعترف به بعض الشراح أيضاً {أن يقول: اسمع إفهم يا فلان بن فلان، ثلاث مرات، ذاكراً اسمه واسم أبيه، ثم يقول: هل أنت على العهد الذى فارقنا عليه من شهاده أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم) عبده ورسوله، وسيد

ص: ١١٢

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٤ الباب ٢٠ من أبواب الدفن ح ٧
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٦ الباب ٢١ من أبواب الدفن ح ٥
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٧ الباب ٢١ من أبواب الدفن ح ٦
- ٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٣ الباب ٢٠ من أبواب الدفن ح ٤

النبين، وخاتم المرسلين، وأن علياً أمير المؤمنين وسيد الوصيين، وإمام افترض الله طاعته على العالمين، وأن الحسن والحسين
وعلى بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسن
بن علي والقائم الحجة المهدي صلوات الله عليهم أئمة المؤمنين وحجج الله على الخلق أجمعين، وأئمتك أئمة هدى بك أبرار،
يا فلان بن فلان إذا أتاك الملكان المقربان رسولين من عند الله تبارك وتعالى وسألاك

النبين، وخاتم المرسلين، وأن علياً أمير المؤمنين، وسيد الوصيين، وإمام افترض الله طاعته على العالمين { ولعل من الأفضل ذكر
فاطمه الزهراء (عليها السلام) ففي خبر، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «إن حب فاطمه (عليها السلام) ينفع في مائة موطن
أيسر تلك المواطن الموت والقبر والميزان والمحشر والصراط والمحاسبه».

{وأن الحسن والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، ومحمد بن
علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي، والقائم الحجة المهدي صلوات الله عليهم أئمة المؤمنين وحجج الله على الخلق أجمعين
وأئمتك أئمة هدى بك أبرار، يا فلان بن فلان، إذا أتاك الملكان المقربان رسولين من عند الله تبارك وتعالى وسألاك

عن ربك وعن نبيك وعن دينك وعن كتابك وعن قبلتك وعن أئمتك فلا تخف ولا تحزن، وقل في جوابهما:

الله ربي، ومحمد (صلى الله عليه وآله) نبي، والإسلام ديني، والقرآن كتابي، والكعبة قبلتي، وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب إمامي، والحسن بن علي المجتبي إمامي، والحسين بن علي الشهيد بكر بلاء إمامي، وعلي زين العابدين إمامي، ومحمد الباقر إمامي، وجعفر الصادق إمامي، وموسى الكاظم إمامي، وعلي الرضا إمامي، ومحمد الجواد إمامي، وعلي الهادي إمامي، والحسن العسكري إمامي، والحجة المنتظر إمامي، هؤلاء

عن ربك وعن نبيك وعن دينك وعن كتابك وعن قبلتك وعن أئمتك فلا تخف ولا تحزن، وقل في جوابهما: الله ربي، ومحمد (صلى الله عليه وآله) نبي، والإسلام ديني، والقرآن كتابي، والكعبة قبلتي، وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب إمامي، والحسن بن علي المجتبي إمامي، والحسين بن علي الشهيد بكر بلاء إمامي، وعلي زين العابدين إمامي، ومحمد الباقر إمامي، وجعفر الصادق إمامي، وموسى الكاظم إمامي، وعلي الرضا إمامي، ومحمد الجواد إمامي، وعلي الهادي إمامي، والحسن العسكري إمامي، والحجة المنتظر إمامي، هؤلاء

ص: ١١٤

صلوات الله عليهم أجمعين أئمتي وسادتي وقادتي وشفعائي، بهم أتولى ومن أعدائهم أتبرأ في الدنيا والآخرة، ثم اعلم يا فلان بن فلان أن الله تبارك وتعالى نعم الرب، وأن محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم) نعم الرسول، وأن علياً ابن أبي طالب وأولاده المعصومين، الأئمة الأثنى عشر نعم الأئمة، وأن ما جاء به محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) حق، وأن الموت حق، وسؤال منكر ونكير في القبر حق، والبعث حق، والنشور حق، والصراط حق، والميزان حق، وتطاير الكتب حق، وأن الجنة حق، والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله

صلوات الله عليهم أجمعين، ائمتي وسادتي، وقادتي، وشفعائي، بهم أتولى، ومن أعدائهم أتبرأ في الدنيا والآخرة، ثم اعلم يا فلان بن فلان أن الله تبارك وتعالى نعم الرب { ولو ذكر الصفات الثبوتية، التي منها عدله سبحانه، والصفات السلبيه كان أولى، لأنها من العقائد الحقه. } وأن محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم) نعم الرسول، وأن علياً بن أبي طالب وأولاده المعصومين، الأئمة الأثنى عشر نعم الأئمة، وأن ما جاء به محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) حق، وأن الموت حق، وسؤال منكر ونكير في القبر حق { أى خصوصيات الموت الغيبية، وإلا فكل يعلم الموت ولو كان ملحداً. } والبعث حق، والنشور حق، والصراط حق، والميزان حق، وتطاير الكتب حق، وأن الجنة حق، والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله

يبعث من فى القبور. ثم يقول: أفهمت يا فلان، وفى الحديث أنه يقول: فهمت، ثم يقول: ثبتك الله بالقول الثابت، وهداك الله إلى صراط مستقيم، عرف الله بينك وبين أوليائك فى مستقر من رحمته، ثم يقول: اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وأصعد بروحه إليك، ولقه منك برهاناً، اللهم عفوك عفوك.

يبعث من فى القبور. ثم يقول: أفهمت يا فلان { يكرره { وفى الحديث أنه يقول: فهمت { فقد روى الراوندى، عن الصادق (عليه السلام) فى حديث كيفية التلقين: «ثم تعود القول عليه ثلاث، ثم تقول: أفهمت يا فلان _ وقال _ (عليه السلام): فإنه يجب ويقول: نعم» (١).

{ ثم يقول: ثبتك الله بالقول الثابت، وهداك الله إلى صراط مستقيم، عرف الله بينك وبين أوليائك فى مستقر من رحمته، ثم يقول: اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وأصعد بروحه إليك، ولقه منك برهاناً، اللهم عفوك عفوك { وهذا النحو من التلقين ملفق من جملة من الروايات، بزياده ونقيصه، وذكره العلامة المجلسى فى زاد المعاد باختلاف يسير، وحكى بعضه عن المفيد والطوسى والعلامة.

ثم الظاهر أنه لا خصوصيه للغة العربيه، فيجوز التلقين بسائر اللغات، كما أن التلقين يكون للرجل والمرأه.

وهل يكون للصغير والمجنون والمستضعف؟ احتمالان، وإن كان الأولى قراءته، أما المخالف، والمنحرف، والمنافق، فلا تلقين لهم، والمجهول يلقن

ص: ١١٤

والأولى أن يلقن بما ذكر من العربي، وبلسان الميِّت أيضاً إن كان غير عربيّ.

الرابع عشر: أن يسدّ اللحد باللبن لحفظ الميِّت من وقوع التراب عليه، والأولى الابتداء من طرف رأسه، وإن أحكمت اللبن بالطين كان أحسن.

برجاء أنه مؤمن واقعاً، ولا يحتاج التلقين إلى إذن الولي لأنه ليس تصرفاً في الميِّت.

{والأولى أن يلقن بما ذكر من العربي} لأنه لسان الدين، والوارد بألفاظه الروايات، بالإضافة إلى ما روى من أنه لسان أهل الجنة (١).

{وبلسان الميِّت أيضاً إن كان غير عربيّ} لاحتمال بقاء لغته هناك، لكن الأولى منه أن يلقن بلغه الملقن في سائر الأقطار التي لا تتكلم العربية فإن إلزامهم باللغه العربية في مثل التلقين متعذر أو متعسير، ولعل مقصود المصنف أن المراد من التلقين تفهيم الميِّت، كما يقال له «أفهمت» والميِّت حسب المفروض لا يفهم إلا لغته فتأمل.

{الرابع عشر: أن يسدّ اللحد باللبن لحفظ الميِّت من وقوع التراب عليه، والأولى الابتداء} به {من طرف رأسه، وإن أحكمت اللبن بالطين كان أحسن} أما تشريح اللبن، فعن الغنيه والمعتبر والمدارك والمفاتيح الإجماع عليه، ويدلّ عليه مستفيض النصوص، والمحكى عن الراوندى: (إن عمل العارفين من الطائفه

ص: ١١٧

على إبتداء التشريح من الرأس(١)، وفي الجواهر: (ولعله لأنه الأهم من غيره)(٢).

أقول: ويمكن استفادته ذلك من المناطق في حلِّ عَقْد الكفن، كما أنه في بعض الأخبار استحباب إحكامه بالطين.

ففي صحيح أبان، قال: سمعت الصادق (عليه السلام) يقول: «جعل علي (عليه السلام) على قبر رسول الله لبناً» فقلت: أرأيت إن جعل الرجل عليه آجرًا هل يضر الميت؟ قال: «لا»(٣).

وفي خبر إسحاق: «ثم تضع الطين واللبن، فما دمت تضع اللبِن والطين تقول: اللهم صلِّ وحدته»(٤) إلى آخره.

وفي فقه الرضا (عليه السلام): «فإذا وضعت عليه اللبِن فقل: اللهم آنس وحشته»(٥) إلى آخره.

وفي خبر عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام، إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يأخذ يمينه سرير سعد بن معاذ مره، ويسرته مره، حتى انتهى به إلى القبر، فنزل حتى لَحده

ص: ١١٨

١- كما في الجواهر: ج ٤ ص ٣٠٩

٢- الجواهر: ج ٤ ص ٣٠٩

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٤ الباب ٢٨ من أبواب الدفن ح ١

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٧ الباب ٢١ من أبواب الدفن ح ٦

٥- فقه الرضا: ص ١٨ س ١٤

الخامس عشر: أن يخرج المباشر من طرف الرجلين فإنه باب القبر.

وسوى عليه اللبن، وجعل يقول: «ناولنى حجراً، وناولنى تراباً رطباً، نسد به ما بين اللبن» فلما أن فرغ وحثا التراب عليه، وسوى قبره قال (صلى الله عليه وآله وسلم): «إنى لأعلم أنه سيلى، ويصل إليه البلى، ولكن الله تعالى يحب عبداً إذا عمل عملاً فأحكمه»^(١).

ويستفاد من هذا الحديث أن كل إحكام لم يرد به نهى فهو مرغوب فيه، ولو جعل مكان اللبن آجرًا، أو حجرًا، أو خشبًا، أو صبه بالاسمنت فى زماننا الحاضر مثلاً، فما يصنع فى بعض البلاد من صنع القبور طبقات بالاسمنت ليس به بأس، والطبقات لا تضر، فإنها ليس من دفن ميتين فى قبر، ويجوز إذا صار تراباً بعد عشرات السنين أن يدفن فيه ميت آخر، لأنه خرج عن كونه قبراً إلا إذا كان ملكاً لصاحب القبر، أو لوليه.

نعم إذا لم يكن له ولى ووارث وصار تراباً لم يبق ملكاً، لعدم اعتبار العرف كونه ملكاً مما لا يصدق عليه اسم الملك، وإن كان ذات يوم ملكاً قطعاً.

{الخامس عشر: أن يخرج المباشر من طرف الرجلين فإنه باب القبر} ففى الكافى، عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه

ص: ١١٩

قال: «إن لكل بيت باباً، وإن باب القبر من قبل الرجلين» (١).

وقريب منه خبر الحضرمي، عن الصادق (عليه السلام) (٢)، ومثله خبر عمار عنه (عليه السلام) (٣)، والظاهر أفضلية الدخول منه، لقوله تعالى: «وَأْتُوا النُّبُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا» (٤)، وإن جاز الدخول من حيث يشاء بلا كراهه، لمرفوعه سهل: «يدخل الرجل القبر من حيث شاء، ولا يخرج إلا من قبل رجله» (٥).

أقول: فإن الدخول حيث ليس فيه ميت لم يكن منافياً لشأن الميت، ولذا يدخل من حيث أحب، أما الخروج فإن شأن الميت واحترامه يقتضى أن لا يخرج إلا من حيث رجله، وربما يحمل خبر سهل على كونه أقل كراهه، لخبر الجعفریات، عن علي (عليه السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): من دخل القبر فلا يخرج إلا من قبل الرجلين _ وقال (صلى الله عليه وآله وسلم) _ لكل بيت باب، وباب القبر أن يدخل من قبل الرجلين» (٦).

وفى خبر الدعائم، عن علي (عليه السلام)، عن الرسول

ص: ١٢٠

-
- ١- الكافي: ج ٣ ص ١٩٣ باب دخول القبر والخروج منه، ذيل ح ٥
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٩ الباب ٢٢ من أبواب الدفن ح ٧
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٩ الباب ٢٢ من أبواب الدفن ح ٦
 - ٤- سورة البقرة: الآية ١٨٩
 - ٥- الكافي: ج ٣ ص ١٩٣ باب دخول القبر والخروج منه ح ٥
 - ٦- الجعفریات: ص ٢٠٢ باب النهي عن البول والتغوط بين القبور

السادس عشر: أن يكون من يضعه في القبر على طهاره

(صلى الله عليه وآله وسلم) قريب منه، إلى أن قال: «وباب القبر مما يلي رجلى الميت، فمنه يجب أن ينزل إليه ويصعد منه» (١).

ثم إن إطلاق الروايات يقتضى عدم الفرق بين الرجل والمرأه، ففتوى ابن الجنيد (٢) بأولويه الخروج من عند رأسها للبعد عن العوره، منظور فيها.

{السادس عشر: أن يكون من يضعه في القبر} أعقل من يكون، لخبر الإسكاف عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا أردت أن تدفن الميت فليكن أعقل من ينزل في قبره عند رأسه» (٣).

وأن يكون {على طهاره} لقول الصادق (عليه السلام): «توضأ إذا أدخلت الميت القبر» (٤).

والرضوى: «توضأ إذا أدخلت القبر الميت» (٥).

والظاهر منه مطلق الطهاره، فيشمل الغسل والتيمم أيضاً، ولا يعارض ذلك صحيح ابن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قلت: فمن أدخله القبر عليه الوضوء؟ قال (عليه السلام): «لا،

ص: ١٢١

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٧ في ذكر الدفن والقبور

٢- كما في الذكري: ص ٦٧ س ١٠

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٣ الباب ٢٠ من أبواب الدفن ح ٤

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٧ الباب ٥٣ من أبواب الدفن ح ١

٥- فقه الرضا: ص ٢٠ س ٢٠

مكشوف الرأس، نازعاً عمامته ورداءه ونعليه، بل وخفيّه إلا لضروره.

إلا أن يتوضأ من تراب القبر إن شاء»^(١). لأن ظاهر هذا أنه لا يجب الوضوء بسبب إدخال الميت القبر، فإنه ليس من الأحداث الموجهة للوضوء، ثم قال (عليه السلام): "إلا أن ينظف يده التربه". فإن الوضوء يستعمل بمعنى التنظيف.

ثم الظاهر أن غير المتوضى ليس يكره دخوله القبر، نعم يكره دخول المحدث بالأكبر، للرضوى: «ولا تحضر الحائض ولا الجنب عند التلقين، فإن الملائكة تتأذى بهما، ولا بأس بأن يلبا غسله ويصليا عليه، ولا ينزلا قبره، فإن حضرا ولم يجدا من ذلك يُيداً فليخرجا إذا قرب خروج نفسه»^(٢).

{مكشوف الرأس، نازعاً عمامته ورداءه ونعليه، بل وخفيّه، إلا لضروره} لما رواه ابن أبي يعفور، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا ينبغي لأحد أن يدخل القبر في نعلين، ولا خفين، ولا عمامه، ولا رداء، ولا قلنسوه»^(٣).

وفي خبر الحضرمي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا تنزل القبر وعليك العمامه، ولا القلنسوه، ولا رداء، ولا حذاء،

ص: ١٢٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٧ الباب ٥٣ من أبواب الدفن ح ٢

٢- فقه الرضا: ص ١٧ س ٧

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٠ الباب ١٨ من أبواب الدفن ح ٣

السابع عشر: أن يهيل غير ذى رحم _ ممن حضر _ التراب عليه بظهر الكفّ قائلاً: إنا لله وإنا إليه راجعون، على ما مرّ.

وحلّل أزرارك». قال: قلت: والخف؟ قال (عليه السلام): «لا بأس بالخف في وقت الضروره والتقيه» (١).

وفى خبر سيف، عنه (عليه السلام) قال: «لا تدخل القبر وعليك نعل، ولا قلنسوه، ولا رداء، ولا عمامه». قلت: فالخف؟ قال (عليه السلام): «لا بأس بالخف؛ ف'ن في خلع الخف شفاعه» (٢).

ثم إن ذهابهم إلى استحباب هذه الأمور يكفى في القول به، لأنهم أخبر بلسان الأئمه (عليهم السلام)، وللتسامح في أدله السنن، فلا يقال: إن ظاهرها الوجوب، كما لا يقال: إن ظاهرها استحباب النزاع لا كراهه اللبس.

{السابع عشر: أن يهيل غير ذى رحم _ ممن حضر _ التراب عليه بظهر الكفّ قائلاً: إنا لله وإنا إليه راجعون، على ما مرّ} ففى خبر داود قال: رأيت أبا الحسن (عليه السلام) يقول: «ما شاء الله لا ما شاء الناس»، فلما انتهى إلى القبر تنحى، فجلس، فلما أدخل

ص: ١٢٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٠ الباب ١٨ من أبواب الدفن ح ٤

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤١ الباب ١٨ من أبواب الدفن ح ٥

الميت لحده، قام فحّثا عليه التراب، ثلاث مرات (١).

وخبر محمد بن مسلم، قال: كنت مع أبي جعفر (عليه السلام) في جنازه رجل من أصحابنا، فلما أن دفنوه قام إلى قبره فحّثا التراب عليه مما يلي رأسه ثلاثاً بكفه، ثم بسط كفه على القبر، ثم قال: «اللهم جاف الأرض عن جنبيه» (٢) الدعاء.

وفي روايه أخرى: رأيت أبا الحسن (عليه السلام) وهو في جنازه فحّثا التراب على القبر بظهر كفيه (٣).

ومنه: يظهر استحباب كلاً- الأمرين، ظهر الكف، وظهر الكفين، بل الظاهر استحبابه بطن الكف أيضاً، لخبر ابن أذينة قال: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يطرح التراب على الميت، فيمسكه ساعه في يده، ثم يطرحه، ولا يزيد على ثلاثه أكف، قال: فسألته عن ذلك؟ فقال: «يا عمر كنت أقول: إيماناً بك وتصديقاً ببعثك، هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله، اللهم زدنا إيماناً _ إلى قوله _: وتسلماً، هكذا كان يفعل رسول الله وبه جرت السنه» (٤).

ص: ١٢٤

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٤ الباب ٢٩ من أبواب الدفن ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٥ الباب ٢٩ من أبواب الدفن ح ٣
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٥ الباب ٢٩ من أبواب الدفن ح ٥
 - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٤ الباب ٢٩ من أبواب الدفن ح ٢

هذا، بالإضافة إلى أن مقيد أخبار الاستحباب لا يقيد مطلقه، كما بين في الأصول.

أما عدم الاستحباب لدى الرحم، فلخبر عبيد بن زراره، قال: مات لبعض أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) ولد، فحضر أبو عبد الله (عليه السلام) فلما أُلحِد تقدم أبوه فطرح عليه التراب، فأخذ أبو عبد الله (عليه السلام) بكفيه وقال: «لا تطرح عليه التراب، ومن كان ذا رحم فلا يطرح عليه التراب، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى أن يطرح الوالد أو ذو رحم على ميتة التراب»، فقلنا: يا بن رسول الله، أتنهانا عن هذا وحده؟ _ كأنه توهم اختصاص الحكم بالميت الولد، أو ما أشبه ذلك _ فقال: «أنهاكم أن تطرحوا التراب على ذوى أرحامكم، فإن ذلك يورث القسوه فى القلب، ومن قسى قلبه بُعد عن ربه»^(١).

ثم إن المصنف ذكر استحباب الاسترجاع عند الإهاله، وكأنه استفاده من خبر سالم: «فإذا خرجت من القبر فقل وأنت تنفض يديك من التراب: إنا لله وإنا إليه راجعون»^(٢)، ولا بأس به، لأن ذلك يمكن أن يقارن الإهاله، أو لعله لاستحباب الاسترجاع عند المصيبة مطلقاً، وإلا فلم أجد بذلك دليلاً خاصاً، كما أن الظاهر أن

ص: ١٢٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٥ الباب ٣٠ من أبواب الدفن ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٦ الباب ٢١ من أبواب الدفن ح ٥

الثامن عشر: أن يكون المباشر لوضع المرأة في القبر محارمها أو زوجها، ومع عدمهم فأرحامها، وإلا فالأجانب،

الإهاله تتحقق بالكف والكفين _ كما فى خبر ابن الأصبع _ وبغيرهما كعود ونحوه، فإن الإطلاق لا يقيد بالمقيد.

وما فى خبر ابن أذينة من عدم الزيادة على ثلاثة أكف كأنه لبيان تحقق الاستحباب بذلك، كما ورد فى عدم إعطاء الفقير فى الحق المعلوم أزيد من كف أو نحوها، لا لعدم استحباب الأزيد، وإلا فإطلاقات الأدله يشمل الأزيد أيضاً، وتجاوز الإهاله بالرجل إن لم تكن إهانته للميت.

وهل تستحب الإهاله للنساء؟ الظاهر ذلك إن لم يكن هناك محذور آخر، وهل الإهاله خاصه بالمؤمن، أو يشمل المنافق والمخالف ونحوهما؟ احتمالان، وإن كان ظاهر الثواب المقرّر للمهيل يشعر بالاستحباب للمؤمن فقط، والإهاله تتحقق من أى طرف فعلها، لكن ظاهر روايه محمد بن مسلم أولويه كونها من طرف رأس الميت، وحيث إن الإهاله تصدق ولو بعد طم القبر، كان ذلك داخلاً فى إطلاقها، إذا كانت الإهاله لبقايا التراب الذى يرفع فوق القبر.

{الثامن عشر: أن يكون المباشر لوضع المرأة فى القبر محارمها، أو زوجها، ومع عدمهم فأرحامها} غير المحارم {وإلا فالأجانب}، قال فى المنتهى: (وإن كان امرأه لا ينزل إلى قبرها إلا زوجها أو ذو

رحم لها وهو وفاق العلماء(١)، وظاهره تساوى الزوج والمحارم، لكن فى الذكرى: (والزوج أولى من المحرم بالمرأه)(٢).
أقول: لا- بأس بهذا التقييد، كما لا بأس بما ذكره المصنّف من جعل الأرحام بعد المحارم، كما يستفاد من آيه أولوا الأرحام،
بالنسبه إلى المحارم والأرحام، لكن ظاهر الأخبار أن الزوج أولى، ثم المحارم، ثم النساء.
فعن السكونى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «مضت السنه من رسول الله (صلى الله عليه
وآله وسلم) أن المرأه لا يدخل قبرها إلاّ من كان يراها _ إن أمكن، ثم الأرحام _ فى حياتها»(٣).
وعن الجعفرىات: مثله(٤).

وعن الدعائم، عن على (عليه السلام) أنه قال: «لا ينزل المرأه فى قبرها إلاّ من كان يراها فى حياتها، ويكون أولى الناس بها يلى
مؤخرها، وأولى الناس بالرجل يلى مقدمه»(٥).

وفى خبر إسحاق، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال:

ص: ١٢٧

١- المنتهى: ج ١ ص ٤٥٩ س ٢٥

٢- الذكرى: ص ٦٦ س ٣٥

٣- الكافى: ج ٣ ص ١٩٣ باب من يدخل القبر ومن لا يدخل ح ٥

٤- الجعفرىات: ص ٢٠٣ باب من ينزل المرأه فى القبر

٥- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٧ فى ذكر الدفن والقبور

ولا يبعد أن يكون الأولى بالنسبة إلى الرجل الأجنبي.

«الزوج أحق بالمرأه حتّى يضعها فى قبرها» (١).

أقول: وقد وضع على (عليه السلام) فاطمه الزهراء (عليها السلام) فى قبرها، ولعلّ المصنّف ذكر الأرحام فى مقابل الأجنبي، لا مقابل النساء، بعدم تعارف تولى النساء.

وفى خبر زيد بن على (عليه السلام) عن آباءه، عن أمير المؤمنين (عليهم السلام): «يكون أولى الناس بالمرأه فى مؤخرها» (٢).

وعن فقه الرضا (عليه السلام): «إذا أدخلت المرأه قبرها وقف زوجها من موضع تناول وركها» (٣).

{ولا يبعد أن يكون الأولى بالنسبة إلى الرجل الأجنبي} وكأنه لما تقدم من كراهه إهاله الأقارب التراب، فإن مناطه موجود فى الإدخال فى القبر، وللمنات فى خبر البخترى عن الصادق (عليه السلام) قال: «يكره للرجل أن ينزل فى قبر ولده» (٤).

لكن هذا القدر غير كاف فى الكراهه، بل ظاهر الأخبار عملاً وقولاً استحباب نزول القريب، ففى خبر على قال: سمعت أبا الحسن الكاظم (عليه السلام) قال: «لما قبض إبراهيم بن رسول

ص: ١٢٨

١- الكافى: ج ٣ ص ١٩٤ باب من يدخل القبر ومن لا يدخل ح ٦

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٥ الباب ٣٨ من أبواب الدفن ح ٢

٣- فقه الرضا: ص ١٨ س ١٦

٤- الكافى: ج ٣ ص ١٩٣ باب من يدخل القبر ومن لا يدخل ح ٢

الله، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): يا علي انزل فألحد ابني، فنزل على (عليه السلام) فألحد إبراهيم في لحد، فقال الناس: إنه لا ينبغي لأحد أن ينزل في قبر ولده إذ لم يفعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقال لهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)... إنه ليس عليكم بحرام أن تنزلوا في قبور أولادكم ولكني لست آمن إذا حل أحدكم الكفن عن ولده أن يلعب به الشيطان فيدخله عند ذلك من الجزع ما يحبط أجره»(١).

أقول: وقد ألحد على (عليه السلام) رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وألحد الحسنان علياً (عليهم السلام)، وألحد الحسين الحسن (عليهما السلام)، وألحد الحسينَ ابنه على زين العابدين (صلوات الله عليهم أجمعين).

وفي خبر محمد بن عجلان: «إذا وضعته في لحده فليكن أولى الناس به مما يلي رأسه»(٢).

وفي خبر آخر: «فإذا أدخلته إلى قبره فليكن أولى الناس به عند رأسه»(٣).

ص: ١٢٩

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥١ الباب ٢٥ من أبواب الدفن ح ٤
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٣ الباب ٢٠ من أبواب الدفن ح ٥
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٤ الباب ٢٠ من أبواب الدفن ح ٨

التاسع عشر: رفع القبر عن الأرض بمقدار أربع أصابع مضمومه أو مفرجه.

وفى خبر ابن راشد، عن الصادق (عليه السلام) قال: «الرجل ينزل فى قبر والده، ولا ينزل الوالد فى قبر ولده»^(١).

ومثله خبر عبد الله، عنه (عليه السلام)^(٢).

وفى الدعائم: «ويكون أولى الناس بها على مؤخرها، وأولى الناس بالرجال على مقدمه».

وفى العلل: «وليكن أولى الناس به مما يلي رأسه»^(٣).

ولذا أشكل فى المستند فى الحكم المذكور، وقبله ذكر المنتهى: (إنه يستحب أن ينزل إلى القبر الولي)^(٤)، وبعدهما غيرهما، ومنه يعلم أن جمع الجواهر بين الأخبار باستحباب النزول وكراهه الإنزال محل نظر.

{التاسع عشر: رفع القبر عن الأرض بمقدار أربع أصابع مضمومه أو مفرجه} أو إلى شبر، لورود الأخبار بكل ذلك، والقول بأن الشبر يساوى الأربع المفرجه لا يخفى ما فيه، وإن صدر عن بعض الأعظم.

ص: ١٣٠

١- الكافي: ج ٣ ص ١٩٣ باب من يدخل القبر ومن لا يدخل ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٢ الباب ٢٥ من أبواب الدفن ح ٦

٣- علل الشرائع: ج ١ ص ٣٠٦ الباب ٢٥١ ح ١

٤- المنتهى: ج ١ ص ٤٥٩ س ٢٥

ففى خبر محمّد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) قال: «يرفع القبر فوق الأرض أربع أصابع»^(١).

وفى خبر عقبه بن بشير، عن الباقر (عليه السلام) قال: قال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى (عليه السلام): «يا على، ادفنى فى هذا المكان، وارفع قبرى من الأرض أربع أصابع ورشّ عليه الماء»^(٢).

وفى خبر سماعه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «ويرفع قبره من الأرض أربع أصابع مضمومه، وينضح عليه الماء، ويخلى عنه»^(٣).

وفى خبر محمّد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) عن الميت _ إلى أن قال _: «وتلّزق القبر بالأرض إلى قدر أربع أصابع مفرجات»^(٤).

وفى خبر حماد، عن الصادق (عليه السلام): «إن أبى قال لى ذات يوم فى مرضه: إذا أنا مت فغسلنى وكفننى وارفع قبرى أربع أصابع»^(٥).

ص: ١٣١

١- الكافى: ج ٣ ص ٢٠١ باب تربيع القبر ح ١٠

٢- الكافى: ج ١ ص ٤٥٠ باب مولد النبى ووفاته ح ٣٦

٣- الكافى: ج ٣ ص ١٩٩ باب تربيع القبر ح ٢

٤- الكافى: ج ٣ ص ١٩٥ باب سلّ الميت ح ٣

٥- الكافى: ج ٣ ص ٢٠٠ باب تربيع القبر ح ٥

العشرون: ترييع القبر بمعنى كونها ذا أربع زوايا قائمه، وتسطيحه،

وفى خبر إبراهيم، عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام): «إن قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) رفع شبراً من الأرض» (١).

لكن ربما يقال: إنه يعارض وصيه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وحكاية الإمام (عليه السلام) لا تدل على استحبابه، فالقول المشهور هو المتعين، فتأمل.

ثم الظاهر عدم استحباب ذلك إلا فى المقابر ونحوها، لا فى السطوح المعده لدفن الأموات، وذلك لانصراف النص إلى ذلك، ففى مشاهد الأئمه (عليهم السلام) ومن إليهم لا يستحب هذا الأمر، ولو اختلف أصابع الناس أخذ بالمتوسط المعتدل منها.

{والعشرون: ترييع القبر، بمعنى كونها ذا أربع زوايا قائمه، وتسطيحه} فلا تدوير وغيره من الأشكال، ولا تسنيم فوقه.

ففى مرسله الحسين، عن الصادق (عليه السلام) قال: قلت: لأى عله يربع القبر؟ قال: «لعله البيت لأنه نزل مربعاً» (٢).

أقول: الظاهر أن المراد التشبه بالبيت حتى يدل ذلك على أنّ

ص: ١٣٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٧ الباب ٣١ من أبواب الدفن ح ٨

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٨ الباب ٣١ من أبواب الدفن ح ١٢

ويكره تسنيمه بل تركه أحوط.

هؤلاء الأموات مربوطين بالكعبة، فهو شعار المسلم.

وفى خبر قدامه، عن الباقر (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) سلَّ إبراهيم ابنه سلاً وربَّع قبره»^(١)، وفى نسخه «رفع».

وعن الدعائم، عن على (عليه السلام): «إنه لما دفن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ربَّع قبره»^(٢).

وفى وصيه الباقر (عليه السلام) للصادق (عليه السلام) فيما رواه عبد الأعلى «وأن يربَّع قبره»^(٣)، إلى غير ذلك.

ولولا التشبيه بالبيت وانصراف المربع إلى المتوازي لكان القول بالمربع مطلقاً، ولو المستطيل فى محلّه.

{ويكره تسنيمه، بل تركه أحوط} فى خبر الأعمش: «والقبور تربع ولا تسنم»^(٤).

وفى خبر الأصبغ، عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «من حدَّد قبراً أو مثلاً مثلاً فقد خرج من الإسلام»^(٥).

ص: ١٣٣

١- الكافى: ج ٣ ص ١٩٩ باب تربيع القبر ح ١

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٨ فى ذكر الدفن والقبور

٣- الكافى: ج ١ ص ٣٠٧ باب الإشاره والنص على أبى عبد الله عليه السلام ح ٨

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٩ الباب ٢٢ من أبواب الدفن ح ٥

٥- المحاسن: ص ٦١٢ كتاب المرافق باب ٥ فى تزويد البيوت ح ٣٣

بناءً على أنه "بالحاء" وأن المراد به "التسنيم".

وفى خبر السكونى، عن على (عليه السلام) قال: بعثنى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى المدينة فقال: «لا تدع صورته إلا محوتها، ولا قبراً إلا سويته»^(١).

وفى روايه أخرى: أن علياً (عليه السلام) قال لأبى الهياج: «أبعثك على ما بعثنى إليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته»^(٢)، فإن الإشراف هو التسنيم، وشرف الأرض محرکه أعاليها.

وعن موسى بن جعفر (عليه السلام) إنه وصّى إلى المسيب، إلى أن قال: «ولا تعلقو على قبرى علواً واحداً»^(٣).

وفى الرضوى: «والسنه فى القبر _ إلى أن قال _ ويكون مسطحاً، ألا يكون مسنماً»^(٤).

وفى روايه سفيان: «وأن يسوى قبره»^(٥).

ص: ١٣٤

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٩ الباب ٤٣ من أبواب الدفن ح ٢
 - ٢- بحار الأنوار: ج ٧٩ ص ١٨ ذيل ح ٣
 - ٣- المستدرک: ج ١ ص ١٢٥ الباب ٢٩ من أبواب الدفن ح ٣
 - ٤- فقه الرضا: ص ١٩ س ١٢
 - ٥- الخصال: ج ١ ص ٢٨١ باب الخمسه ح ٢٧

الحادى والعشرون: أن يجعل على القبر علامه.

وفى مرسله تحف العقول: «يربّع قبر الميت ولا يسمّم»^(١).

وفى روايه ابن سنان: «وسوى (صلى الله عليه وآله وسلم) قبره»^(٢).

ولذا استفاض من نقل الإجماع من الفقهاء على كراهته، ولعله لأنه تشبيه بالكفار، فإن جمعاً منهم يفعلون بقبورهم ذلك، ولعل احتياط المصنف للروايات التي ظاهرها الحرمة، لكن الكراهه هي الأولى، لأنهم فهموه هكذا.

{الحادى والعشرون: أن يجعل على القبر علامه} كما عن غير واحد التصريح به، لما عن يونس، قال: لما رجع موسى (عليه السلام) من بغداد ومضى إلى المدينه مات له ابنه بفيد _ على وزن بيع منزل بطريق مكه _ فدفنها وأمر بعض مواليه أن يجصص قبرها ويكتب على لوح اسمها ويجعله فى القبر^(٣).

وفى إكمال الدين للصدوق، أن أم المهدي (عليه السلام) ماتت فى حياه أبى محمّد (عليه السلام) وعلى قبرها لوح مكتوب عليه: هذا قبر أم محمد^(٤).

ص: ١٣٥

١- تحف العقول: ص ٣٠٨

٢- علل الشرائع: ج ١ ص ٣١٠ باب ٢٦٢ ح ٤

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٤ الباب ٣٧ من أبواب الدفن ح ٢

٤- إكمال الدين: ص ٢٤٠ س ٢٤

وعن دعائم الإسلام قال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لما دفن عثمان بن مظعون دعا بحجر فوضعه عند رأس القبر، وقال: «يكون علماً لأدفن إليه قرابتي»^(١).

وعن الذكري: (يستحب أن يوضع عند رأس الميت حجر أو خشبه علامه، ليزار ويترحم عليه، كما فعل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): حيث أمر رجلاً يحمل حجره ليعلّم بها قبر عثمان بن مظعون، فعجز الرجل، فحسر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن ذراعيه فوضعها عند رأسه، وقال: «أعلم بها قبر أخي وأدفن إليه من مات من أهله»^(٢)).

وفي روايه الجعفریات قريب منه^(٣).

ولا يعارض ذلك ما في مرسله النهايه للعلامه: أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى أن يجصص القبر، أو يبني عليه، أو يكتب عليه، لأنه من زينه الدنيا، فلا حازه بالميت إليه^(٤).

إذ النهى عن الزينه لأجل الميت، كما كان يفعل الفراعنه،

ص: ١٣٦

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٨ في ذكر الدفن والكفن

٢- الذكري: ص ٦٧ س ٣٠

٣- الجعفریات: ص ٢٠٣ باب بسط الثوب على القبر

٤- كما في المستدرک: ج ١ ص ١٢٧ الباب ٣٩ من أبواب الدفن ح ٢

الثاني والعشرون: أن يرش عليه الماء، والأولى أن يستقبل القبلة ويبتدئ بالرش من عند الرأس إلى الرجل، ثم يدور به على القبر، حتى يرجع إلى الرأس، ثم يرش على الوسط ما يفضل من الماء

وبعض الكفار، حيث يزينون الميت، والمستحب أن يفعل ذلك لأجل الناس، فهذا للآخره وذلك للدنيا.

{الثاني والعشرون: أن يرش عليه الماء، والأولى أن يستقبل القبلة ويبتدئ بالرش عند الرأس إلى الرجل، ثم يدور به على القبر حتى يرجع إلى الرأس، ثم يرش على الوسط ما يفضل من الماء} بلا خلاف أجده، كما في الجواهر، وعن المنتهى دعوى أن عليه فتوى علمائنا، وهل أن ذلك لأجل استمساك التراب وعدم تفريق الريح حتى لا يذهب آثار القبر؟ أم تعبد محض، فيستحب ذلك، حتى في ما إذا بنى على القبر أو دفن في الصحن ونحوه؟ احتمالان، وإن كان المنصرف من الأدلة الأولى، وإن كان ظاهر العله الثاني.

ففي مرسله ابن أبي عمير، عن الصادق (عليه السلام) في رش الماء على القبر؟ قال: «يتجافى عنه العذاب ما دام الندى في التراب» (١).

وعن الدعائم، عن علي (عليه السلام): «إن رسول الله

ص: ١٣٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٩ الباب ٣٢ من أبواب الدفن ح ٢

ولا يبعد استحباب الرش إلى أربعين يوماً أو أربعين شهراً.

(صلى الله عليه وآله وسلم) رش قبر عثمان بن مظعون بالماء بعد أن سوى عليه التراب» (١).

وعن موسى بن أكييل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «السنه في رش الماء على القبر أن تستقبل القبلة وتبدأ من عند الرأس إلى عند الرجل، ثم تدور على القبر من الجانب الآخر، ثم يرش على وسط القبر، فكذلك السنه» (٢).

وفى الرضوى: «فإذا استوى قبره تصب عليه ماءً، وتجعل القبر أمامك وأنت مستقبل القبلة، وتبدأ بصب الماء من عند رأسه وتدور به على القبر، ثم ارفع جوانب القبر حتى ترجع من غير أن تقطع الماء، فإن فضل من الماء شيء فصبه على وسط القبر» (٣).

والظاهر أن هذه الكيفيه من باب المستحب في المستحب.

{ولا يبعد استحباب الرش إلى أربعين يوماً أو أربعين شهراً} بل دائماً، فعن رجال الكشي (٤): حدثني محمد بن الوليد، قال: رأني صاحب المقبره وأنا عند القبر بعد ذلك، فقال لي: من هذا الرجل صاحب هذا القبر؟ فإن أبا الحسن على بن موسى الرضا (عليه

ص: ١٣٨

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٩ في ذكر الدفن والكفن

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٩ الباب ٣٢ من أبواب الدفن ح ١

٣- فقه الرضا: ص ١٨ س ١٩

٤- اختيار معرفة الرجال: ص ٣٨٦ ح ٧٢٢ وفي آخره: «في كل يوم»

الثالث والعشرون: أن يضع الحاضرون بعد الرش أصابعهم مفرجات على القبر بحيث يبقى أثرها، والأولى أن يكون مستقبل القبلة، ومن طرف رأس الميت، واستحباب الوضع المذكور أكد بالنسبة إلى من لم يصل على الميت.

(السلام) أو صانى به، وأمرنى أن أرش قبره «أربعين شهراً» كما فى الوسائل (١)، «شهرًا، أو أربعين يوماً، فى كل يوم مره» كذا فى جامع أحاديث الشيعة (٢).

وعن الهدايه، قال الصادق (عليه السلام): «الرش بالماء على القبر حسن» يعنى فى كل وقت (٣).

وفى روايه الكافى، والتهذيب، عن الحلبي عن الصادق (عليه السلام) فى حديث: «إن رش القبر بالماء حسن» (٤).

{الثالث والعشرون: أن يضع الحاضرون بعد الرش أصابعهم مفرجات على القبر بحيث يبقى أثرها، والأولى أن يكون مستقبل القبلة، ومن طرف رأس الميت، واستحباب الوضع المذكور أكد بالنسبة إلى من لم يصل على الميت} ويدل على أصل الاستحباب خبر

ص: ١٣٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٠ الباب ٣٢ من أبواب الدفن ح ٦

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٤٣٧ باب ٤٢ ح ٦

٣- الجوامع الفقيهيه، كتاب الهدايه: ص ٥١ س ٢٠

٤- الكافى: ج ٣ ص ١٤٠ باب غسل الميت ح ٣. والتهذيب: ج ١ ص ٣٠٠ الباب ١٣ فى تلقين المحتضرين ح ٤٤

زراره، عن الصادق (عليه السلام): «إذا فرغت من القبر فانضحه ثم ضع يدك عند رأسه، وتغمز كفك عليه بعد النضح» (١).

وخبره عن الباقر (عليه السلام): «وإذا حثى عليه التراب وسوى قبره، فضع كفك على قبره عند رأسه، وفرج أصابعك، واغمز كفك عليه بعد ما ينضح بالماء» (٢).

وخبر عبد الرحمان، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن وضع الرجل يده على القبر ما هو ولم صنع؟ فقال: «صنعه رسول الله (صلى الله وآله وسلم) على ابنه بعد النضح». قال: وسألته كيف أضع يدي على قبور المسلمين؟ فأشار بيده إلى الأرض ووضعها عليها ثم رفعها وهو مقابل القبلة (٣)، فإن ذكر القبلة يشير إلى خصوصيه في ذلك، إلى غيرها من الروايات.

وأما دليل الآكديه بالنسبه إلى من لم يدرك الصلاة، فهو ما رواه محمد بن إسحاق، عن الرضا (عليه السلام) عن شيء يصنعه الناس عندنا، يضعون أيديهم على القبر إذا دفن الميت؟ قال عليه السلام: «إنما ذلك لمن لم يدرك الصلاة عليه، فأما من أدرك

ص: ١٤٠

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٩ الباب ٣٢ من أبواب الدفن ح ٤
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٠ الباب ٣٣ من أبواب الدفن ح ١
 - ٣- الكافي: ج ٣ ص ٢٠٠ باب تربيح القبر ورشه بالماء ح ١٣

وخبر إسحاق، عن الكاظم (عليه السلام) إن أصحابنا يصنعون شيئاً إذا حضروا الجنازه، ودُفن الميت، لم يرجعوا حتّى يمسحوا أيديهم على القبر، أفسنّه ذلك، أم بدعه؟ فقال (عليه السلام): «ذلك واجب على من لم يحضر الصلاه عليه» (٢).

فإنّ الوجوب بمعنى الثبوت، والظاهر من خبر عبد الرحمان استحباب وضع اليد مطلقاً حتى في سائر الأوقات، ويؤيده وضع الإمام السجّاد (عليه السلام) وجهه على القبر حين زياره أمين الله، بل لا- يبعد القول بأولويه ذلك حتى على الجنازه _ كما يعتاد في بعض البلاد _ للمناطق، وإن كان لا يمكن الفتوى بالاستحباب.

ثم إن الاستقبال للقبلة، والغمز، وكونه بعد الرش، وكونه عند الرأس، كلّها من المستحب في المستحب.

ص: ١٤١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٠ الباب ٣٣ من أبواب الدفن ح ٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٠ الباب ٣٣ من أبواب الدفن ح ٢

وإذا كان الميت هاشمياً فالأولى أن يكون الوضع على وجه يكون أثر الأصابع أزيد بأن يزيد في غمز اليد،

{وإذا كان الميت هاشمياً فالأولى أن يكون الوضع على وجه يكون أثر الأصابع أزيد بأن يزيد في غمز اليد} وذلك لما عن زراره، عن الباقر (عليه السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصنع بمن مات من بني هاشم خاصة شيئاً لا يصنعه بأحد من المسلمين، كان إذا صلى على الهاشمي ونضح قبره بالماء وضع رسول الله (صلى الله عليه وآله) كفه على القبر حتى ترى أصابعه في الطين، فكان الغريب يقدم أو المسافر من أهل المدينة، فيرى القبر الجديد عليه أثر كف رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فيقول: من مات من آل محمد (صلى الله عليه وآله)»^(١).

وحملها المصنف على زياده الغمز، جمعاً بينها وبين ما دلّ على الاستحباب مطلقاً، إذ من البعيد أن يترك النبي (صلى الله عليه وآله) المستحب دائماً.

أما ما روى عن محمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم قال: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا مات رجل من أهل بيته يرش قبره، ويضع يده على قبره ليعرف الناس أنه قبر العلوية وبني هاشم من آل محمد (صلى الله عليه وآله)، فصارت بدعه في الناس

ص: ١٤٢

ويستحب أن يقول حين الوضع: بسم الله ختمتك من الشيطان أن يدخلك.

كلهم ولا يجوز ذلك ((١)).

ففيه:

أولاً: إنه مرسله لا حجيه فيها.

وثانياً: دلالتها ضعيفه، إذ "العلويه" هم المنتسبون إلى عليّ (عليه السلام)، ولم يمت أحد منهم في زمان الرسول (صلى الله عليه وآله).

اللهم إلا أن يقال: إن المراد وضع خاص غير المستحب الذي تقدم، وكان ذلك الوضع متعارفاً في زمان الراوى، وعلى أى حال فهذا الخبر لا يفيد علماً ولا عملاً.

ويستحب أن يقول حين الوضع: بسم الله ختمتك من الشيطان أن يدخلك { فعن الدعائم، عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «إن النبي (صلى الله عليه وآله) وضع يده عند رأس إبراهيم غامزاً بها حتى بلغ الكوع _ طرف الزند الذى يلي الإبهام، والجمع أكواع كقفل وأقفال، كذا فى مجمع البحرين ((٢)) _، وقال: بسم الله ختمتك من الشيطان أن يدخلك» ((٣)).

ص: ١٤٣

١- المستدرک: ج ١ ص ١٢٦ الباب ٣١ من أبواب الدفن ح ٣

٢- مجمع البحرين: ج ٤ ص ٣٨٦

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٢٥ ذكر التعازى والصبر

وأيضاً يستحب أن يقرأ مستقبلاً للقبلة سبع مرّات إنا أنزلناه، وأن يستغفر له ويقول: اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وأصعد إليك روحه، ولقّه منك رضواناً، وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك،

وفي مرسله الراوندى زياده: «ومن العذاب أن يمسك ثم تنصرف وتستغفر له» (١).

{وأيضاً يستحب أن يقرأ مستقبلاً للقبلة سبع مرّات: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)، وأن يستغفر له ويقول: اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وأصعد إليك روحه، ولقّه منك رضواناً، وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك}، فعن محمّد بن إسماعيل، أنه سمع أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «من زار قبر أخيه المؤمن فجلس عند قبره واستقبل القبلة ووضع يده على القبر فقرأ (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ... سبع مرات أمن من الفرع الأكبر» (٢).

ويدلّ على استحباب الاستغفار: مرسله الراوندى المتقدمه.

وفي خبر سالم: «ضع يدك على القبر وادع للميت واستغفر له» (٣).

ص: ١٤٤

-
- ١- المستدرک: ج ١ ص ١٢٥ الباب ٣١ من أبواب الدفن ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٨١ الباب ٥٧ من أبواب الدفن ح ٣
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٤٦ الباب ٢١ من أبواب الدفن ح ٥

أو يقول: «اللهم ارحم غربته، وصَلِّ وحدته، وآنس وحشته، وآمّن روعته، وأفض عليه من رحمتك، وأسكن إليه من برد عفوك، وسعه غفرانك ورحمتك ما يستغني بها عن رحمه من سواك، واحشره مع من كان يتولاه».

ولا تختص هذه الكيفية بهذه الحالة، بل يستحب عند زياره كلّ مؤمن من قراءه إنا أنزلناه سبع مرات،

ويدلّ على استحباب المذكور ما رواه محمد بن مسلم، قال: كنت مع أبي جعفر (عليه السلام) في جنازه رجل من أصحابنا، فلما أن دفنوه قام إلى قبره فحثا التراب عليه مما يلي رأسه ثلاثاً بكفه، ثم بسط كفه على القبر ثم قال: «اللهم (١)» الدعاء.

{أو يقول} ما في فقه الرضا (عليه السلام): {اللهم ارحم غربته، وصَلِّ وحدته، وآنس وحشته، وآمّن روعته، وأفض عليه من رحمتك، وأسكن إليه من برد عفوك، وسعه غفرانك ورحمتك رحمه يستغني بها عن رحمه من سواك، واحشره مع من كان يتولاه} ثم قال في فقه الرضا (عليه السلام): «ومتي ما زرت قبره فادع بهذا الدعاء وأنت مستقبل القبلة» (٢).

ولذا قال المصنف: {ولا تختص هذه الكيفية بهذه الحالة، بل يستحب عند زياره كلّ مؤمن قراءه (إنا أنزلناه) سبع مرّات،

ص: ١٤٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٥ الباب ٢٩ من أبواب الدفن ح ٣

٢- فقه الرضا: ص ١٨ س ٢٢

وطلب المغفرة وقراءه الدعاء المذكور.

الرابع والعشرون: أن يلقنه الولي أو من يأذن له تلقيناً آخر بعد تمام الدفن ورجوع الحاضرين بصوت عال بنحو ما ذكر، فإن هذا التلقين يوجب عدم سؤال النكيرين منه،

وطلب المغفرة وقراءه الدعاء المذكور { وقد تقدّم في روايه محمّد بن إسماعيل، ما يدلّ على استحباب قراءه إنّما أنزلناه كل مره.

وفى الخبر: «إن من ترحم على أهل المقابر نجى من النار، ودخل الجنة وهو يضحك»^(١)، والترحم شامل للاستغفار.

{الرابع والعشرون: أن يلقنه الولي أو من يأذن له}، بل الظاهر من العله الآتية فى الروايه أن التلقين من أى شخص صدر يعطى فائدته، نعم الولي أولى للنص به. {تلقيناً آخر بعد تمام الدفن ورجوع الحاضرين بصوت عال} وكأنه لكونه شعاراً، ولذا يستحب علو الصوت به، أو إن الميت كالنائم لهوله من البيت الجديد، فالصوت العال يتبّهه.

وأما كونه بعد رجوع لعله من جهه التقية، ولذا يجوز مع وجود الحاضرين إذا لم تكن تقية.

{بنحو ما ذكر، فإن هذا التلقين يوجب عدم سؤال النكيرين منه} وهو مستحب بلا إشكال ولا خلاف، بل الإجماع المتواتر

ص: ١٤٤

عليه، لخبر يحيى بن عبد الله، المروى فى الكتب الأربعة قال: سمعت الصادق (عليه السلام) يقول: «ما على أهل الميت منكم أن يدرؤوا عن ميتهم لقاء منكر ونكير». قلت: كيف يصنع؟ قال: «إذا أفرد الميت فليتخلف عنده أولى الناس به، فيضع فمه عند رأسه، ثم ينادى بأعلى صوته، يا فلان بن فلان، أو يا فلانه بنت فلان، هل أنت على العهد الذى فارقتنا عليه، من شهادة أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأنّ محمداً عبده ورسوله، سيّد النبيين، وأنّ علياً أمير المؤمنين، وسيد الوصيين، وأن ما جاء به محمد (صلى الله عليه وآله) حق، وأن الموت حق، وأن البعث حق، وأن الله يبعث من فى القبور _ قال (عليه السلام) _ فيقول منكر لنكير: انصرف بنا عن هذا فقد لقن حجته» (١).

إلى غيرها من الروايات، وفى بعضها ذكر الأئمة (عليهم السلام)، كخبر جابر، عن الباقر (عليه السلام)، وفى آخره: «فإنه إذا فعل ذلك قال أحد الملكين: قد كفينا الوصول إليه ومسألتنا إياه، فإنه قد لقن حجته، فيصرفان عنه لا يدخلان إليه» (٢).

ص: ١٤٧

-
- ١- الكافى: ج ٣ ص ٢٠١ باب تربيعة القبر ورشه بالماء ح ١١. الفقيه: ج ١ ص ١٠٩ الباب ٢٤ المس ح ٤٨. التهذيب: ج ١ ص ٣٢١ الباب ١٣ فى تلقين المحتضرين ح ١٠٣
 - ٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٤٣٤ باب ٤١ ح ٢

فالتلقين يستحب في ثلاثه مواضع: حال الاحتضار، وبعد الوضع في القبر، وبعد الدفن ورجوع الحاضرين، وبعضهم ذكر استحبابه بعد التكفين أيضاً.

{فالتلقين يستحب في ثلاثه مواضع: حال الاحتضار} لرفع وساوس الشياطين وقد مرّ، {وبعد الوضع في القبر} وقد مرّ، وكأنه لاستعداد الميت للجواب {وبعد الدفن ورجوع الحاضرين} لكفايه مسائله الملكين. {وبعضهم ذكر استحبابه بعد التكفين أيضاً} وفي المستند نسبه إلى القبيل، قال: (ولم نعثر له على مستند) (١).

أقول: ونحن أيضاً فحصنا ولم نظفر له على دليل.

ثم إن لم يمكن التلقين بصوت عال لتقيه أو نحوها لقن سراً، فإن الميت يسمع حتى الهمس، لدليل الميسور والرجاء، والظاهر أن كون ذلك سبباً لانصراف النكيرين من باب المقتضى، كسائر الأمور الشرعيه التي هي من هذا القبيل، مثل استجابته الدعاء ونحوها، وقد ظهر من بعض الروايات استحباب كون الملقن يضع فمه عند رأس الميت، والظاهر أنه من باب المستحب في المستحب.

ثم إن استحباب ذلك بعد تمام الدفن، فلا يستحب بعد ساعات، أو يوم، أو أيام، لظهور الروايات في دخول النكيرين في القبر مباشره.

ص: ١٤٨

ويستحب الاستقبال حال التلقين، وينبغي في التلقين بعد الدفن وضع الفم عند الرأس، وقبض القبر بالكفين.

{ويستحب الاستقبال حال التلقين} كما عن الحلبي، لأن استقبال القبلة خير المجالس، لكن عن أبي الصلاح، وابن البراج، ويحيى بن سعيد استحباب استدبار القبلة حتى يكون مواجهاً للميت. وفيه ما لا يخفى، لعدم نص عام، أو خاص بذلك، والعله المذكوره غير تامه.

{وينبغي في التلقين بعد الدفن وضع الفم عند الرأس} لما تقدم في الروايه. {وقبض القبر بالكفين} لما في الرضوى: «ويستحب أن يتخلف عند رأسه أولى الناس به بعد انصراف الناس عنه، ويقبض على التراب بكفيه، ويلقنه برفع صوته، فإذا فعل ذلك كفى المسأله في قبره» (١).

وفي مرسله على بن إبراهيم، عن الصادق (عليه السلام): «يقبض على التراب بكفيه» (٢).

ثم إنه يأتي الكلام هنا ما ذكرناه في التلقين السابق، من جوازه بسائر اللغات وغير ذلك.

ص: ١٤٩

١- فقه الرضا: ص ١٨ س ٢٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٣ الباب ٣٥ من أبواب الدفن ح ٣

الخامس والعشرون: أن يكتب اسم الميِّت على القبر، أو على لوح، أو حجر، وينصب عند رأسه.

السادس والعشرون: أن يجعل في فمه فصّ عقيق، مكتوب عليه: لا إله إلا الله ربي، محمد نبيي، علي والحسن والحسين _ إلى آخر الأئمة _ أئمتي.

{الخامس والعشرون: أن يكتب اسم الميِّت على القبر، أو على لوح أو حجر، وينصب عند رأسه} كما مرّ في الحادى والعشرين، ولما دلّ على أن نوحاً (عليه السلام) كتب ذلك على قبر أمير المؤمنين (عليه السلام) [\(١\)](#)، وأنّ الإمام السجّاد كتب على قبر الإمام الحسين (عليه السلام): «هذا قبر الحسين بن علي الذي قتلوه عطشاناً غريباً» [\(٢\)](#).

{السادس والعشرون: أن يجعل في فمه فصّ عقيق مكتوب عليه: لا إله إلا الله ربي، محمد نبيي، علي والحسن والحسين _ إلى آخر الأئمة _ أئمتي}، جعل هذا من المستحبات محل نظر، بعد عدم نص ولا فتوى فقيه، وإنما الذي في الأمر أن السيد ابن طاووس ذكر في فلاح السائل: (كان جدى ورام بن أبى فراس قدس الله روحه، وهو ممن يقتدى بفعله، قد أوصى أن يجعل في فمه بعد وفاته

ص: ١٥٠

١- كالمروى في الإرشاد: ص ١٩ في الأخبار التي جاءت بموضع قبره عليه السلام

٢- مقتل الحسين: ص ٣٢٠

السابع والعشرون: أن يوضع على قبره شىء من الحصى على ما ذكره بعضهم، والأولى كونها حمراء.

فصّ عتيق، عليه أسماء أئمتة (عليهم السلام)، ثم ذكر أنه أيضا أوصى بذلك، وزاد: ليكون جواب الملكين عند المسائله فى القبر إن شاء الله) (١).

قال فى مصباح الهدى بعد أن نقل عن ربيع الأبرار للزمخشري، كتابه شهاده أن لا إله إلا الله على فص، عن بعض الأموات: (ولم أجد من تعرض له إلا فى المتن، وقبله فى ذخيره العباد للمازندرانى، وبعده فى مرآه الكمال للمامقانى رحمه الله) (٢) ولا يتم بهما فتوى الفقيه لوضوح المستند.

{السابع والعشرون: أن يوضع على قبره شىء من الحصى على ما ذكره بعضهم، والأولى كونها حمراء} لكن كون هذا مستحبا غير المستحب السابق محل نظر، وإن ذكره الشهيد فى محكى الذكرى، حيث قال: (يستحب وضع الحصباء عليه لما روى عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فعله بقبر إبراهيم ولده. ولخبر أبان، عن بعض أصحابه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) محصب حصباء حمراء» (٣).

ص: ١٥١

١- فلاح السائل: ص ٧٥

٢- مصباح الهدى: ج ٦ ص ٤٨٢

٣- الذكرى: ص ٦٧ س ٣٧

الثامن والعشرون: تعزیه المصاب وتسلیته.

أقول: كون ذلك على قبر النبي لا يدل على استحبابه، وكان المصنف أيضاً تردّد في استحبابه، ولذا نسبه إلى بعضهم.

{الثامن والعشرون: تعزیه المصاب وتسلیته} التعزیه مأخوذه من العزاء بمعنى الصبر، أي تصبیره بأمره بالصبر وعدم الجزع، وفي معناها التسلیه، واستحبابها من الضروریات، والروایات به متواتره، فعن رسول الله (صلی الله علیه وآله وسلم): «من عزى حزيناً کسی فی الموقف حله یفخر بها»^(١)، ومثله عن الصادق (علیه السلام)^(٢).

وفی روایه أخرى عنه (صلی الله علیه وآله وسلم): «من عزى أخاه المؤمن فی مصیبه كساه الله عزّ وجل حله خضراء یحبر بها یوم القیامه» قیل: یا رسول الله ما یحبر بها؟ قال: «یغبط بها»^(٣).

وروی أن داود (علیه السلام) قال: إلهی ما جزاء من یعزى الحزین علی المصاب ابتغاء مرضاتك؟ قال: «جزاؤه أن أكسوه رداءً من أردیه الإیمان استره به من النار»^(٤).

ص: ١٥٢

١- الكافي: ج ٣ ص ٢٢٦ باب ثواب التعزیه ح ٢

٢- المقنع: ص ٦ السطر الأخير

٣- المستدرک: ج ١ ص ١٢٧ الباب ٤٠ من أبواب الدفن ح ٧

٤- المستدرک: ج ١ ص ١٢٧ الباب ٤٠ من أبواب الدفن ح ٨

قبل الدفن وبعده،

وعن الصادق (عليه السلام) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من عزى مصاباً كان له مثل أجره من غير أن ينتقص من أجر المصاب شيء»^(١).

وفى روايته: إن موسى (عليه السلام) قال: يا رب ما لمن عزى الثكلى؟ قال تعالى: أظله فى ظلى يوم لا ظل إلا ظلى، إلى غيرها^(٢).

{قبل الدفن وبعده} للإطلاقات، وخصوص بعض الروايات، فعن هشام بن الحكم قال: رأيت موسى بن جعفر (عليه السلام) يعزى قبل الدفن وبعده^(٣).

وعن غياث، عن على (عليه السلام) قال: «التعزية مره واحده قبل أن يدفن وبعد ما يدفن»^(٤).

لكن الظاهر أكديه ما بعد الدفن، لقول الصادق (عليه السلام): «التعزية الواجبه بعد الدفن _ وقال (عليه السلام) _ كفاك من التعزية أن يراك صاحب المصيبه»^(٥).

ص: ١٥٣

١- الكافي: ج ٣ ص ٢٢٧ باب ثواب التعزية ح ٤

٢- الكافي: ج ٣ ص ٢٢٦ باب ثواب التعزية ح ١

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٣ الباب ٤٧ من أبواب الدفن ح ١

٤- فلاح السائل: ص ٨٢

٥- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٤ الباب ٤٨ من أبواب الدفن ح ٤

والثاني أفضل، والمرجع فيها إلى العرف، ويكفي في ثوابها رؤيه المصاب إياه، ولا حد لزمانها،

وفي روايه أخرى عنه قال: «التعزيه الواجبه بعد الدفن»^(١).

وفي خبر آخر عنه (عليه السلام) قال: «التعزيه لأهل المصيبه بعد ما يدفن»^(٢).

والمراد بالوجوب الثبوت، لا الوجوب الشرعي. ولذا قال المصنف: {والثاني أفضل} وكأنه هيجان الحزن بعد الدفن {والمرجع فيها إلى العرف} فكلما يسمى تعزيه وتسليه يكون داخلياً فيهما، وقد يكون بالفعل، وقد يكون بالقول، وقد يكون بالإشاره، وقد تكون بالكتابه {ويكفي في ثوابها رؤيه المصاب إياه} كما تقدم في الحديث، لكن بشرط أن تكون رؤيه تدلّ على التسليه، لا أن يراه _ مثلاً _ وهو يشتري شيئاً في السوق، كما هو واضح.

{ولا حدّ لزمانها} بل زمانها ما يعدّ عند العرف تعزيه، وإن كان بعد سنه، كما اذا رأى صديقه بعد سنه _ وقد مات أبوه _ وكان الموقع موقع التعزيه عرفاً.

فما في خبر إسحاق، عن الصادق (عليه السلام): «ليس التعزيه إلاّ عند القبر، ثم ينصرفون، لا يحدث في الميت حدث

ص: ١٥٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٣ الباب ٤٨ من أبواب الدفن ح ٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٣ الباب ٤٨ من أبواب الدفن ح ١

ولو أدت إلى تجديد حزن قد نسي كان تركها أولى، ويجوز الجلوس للتعزية، ولا حد له أيضاً، وحده بعضهم بيومين أو ثلاث

فيسمعون الصوت»^(١)، ويراد به عدم بقائهم عند القبر مدة طويلة، بل يعزون المصاب وينصرفون، ولعلّ المراد "بالحدث حول الميت" الأحداث الطبيعية، كالحسّ الذي يسمع لانشقاق بطنه إذا بقي مده، وكان القبر بحيث يسمع منه الصوت، كما إذا كان في سرداب، أو الأحداث الخارقة، لإمكان ذلك من صياحه عند عذاب القبر، فإن بعضاً له حاسه سادسه، أو كان زاهداً يسمع هذه الأشياء، وقد أيد ذلك علم التحضير الحديث.

{ولو أدت إلى تجديد حزن قد نسي كان تركها أولى} لأن المنصرف من التعزية الوارده في الأخبار، ما يكون سبب الصبر والسلوان، لا- سبب الجزع والهيجان. {ويجوز الجلوس للتعزية} لعدم الدليل على الحرمة، فالأصل الجواز، بل حيث إنه تعاون على الخير من جهة استقبال المعزين، فهو مستحب شرعاً، وقد ورد أن أهل البيت (عليهم السلام) جلسوا في الشام في عزاء الحسين (عليه السلام) ثلاثه أيام، وقيل سبعة أيام^(٢).

{ولا حد له أيضاً} إذ لم يرد شيء خاص بذلك {وحدّه بعضهم بيومين أو ثلاث} لمرسل الفقيه، عن الباقر (عليه السلام): يصنع

ص: ١٥٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٣ الباب ٤٨ من أبواب الدفن ح ٢

٢- البحار: ج ٤٥ ص ١٩٦

وبعضهم على أن الأزيد من يوم مكروه،

للميت ماتم ثلاثة أيام من يوم مات»(١).

وخبر حفص وهشام، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لما قتل جعفر بن أبي طالب أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فاطمه (عليها السلام) أن تتخذ طعاماً لأسماء بنت عميس ثلاثة أيام، وتأتيها ونسائها، وتقيم عندها ثلاثة أيام، فجرت بذلك السنه أن يصنع لأهل المصيبة طعاماً ثلاثاً»(٢)، ومثلها غيرهما.

و"المأتم" مفعول، بفتح الميم والعين، والمراد به الاجتماع للحزن، والظاهر أن من حدده بيومين أراد بعد يوم الموت، لما في الخبر من قوله (عليه السلام): "من يوم مات".

{وبعضهم على أن الأزيد من يوم مكروه} وكأنه لمنافاته للرضا بقضاء الله تعالى، بل عن المبسوط(٣): لأن الجلوس للتعزية يومين أو ثلاثة مكروه إجماعاً، ولا يخفى ما في إجماعه، ولذا أورد عليه الحلّي: (بأنه لم يذهب أحد من أصحابنا المصنفين إلى ذلك ولا وضعه في كتابه)(٤).

أقول: ويكفي دليلاً على الاستحباب ما تقدّم من الروايات.

ص: ١٥٦

١- الفقيه: ج ١ ص ١١٦ الباب ٢٦ في التعزية ح ٤٤

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٨٨ الباب ٦٧ من أبواب الدفن ح ١

٣- المبسوط: ج ١ ص ١٨٩

٤- السرائر: ص ٣٤ س ٣٢

ولكن إن كان الجلوس بقصد قراءة القرآن والدعاء لا يبعد رجحانه.

ولا- حازه فى ما ذكره المصنف بقوله: {ولكن إن كان الجلوس بقصد قراءة القرآن والدعاء لا يبعد رجحانه}، ثم الظاهر أن التعزیه مستحبه لكل من يرتبط بالمیت، وإن لم یكن قریباً، كالصديق الحزين علیه.

نعم یشترط الحزن، فإذا كان بین أخوین عداة فرح أحدهما بموت الآخر، لم یكن من مصادیق التعزیه، لانصراف الدلیل عن مثله، بل لفظ التعزیه دال على ذلك، كما أن الظاهر عدم الفرق بین تعزیه الرجال والأطفال والنساء كل للأخرى، للإطلاق، وقد عزى الرسول (صلی الله علیه وآله) أسماء، وعزى بعض الأصحاب حمیده فى وفاه الإمام الصادق (علیه السلام)، وإذا كان هناك محذور فهو خارج عن محلّ الكلام.

أمّا تعزیه أهل المصیبه بعضهم لبعض، فهى داخله فى الإطلاق، حتى فى تعزیه الأقرب للأبعد، والأكثر حزناً للأقل حزناً، وقد عزى الرسول (صلی الله علیه وآله وسلم) أولاد جعفر، وعزى الإمامان الحسنان أحدهما الآخر فى أمير المؤمنین (علیه السلام)، إلى غیر ذلك.

أما تعزیه المسلم للكافر فى موت مسلم أو كافر، فلا- بأس بها، إذا كان هناك رجحان شرعى، فعن الدعائم، عن الباقر (علیه السلام) أنه قال: «تعزیه المسلم للمسلم بقریبه الذمى استرجاع

عنده، وتذكره بالموت وما بعده»(١).

ونحو هذا الكلام قال (عليه السلام): «وكذلك الذمي إذا كان لك جاراً فأصيب بمصيبه تقول له أيضاً مثل ذلك، وإن عراك عن ميت فقل: هداك الله»(٢).

ويدلّ عليه قوله تعالى: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)(٣).

وقد عزى علي (عليه السلام) أشعث بن قيس عن ابن له _ كما في نهج البلاغه(٤) _ مع أنه كان منافقاً أسوأ من كافر، فقد اشترك هو في قتل علي (عليه السلام) وبنته في قتل الحسن (عليه السلام) وابنه في قتل الحسين (عليه السلام).

ولذا كان المحكى عن التذكرة: (إن الأقرب جواز تعزیه أهل الذمه... لأنها كالعياده، وقد عاد النبي (صلى الله عليه وآله) غلاماً من اليهود)(٥).

ص: ١٥٨

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٢٤ ذكر التعازى

٢- المصدر نفسه

٣- سوره الممتحنه: الآيه ٨

٤- نهج البلاغه: ص ٦٢٥ رقم ٢٩١

٥- التذكرة: ج ١ ص ٥٨ س ٣٩

التاسع والعشرون: إرسال الطعام إلى أهل الميت ثلاثة أيام، ويكره الأكل عندهم، وفي خبر أنه عمل أهل الجاهليه.

{التاسع والعشرون: إرسال الطعام إلى أهل الميت ثلاثة أيام} لما تقدم في قصه أمر الرسول (صلى الله عليه وآله) إرسال الطعام إلى بيت جعفر بن أبي طالب، وغيره في الثامن والعشرين. واستحباب إرسال الطعام متوجه إلى المربوطين بقرابه، أو صداقه، أو جوار، أو ما أشبه ذلك.

{ويكره الأكل عندهم، وفي خبر إنه عمل أهل الجاهليه} لما رواه الفقيه، عن الصادق (عليه السلام): «الأكل عند أهل المصيبة من عمل أهل الجاهليه»^(١)، ولعل سره أنهم مشغولون بعزائهم، فالأكل عندهم نوع من الكلّ عليهم، ولكن الظاهر أن ذلك ليس فيما إذا كان لهم استعداد لذلك، كما يعتاد في هذه الأزمنه، وكذلك فيما إذا صنعوا هم الطعام للخيرات ودعوا الناس إليه، وقال في الحدائق: (وقيده بعضهم بما كان من عندهم، لا ما يُهدى إليهم من الأقرباء والجبران على السنه المذكوره، وهو حسن) ^(٢)، لكن لا بد من تقييد ذلك بما كان الطعام مرسلًا إليهم، زياده عن حاجتهم، وإلا فلا وجه للتقييد المذكور.

ص: ١٥٩

١- الفقيه: ج ١ ص ١١٦ الباب ٢٦ في التعزیه والجزع ح ٤٧

٢- الحدائق: ج ٤ ص ١٦١

الثلاثون: شهاده أربعين أو خمسين من المؤمنين للميت بخير، بأن يقولوا: اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً، وأنت أعلم به منا.

والحاصل: أن كلما كان منصرفاً من نص الكراهه نقول به، وما عداه داخل في دليل الكراهه.

ثم إن استحباب الإرسال إنما هو مع حاجتهم، كما هو المنصرف، فمع غناهم بإرسال الغير، أو دعوتهم جملة، فلا مجال للاستحباب، بل أحياناً يكون غير جائز، إذ أوجب الإسراف. ويدخل في الاستحباب ما يعتاد من إرسال المواد، كالغنم والارز ونحوهما، فيطبخ عندهم كما يعتاده العشائر.

{الثلاثون: شهاده أربعين أو خمسين} أو مائه وخمسين {من المؤمنين للميت بخير بأن يقولوا: اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً، وأنت أعلم به منا} لما عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا مات المؤمن فحضر جنازته أربعون رجلاً من المؤمنين فقالوا: اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً وأنت أعلم به منا، قال الله تبارك وتعالى: قد أجزت شهادتكم وغفرت له ما علمت مما لا تعلمون» (1).

وفي روايه الكافي، عن الباقر (عليه السلام) قال: «كان في بني إسرائيل عابد فأعجب له داود (عليه السلام)، فأوحى الله عز وجل إليه: لا يعجبك شيء من أمره، فإنه مرأى _ قال (عليه

ص: ١٦٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٢٥ الباب ٩٠ من أبواب الدفن ح ١

السلام) _ فمات الرجل... فقال داود: ادفنوا صاحبكم... ولم يحضره، فلما غسّل قام خمسون رجلاً فشهدوا بالله ما يعلمون منه إلا خيراً، فلما صلّوا عليه قام خمسون آخرون فشهدوا... بذلك، فلما دفنوه قام خمسون آخرون فشهدوا... بذلك أيضاً، فأوحى الله عز وجل إلى داود: ما منعك أن تشهد فلاناً؟ فقال داود: يا رب للذي أطلعتني عليه من أمره، قال: فأوحى الله عز وجل إليه: أن ذلك كذلك، ولكنه قد شهد قوم من الأجرار والرهبان ما يعلمون منه إلا - خيراً فأجزت شهادتهم عليه وغفرت له علمي عليه» (1) وفي نسخه: «علمي فيه».

وكان هذا هو سر ما تداول من شهادة أربعين في قطعه قماش تدفن مع الميت، فان المناط يشمله، إذ لا فرق في الشهادة بين الكلامية والكتيبية، ثم إن أراد الشاهد الإيمان جاز الشهادة حتى للفاسق، وإن أراد حسن العمل لا تصح الشهادة إلا لمن يعلم منه ذلك، أو كان حسن الظاهر.

{الواحد والثلاثون: البكاء على المؤمن} ولا ينبغي الإشكال فيه، لتواتر الروايات بذلك قولاً وعملاً، فقد بكى رسول الله (صلى الله عليه وآله) على حمزه، وجعفر، وزيد بن حارثه، وإبراهيم ابنه، وبكت فاطمه (عليها السلام) على أختها، وعلى

ص: ١٤١

أبيها، وبكى على (عليه السلام) على رسول الله، وعلى فاطمه، وبكى الحسن (عليه السلام) والحسين (عليه السلام) على أمهما، وبكى السّجّاد على أبيه، وبكت الملائكة في قصّه إحتضان الحسين بدن أمهمّا (عليهما السلام).

وعن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ان إبراهيم خليل الرحمن سأل ربه ان يرزقه ابنه تبكيه بعد موته» (١).

وقال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في موت ولده: «حزنا عليك يا إبراهيم، وإنا لصابرون، يحزن القلب، وتدمع العين، ولا نقول ما يسخط الرب» (٢).

وفى روايه زبير بن البكار: لم رأى رسول الله ابنه وضع فى القبر دمعت عيناه فلما رأى الصحابه ذلك بكوا حتى ارتفعت اصواتهم (٣).

وما روى فى بعض الروايات، ان النبي (صلى الله عليه وآله) نهى من البكاء مكذوب عليه (صلى الله عليه وآله)، فعن على (عليه السلام) انه قال: بكى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عند موت بعض ولده، فقيل له: يا رسول الله تبكى وأنت تنهانا عن البكاء، فقال (صلى الله عليه وآله): «لم أنهكم عن

ص: ١٦٢

-
- ١- البحار: ج ٧٩ ص ٩٢ ذيل ح ٤٤
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٢١ الباب ٨٧ من أبواب الدفن ح ٤
 - ٣- المستدرک: ج ١ ص ١٤٦ الباب ٧٤ من متعلقات أحكام الأموات ح ١٠

البكاء، وإنما نهيتكم عن النوح والعيول، وإنما هذه رقة ورحمه، يجعلها الله تبارك وتعالى في قلب من شاء من خلقه، ويرحم الله من يشاء، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء»^(١).

وعن السائب: إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لما مات ابنه الطاهر ذرفت عيناه^(٢).

وفي حديث أبي بصير، عن أحدهما (عليهما السلام) أنه: «لما ماتت رقيه... كانت _ فاطمه (عليها السلام) على شفيع القبر، تنحدر دموعها في القبر، ورسول الله (صلى الله عليه وآله) يتلقاه بثوبه»^(٣)، الحديث.

وعن أنس قال: لما ماتت رقيه بنت النبي (صلى الله عليه وآله) فبكت النساء عليها، فجاء عمر يضربهن بسوطه، فأخذ النبي (صلى الله عليه وآله) بيده فقال: «يا عمر دعهن يبكين» وقال لهن: «إبكين»^(٤)، الحديث.

وفي حدث أسامه: إن ابن ابنه النبي (صلى الله عليه وآله) وضع في حجر النبي في حال احتضار الولد، ونفس الصبي تقفّع،

ص: ١٦٣

-
- ١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٢٥ في ذكر التعازي والصبر
 - ٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٤٧٢ الباب ٦ ح ١٥
 - ٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٧٢ الباب ٦ ح ١٦
 - ٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٧٣ الباب ٦ ح ١٧

ففاضت عينا رسول الله (صلى الله عليه وآله) من دموعه، فقال سعد: ما هذا يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «هذه رحمه يجعلها الله في قلوب من يشاء من عباده، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء»^(١).

وعن الشهيد: إنه لما انصرف النبي (صلى الله عليه وآله) من أُحد راجعاً _ إلى أن قال: _ ثم مر النبي (صلى الله عليه وآله) على دور من دور الأنصار، من بني عبد الأشهل، فسمع البكاء والنوائح على قتلاهم، فذرفت عيناه وبكى ثم قال: «لكن حمزه لا بواكى له»، فلما رجع سعد بن معاذ، وأسيد بن حضير إلى دار بني عبد الأشهل، أمر نساءهم أن يذهبن فيبكين على عم رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فلما سمع رسول الله (صلى الله عليه وآله) بكاءهن على حمزه خرج إليهن، وهن على باب مسجده يبكين، فقال لهن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ارجعن يرحمكن الله فقد واسيتن بأنفسكن»^(٢).

وعن الصادق (عليه السلام): إن النبي (صلى الله عليه وآله) حين جاءته وفاه جعفر بن أبي طالب، وزيد بن حارثه، كان إذا دخل بيته كثر بكأؤه عليهما جداً، ويقول: «كانا يحدّثاني ويؤنسانني

ص: ١٦٤

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٤٧٣ الباب ٦ ح ١٨

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٤٧٥ الباب ٦ ح ٢٦

فذهبا جميعا»(١١).

وروى الخصال بأسناده إلى الصادق (عليه السلام) قال: «البكاؤن خمسة: آدم، ويعقوب، ويوسف، وفاطمة بنت محمد (صلى الله عليه وآله)، وعلي بن الحسين (عليهم السلام)»(٢)، الحديث.

إلى غيرها من الروايات التي هي فوق حد التواتر، كما يظهر لمن راجع البحار، والوسائل، والمستدرک، وجامع أحاديث الشيعة، وغيرها.

ومنه: يعرف أنه لو صح الحديث المروي عن الصادق (عليه السلام): «كل الجزع والبكاء مكروه ما سوى الجزع والبكاء لقتل الحسين (عليه السلام)»(٣). كان المراد منه البكاء الخليط بالجزع، كيف وقد عرفت بكاء من تقدم على غير الحسين (عليه السلام).

وفي حديث الأمالي، والعيون: «إن الصادق (عليه السلام) لما سمع قتل زيد عمه أقبل يبكي، ودموعه تنحدر على ديباجتي خده، كأنها الجمان»(٤).

ص: ١٦٥

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٤٧٥ الباب ٩ ح ٢٧

٢- الخصال: ج ١ ص ٢٧٢ باب الخمسة ح ١٥

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩٢٣ الباب ٨٧ من أبواب الدفن ح ٩

٤- أمالي الصدوق: ص ٢٨٦ المجلس ٥٦ ح ١. عيون أخبار الرضا: ج ١ ص ١٩٧ الباب ٢٥ ح ٧

وروى الراوندى، عن النبي (صلى الله عليه وآله): قال: «إذا مات المؤمن ثلم في الإسلام ثلمه لا يسد مكانها شيء، وبكت عليه بقاع الأرض التي كان يعبد الله فيها». قال وقال النبي (صلى الله عليه وآله): «يا رب أى عبادك أحب إليك؟ قال: الذى يبكى لفقد الصالحين كما يبكى الصبى لفقد أبويه»^(١).

ثم إن ما رووه من النبي (صلى الله عليه وآله) من أن: «الميت يعذب ببكاء أهله»^(٢)، لا بد وأن يراد به _ إن صح _ أنه ربما تأثرى كما يتأثر الإنسان إذا رأى ولده يبكى، وإلا "فلا تزر وازره وزر أخرى".

بقى أمران، لا بأس بالتنبيه عليهما:

الأول: ربما يقال كيف كان النبي (صلى الله عليه وآله) وسائر الأئمة ومن إليهم يبكون على موت الصالحين، وهم يعرفون أنهم انتقلوا إلى أفضل كرامه الله تعالى، فهل يبكى الإنسان لأقربائه إذا

ص: ١٦٦

١- المستدرک: ج ١ ص ١٤٧ الباب ٧٥ من أبواب متعلقات أحكام الأموات ح ٤

٢- صحيح البخارى: ج ٢ ص ٨٠ كتاب الجنائز باب قول النبي: يعذب الميت

علم بأنهم انتقلوا من دارهم الضيقه إلى دار واسعه مرفهه، خصوصاً النبي والأئمه كانوا يرون أمكنه أولئك في الجنه، وما حيوا به من الكرامه؟

والجواب: إن علم الأئمه وقدرتهم الخارقين لا يؤثران في صفاتهم البشريه، فهما كالعين، إن شاء الإنسان فتحها، وإن شاء غمضها فلا يرى، ويكون حينئذ كسائر الناس، كما أن من غمض عينه يكون كفاقد البصر، ولذا لا يعملون قدرتهم في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإرشاد الضال، وتنبية الغافل، وإباده الكفار، وإغناء الفقراء، والحيلولة دون قتل أصحابهم، وإبراء مرضاهم، وغيرها، وغيرها، إلا أحياناً على سبيل الإعجاز، وكذلك لا يعلمون علمهم في ترتيب الأثر على بواطن الناس، وكشف المغيبات المحتاجه إليها، وحفظ أنفسهم، وأصحابهم عن القتل، ونحوه، وإلا كان عيسى المسيح (عليه السلام) بقدرته الخارقه، وبعلمه الخارق، يمكنه الفرار عن اليهود، حتى لا يأخذه ليجروا عليه الصلب الظاهري، ويمكنه أن يحول دون أخذهم له بدون الفرار، وكذلك كان موسى (عليه السلام) بإمكانه قتل فرعون ورفقائه، وإبراهيم (عليه السلام) كان بإمكانه قتل نمرود وجلاوزته، إلى غير ذلك، وهذا هو تفسير شربهم (عليهم السلام) السم ومجيئهم في معرض موتهم.

والحاصل: إنهم:

ص: ١٤٧

أولاً: قدرتهم وعلمهم الخارقين مثلهم مثل العين عندنا، إن شأؤوا فتحوهما وإن شأوا أغمضوهما.

وثانياً: إنهم لا يعلمون بقدرتهم وعلمهم الخارقين، إلا على سبيل الإعجاز فى مواضع نادره، وإلا فإنهم يعملون كسائر الناس.

الثانى: ربما يقال كيف بكى يعقوب على يوسف هذا البكاء الطويل، مع أنه يعلم أنه لم يمّت، وأنه يرجع إليه ملكاً، وهل إذا فعل ذلك إنسان عادى لا يقال له هذا عمل غير عقلايى، فكيف بالنبي المبعوث لهدايه الناس وإرشادهم؟

والجواب: إنه كان للبكاء صفة تبليغيه، وتلك الصفة لم تكن تؤدى إلا بهذه النوعيه الطويله التى توجب انتشار خبره، وإلفات الناس إليه أنه كان تركيزاً على وجوب صله الرحم، وحرمة قطعه، خصوصاً بهذا القسم من القطيعه، وذلك كان منطلق إنماء العاطفه فى النفوس، حتى يعرف الناس أن الواجب عليهم الصله، وأن الحرام عليهم القطيعه، وما لم يكن المنطلق بقدر كبير من العنف والشده لا يكون صالحاً لأن يكون نقطه الانطلاق، وكذلك كان بكاء يوسف يتقيم وزن الأبوه لجلب انتباه الأبناء إلى آبائهم، وبكاء آدم وحواء لتعريف الناس بقيمه الجنه، وبكاء فاطمه لإيقاظ الناس إلى شخصيه الرسول (صلى الله عليه وآله) وقيمه الخلافه المغتصبه، وبكاء السجاد (عليه السلام) لإلفاتهم إلى بشاعه الظلم، وقبح الظالمين، ولتعميم العداله الاجتماعيه، والإلفات إلى المثل

ص: ١٤٨

الثانى والثلاثون: أن يسلى صاحب المصيبة نفسه بتذكر موت النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فإنه أعظم المصائب.

الإسلاميه، والكلام فى المقام طويل نكتفى منه بهذا القدر، والله العالم.

{الثانى والثلاثون: أن يسلى صاحب المصيبة نفسه بتذكر موت النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فإنه أعظم المصائب} فعن سليمان بن عمرو، عن الصادق (عليه السلام) قال: «من أصيب بمصيبة فليذكر مصابه بالنبى (صلى الله عليه وآله) فإنه من أعظم المصائب»^(١).

وفى خبر آخر عن الصادق (عليه السلام) عن النبى (صلى الله عليه وآله): «من أصيب بمصيبة فليذكر مصيبتها فى فإنها هى أعظم المصائب»^(٢).

وفى خبر آخر عنه (عليه السلام): «إذا أصبت بمصيبة فاذكر مصابك برسول الله (صلى الله عليه وآله)، فإن الخلق لم يصابوا بمثله قط»^(٣).

والظاهر أن الرسول من باب المثال، وإلا فكل المعصومين

ص: ١٦٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩١١ الباب ٧٩ من أبواب الدفن ح ٢

٢- قرب الإسناد: ص ٤٥

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩١١ الباب ٧٩ من أبواب الدفن ح ١

الثالث والثلاثون: الصبر على المصيبة والاحتساب، والتأسي بالأنبياء والأوصياء والصلحاء، خصوصاً في موت الأولاد.

(عليهم السلام) كذلك، ولذا قال الرضا (عليه السلام): «يا بن شبيب إن كنت باكياً لشيء فابكك للحسين عليه السلام»^(١). فإن الإنسان إذا ذكر مصابه بمن هو أعظم من نفسه، وقارن بين مصيبته ومصيبه ذلك العظيم تسلى تلقائياً، كما أن الألم الجسدي الأكثر إيلاًماً ينسى الألم الأقل، والخساره الماديه الأكبر تنسى الخساره الأصغر، وهكذا.

{الثالث والثلاثون: الصبر على المصيبة والاحتساب} بأن يحسبها عند الله تعالى، بمعنى أن يتوجه إلى الله تعالى في أن يعطيه الأجر في قبال هذه المصيبة، كالطفل الذي يتوجه إلى أمه إذا تألم، ليعوض بذلك من حنان الأم وعطفها.

{والتأسي بالأنبياء والأوصياء والصلحاء، خصوصاً في موت الأولاد} الذي هو من أشد الآلام غالباً.

فعن الصادق (عليه السلام): «ما ابتلى مؤمن ببليه فصبر عليه إلا كان له أجر ألف شهيد»^(٢).

ص: ١٧٠

١- أمالي الصدوق: ص ١١٢ المجلس ٢٧ ح ٥

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٤٢ الباب ٦٥ فيما يتعلق بالمصائب ح ٣٤

والمراد بأمثال هذه الروايات، الأجر الذى هو قدر العمل، غير منضم إليه الفضل، مثل أجر الشهيد ألف دينار، وفضله مليون، فلا يقال: فالشهيد الصابر كيف يكون مقيساً ومقيساً عليه، وقد ذكرنا تفصيل ذلك فى كتاب (الدعاء والزيارة).

وعن عبد الرحمان بن الحجاج قال: ذكر عند أبى عبد الله (عليه السلام) البلاء وما يخص الله به المؤمن؟ فقال: سئل رسول الله (صلى الله عليه وآله) من أشد الناس بلاء فى الدنيا؟ فقال (صلى الله عليه وآله): «النبىون، ثم الأمثل فالأمثل، وبيتلى المؤمن بعد على قدر إيمانه وحسن أعماله، فمن صح إيمانه وحسن عمله اشتد بلاؤه، ومن سخط إيمانه وضعف عمله قل بلاؤه» (١).

أقول:

لا- يقال: إنا نرى بعض المؤمنين أقل بلاءً من بعض الكافرين، كما أنا نرى بلاء المفضول أحياناً أكثر من بلاء الفاضل، مثل بلاء الحسين (عليه السلام) أكثر من بلاء على (عليه السلام)؟

لأنه يقال: ليس المعيار فى البلاء الآلام الجسديه فقط، بل منضمّاً إليها الآلام النفسيه، والمؤمن حيث يعلم بالدنيا والآخرة، يكون آلامه أكثر، كما لو كان هناك تاجر له داران، وآخر له دار واحده، فإن مصيبه ذى الدار الواحده مهما كانت أقل من مصيبه

ص: ١٧١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٠٦ الباب ٧٧ من أبواب الدفن ح ١

الرابع والثلاثون: قول: «إنا لله وإنا إليه راجعون» كلما تذكر.

ذى الدارين، وبلاء على (عليه السلام) النفسى والجسدى مجموعاً _ أكثر من بلاء الحسين (عليه السلام)، ولتفصيل هذا الكلام موضع آخر.

أما فى موت الولد، فقد وردت روايات كثيرة وإليك واحده منها، فعن السكونى، عن الصادق (عليه السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): إذا قبض ولد المؤمن _ والله أعلم بما قال العبد _ قال الله تبارك وتعالى لملائكته: قبضتم ولد فلان؟ فيقولون: نعم ربنا. قال: فيقول تعالى: فما قال عبدى؟ قالوا: حمدك واسترجع، فيقول الله تبارك وتعالى: أخذتم ثمره قلبه، وقزّه عينه، فحمدنى واسترجع، ابنوا له بيتاً فى الجنة وسموه بيت الحمد»(١).

{الرابع والثلاثون: قول: (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) كلما تذكر} قال تعالى: (الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ)(٢)، وتقدم فى خبر السكونى ما يدلّ عليه.

وفى خبر سيف، عن الصادق (عليه السلام) قال: «من ألهم

ص: ١٧٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٩٥ الباب ٧٣ من أبواب الدفن ح ١

٢- سورة البقره: الآيه ١٥٦ _ ١٥٧

الاسترجاع عند المصيبه وجبت له الجنه»(١).

إلى غير ذلك من الروايات الكثيره، وهذه الكلمه تسليه، وتذكير بأنه إذا كان الإنسان ملكاً لله تعالى، فلا يحق له أن يكره تصرف المالك في ملكه، كما أنه إذا كان يرجع بعد موته إلى عدله وإحسانه، ويعطيه من الثواب لأجل مصيبتة قدرأ كبيراً، فأجدر به أن لا يحزن حزن الجاهلين، وإنما يحزن حزن العقلاء، وهو حزن من لوازم البشريه.

{الخامس والثلاثون: زياره قبور المؤمنين} فعن الصادق (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «زوروا موتاكم، فإنهم يفرحون بزيارتكم»(٢).

وعن صفوان، قال: قلت: لأبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام): «لا يستوحش»(٣).

والنفى في هذا الخبر يراد به الاستيحاش المطلق، فإن المؤمن هناك مشغول برفقائه وأصدقائه وحوارياته.

ص: ١٧٣

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٩٧ الباب ٧٣ من أبواب الدفن ح ٩
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٨ الباب ٥٤ من أبواب الدفن ح ٥
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٨ الباب ٥٤ من أبواب الدفن ح ١

والسلام عليهم بقول: السلام عليكم يا أهل الديار إلى آخره، وقراءة القرآن.

نعم يستوحش من فقد هذا الزائر، أى يجد مكانه خالياً، وهذا هو المراد بما فى خبر جميل عن الصادق (عليه السلام) فى زياره القبور، قال (عليه السلام): «إنهم يأنسون بكم، فإذا غبتم عنهم استوحشوا»^(١)، ولذا قال الصادق (عليه السلام) فى خبر إسحاق: «لا يزال مستأنساً به ما زال عند قبره، فإذا قام وانصرف من قبره دخله من انصرافه عن قبره وحشه»^(٢).

حيث خصص (عليه السلام) الوحشه، بفقد هذا الزائر، لا أنه وحشه مطلقه.

ثم إن ظاهر هذه الأخبار حصول الثواب والاستئناس بمجرد الزيارة، وإن لم يقل شيئاً.

{و} لكن المستحب فى المستحب {السلام عليهم، يقول: السلام عليكم يا أهل الديار إلى آخره}، ففى خبر صفوان، عن الصادق (عليه السلام): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يخرج فى ملأ من الناس من أصحابه كل عشيه خميس إلى بقيع المدنيين، فيقول: السلام عليكم يا أهل الديار، ثلاثاً. رحمكم الله، ثلاثاً»^(٣).

{وقراءة القرآن} ففى خبر المفيد، عن النبى (صلى الله عليه

ص: ١٧٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٨ الباب ٥٤ من أبواب الدفن ح ٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٨ الباب ٥٤ من أبواب الدفن ح ٤

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٩ الباب ٥٥ من أبواب الدفن ح ٣

وطلب الرحمة والمغفرة لهم، ويتأكد في يوم الاثنين والخميس، خصوصاً عصره وصيحه السبت

وآله: «من قرأ آية من كتاب الله في مقبره من مقابر المسلمين أعطاه الله ثواب سبعين نبياً» (١).

أقول: يراد بذلك إما ثواب قراءتهم والزياره لأجل كونه من أمه نبي الإسلام، او المراد ثوابهم أجر فقط، لا مع فضلهم، كما تقدم.

{وطلب الرحمة} بأن يعطيهم الله من فضله {والمغفرة} بأن يغفر {لهم} ذنوبهم، ففي خبر المفيد، عن النبي (صلى الله عليه وآله): «من ترحم على أهل المقابر نجى من النار، ودخل الجنة وهو يضحك» (٢).

{ويتأكد في يوم الاثنين والخميس، خصوصاً عصره، وصيحه السبت} ففي خبر هشام، عن الصادق (عليه السلام): «عاشت فاطمه (عليها السلام) بعد أبيها خمسة وسبعين يوماً، لم تر كاشره _ باسمه بلا صوت _ ولا ضاحكه _ التبسم مع الصوت تأت قبور الشهداء في كل جمعه مرتين، الاثنين والخميس، فتقول: ههنا كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) ههنا كان المشركون» (٣).

ص: ١٧٥

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٥٣٩ الباب ٢ في استحباب قراءه القرآن ح ٧

٢- المصدر نفسه

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٩ الباب ٥٥ من أبواب الدفن ح ١

وفى خبر يونس، عن الصادق (عليه السلام): «إن فاطمه كانت تأتي قبور الشهداء فى كل غداه سبت، فتأتى قبر حمزه، وترحم عليه، وتستغفر له»^(١).

أقول: لا منافاه، إذ لعلها (عليها السلام) كانت تأتي تاره هكذا، وتاره هكذا.

وخبر صفوان _ المتقدم _ إن الرسول (صلى الله عليه وآله): «كان يخرج فى ملأ من الناس من أصحابه كل عشيه خميس إلى بقيع المدنيين».

وروى الشهيد، عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «من زار قبر أبويه، أو أحدهما فى كل جمعه غفر له وكتب برأاً، ولعل مناطه موجود فى سائر القبور، ثم قال: «وقال بعض الصالحين: إن الموتى يعلمون زوارهم يوم الجمعة، ويوماً قبله، ويوماً بعده»^(٢).

ثم إن استحباب الزيارة إنما هو {للرجال والنساء} لإطلاق الأدله، وخصوص زياره فاطمه (عليها السلام).

ص: ١٧٦

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٩ الباب ٥٥ من أبواب الدفن ح ٢

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٥٢٨ الباب ١ من أبواب زياره القبور ح ٢

بشرط عدم الجزع، والصبر، ويستحب أن يقول: السلام على أهل الديار من المؤمنين، رحم الله المتقدمين منكم والمتأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون،

وفى الدعائم، عن الباقر (عليه السلام) قال: «كانت فاطمه (عليها السلام) تزور قبر حمزه، وتقوم عليه، وكانت فى كل سنة تأتى قبور الشهداء مع نسوه معها، فيدعون ويستغفرون» (١).

أقول: وقصه زياره نساء الحسين (عليه السلام) مع السجاد (عليه السلام) لقبره وقبور سائر الشهداء فى يوم الأربعاء مشهوره، وهذا هو المشهور خلافاً للمحكى عن المعتبر والمنتهى من كراهه زياره القبور للنساء، واستدل فى المعتبر بمنافاتها للستر والضيافه؟؟؟. وفيه: إنه خلاف النص، والعله غير تامه.

ثم الظاهر استحباب زياره كل من الصنفين قبور كل من النساء والرجال، ولو لم يكن محرماً، لإطلاق الأدله، أما زياره قبور الأطفال فالظاهر استحبابه، لما ورد من مطلقات أنس الميت، بل وسائر المطلقات. {بشرط عدم الجزع، والصبر} لما تقدم من كراهه الجزع، والجزع هو أن يظهر الإنسان المصيبة إظهاراً غير لائق، كأن يصرخ ويضرب على فخذه، ويبكى بكاءً بشده، إلى غير ذلك.

{ويستحب أن يقول: السلام على أهل الديار من المؤمنين، رحم الله المتقدمين منكم والمتأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون} لعل

ص: ١٧٧

ويستحب للزائر أن يضع يده على القبر، وأن يكون مستقبلاً، وأن يقرأ إنا أنزلناه سبع مرات،

المصنف اطلع على روايه بهذا اللفظ، أو إنه فهم من الروايات المختلفه اعتبار المعنى فى أى قالب كان، وإلا فقد روى الكافى والفقيه وكامل الزيارات _ باختلاف يسير _ عن جراح المدائنى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) كيف التسليم على أهل القبور؟ قال: «وتقول: السلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين، رحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» (١).

وهناك روايات متعدده بألفاظ مختلفه ومضامين متقاربه من اللفظ الذى ذكرناه.

ويستحب للزائر أن يضع يده على القبر، وأن يكون مستقبلاً، وأن يقرأ إنا أنزلناه سبع مرات { فعن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن الرضا (عليه السلام): «من أتى قبر أخيه ثم وضع يده على القبر وقرأ إنا أنزلناه فى ليله القدر سبع مرات، أمن يوم القيامة من الفزع الأكبر» (٢).

وفى روايه الكشى عنه أنه سمع أبا جعفر (عليه السلام)

ص: ١٧٨

١- الكافى: ج ٣ ص ٢٢٩ باب زياره القبور ح ٨، الفقيه: ج ١ ص ١١٤ الباب ٢٦ فى التعزیه ح ٣٢. كامل الزيارات : ص ٣٢٢ الباب

١٠٥ فى زياره قبور المؤمنين

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٨١ الباب ٥٧ من أبواب الدفن ح ١

ويستحب أيضاً قراءه الحمد، والمعوذتين، وآيه الكرسي، كل منها ثلاث مرات.

يقول: «من زار قبر أخيه المؤمن فجلس عند قبره واستقبل القبلة ووضع يده على القبر وقرأ (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) سبع مرات آمن من الفزع الأكبر» (١).

ثم الظاهر عدم الفرق بين أن يكون الزائر رجلاً أو امرأة، في زياره رجل أو امرأة. وفي الطفل زائراً ومزوراً الكلام السابق.

وفي الفقيه، عن الرضا (عليه السلام): «ما من عبد - مؤمن - (٢) زار قبر مؤمن فقرأ عليه (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) سبع مرات إلا غفر الله له ولصاحب القبر» (٣).

{ويستحب أيضاً قراءه الحمد، والمعوذتين، وآيه الكرسي، كل منها ثلاث مرات} ففي كامل الزيارات، عن المفضل قال: من قرأ (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) عند قبر مؤمن سبع مرات، بعث الله إليه ملكاً يعبد الله عند قبره، ويكتب له وللميت ثواب ما يعمل ذلك الملك، فإذا بعثه الله من قبره لم يمرّ على هول إلا صرفه الله عنه بذلك الملك الموكل، حتى يدخله الله به الجنة، وتقرأ مع (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) سورة الحمد، والمعوذتين (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وآيه الكرسي، ثلاث

ص: ١٧٩

١- اختيار معرفه الرجال: ص ٥٦٤ ح ١٠٦٦

٢- كما في نسخه جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٥٣٩ الباب ٢ في قراءه القرآن ح ٦

٣- الفقيه: ج ١ ص ١١٥ الباب ٢٦ في التعزیه ح ٤٠

والأولى أن يكون جالساً مستقبل القبلة، ويجوز قائماً، ويستحب أيضاً قراءه يس، ويستحب أيضاً أن يقول: «بسم الله الرحمن الرحيم، السلام على أهل لا إله إلا الله، من أهل لا إله إلا الله، كيف وجدتم قول لا إله إلا الله، من لا إله إلا الله يا لا إله إلا الله، مرات كل سورة (و) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ سَبْعَ مَرَاتٍ (١)»، انتهى ما فى كامل الزيارات.

{والأولى أن يكون جالساً مستقبل القبلة} للمناط فى بعض الروايات السابقة، مع أن "خير المجالس قبلتها"، {ويجوز قائماً} وامتداداً، وراكعاً، وساجداً، لإطلاق الأدلة وعدم فهم الخصوصية. {ويستحب أيضاً قراءه يس} ففى الخبر: «من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ، وكان له بعدد من فيها حسنات» (٢)، «وأن من زار قبر والديه أو أحدهما فقرأ عنده يس غفر الله له بعدد كل حرف منها» (٣).

{ويستحب أيضاً أن يقول:} ما رواه المفيد، عن على (عليه السلام): {«بسم الله الرحمن الرحيم، السلام على أهل لا إله إلا الله، من أهل لا إله إلا الله، يا أهل لا إله إلا الله، بحق لا إله إلا الله، كيف وجدتم قول لا إله إلا الله، من لا إله إلا الله، يا لا إله إلا الله

ص: ١٨٠

١- كامل الزيارات: ص ٣٢٢

٢- عده الدعوى: ص ١٣٣ الباب ٤ فى كيفية الدعاء

٣- كما فى مصباح الهدى: ج ٦ ص ٤٩٩

بحق لا إله إلا الله، إغفر لمن قال لا إله إلا الله، واحشرونا في زمرة من قال لا إله إلا الله، محمد رسول الله، على ولي الله.

السادس والثلاثون: طلب الحاجه عند قبر الوالدين.

بحق لا- إله إلا- الله، اغفر لمن قال لا- إله إلا الله، واحشرونا في زمرة من قال لا إله إلا الله، محمّد رسول الله، على ولي الله» { فقال على (عليه السلام): إني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: «من قرأ هذا الدعاء خمسين سنه ولأبويه أيضاً» (١١).؟؟؟

أقول: قوله: «من لا اله الا الله» أى من يقال فيه "لا إله إلا الله" كما فى زياره العسكريين (عليهما السلام) (يا قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) أى يا من يقال فى حقّه (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)، ثم إن ثواب كذا، وكفّاره كذا، من باب المقتضى، والظاهر أن المراد المعاصى التى تصدر عن المتدينين أحياناً، وقد ذكرنا طرفاً من الكلام فى ذلك فى كتاب (الدعاء والزيارة).

ثم هناك روايات فوق التواتر فى أمثال هذه القراءات المذكوره فى البحار، والوسائل، والمستدرک، وجامع أحاديث الشيعيه، والثالثى وغيرها، فمن طلبها فليرجع إلى هذه الكتب، والله الموقّق.

{السادس والثلاثون: طلب الحاجه عند قبر الوالدين} ففى خبر محمّد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام) قال: قال أمير

ص: ١٨١

١- كما فى جامع أحاديث الشيعه: ج ٣ ص ٥٣٢ الباب ٢ فى استحباب زياره القبور ح ٢٢

السابع والثلاثون: إحكام بناء القبر.

الثامن والثلاثون: دفن الأقارب متقاربين.

المؤمنين (عليه السلام): «زوروا موتاكم فإنهم يفرحون بزيارتكم، وليطلب أحدكم حاجته عند قبر أبيه، وقبر أمه، بما يدعو لهما»، كذا عن الكافي (١).

وعن الخصال: «بعد ما يدعو لهما» (٢)، لكن الظاهر كون الوالدين مؤمنين.

{السابع والثلاثون: إحكام بناء القبر} لما قد سبق في خبر نزول رسول الله (صلى الله عليه وآله) قبر سعد بن معاذ، ولما رواه ابن القдах عن الصادق (عليه السلام) قال: «لما مات إبراهيم ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله) رأى النبي (صلى الله عليه وآله) في قبره خللاً فسوّاه بيده، ثم قال: إذا عمل أحدكم عملاً فليتنقن» (٣).

{الثامن والثلاثون: دفن الأقارب متقاربين} كما أفتى به المستند وغيره، وذلك لقول رسول الله (صلى الله عليه وآله) _ لما دفن عثمان بن مظعون _ «أدفن إليه من مات من أهلي» (٤). ولعمل المعصومين (عليهم السلام) فقد دُفن أئمه البقيع معاً، ودفن الكاظمان (عليهما السلام) معاً، ودفن العسكريان (عليهما السلام)

ص: ١٨٢

١- الكافي: ج ٣ ص ٢٢٩ باب زياره القبور ح ١٠

٢- الخصال: ج ٢ ص ٦١٨ أبواب المائة فما فوق ح ١٠ حديث الأربعائه

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٨٣ الباب ٦٠ من أبواب الدفن ح ١

٤- كما في الذكري: ص ٦٧ س ٣٠، وانظر الجعفریات: ص ٢٠٣ باب بسط الثوب على القبر

التاسع والثلاثون: التحميد والاسترجاع وسؤال الخلف عند موت الولد.

معاً، ودفن السجاد (عليه السلام) أقرباء الإمام الحسين (عليه السلام) معه، بل وبذلك عمل الرسول (صلى الله عليه وآله) فى الأقرباء فى شهداء أحد، حيث دفن بعضهم مع بعض.

{التاسع والثلاثون: التحميد} فعن الصادق (عليه السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا ورد عليه أمر يسره قال: الحمد لله على هذه النعمة، وإذا ورد عليه أمر يغمته به قال: الحمد لله على كل حال»^(١)، وتقدم فى الثالث والثلاثين أيضاً.

{والاسترجاع} كما تقدم، وفى خبر جابر، عن الباقر (عليه السلام) قال: «من صبر واسترجع، وحمد الله عز وجل، فقد رضى بما صنع الله، ووقع أجره على الله، ومن لم يفعل ذلك جرى عليه القضاء وهو ذميم»^(٢).

{وسؤال الخلف عند موت الولد} ففى خبر داود، عن الصادق (عليه السلام): «من ذكر مصيبيه ولو بعد حين فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون، والحمد لله رب العالمين، اللهم أجرني على مصيبتى واخلف على أفضل منها، كان له من الأجر مثل ما كان عند أول

ص: ١٨٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٩٦ الباب ٧٣ من أبواب الدفن ح ٤

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٩٧ الباب ٧٣ من أبواب الدفن ح ٧

الأربعون: صلاة الهدية ليله الدفن، وهي على روايه ركعتان، يقرأ في الأولى الحمد وآيه الكرسي، وفي الثانية الحمد والقدر عشر مرات، ويقول بعد الصلاة: اللهم صل على محمد وآل محمد، وابعث ثوابها إلى قبر فلان، وفي روايه أخرى: في الركعه الأولى الحمد، وقل هو الله أحد مرتين، وفي الثانية الحمد والتكاثر عشر مرات،

صدمه»(١) وظاهر المصنف استحباب ذلك بالخصوص، لكنى لم أجده فيما حضرني.

{الأربعون: صلاة الهدية ليله الدفن، وهي على روايه ركعتان، يقرأ في الأولى الحمد وآيه الكرسي، وفي الثانية الحمد والقدر عشر مرات ويقول بعد الصلاة: اللهم صل على محمد وآل محمد، وابعث ثوابها إلى قبر فلان} هكذا ذكره الكفعمي في مصباحه(٢)، ونقلها في حاشيه المصباح عن موجز ابن فهد.

{وفي روايه أخرى: في الركعه الأولى الحمد، وقل هو الله أحد مرتين، وفي الثانية الحمد والتكاثر عشر مرات}، ففي المستدرک عن فلاح السائل(٣)، عن حذيفه بن اليمان قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا يأتي على الميت ساعه أشد من أول ليله،

ص: ١٨٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٩٨ الباب ٧٤ من أبواب الدفن ح ٢

٢- جنه الأمان: ص ٤١١ فصل ٣٧

٣- فلاح السائل: ص ٨٤

فأرحموا موتاكم بالصدق، فإن لم تجدوا فليصل أحدكم ركعتين يقرأ في الأولى بفاتحة الكتاب مره، وقل هو الله أحد مرتين، وفي الثانية فاتحه الكتاب مره، وآلهكم التكاثر عشر مرات، ويسلم ويقول: اللهم صل على محمد وآل محمد، وابعث ثوابها إلى قبر ذلك الميت، فلان بن فلان، فيبعث الله من ساعته ألف ملك إلى قبره مع كل ملك ثوب وحله، ويوسع في قبره من الضيق إلى يوم ينفخ في الصور، ويعطى المصلى بعدد ما طلعت عليه الشمس حسناً، وترفع له أربعون درجه»، ورواه أحمد بن فهد في الموجز، والكفعمي في البلد الأمين (١١)، عن النبي (صلى الله عليه وآله) مراسلاً مثله، انتهى ما في المستدرک (٢).

أقول: الظاهر أنه لا يختص هذه الصلاه بليله الدفن، بل ليله الموت، وإنما سميت بليله الدفن حيث إن الغالب دفن الميت في الليله الأولى، ولو كان المعيار الدفن لزم أن لا تشرع هذه الصلاه لمن يلقى في البحر، أو يموت في الصحراء ويبقى بلا دفن، وكذلك من يدفن بعد أشهر، أو سنوات، كما في زيد (عليه السلام) الذي صلب، إلى غيرها من الأمثله، وكذلك الروايات الواردة في ضغطه القبر (٣).

ص: ١٨٥

١- البلد الأمين: ص ١٦٤ في الصلوات المرغب فيها

٢- المستدرک: ج ١ ص ٤٦٩ الباب ٣٦ من أبواب الصلاه المندوبه ح ١

٣- كالمروى في الكافي: ج ٣ ص ٢٣٦ باب المسأله في القبر ح ٦

وإن أتى بالكيفيتين كان أولى، وتكفي صلاه واحده من شخص واحد، وإتيان أربعين أولى

وسؤال منكر ونكير(١٢)، وأن القبر إما روضه أو حفرة، وأن الروح يزور الجسد في القبر بعد ثلاثه، وسبعه، وأربعين، وسنه(٢)، والالتزام بخصوصيه القبر الخارجى فى كل ذلك بعيد للغايه، ولعلّه يؤيده قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى أول الحديث "من أول ليله"، وهناك روايه تدل على أنّ بعض أمور القبر يكون فى الفضاء والبحر لمن صلب ولمن مات فى البحر.

{و} كيف كان فـ {إن أتى بالكيفيتين كان أولى} لأنه عمل بالروايتين، وهناك كيفيات آخر من أرادها راجع المفصلات.

{وتكفى صلاه واحده من شخص واحد} لأنه ظاهر الدليل {وإتيان أربعين أولى} لما تقدم من شهاده أربعين أو خمسين للميت بالخير، وعليه فخمسين أولى، بل مائه وخمسين أكمل فى الأولويه، فإنّ دعاءهم يتضمن شهادتهم له، وعليه فالأفضل أن يضم إلى الصلاه الشهاده له، ويمكن أن يكون مستند الأولويه ما ورد من أن دعاء أربعين من المؤمنين لا- يرد، لكن كل ذلك لا يصلح أن يكون مستنداً لأن يأتي به بقصد الورود فإن الورد صلاه واحده.

ص: ١٨٦

١- كالمروى فى الكافى: ج ٣ ص ٢٣٦ باب المسأله فى القبر ٧٩

٢- الخصال: ج ١ ص ١١٩ باب الثلاثه ح ١٠٨

لكن لا بقصد الورود والخصوصيه، كما أنه يجوز التعدد من شخص واحد بقصد إهداء الثواب، والأحوط قراءة آيه الكرسي إلى (هُمَّ فِيهَا خَالِدُونَ)، والظاهر أن وقته تمام الليل، وإن كان الأولى أوله بعد العشاء، ولو أتى بغير الكيفيه المذكوره سهواً أعاد، ولو كان ترك آيه من إنا أنزلناه، أو آيه من آيه الكرسي،

{لكن لا بقصد الورود والخصوصيه كما أنه يجوز التعدد من شخص واحد بقصد إهداء الثواب، والأحوط قراءة آيه الكرسي إلى (هُمَّ فِيهَا خَالِدُونَ)} لأنه جمع بين القولين، من جعلها آيه، ومن جعلها ثلاث آيات.

{والظاهر أن وقته تمام الليل} لقوله (صلى الله عليه وآله): «أول ليله» فإنه يصدق على كل الليل.

{وإن كان الأولى أوله بعد العشاء} لأنها توجب رفع الوحشه التي تبدأ من أول الليل، وعليه يجوز تقديمها على المغرب أيضاً، وإن كان الأفضل التأخير، لأنه "لا قربه بالنوافل إذا أضرت بالفرائض"، وربما يقال: بأنه لم يظهر من الحديث المتقدم صلاتها في الليل، بل يصح الإتيان بها بعد الموت، ولو أول النهار، والمسأله بحاجه إلى التتبع والتأمل.

{ولو أتى بغير الكيفيه المذكوره سهواً أعاد، ولو كان ترك آيه من إنا أنزلناه أو آيه من آيه الكرسي} لأن الدليل دلّ على الثواب على

ولو نسي من أخذ الأجره عليها فتركها، أو ترك شيئاً منها وجب عليه ردّها إلى صاحبها، وإن لم يعرفه تصدّق بها عن صاحبها، وإن علم برضاه أتى بالصلاه في وقت آخر، وأهدى ثوابها إلى الميت لا بقصد الورود.

الكامله، وما إذا كانت بالكيفيه المذكوره، ولا دليل على حصول الثواب بغير ذلك.

{ولو نسي من أخذ الأجره عليها فتركها، أو ترك شيئاً منها وجب عليه {إعادتها، إن كان الوقت باقياً، لأنه عمل بمقتضى الإجاره، وإن لم يكن الوقت باقياً {ردّها إلى صاحبها} لأنه لم يعمل بما أوجر عليه، فيضمن الأجره {وإن لم يعرفه تصدّق بها عن صاحبها} لأنه في حكم مجهول المالك، تجب الصدقه به، والأحوط أن يكون بإذن الحاكم الشرعى {وإن علم برضاه أتى بالصلاه في وقت آخر، وأهدى ثوابها إلى الميت لا- بقصد الورود} بل لأن «الصلاه خير موضوع، فمن شاء استقل، ومن شاء استكثر»(١)، وحينئذ يستحق الأجره من باب رضى المالك، لا- من باب الإجاره، إلا- إذا كانت الإجاره على نحو تعدد المطلوب، ولو استأجره لصلاه الوحشه انصرف إلى الكيفيه المتعارفه، لا الكيفيات الأخر، وتصح صلاه الوحشه للرجال والنساء، وهل تصح للأطفال؟ احتمالان.

ص: ١٨٨

١- المستدرک: ج ١ ص ١٧٥ الباب ١٠ من أبواب وجوب الصلاه ح ٩

أما المخالف والمنافق، فلا تصح لهما هذه الصلاة، كما لا تصح منهما.

وإذا أتى بصلاة واحده لميتين رجاءً لم يكن بذلك بأس.

ثم إن المصنف لم يذكر كثيراً من المستحبات هنا، والمكروهات في الفصل الآتي، ومن شاء الاطلاع عليها فعليه بكتب الأخبار.

ص: ١٨٩

(مسأله _ ١): إذا نقل الميت إلى مكان آخر كالعتبات، أو أخر الدفن إلى مدّه، فصلاه ليله الدفن تؤخر إلى ليله الدفن.

(مسأله _ ١): {إذا نقل الميت إلى مكان آخر كالعتبات، أو أخر الدفن إلى مدّه، فصلاه ليله الدفن} تصلى في الليله الأولى على ما رجحناه، و {تؤخر إلى ليله الدفن} على ما ذكره المصنف، ولو لم يعرف في أيه ليله يدفن، فالأفضل تكرارها في أطراف الاحتمال، ولو شك في موته وترك للاستبانه، صلى في الليله الأولى على ما ذكرناه احتياطاً، ولو أخر الدفن إلى نصف الليل صلى بعد الدفن على ما ذكره المصنف، ولو دفن في المناطق التي يطول نهارها صلى بعد الدفن ولو في النهار.

(مسألة ٢ _ ٢): لا فرق فی استحباب التعزیه لأهل المصیبه بین الرجال والنساء حتّى الشابات منهن متحرّزاً عمّا تكون به الفتنة، ولا بأس بتعزیه أهل الذمه مع الاحتراز عن الدعاء لهم بالأجر، إلا مع مصلحة تقتضى ذلك.

(مسألة ٢ _ ٢): {لا- فرق فی استحباب التعزیه لأهل المصیبه بین الرجال والنساء حتى الشابات منهن، متحرّزاً عمّا تكون به الفتنة} سواء فی المعزیه، أو المعزیه، أما المرأه للمرأه فواضح، وأما الرجل للمرأه، أو المرأه للرجل، فلا إطلاق الأدله، وعدم التعارف لا یوجب تقييد الإطلاق، وقد تقدم حکم المسأله.

{ولا بأس بتعزیه أهل الذمه} وأهل العهد، لما تقدم {مع الاحتراز عن الدعاء لهم بالأجر} إلا الأجر الذى يعطيه الله سبحانه لكل عامل فی الدنيا أو الآخرة، فإن الله لا یضیع إحسان المحسن مهما كان، ولذا أجرى النيل لفرعون، ولا یحترق أنوشروان، والحاتم، وراح اليهودی، وأبو لهب فی الجملة فی الآخرة، كما ورد بذلك الآثار.

هذا إذا كان عالماً تاركاً لطريقه الحق، أما الجاهل فأولى، إذ ورد فی الأدله أنه یمتحن يوم القيامة، كما هو مقتضى عدل الله سبحانه، ومن المحتمل أن یكون من أهل الجنة، ومحل الكلام الكتب الكلامیه.

{إلا مع مصلحة تقتضى ذلك} من باب الأهم والمهم، أو التراحم، أو التقيه، قال تعالى: (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاهُ) (١١).

ص: ١٩١

(مسألة _ ٣): يستحب الوصيه بمال لطعام مآتمه بعد موته.

(مسألة _ ٣): {يستحب الوصيه بمال لطعام مآتمه بعد موته} لما عن زراره قال: أوصى أبو جعفر (عليه السلام) بثمانمائه درهم لمآتمه، وكان يرى ذلك من السنه، لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «اتخذوا لآل جعفر طعاماً فقد شغلوا» ((١)).

ويؤيده، أو يدل عليه، ما رواه محمد بن مهران قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) أوصى أن يُنأحى عليه سبعة مواسم، فأوقف لكل موسم مالاً ينفق فيه ((٢)).

وما رواه يونس، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال لي أبي: «يا جعفر أوقف لي من مالي كذا وكذا لنوادب تندبني عشر سنين بمنى أيام منى» ((٣)).

ولو أوصى بمطلق الخيرات جاز أن يؤخذ قسم منه أو كله _ مع عدم الانصراف _ إلى الطعام، ختم الله لكل أمورنا بالخير وهو الموفق.

ص: ١٩٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٩٠ الباب ٦٨ من أبواب الدفن ح ١

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٤٦٦ الباب ٤ من أبواب التعزیه ح ١٥

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٨٨ الباب ١٧ من أبواب ما يكتسب به ح ١

فى مكروهات الدفن

وهى أيضاً أمور:

الأول: دفن ميتين فى قبر واحد، بل قيل بحرمة مطلقاً، وقيل: بحرمة مع كون أحدهما إمراه أجنبيّه،

{فصل}

{فى مكروهات الدفن}

{وهى أيضاً أمور} ذكر المصنف منه أحد وعشرين:

{الأول: دفن ميتين فى قبر واحد} ابتداءً سواءً كانا رجلين، أو امرأتين، أو مختلفين، محارم وغير محارم، أقرباء وغير أقرباء، كما هو المشهور.

{بل قيل بحرمة مطلقاً} كما عن ابن سعيد فى الجامع.

{وقيل: بحرمة مع كون أحدهما إمراه أجنبيّه}.

وقيل بعدم الكراهه مطلقاً، وهذا هو الأقرب، لعدم الدليل على الكراهه، فالأصل عدمها، بالإضافة إلى أن النبى (صلى الله عليه وآله) فعل

ذلك يوم أُحُد، قال (صلى الله عليه وآله) للأنصار: «احفروا، ووسعوا، وعمقوا، واجعلوا الاثني والثلاثة في القبر الواحد، وقدموا أكثرهم قرآناً» (١).

والمراد بتقديم أكثرهم قرآناً: إما التقديم في الدفن، أو التقديم في القبر بأن يكون طرف القبلة، أو التقديم في الإنزال في القبر، وكذلك فعل الإمام السجاد (عليه السلام) بشهداء كربلاء، فقد دفن علياً الرضيع مع الحسين (عليهما السلام) كما دفن الشهداء معاً في حفيره واحده، والقول بأن ذلك كان للاضطرار خلاف الظاهر، إذ لا اضطرار، مع أن حفر قبرين يأخذ من الوقت مثل ما يأخذ حفر قبر واسع.

أما ما استدل به للكراهه، فهو جريان السيره على ذلك، ومرسله المبسوط (٢) من قوله لا يدفن في قبر واحد اثنان _ بناءً على أنه روايه _ والمناط في حملهما على سرير واحد كما سيأتى، ولأنهما _ في غير المحارم _ حرام جمعهما في الدنيا في خلوه فيستصحب إلى ما بعد الموت، لكن مع التنـزل عن الحرمة إلى الكراهه لعدم الخوف الفتنة، وللتسامح بفتوى الفقيه، ففي الكل نظر، إذ لا نسلم السيره، وإنما الناس لا يرغبون في ذلك، والمرسله غير ظاهره، لاحتمال كونه

ص: ١٩٤

١- كما في الحدائق: ج ٤ ص ١٤١

٢- كما في الذكري: ص ٦٤ س ٢٣

والأقوى الجواز مطلقاً مع الكراهه، نعم الأحوط الترك إلا- لضروره، ومعها الأولى جعل حائل بينهما، وكذا يكره حمل جنازه الرجل والمرأه على سرير واحد،

كلام الفقهاء أو من أشبهه، لا كونها روايه مرسله، والمناط غير تام، إذ لم يعلم وجه النهى فى حملهما، فلعله لأجل تعبير الناس، أو ما أشبهه.

ثم إنه خاص، فلا يكون دليلاً للعام، والتسامح لا يقف فى قبال الروايه التى ذكرناها، والاستصحاب إن كان اقتضى الحرمة وإلا فلا كراهه.

ثم الظاهر إن المراد بدفنهما جعل أحدهما إلى جنب الآخر لا فوقه، فإنه حيث يكون هتكاً يكون حراماً.

{والأقوى الجواز مطلقاً مع الكراهه، نعم الأحوط الترك إلا- لضروره} لما عرفت من فتوى المحرّم. {ومعها الأولى جعل حائل بينهما} حتى يكون بصوره قبرين، كما ذكره جمع من الفقهاء، قال الشهيد: (وليكن الحاجز من تراب أو غيره) (١)، وهل يكره الجمع بين المسلم والكافر، أو يحرم، أو لا يكره أصلاً؟ احتمالات: من المناط فى عدم دفن الكفار فى مقابر المسلمين، ومن أنه كسائر الدفن فى القبر واحد فيكره، ومن أنه لا دليل على الكراهه، والأصل عدمها، لكن الاحتياط فى الترك، لقوه المناط.

{وكذا يكره حمل جنازه الرجل والمرأه على سرير واحد،

ص: ١٩٥

والأحوط تركه أيضاً.

إلى أبى محمد (عليه السلام)، أيجوز أن يجعل الميتين على جنازه واحده فى موضع الحاجه وقله الناس، وإن كان الميتان رجلاً وامرأه يحملان على سرير واحد ويصلى عليهما؟ فوقع (عليه السلام): «لا يحمل الرجل مع المرأه على سرير واحد»^(١).

والرضوى: «ولا تجعل ميتين على جنازه واحده»^(٢).

وقد ذهب المشهور إلى الكراهه، لكن عن النهايه والسرائر التحريم لظاهر النهى، لكن الأحوط الترك، لأنه لا وجه لحمل النهى على غير ظاهره بدون قرينه، اللهم إلا- فتوى المشهور، وهى لا- تصلح للفتوى بالخلاف وإن صلحت للاحتياط فى المسأله، والمسأله بحاجه إلى التبع والتأمل، وإن كانت الكراهه أقرب إلى الاستثناس الذهنى، ويحتمل أن يراد بالروايه حملهما بحيث يكون أحدهما فوق الآخر، فيكون النهى لأجل أنه إهانته.

أما إذا كانا فى سريرين مغطاين، وكان أحدهما إلى جنب الآخر أو فوقه، كما يعتاد فى بعض الأعتاب المقدسه من حمل الجنّاز سريرين فوق رأسه، فالظاهر أنه خارج عن مورد الروايه ومورد كلام الفقهاء، فلا تحريم ولا كراهه.

ص: ١٩٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٨ الباب ٤٢ من أبواب الدفن ح ١

٢- فقه الرضا: ص ١٩ السطر ما قبل الأخير

الثانى: فرش القبر بالساج ونحوه من الآجر والحجر، إلا إذا كانت الأرض نديّه،

{الثانى: فرش القبر بالساج ونحوه}، والساج قسم من الخشب القوى الذى لا- تبليه الأرض ونحوها إلا- بعد طول زمان، {من الآجر} والخشب {والحجر} وغيرها {إلا إذا كانت الأرض نديّه} أو نحوهما، فلا كراهه، وكلا الحكمين مشهوران بين الفقهاء، واستدلوا للكراهه بدون الضروره بما لا يصح الاستناد إليه فى مقابل النصوص الآتية، قالوا: ادعى المبسوط (الإجماع على كراهه دفن الميت مع التابوت والساج ونحوه مثل التابوت) (١)، ولاستحباب وضع الخد على الأرض، ولأن وضع الميت على التراب قسم من الخشوع الذى يناسب الميت، وللسيره المستمره من وضع الأموات على الأرض، وللتسامح فى أدله السنن بعد فتوى الفقيه، ولأن مجمع البرهان وجامع المقاصد وروض الجنان نسبوا الكراهه إلى الأصحاب، وأنت خير بأن ذلك لا يصلح للاستناد والقول بالكراهه، إلا الفتوى بضميمه التسامح، ومثله لا يصلح للاستناد بعد وجود الروايات، فعن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «ألقي شقران مولى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى قبره القטיפه» (٢).

وعن القاسانى قال: كتب على بن بلال إلى أبى الحسن (عليه السلام) أنه ربما مات عندنا الميت وتكون الأرض نديّه فيفرش

ص: ١٩٧

١- المبسوط: ج ١ ص ١٨٧

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٣ الباب ٢٧ من أبواب الدفن ح ٢

القبر بالساج، أو يطبق عليه _ أى نجعله فى تابوت من ساج حتى يكون الساج محيطاً به _ فهل يجوز ذلك؟ فكتب: «ذلك جائز»^(١). ولا مفهوم للحديث، لأن الشرط كان فى كلام السائل.

وفى الفقيه: روى عن أبى الحسن الثالث (عليه السلام) إطلاق _ أى جواز _ فى أن يفرش القبر بالساج ويطبق على الميت الساج^(٢).

وفى فرحه الغرى فى وصيه أمير المؤمنين (عليه السلام) للحسن (عليه السلام): ثم احفر لى قبراً فى موضعه إلى منتهى كذا وكذا، ثم شق لحداً فإنك تقع على ساجه منقوره، ادخرها لى أبى نوح (عليه السلام) وضعنى فى الساجه، ثم ضع على سبغ لبن كبار^(٣)، الحديث.

وفى إرشاد المفيد فى وصيته (عليه السلام) للحسين: «فاحتفرا فيها فإنكما تجدان فيها ساجه، فادفنانى فيها» _ إلى أن قال: _ فاحتفرا، فإذا ساجه مكتوب عليها: «هذه ما أدخرها نوح (عليه السلام) لعلى بن ابى طالب (عليه السلام)»^(٤).

وروى فى غيبه الشيخ، أن محمد بن عثمان وكيل الإمام المهدي

ص: ١٩٨

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥٣ الباب ٢٧ من أبواب الدفن ح ١
 - ٢- الفقيه: ج ١ ص ١٠٨ الباب ٢٥ فى الصلاه على الميت ح ٤٦
 - ٣- المستدرک: ج ١ ص ١٢٤ الباب ٢٧ من أبواب الدفن ح ٢
 - ٤- الإرشاد: ص ١٩

(عليه السلام) دخل عليه أبو الحسن، فوجد بين يديه ساجه، ونقاش ينقش عليها ويكتب آيات من القرآن، وأسماء الأئمة (عليهم السلام) على حواشيها، فقال له: يا سيدي ما هذه الساجه؟ فقال: هذه لقبري تكون فيه أوضع عليها، أو قال أسند إليها _ إلى أن قال: فقال _ إذ كان يوم كذا وكذا من شهر كذا وكذا من سنه كذا وكذا صرت إلى الله عز وجل ودفنت فيه وهذه الساجه معي. إلى أن قال: فمات أبو جعفر أي محمد بن عثمان في اليوم الذي ذكره (١).

ثم تعدى المشهور من الساج إلى الآجر والحجر وغيرهما، لوحده العله.

ويؤيد عدم الكراهه: خبر ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام): «البرد لا يلف به، ولكن يطرح عليه طرحاً، فإذا أدخل القبر وضع تحت خده وتحت جنبه» (٢).

وربما يشكل على ذلك بأنه إسراف، وفيه: إنه لو كان إسرافاً لزم أن يكون حراماً، لا مكروهاً، مضافاً إلى أنه نوع احترام، فلا يكون إسرافاً.

ص: ١٩٩

١- الغيبة: ص ٢٢٢

٢- التهذيب: ج ١ ص ٤٥٨ الباب ٢٣ في تلقين المحتضرين ح ١٤٠

وأما فرش ظهر القبر بالآجر ونحوه فلا بأس به، كما أنّ فرشه بمثل حصير وقطيفه لا بأس به، وإن قيل بكراهته أيضاً.

أما ما رواه الدعائم، عن علي (عليه السلام) أنه قال: «فرش في قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قطيفه لأن الموضع كان ندياً متسخاً»^(١)، فلم يعلم أن العله هل هي من كلام علي (عليه السلام) أو من كلام المؤلف، ويؤيد عدم الكراهه أن الإمام علي بن الحسين (عليه السلام) وضع تحت جسد أبيه الطاهر حصيراً^(٢).

{وأما فرش ظهر القبر بالآجر ونحوه فلا بأس به} للأصل، وما رواه الكافي، عن أبان قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «جعل علي (عليه السلام) على قبر النبي (صلى الله عليه وآله) لبناً»، قلت: أرأيت أن جعل الرجل عليه آجرًا هل يضر الميت؟ قال (عليه السلام): «لا»^(٣).

ولعله لبعض ما ذكرناه قال المصنف: {كما أنّ فرشه بمثل حصير وقطيفه لا بأس به، وإن قيل بكراهته أيضاً} وربما يدل على عدم كراهه الفرش مطلقاً وكذلك الثابت، وما رواه في كامل الزيارة، عن الصادق (عليه السلام) من أنّ نوحاً (عليه السلام) نزل في

ص: ٢٠٠

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٧ في ذكر الدفن والقبور

٢- كما في منتخب التواريخ: ص ٢٣٨ عن نفس المهموم

٣- الكافي: ج ٣ ص ١٩٧ باب ما يبسط في اللحد ح ٣

الماء إلى ركبتيه فاستخرج تابوتاً فيه عظام آدم (عليه السلام) فحمل التابوت في جوف السفينه(١)، الحديث. مما يدل على أن آدم (عليه السلام) دفن في التابوت.

وما رواه في إثبات الوصيه(٢) مرسلًا: أن تابوت أمير المؤمنين (عليه السلام) فوق تابوتهما _ أي تابوت آدم (عليه السلام) ونوح (عليه السلام) _ مما يدل على أنهم جميعاً دفنوا في تابوت.

وما رواه الفقيه، عن الصادق (عليه السلام) _ في روايه قصه استخراج موسى (عليه السلام) بدن يوسف (عليه السلام) _ فدلته على قبر يوسف (عليه السلام) فاستخرجه من شاطئ النيل في صندوق مرمر(٣).

وما رواه محمد بن أبي نصر، عن الرضا (عليه السلام)، فأخرج _ أي موسى (عليه السلام) عظام يوسف _ من النيل في سفظ مرمر فحملة موسى (عليه السلام)(٤).

وفي لب اللباب: روى أن يوسف (عليه السلام) لما حضرته

ص: ٢٠١

-
- ١- كامل الزيارات: ص ٣٨ الباب ١٠ في ثواب زياره أمير المؤمنين
 - ٢- المستدرک: ج ١ ص ١٢٢ الباب ١٣ من أبواب الدفن ح ١٨
 - ٣- الفقيه: ج ١ ص ١٢٣ الباب ٢٧ في النوادر ح ٣٦
 - ٤- المستدرک: ج ١ ص ١٢١ _ الباب ١٣ من أبواب الدفن ح ٨

الثالث: نزول الأب في قبر ولده خوفاً عن جزعه وفوات أجره، بل إذا خيف من ذلك في سائر الأرحام أيضاً يكون مكروهاً،

الوفاء أمر أن يجعل له صندوق من رخام وهياً لموته (١) الحديث. إلى غير ذلك.

{الثالث: نزول الأب في قبره ولده خوفاً من جزعه وفوات أجره} لخبر حفص عن الصادق (عليه السلام) قال: «يكره للرجل أن ينزل في قبر ولده» (٢).

وخبر عبد الله بن راشد، عنه (عليه السلام) قال: «الرجل ينزل في قبر والده، ولا ينزل الوالد في قبر ولده» (٣).

وفي خبر مره قال: لما مات إسماعيل فانتهى أبو عبد الله (عليه السلام) إلى القبر أرسل نفسه فقعد على حاشية القبر ولم ينزل في القبر، ثم قال: «هكذا صنع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بإبراهيم ولده» (٤).

{بل إذا خيف من ذلك في سائر الأرحام أيضاً يكون مكروهاً}

ص: ٢٠٢

١- المستدرک: ج ١ ص ١١٢٢ الباب ١٣ من أبواب الدفن ح ١٧

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥١ الباب ٢٥ من أبواب الدفن ح ١

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٥١ الباب ٢٥ من أبواب الدفن ح ٢

٤- إكمال الدين: ص ٤٣

بل قد يقال: بکراهه نزول الأرحام مطلقاً، إلا الزوج في قبر زوجته، والمحرم في قبر محارمه.

الرابع: أن يهيل ذو الرحم على رحمه التراب، فإنه يورث قساوه القلب.

الخامس: سدّ القبر بتراب غير ترابه،

لخبر على، عن الكاظم (عليه السلام): إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «يا أيها الناس إنه ليس عليكم بحرام أن تنزلوا في قبور أولادكم، ولكنى لست آمن إذا حلّ أحدكم الكفن عن ولده أن يلعب به الشيطان، فيدخله عند ذلك من الجزع ما يحبط أجره» (١).

{بل قد يقال: بکراهه نزول الأرحام مطلقاً إلا الزوج في قبر زوجته، والمحرم في قبر محارمه} وقد تقدم أنه لا دليل على الكراهه، فراجع الثامن عشر من مستحبات الدفن.

نعم الكراهه في الولد محققه، ولو أخذ بالعله يلزم القول بکراهه كثير من المستحبات المربوطه بالميت بالنسبه إلى الأرحام، بل الأصدقاء أيضاً، ولا يقول بذلك أحد.

{الرابع: أن يهيل ذو الرحم على رحمه التراب، فإنه يورث قساوه القلب} كما تقدم ذلك في المستحبات.

{الخامس: سدّ القبر بتراب غير ترابه} بلا خلاف ولا إشكال،

ص: ٢٠٣

وكذا تطيينه بغير ترابه، فإنه ثقل على الميت.

بل إجماعاً كما ادعاه بعضهم.

ففى مرسله الفقيه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «كلما جعل على القبر من غير تراب القبر فهو ثقل على الميت»^(١).

وفى روايه السكونى، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى أن يزداد على القبر تراب لم يخرج منه»^(٢).

وعن الدعائم، عن على (عليه السلام)، إنه كره أن يعمق القبر فوق ثلاثه أذرع، وأن يزداد عليه تراب غير ما خرج منه^(٣).

الظاهر أن المراد بكونه ثقلاً على الميت فى المرسله التشبيه لا- الحقيقه، فإنه "لا تزر وزاره وزر أخرى"، ولأن الميت المنعم لا يثقله أثقال الدنيا.

{وكذا تطيينه بغير ترابه، فإنه ثقل على الميت} ففى خبر السكونى، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا- تطينوا القبر من غير طينه»^(٤).

ولكن الظاهر أن وضع لبنه أو آجره أو صخره عليه لا بأس

ص: ٢٠٤

١- الفقيه: ج ١ ص ١٢٠ الباب ٢٧ فى النوادر ح ١٨

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٤ الباب ٣٦ من أبواب الدفن ح ١

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٩ فى ذكر الدفن والقبور

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٤ الباب ٣٦ من أبواب الدفن ح ٢

به، لما تقدم فى فرش القبر باللبن والآجر، هنا فى الثانى، وفى المستحبات فى مسأله وضع علامه على القبر.

{السادس: تجصيصه أو تطيينه} كما هو المشهور، بل عن المبسوط والتذكرة الإجماع عليه، لخبر على بن جعفر قال: سألت أبا الحسن موسى (عليه السلام) عن البناء على القبر، والجلوس عليه، هل يصلح؟ قال: «لا- يصلح البناء عليه، ولا- الجلوس، ولا تجصيصه، ولا تطيينه»^(١).

وخبر الحسين بن زيد، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام): «أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى أن تجصص المقابر»^(٢).

وخبر القاسم بن عبيد، عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه نهى عن تقصيص القبور وهو التجصيص^(٣).

وعن جراح المداينى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تبناوا على القبور، ولا تصوروا سقوف البيوت، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كره ذلك»^(٤).

ص: ٢٠٥

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٠ الباب ٤٤ من أبواب الدفن ح ٤
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٩ الباب ٤٤ من أبواب الدفن ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٠ الباب ٤٤ من أبواب الدفن ح ٥
- ٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٠ الباب ٤٤ من أبواب الدفن ح ٣

وعن علي (عليه السلام) في حديث المناهي: «ونهى (صلى الله عليه وآله) عن تجصيص المقابر» (١).

وعن دعوات الراوندى، عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «لا يزال الميت يسمع الأذان ما لم يطئن قبره» (٢).

لكن ربما يقال: بأن الكراهه إذا كان بعنوان الزينه كما فعله الفراعنه والمترفون، لا- إذا كان بعنوان الاستحكام والعلامه، لأن ذلك هو مقتضى الجمع بين هذه الأخبار، والأخبار التي تقدمت من الإتقان، فإن التجصيص والتطين نوع من الاستحكام.

ويؤيده، بل يدل عليه، خبر يونس، قال: «لما رجع أبو الحسن موسى (عليه السلام) من بغداد، ومضى إلى المدينه، ماتت له ابنه بفيد، فدفنها، وأمر بعض مواليه أن يجصص قبرها، ويكتب على لوح اسمها ويجعله في القبر» (٣).

بل ظاهر قوله (صلى الله عليه وآله): "ما لم يطئن قبره" ذلك، لوضوح أن الميت لا يحول دونه الطين ونحوه، فهو كناية عن أنه يتأذى بزينه الدنيا، كما قال: إن المال حال دون سماع الأغنياء المواعظ.

ص: ٢٠٦

١- مكارم الأخلاق: ص ٤٢٤

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٢٧ الباب ٣٩ من أبواب الدفن ح ١

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٤ _ الباب ٣٧ من أبواب الدفن ح ٢

لغير ضروره، وإمكان الإحكام المندوب بدونه، والقدر المتيقن من الكراهه إنما هو بالنسبه إلى باطن القبر، لا ظاهره، وإن قيل بالإطلاق.

ويؤيدّه بل يدل عليه ما رواه العلامة الحلّي في النهايه، عن النبي (صلى الله عليه وآله): إنه نهى أن يخصص القبر، أو يبني عليه، أو يكتب عليه، لأنه من زينه الدينا فلا حاجه بالميت إليه (1)، فإن الجمع بين هذا الخبر، والأخبار السابقه، والأخبار الداله على استحباب الكتابه: أن ما كان بعنوان الزينه كان مكروهاً، وما كان بعنوان الاستحكام والدلاله وبقاء الأثر ليس بمكروه، وهذا هو الأقرب عندى.

ومنه يعرف موضع النظر فى كلام المصنف حيث قال: {لغير ضروره، وإمكان الإحكام المندوب بدونه}، ووجه تقديم دليل الإحكام على هذا الدليل مع أن بينهما عمومًا من وجه، وأن دليل الإحكام وارد على هذا الدليل، لأنه أب عن التخصيص.

{والقدر المتيقن من الكراهه} لدى المصنف {إنما هو بالنسبه إلى باطن القبر لا ظاهره} وكأن المصنف أراد بذلك الجمع بين أخبار النهى وبين يونس، {وإن قيل بالإطلاق} وقد قالوا وجوها فى الجمع، منها ما ذكره، ومنها غير ذلك، ولعل الأقرب ما ذكرناه، والله العالم.

ص: ٢٠٧

ثم إنه لا- إشكال ولا- خلاف في عدم كراهه البناء والتجسيص بالنسبه إلى قبور الأنبياء، والمعصومين، والأولياء، والصالحين، والعلماء الراشدين.

ويدل على ذلك بالإضافة إلى إجماع المسلمين بكل طوائفهم قولاً- وعملاً- _ إلا من شذ ممن لا يعتنى بخلافه _ منذ زمن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى هذا اليوم جمله من الروايات:

كالمروى في الكافي والتهذيب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) محصب حصباه حمراء»^(١). وما رواه التهذيب، عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، عن جده (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حديث طويل أنه قال: «يا علي (عليه السلام) من عمّر قبوركم وتعاهدها فكأنما أعان سليمان بن داود على بناء بيت المقدس»^(٢)، الحديث.

وما ورد من أنّ الله سبحانه عوض الحسين (عليه السلام)

ص: ٢٠٨

١- الكافي: ج ٣ ص ٢٠١ باب تطيين القبر ح ٢. والتهذيب: ج ١ ص ٤٦١ الباب ٢٣ في تلقين المحتضرين ح ١٤٧

٢- التهذيب: ج ٦ ص ١٠٧ الباب ٥٢ في الزيادات ح ٥

أُموراً، منها استجابته الدعاء تحت قبته ((١))، لظهوره في تقرير القبه له (عليه السلام).

وما ورد فيما روته زينب (عليها السلام) لعلى بن الحسين (عليه السلام) من جعل الرسم لقبر الحسين (عليه السلام)، مما يدل على مدحه.

وما ورد من استحباب تقبيل العتبه عند دخول الروضات المشرفات، مما يدل على وجود البناء وتقديره، بل والفحوى بالنسبه إلى التزيين بالذهب، حيث إن باب الكعبه كان مزيناً بالذهب في عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولما أراد عمر بيعه نهاه على (عليه السلام) كما هو المشهور، فاذا استحَب هناك استحَب بالنسبه إلى قبر الحسين (عليه السلام) الذي هو أعظم، كما قال السيد بحر العلوم:

ومن حديث كربلا والكعبه

لكربلا بان علو الرتبه ((٢))

وورد أن الله ينظر إلى زوار قبر الحسين (عليه السلام) قبل أن

ص: ٢٠٩

١- الوسائل: ج ١ ص ٣٥٢ الباب ٤٥ من أبواب المزارح ١٦

٢- منظومه العلامه الطباطبائي: ص ٩٦ في المشاهد

السابع: تجديد القبر بعد اندراسه، إلا قبور الأنبياء، والأوصياء، والصلحاء، والعلماء.

ينظر إلى أهل عرفات ((١))، ومن المعلوم أن المعصومين كلهم نور واحد، هذا كله بالإضافة إلى أنه من الشعائر _ لدلاله العرف الذى هو المرجع فى الموضوعات _ فيشملة قوله تعالى: (وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) ((٢))، بالإضافة إلى أن الأئمة لم يستنكروا بناء قبورهم (عليهم السلام)، مع أنها كانت فى زمانهم كما هو واضح.

هذا مع الغض عن المرجحات الخارجيه، مثل تسهيل راحه الزائر، وخدمه المصلين والداعين، وكثير من أمثال ذلك.

{السابع: تجديد القبر بعد اندراسه، إلا قبور الأنبياء، والأوصياء، والصلحاء، والعلماء} أما المستثنى فقد عرفت حاله، وأما المستثنى منه فهو المشهور بين العلماء، واستدلوا له بما تقدم فى تجسيص القبر وتطيينه، وبما رواه التهذيب والفقيه والمحاسن، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «من جدّد قبراً أو مثل مثلاً فقد خرج من الإسلام» ((٣)).

ص: ٢١٠

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٣٦٣ الباب ٤٩ من أبواب المزار ح ١٥

٢- سوره الحج: الآيه ٣٢

٣- التهذيب: ج ١ ص ٤٥٩ الباب ٢٣ فى تلقين المحتضرين ح ١٤٢. الفقيه: ج ١ ص ١٢٠ الباب ٢٧ فى النوادر ح ٢١. المحاسن: ص ٦١٢ كتاب المرافق الباب ٥ فى تزويق البيوت والتصاوير

والمراد الإسلام الكامل، لا أنه يصبح كافراً، كما هو الظاهر، لكن قرأ «من جدد» على وجوه:

الأول: ما عن التهذيب من قراءة ته "جدد" بالجيم، وكان يقول: (لا يجوز تجديد القبر وتطيين جميعه بعد مرور الأيام عليه وبعد ما طين في الأول)(١).

الثاني: ما عن سعد بن عبد الله حيث قرأ "حدد" بالحاء، يعنى من سنم قبراً(٢).

الثالث: ما عن البرقى حيث قرأ من "جدث" بالجيم والهاء(٣)، بأن يجعل القبر دفعه أخرى قبراً للإنسان آخر، لأن الجدث هو القبر، ويكون معناه النهى عن إقبار آخر فى قبر الأول.

الرابع: ما عن الصدوق (رحمه الله)(٤) من أنه "جدد" لكن معناه نبش قبر الإنسان، لأن من نبش قبراً فقد جدده أى أحوج إلى تجديده.

الخامس: ما عن المفيد من أنه قرأ "حدد" بالخاء، أى شق، فيدل

ص: ٢١١

١- التهذيب: ج ١ ص ٤٥٩ ذيل الحديث ١٤٢

٢- المصدر

٣- المصدر نفسه

٤- الفقيه: ج ١ ص ١٢٠ الباب ٢٧ فى النوادر ذيل الحديث ٢١

الثامن: تسنيمه بل الأحوط تركه.

التاسع: البناء عليه عدا قبور من ذكر،

على حرمة النيش (١).

السادس: ما عن بعض من أنه "جدد" بالجيم (٢)، لكن معناه من قتل إنساناً ليجدد قبراً زياده على ما كان، قال: و«مَثَل» أى صنع صنماً لأنه يعبد الصنم.

وعلى هذا فالخروج عن الإسلام لعظم هذين الذنبيين، أو أن «مَثَل» هو خروج بالفعل لأنه عباده للصنم.

وكيف كان، فالروايه مجمله، ودليل الكراهه التسامح بفتوى الفقيه، وما تقدم، والله سبحانه العالم.

{الثامن: تسنيمه، بل الأحوط تركه} كما عرفت فى مسأله استحباب الترييح.

{التاسع: البناء عليه، عدا قبور من ذكر} من الأنبياء والأئمه والصلحاء والعلماء، وهذا غير التجصيص والتجديد، وإن كان البناء يلازم أحدهما، والكراهه هى المشهور بين الفقهاء، لجمله من الروايات:

كخبر على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) قال (عليه

ص: ٢١٢

١- التهذيب: ج ١ ص ٤٥٩ ذيل الحديث ١٤٢

٢- البحار: ج ٧٩ ص ١٨ باب الدفن وآدابه وأحكامه ذيل ح ٣

والظاهر عدم كراهه الدفن تحت البناء والسقف.

السلام): «لا يصلح البناء عليه ولا الجلوس عليه» (١).

وخبر يونس، عن الصادق (عليه السلام) قال: «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يصلى على قبر، أو يقعد عليه، أو يبنى عليه» (٢).

وخبر المدائني عنه (عليه السلام) قال: «لا تبنوا على القبور، ولا تصوروا سقوف البيوت، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كره ذلك» (٣).

وخبر القداح، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «بعثني رسول الله (صلى الله عليه وآله) في هدم القبور وكسر الصور» (٤).

وخبر السكوني، عنه (عليه السلام) قال أمير المؤمنين (عليه السلام): بعثني رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى المدينة، فقال: «لا تدع صورته إلا محوتها، ولا قبراً إلا سويته، ولا كلباً إلا قتلته» (٥).

فإن التسويه تشمل هدم البناء أيضاً كما تشمل تسويه سنامه، ومنه يظهر استحباب هدم البناء إن كان، فهو مكروه حدوداً وبقاءً.

{والظاهر عدم كراهه الدفن تحت البناء والسقف} لأنه ليس من

ص: ٢١٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٩ الباب ٤٤ من أبواب الدفن ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٩ الباب ٤٤ من أبواب الدفن ح ٢

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٠ الباب ٤٤ من أبواب الدفن ح ٣

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٧٠ الباب ٤٤ من أبواب الدفن ح ٦

٥- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٩ الباب ٤٣ من أبواب الدفن ح ٢

البناء على القبر.

ثم لا- إشكال فى شمول البناء لما إذا كان البناء على نفس القبر، أما إذا كان حوله، كإحداث غرفه حوله، فهل ذلك مشمول الكراهه أم لا؟ احتمالان.

أما إذا كان لأجل استراحه الزائر، وتظله عن الشمس والمطر والبرد وما أشبهه، فهو داخل فى خدمه الناس، ثم إن الكراهه إنما هو فيما إذا كانت الأرض مباحه، أو كانت موقوفه وقفاً مطلقاً، أو كانت ملكاً للذى يريد البناء، أو ما أشبهه، أما إذا كان وقفاً للقبر فقط دون زياده لم يجز ذلك.

{العاشر: اتخاذ المقبره مسجداً} بأن يبنى المسجد فى المقبره، ويدل عليه موثقه سماعه، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن زياره القبور وبناء المساجد فيها؟ فقال عليه السلام: «أما زياره القبور فلا بأس بها، ولا يبنى عندها مساجد» (١).

وروايه الفقيه، عن النبى (صلى الله عليه وآله) قال: «لا تتخذوا قبرى قبله ولا مسجداً، فإن الله لعن اليهود حيث اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» (٢).

والظاهر أن المراد باتخاذ قبره (صلى الله عليه وآله) قبله أن يتوجه فى الصلاه إليه دون الكعبه، وبتخاذده مسجداً، أن يسجد على

ص: ٢١٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٨٧ الباب ٦٥ من أبواب الدفن ح ١

٢- الفقيه: ج ١ ص ١١٤ الباب ٢٦ فى التعزیه ح ٣١

إلا! مقبره الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) والعلماء.

الحادى عشر: المقام على القبور

القبر كالسجود على الأرض، فهو مثل قوله (صلى الله عليه وآله): «جعلت لى الأرض مسجداً» (١). فهذا الخبر أجنبى عن محل الكلام.

كما أن الظاهر إن المراد بالخبر الأول هو اتخاذ المقبره مسجداً، لا أنه إذا كانت هناك قبور أو قبر _ بدون أن يكون مقبره _ يكره جعل المسجد حوله أو قربه، وذلك لقوله تعالى: (قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا) (٢).

ولعل السر فى الكراهه فى المقابر، مزاحمه الصلاه فى المقبره، مع كونها مقبره وحيث كان المفروض سبق المقبره لم يكن للمسجد موقع.

وعلى ما ذكرناه فقوله: {إلا مقبره الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) والعلماء} من الاستثناء المنقطع، وإن قلنا بأنه استثناء متصل كان وجه الاستثناء الروايات الواردة فى استحباب الصلاه عند قبورهم (عليهم السلام)، والمناطق فى قبور العلماء والصلحاء.

{الحادى عشر: المقام على القبور} والمراد به أن يذهب الإنسان ويقوم هناك مدة ليلاً ونهاراً، أو يذهب كل ليله، أو كل نهار هناك، فإنه كان فى زمان الجاهليه يقيمون على قبور موتاهم، والكراهه كأنها لفتوى الفقيه، بضميمه قاعده التسامح، فإن المشهور عندهم

ص: ٢١٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٧٠ الباب ٧ من أبواب التيمم ح ٢

٢- سورة الكهف: الآية ٢١

إلا الأنبياء والأئمة (عليهم السلام).

الكراهه.

{إلا الأنبياء والأئمة (عليهم السلام)} ومن إليهم، ويدل على عدم الكراهه بالنسبه إليهم قول علي (عليه السلام): «ولولا غلبه المستوليين علينا لجعلت المقام عند قبرك لزاماً» (١).

وقوله (عليه السلام): «وإن أقم فلا عن سوء ظني بما وعد الله الصابرين» (٢).

وما رواه الدعائم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «كانت فاطمه (عليها السلام) تزور قبر حمزه وتقوم عليه، وكانت في كل سنه تأتي قبور الشهداء مع نسوه معها فيدعون ويستغفرون» (٣).

وما ورد من استحباب بقاء الإنسان عند الحسين (عليه السلام) في ليله كذا، إلى غير ذلك.

وحكى أن فاطمه (عليها السلام) بنت الحسين (عليه السلام) أقامت على قبر زوجها الحسن المثنى سنه، فلما انقضت السنه أمرت مواليتها فقوضوا خيمتها ورجعت في سواد الليل إلى بيتها، فسمعت هاتفاً يقول: «هل وجدوا ما فقدوا» فأجابه آخر «بل

ص: ٢١٦

١- البحار: ج ٤٣ ص ٢١٢

٢- البحار: ج ٤٣ ص ٢١٢

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٩ في ذكر الدفن والقبور

الثانى عشر: الجلوس على القبر.

يُسوا فانقلبوا»(١).

هذا، ثم إن فى المقام عند النبى والإمام تحصيل للأجر والثواب، وتعظيم للشعائر، وغيرهما من المحسنات الخارجيه.

{الثانى عشر: الجلوس على القبر} فى خبر على بن جعفر (عليه السلام)، عن أخيه (عليه السلام) قال: «لا يصلح البناء عليه، ولا الجلوس عليه»(٢).

وفى خبر يونس، عن الصادق (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى أن يصلى على قبر أو يقعد عليه أو يبني عليه»(٣).

وفى خبر آخر: «لأن يجلس أحدكم على جمر فيحرق ثيابه وتصل النار إلى بدنه أحبّ إليّ من أن يجلس على قبره»(٤).

ولا يخفى أنه ليس من ذلك الجلوس فى صحن الإمام (عليه السلام) إذ لا يسمى ذلك قبراً، أما الجلوس على قبر الصالحين بقصد إصلاح ونحوه فلهل ليس من ذلك، لكن اللازم مراعاة الأدب والاحترام لو اضطر إلى ذلك.

ص: ٢١٧

١- كما فى مصباح الهدى: ج ٧ ص ١٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٩ الباب ٤٤ من أبواب الدفن ح ١

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٩ الباب ٤٤ من أبواب الدفن ح ٢

٤- الخلاف: ص ١٦٥ كتاب الجنائز مسأله ٤٢

{الثالث عشر: البول والغائط في المقابر} ففي خبر محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) قال: «من تخلى على قبر، أو بال قائماً، أو بال في ماء قائماً، أو مشى في حذاء واحد، أو شرب قائماً،

_ أقول: لا بد وأن يقيد بأن المراد به في الليل، لا مطلقاً _

أو خلى في بيت وحده، أو بات على غمر، فأصابه شيء من الشيطان لم يدعه إلا أن يشاء الله، وأسرع ما يكون الشيطان إلى الإنسان وهو على بعض هذه الحالات»^(١).

وخبر إبراهيم، عن الكاظم (عليه السلام) قال: «ثلاثة يتخوف منها الجنون: التغوط بين القبور، والمشى في خف واحد، والرجل ينام وحده»^(٢).

وفي روايه الدعائم، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ونهى عنه، أى عن البول وعن الغائط... وبين القبور^(٣) الحديث.

وفي وصيه النبي (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام): «ثلاثة يتخوف منها: الجنون، التغوط بين القبور»^(٤)، إلى آخره.

ص: ٢١٨

١- الوسائل: ج ١ ص ٢٣١ الباب ١٦ من أبواب احكام الخلوه ح ١

٢- الوسائل: ج ١ ص ٢٣٢ الباب ١٦ من أبواب احكام الخلوه ح ٢

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٠٤ فى ذكر آداب الوضوء

٤- الخصال: ج ١ ص ١٢٥ باب الثلاثة ح ١٢٢

وفى الجعفریات، عن على (عليه السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا تبولوا بين ظهرانى القبور، ولا تتغوطوا»^(١)، إلى غير ذلك.

ثم إنه إذا كان القبر ملكاً ولم يرض بذلك حرم، والظاهر أن الكراهه عامه لكل قبر، وإن لم يكن مسلماً، للإطلاق، وليس ذلك لأجل الاحترام حتى يخص المؤمن، وذلك بقريته قرناء ذلك.

{الرابع عشر: الضحك في المقابر} ففي الفقيه عن الصادق (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام) في وصيه النبي (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام): «كره الله عز وجل لأمتي... الضحك بين القبور، والتطلع في الدور»^(٢).

وعنه (عليه السلام)، عن النبي (صلى الله عليه وآله): «إن الله تبارك وتعالى كره لى ستّ خصال، وكرهتهن للأوصياء من ولدى وأتباعهم من بعدى _ إلى أن قال _ والضحك بين القبور»^(٣).

وما رواه فى مجموعته ورام عن الصادق (عليه السلام): «من ضحك على جنازه أهانه الله يوم القيامة... ومن ضحك فى المقبره رجوع وعليه من الوزر مثل جبل أحد»^(٤).

١- الجعفریات: ص ٢٠٢ باب النهى عن البول والتغوط بين القبور

٢- الفقيه: ج ٤ ص ٢٥٨ الباب ١٧٦ فى النوادر ح ٢

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٢٠ الباب ٢٧ فى النوادر ح ١٧

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٨٦ الباب ٦٣ من أبواب الدفن ح ٥

وحيث إن سند هذه الرواية ضعيف لا يمكن القول بظاهره من الحرمه.

وعن الدعائم، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «نهى من تخطى القبور والضحك عندها»^(١) إلى غير ذلك من الروايات، ولعلها تشمل الضحك ولو عند قبر واحد، ولو بالمناط، والظاهر عدم الفرق بين مقابر المسلمين وغيرهم... لأن المقبره موضع العبره لا مكان الغفله.

{الخامس عشر: الدفن في الدور} لما عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: «لا تتخذوا قبوركم مساجد، ولا بيوتكم قبوراً»، كما في روايه معمر^(٢)، وكذلك في روايه: ابن عثمان^(٣).

ثم إنه لو أوصى بدفنه في بيته احتاج إلى إجازة الورثه إذا كان زائداً على الثلث، وهل الدكان والحمام ونحوهما له هذا الحكم، للمناط، أو لا، لعدم الدليل؟ احتمالان.

أما وصيه الرسول (صلى الله عليه وآله) والعسكري (عليه

ص: ٢٢٠

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٩ في ذكر الوقت

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٣٢ الباب ٥٥ من أبواب الدفن ح ١

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٨٣ الباب ٧ من أبواب مكان المصلى ح ١٠

السادس عشر: تنجيس القبور وتكثيفها بما يوجب هتك حرمة الميت.

السابع عشر: المشى على القبر من غير ضروره.

السلام) بدفنه فى داره فإنما هو للحكمه، إذ كان موضع موت الرسول (صلى الله عليه وآله) أفضل بقعه كما فى الحديث ((١))، والعسكرى (عليه السلام) لعله لم يرد أن يدفن فى المقبره العامه لما فيه من الإهانه لمثله (عليه السلام).

{السادس عشر: تنجيس القبور وتكثيفها بما يوجب هتك حرمة الميت} هتكاً لا يصل إلى حدّ الحرمة، والأ كان حراماً، ولم أجد نصاً خاصاً بذلك، وكأنه لما ذكرناه من الدليل، فإن التنجيس والتكثيف لهما وإن كان قليلاً فهو نوع من عدم الاحترام، وإن كان القبر ملكاً ولم يرض المالك كان حراماً مطلقاً، ومن ما ذكرناه يظهر أولويه تنظيف المقابر، فإن "النظافه من الإيمان"، "واحترام الميت كاحترام الحيّ"، والتنظيف نوع من الاحترام.

{السابع عشر: المشى على القبر من غير ضروره} لما رواه محمد بن على بن إبراهيم، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من وطأ قبراً فكأنما وطأ جمرأ» ((٢)).

ص: ٢٢١

١- كالمروى فى الوسائل: ج ١٠ ص ٢٧٠ الباب ٧ و٩ من أبواب المزار. والمستدرک: ج ٢ ص ١٩٢ الباب ٧ من أبواب المزار

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٣٢ الباب ٥٢ من أبواب الدفن ح ٢

الثامن عشر: الاتكاء على القبر.

وما رواه العلامة الحلى فى النهايه، عن النبى (صلى الله عليه وآله) قال: «لئن أطأ على جمرة أو سيف أحب إليّ من أن أطأ على قبر مسلم»^(١).

وفى روايه الدعائم، عنه (صلى الله عليه وآله): «نهى عن تخطى القبور والضحك عندها».

نعم يعارضها ما رواه الفقيه، عن أبى الحسن (عليه السلام): «إذا دخلت المقابر فطأ القبور، فمن كان مؤمناً استروح إلى ذلك، ومن كان منافقاً وجد ألمه»^(٢).

والظاهر أن الجمع العرفى بينهما إنما هو بحمل الأولى على قصد الإهانه وعدم المبالاه، والثانيه على قصد المشى العادى بدون ذلك، وهذا الجمع وإن كان بلا شاهد فى اللفظ، لكنه قريب إلى فهم العرف، حيث يلقى إليه الكلامان.

ثم إن الكراهه فيما إذا كانت القبور بارزه، وإلا فالمشى فى مثل صحن الأئمه (عليهم السلام) حيث تحته المقابر لا بأس به، كما أن المشى فى الحجر الذى ورد أنه تحته أنبياء وهاجر لا بأس به، لعدم ظهور أثر القبر.

{الثامن عشر: الاتكاء على القبر}، وهذا هو المشهور، بل عن

ص: ٢٢٢

١- المستدرک: ج ١ ص ١٣٢ الباب ٥٢ من أبواب الدفن ح ١

٢- الفقيه: ج ١ ص ١١٥ الباب ٢٦ فى التعزیه ح ٣٨

التاسع عشر: إنزال الميت في القبر بغته، من غير أن يوضع الجنازه قريباً منه، ثم رفعها ووضعها دفعات كما مرّ.

الخلاف، والمعتبر، والمدارك، الإجماع عليه، ويدل عليه أنه نوع من الهتك، فيشملة قوله (صلى الله عليه وآله): «حرمه المسلم ميتاً كحرمته حياً سواء»^(١).

والمناطق في كراهه الجلوس على القبر، وفي وطيه، وفي ما ورد من قول الصادق (عليه السلام): «كلما جعل على قبر الميت من غير تراب القبر فهو ثقل على الميت»^(٢)، أما وضع الوجه واليد عليه فلا بأس به، بل يستحب في بعض الأحيان، وقد سبق استحباب وضع اليد، وفي زياره أمين الله المشهوره أن الإمام السجاد (عليه السلام) وضع وجهه على القبر^(٣).

{التاسع عشر: إنزال الميت في القبر بغته، من غير أن توضع الجنازه قريباً منه، ثم رفعها ووضعها دفعات كما مرّ} لما تقدم من الأخبار الناهيه المحموله على الكراهه، فهو ما فعله مستحب وتركه مكروه، لورود النص في كلا الطرفين.

ثم الظاهر أن الإلقاء في البحر لا يحتاج إلى ذلك، لخلو

ص: ٢٢٣

١- المقنع: ص ٤ س ١٨

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٢٠ الباب ٢٧ في النوادر ح ١٨

٣- كامل الزيارات: ص ٤٠

العشرون: رفع القبر عن الأرض أزيد من أربع أصابع مفرجات.

الحادى والعشرون: نقل الميت من بلد موته إلى بلد آخر.

نصومه عنه، وإن ورد فى حديث أن البحر يكون قبره (١١)، ولعل فى القبر فى الأرض خصوصيه ليست فى البحر تلك.

{العشرون: رفع القبر عن الأرض أزيد من أربع أصابع مفرجات} كما سبق فى المستحبات، ولو كان القبر فى مكان غير متساو، فهل يراعى جانب فوقها، أو جانب تحتها؟ احتمالان:

أما الصندوق الموضوع للميت، فهل هو كذلك، أم لا يكره ارتفاعه أكثر من أربع أصابع، وكذلك الصخره الموضوعه على الأرض، والأولى عدم ارتفاعهما أزيد من أربع، لوحده المناط عرفاً.

نعم لا إشكال فى عدم كراهه الارتفاع بالنسبه إلى مراقد الأنبياء والأئمه ومن اليهم، لأنه من تعظيم الشعائر المندوب إليه.

{الحادى والعشرون: نقل الميت من بلد موته إلى بلد آخر}، فإنه مكروه مع أنه جائز، بلا إشكال ولا خلاف، بل عن المعتبر، والتذكرة، والذكري، وجامع المقاصد، الإجماع على الجواز.

ص: ٢٢٤

١- كالمروى فى الوسائل: ج ٢ ص ٨٦٦ الباب ٤٠ من أبواب الدفن. وجامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٤٥٠ الباب ٤٨ من أبواب الدفن

ويستدل على الكراهه بما عن دعائم الإسلام، عن علي (عليه السلام): أنه زُفِع إليه أن رجلاً مات بالرستاق ... فحملوه إلى الكوفه فأنهكهم عقوبه وقال: «ادفنوا الأجساد في مصارعها، ولا- تفعلوا كفعل اليهود ينقلون موتاهم إلى بيت المقدس». وقال (عليه السلام): «لما كان يوم أحد أقبلت الأنصار لتحمل قتلاهم إلى دورهم فأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) منادياً فنادى: ادفنوا الأجساد في مصارعها»(١).

وعن الجعفریات، عن جابر بن عبد الله الأنصاري. أن النبي (صلى الله عليه وآله) أمر بقتلى أُحُد بعد ما نقلوا أن يردوا إلى مصارعهم(٢).

وهذه الأخبار لا- تصلح إلا- للكراهه، لضعف السند، ولعل إنهاك الإمام (عليه السلام) كان لأجل أمر خارجي، مثل أن كان الجسد قد تعفن، فإنه حينئذ من حرام كما ليس بالبعيد، فإن في وقت الحر يعفن الجسد بمرور زمان قليل، كما أن من المحتمل قريباً أن يكون نهى النبي (صلى الله عليه وآله) لأجل أمر خارجي، فإن دفن القتلى في البيوت يورث بقاء مراره الألم، واشتغال الناس بهم عن سائر أعمالهم، بل وكذلك إذا دفن قريباً منهم كالبقيع ونحوها.

ص: ٢٢٥

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٨ في ذكر الدفن والقبور

٢- الجعفریات: ص ٢٠٦ باب النهى عن نقل الموتى

إلا إلى المشاهد المشرفه، والأماكن المقدسه، والمواضع المحترمه، كالنقل عن عرفات إلى مكه، والنقل إلى النجف، فإن الدفن فيه يدفع عذاب القبر، وسؤال الملكين، وإلى كربلاء والكاظميه، وسائر قبور الأئمه،

وكيف كان، فهذه الروايات لا تصلح لأزيد من الكراهه، ولولا المشهور قالوا بالكراهه، لكان فى المناقشه فيها مجال.

ثم إنه لا إشكال أنه ليس من النقل الذهاب بالميت إلى المقبره، وإن كانت بعيده، كما هي العاده فى البلاد الكبار، إذ لا تصنع مقابر فى أواسط البلد، وقد كانت الكوفه وبغداد والبصره فى زمن الأئمه (عليهم السلام) كبيره جداً، ومع ذلك لم ينقل عنهم المنع عن ذلك، بل نقل جنازه الإمام (عليه السلام) إلى النجف من الكوفه شاهد على عدم كراهه هذا المقدار، وكذلك تقرير نقل جنازه حر من كربلاء إلى مدفنه الآن، إذا قيل بوجود التقرير من المعصوم (عليه السلام).

ومنه يعلم أن المراد بالنقل من بلد إلى بلد ما ليس كذلك، فإذا كان بلدان بينهما فرسخ مثلاً لم يكن نقلاً، وعليه فالمراد بمصارعها الأماكن القريبه لا المصرع الحقيقى.

{إلا إلى المشاهد المشرفه، والأماكن المقدسه، و} مدافن المعصومين (عليهم السلام) و{المواضع المحترمه كالنقل من عرفات إلى مكه، والنقل إلى النجف، فإن الدفن فيه يدفع عذاب القبر وسؤال الملكين، وإلى كربلاء والكاظميه وسائر قبور الأئمه} كالمدينه المنوره، وسامراء، أو خراسان، وإلى أمثال قم وعبد العظيم، والقاسم

(عليهم السلام)، والزينيين (عليهما السلام) في الشام والمصر، وبيت المقدس، ومقابر الأنبياء (عليهم السلام).

{بل إلى مقام العلماء والصلحاء} كالحله، وتخت بولاد في إصفهان، ويدل على ذلك بالإضافة إلى عدم الخلاف فيه، بل عن المعتمر: (إن عليه عمل الأصحاب من زمان الأئمة إلى الآن) (١)، وعن المعتمر نقل عمل الإماميه وإجماعهم، وإلى السيره من العلماء والأخيار، فقد دفن الشيخ المفيد في داره، ثم نقل إلى جوار الكاظمين (عليهما السلام)، ونقل جنازه الرضى والمرضى إلى كربلاء المقدسه، ونقل الشيخ البهائي إلى مشهد الإمام الرضا (عليه السلام) بعد دفنه في اصفهان كما نقل، ونقل الميرزا الكبير الشيرازي من سامراء إلى النجف، والسيد شرف الدين من لبنان إليها، إلى غيرها، وغيرها جملة من الروايات الداله على نقل الأنبياء، مع أن عملهم وقولهم وتقديرهم حجه، إلا إذا نسخ في هذه الشريعة _ كما قرر في الأصول _ وجملة أخرى من الروايات الداله على فضيله النقل.

فمن الطائفة الأولى: ما رواه المفضل، عن الصادق (عليه السلام) في حديث: «ثم نزل _ أي نوح (عليه السلام) _ في الماء فاستخرج تابوتاً فيه عظام آدم (عليه السلام) فحمل التابوت في

ص: ٢٢٧

جوف السفينه _ إلى ان قال _ فأخذ نوح التابوت فدفنه بالغرى»(١).

وفى حديث آخر: «ودفن _ أى آدم (عليه السلام) _ بمكه فى جبل أبى قبيس، ثم إن نوحاً حمل بعد الطوفان عظامه فى تابوت، فدفنه فى ظاهر الكوفه، فقبره هناك مع قبر نوح (عليه السلام) ... وتابوت أمير المؤمنين (عليه السلام) فوق تابوته»(٢).

أقول: المراد بالعظام هو الشخص، يطلق عليه بعلاقه الكل والجزء، كما يقال للانسان: الروح، أو النفس، أو ما أشبهه، وفى العرف يقال: فلان خضه عظام.

وعن محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) قال: قلت له: كم عاش يعقوب مع يوسف؟ قال (عليه السلام): «عاش حولين _ إلى أن قال _ فلما مات يعقوب حمله يوسف فى تابوت إلى الشام فدفنه فى بيت المقدس»(٣).

وعن الفقيه، عن الصادق (عليه السلام): «إن الله تبارك وتعالى أوحى إلى موسى بن عمران، أن أخرج عظام يوسف من مصر _ إلى أن قال _ فاستخرجه _ أى استخرج موسى يوسف (عليه

ص: ٢٢٨

-
- ١- كامل الزيارات: ص ٣٨ الباب ١٠ فى ثواب زياره أمير المؤمنين
 - ٢- المستدرک: ج ١ ص ١٢٢ الباب ١٣ من أبواب الدفن ح ١٨
 - ٣- مجمع البيان: ج ٤ ص ١٢٣ سوره يوسف ذيل الآيه ١٠٢ ط بيروت

السلام) _ من شاطئ النيل في صندوق مرمر... فحمله إلى الشام، فلذلك يحمل أهل الكتاب موتاهم إلى الشام»(١).

وفي حديث حسن بن علي بن فضال، عن أبي الحسن (عليه السلام) أنه قال «احتبس الثمر عن بني إسرائيل، فأوحى الله جلّ جلاله إلى موسى أن أخرج عظام يوسف من مصر _ إلى قوله _ فحمله إلى الشام»(٢).

وفي حديث ابن أبي نصر، عن الرضا (عليه السلام): «ولقد أوحى الله تبارك وتعالى إلى موسى أن يخرج عظام يوسف منها _ إلى أن قال _ فأخرجه من النيل في سبط مرمر فحمله موسى (عليه السلام)»(٣) إلى آخره.

وفي حديث الكناسي، عن الباقر (عليه السلام): «إن الله أوحى إلى موسى أن أحمل عظام يوسف من مصر قبل أن يخرج منها إلى الأرض المقدسه بالشام»(٤).

وفي حديث الجمال، عن الصادق (عليه السلام): «إن الله تبارك وتعالى أوحى إلى موسى أن يحمل عظام يوسف، فسئل عن

ص: ٢٢٩

١- الفقيه: ج ١ ص ١٢٣ الباب ٢٧ في النوادر ح ٣٦

٢- علل الشرائع: ص ٢٩٦ الباب ٢٣٢ ح ١

٣- المستدرک: ج ١ ص ١٢١ الباب ١٣ من أبواب الدفن ح ٨

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣٥ الباب ١٣ من أبواب الدفن ح ٧

وعن الراوندى، عن على (عليه السلام) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى حديث قال: «يا موسى إنك عند قبر يوسف، فاحمل عظامه وقد استوى القبر بالأرض»(١٢).

أقول: لا منافاه بين هذا الخبر والأخبار المتقدمه، لإمكان أن يكون الإنسان عند شىء ولا يعلم موضعه بالضبط.

وعن الراوندى قال: روى أن يوسف لما حضرته الوفاه أمر أن يجعل له صندوق من رخام وهياه لموته _ إلى أن قال _ فقبض ثم دفن فى النيل وأوصى أن يذهب به إلى الأرض المقدسه، ثم ذهب به موسى (عليه السلام) إليها(١٣).

ومن الطائفه الثانيه: ما رواه إرشاد القلوب، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه كان إذا أراد الخلوه بنفسه أتى إلى طرف الغرى، فبينما هو ذات يوم هناك مشرف على النجف، فإذا برجل قد أقبل من البريه راكباً على ناقه، وقدامه جنازه، فحين رأى علياً (عليه السلام) قصده حتى وصل إليه وسلّم عليه، فردّ عليه السلام، فقال له: «من أين؟» قال: من اليمن، قال: «وما هذه الجنازه

ص: ٢٣٠

١- المستدرک: ج ١ ص ١٢١ الباب ١٣ من أبواب الدفن ح ٩

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٢١ الباب ١٣ من أبواب الدفن ح ١١

٣- المستدرک: ج ١ ص ١٢٢ الباب ١٣ من أبواب الدفن ح ١٧

التي معك؟ قال: جنازه أبي أتيت لأدونها في هذه الأرض، فقال له علي (عليه السلام): «لم لا دفنته في أرضكم؟» قال: أوصى إليّ بذلك، وقال: إنه يدفن هناك رجل يدعى في شفاعته مثل ربيعه ومضر. فقال له (عليه السلام): «أتعرف ذلك الرجل؟» قال: لا، قال: «أنا والله ذلك الرجل _ ثلاثاً _ فادفن» فقام ودفنه(١).

وقال الشيخ في المصباح: (ولا ينقل الميت من بلد إلى بلد، فإن نقل إلى بعض المشاهد كان فيه فضل ما لم يدفن، فإذا دفن فلا ينبغي نقله بعد دفنه، وقد رويت روايه بجواز نقله إلى بعض المشاهد والأول أفضل)(٢).

وقال في النهاية: (وقد وردت روايه بجواز نقله إلى بعض مشاهد الأئمه سمعناها مذاكره)(٣).

وقال المفيد في المسائل العزیه: (وقد جاء في حديث ما يدلّ على رخصه في نقل الميت إلى بعض مشاهد آل الرسول (صلوات الله عليهم) إن أوصى الميت بذلك)(٤).

ص: ٢٣١

١- إرشاد القلوب: ص ٤٤٠ في فضل المشهد الغروي

٢- مصباح المتهجد: ص ٢١ السطر الأخير

٣- النهاية: ص ٤٤ ط بيروت

٤- كما في جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٣٩٦ الباب ٢٢ من أبواب الدفن ذيل ح ١٤

وخير على بن سليمان قال: كتبت أسأله عن الميت يموت بعرفات يدفن بعرفات أو ينقل إلى الحرم فأيهما أفضل؟ فكتب: «يحمل إلى الحرم ويدفن فهو أفضل»^(١).

ويؤيد النقل، نقل الإمام السجاد (عليه السلام) رأس الحسين (عليه السلام) إلى جسده الطاهر، كما ورد بذلك الحديث^(٢).

أما سائر الأماكن التي يقال إن رأس الحسين (عليه السلام) فيها، كالحنانه والحرم العلوي (عليه السلام)، وشام، ومصر، والمدينه، وغيرها، فالظاهر أنها أماكن وضعت فيها الرأس الشريف، كما ورد بذلك روايه بالنسبه إلى الحنانه^(٣).

وكيف كان، فالروايات التي ذكرناها تكفي في الدلاله على نقل الميت إلى المشاهد المشرفه وما إليها، نصاً أو مناطاً، فإن النقل إلى بيت المقدس، والحرم ليس إلا- لأجل أنهما مكان محترم، فيتعدى منهما بالمناط إلى كل مكان مقدس من مشاهد الأنبياء وأولادهم البرره، والعلماء الذين هم خلفاء الأنبياء.

ثم إن نقل اليماني كان قبل دفن الإمام (عليه السلام)، وربما يستدل على استحباب النقل بأن مقابرهم محل الفيوضات الإلهيه

ص: ٢٣٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٨١ الباب ٤٤ من أبواب مقدمات الطواف ح ٢

٢- العوالم: كتاب المقتل ص ١٥٤

٣- العوالم: كتاب المقتل ص ١٥٣

فيتشرح منها إلى مجاوريتها.

ويقول الرضا (عليه السلام) والهادى (عليه السلام): «وأمن من لجأ إليكم، وفاز من تمسك بكم، ومن اعتصم بهم فقد اعتصم بالله، ومن أتاكم فقد نجى». وقوله (عليه السلام): «وأشهد أن المتوسل بكم غير خائب، وأن من وصل حبله بحبلكم وصل بالعروه الوثقى»، كما استدل بذلك فى المستند (١) وغيره.

إذ من المعلوم صدق هذه العناوين على الميت المستجير بهم، وبما ورد من أن الرسول (صلى الله عليه وآله) لما دفن عثمان بن مظعون دعا بحجر فوضعه عند رأس القبر، وقال: «يكون علماً لأدفن إليه قرابتي» (٢).

وفى روايه أخرى عنه (عليه السلام): «حتى أدفن إليه قرابتي» (٣).

وبأن الإمام الكاظم (عليه السلام) نقل من بغداد إلى الكاظميه، مع أن المسافه بينهما أكثر من فرسخ وهما بلدان، أو كان فى ذلك الزمان كالبلدين، وكذلك نقل الإمام الجواد (عليه السلام).

ثم إنه حكى عن البحار، أنه قال: (قد وردت أخبار كثيره فى فضل الدفن فى المشاهد لا سيما الغرى والحائر) (٤).

ص: ٢٣٣

١- المستند: ج ١ ص ٢٠١ س ٥

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٣٨ فى ذكر الدفن والقبور

٣- الجعفریات: ص ٢٠٣ فى بسط الثوب على القبر

٤- البحار: ج ٧٩ ص ٧٠ ذيل الحديث ٨

بل لا يبعد استحباب النقل من بعض المشاهد إلى آخر لبعض المرجحات الشرعيه،

وفى الجواهر قال: (فى بالى أنى سمعت من بعض مشائخى ناقلا له عن الفاضل المقداد، أنه قال: قد تواترت الأخبار أن الدفن فى سائر مشاهد الأئمه (عليهم السلام) مسقط لسؤال منكر ونكير) (١).

وقال فى مصباح الهدى: (ومن خواص الدفن فيه _ أى فى النجف _ إسقاط عذاب القبر وسؤال منكر ونكير، كما وردت به الأخبار الصحيحه عن أهل البيت عليهم السلام) (٢)، ثم نقل عن المبسوط أنه قال: (يستحب أن يدفن الميت فى أشرف البقاع، فإن كان بمكه ففى مقبرتها، وكذلك المدينه، والمسجد الأقصى، وكذلك مشاهد الأئمه، وكذلك كل بلد له مقبره تذكر بخير وفضيله من شهداء أو صالحين وغيرهم) (٣)، انتهى.

وفى الذكرى: (لو كان هناك مقبره بها قوم صالحون أو شهداء، استحب الحمل إليها لتناله بركتهم وبركه زيارتهم) (٤).

{بل لا يبعد استحباب النقل من بعض المشاهد إلى آخر، لبعض المرجحات الشرعيه} ولذا نقل الرضى والمرضى من الكاظميه إلى

ص: ٢٣٤

١- الجواهر: ج ٤ ص ٣٤٦

٢- مصباح الهدى: ج ٧ ص ١٧

٣- المبسوط: ج ١ ص ١٨٨

٤- الذكرى: ص ٦٥ س ٤

والظاهر عدم الفرق في جواز النقل بين كونه قبل الدفن أو بعده، ومن قال: بحرمه الثاني فمراده ما إذا استلزم النيش، وإلا فلو فرض خروج الميت عن قبره بعد دفنه بسبب من سبع، أو ظالم، أو صبي، أو نحو ذلك،

كربلاء، ونقل الميرزا الكبير الشيرازي من سامراء إلى النجف، وذلك لنقل الميت من عرفات إلى الحرم، مع أن عرفات أيضاً مكان فضل، كما في الرواية (١١)، ونقل آدم من أبي قبيس بمكة إلى النجف مع أن مكة مكان ذو فضل إلى غيرهما.

{والظاهر عدم الفرق في جواز النقل} مطلقاً، وفي استحبابه بالنسبة إلى الأماكن ذات الفضيله {بين كونه قبل الدفن أو بعده} لوحده الدليل في المقامين، إذ لو جاز النقل جاز ولو بعد الدفن، إذا ظهر الميت بسبب سبيل أو سبع أو نحوهما، ولو رجح النقل رجح ولو بعد الدفن كذلك.

{ومن قال بحرمه الثاني فمراده ما إذا استلزم النيش} فالنيش حرام لا النقل، فلو نيش حراماً فرضاً أو لمجوز شرعي، لم يكن في النقل بما هو نقل مانع، إذ لا دليل على ذلك.

{وإلا فلو فرض خروج الميت عن قبره بعد دفنه بسبب} من الأسباب {من سبع أو ظالم أو صبي أو نحو ذلك} أو جاز النيش كما

ص: ٢٣٥

١- كالمروى في الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠ _ ٢٢ الباب ١٧ و ١٨ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة

لا مانع من جواز نقله إلى المشاهد مثلاً، ثم لا يبعد جواز النقل إلى المشاهد المشرفة، وإن استلزم فساد الميت

سيأتي في مجوزات النيش، أو فعل فعلاً حراماً بالنيش {لا مانع من جواز نقله إلى المشاهد مثلاً} بل يكون مستحباً كاستحبابه قبل الدفن، إذا لم يكن محذور هتكه، كما سيأتي.

بل يجوز نقله إلى غير المشاهد أيضاً كما في ما قبل الدفن، ولو وضع في القبر ولم يدفن جاز النقل، إذ الوضع ليس دفناً.

ثم لا يخفى أنه لا يجوز النقل إلى ما يوجب تقوية الكفر والخلاف ونحوهما، كما إذا نقله إلى أماكن ينقل إليها النصارى واليهود جنازتهم، وإن لم يدفنه في مقابرهم، وذلك لأن النقل حينئذ مصداق لتقوية الباطل.

{ثم لا يبعد جواز النقل إلى المشاهد المشرفة، وإن استلزم فساد الميت} أو مثلته، كما لا يجوز نقله إلى غيرها مع أحد الأمرين، أما عدم جواز النقل إلى غير المشاهد فلأنه يوجب هتك الميت، وقد تقدم في الروايات "إن حرمة ميتاً كحرمة حياً"، ولما ورد في أن سبب الدفن هو التحفظ عليه من تغييره وظهور رائحته، ولذا لم يجوز المشهور الانتظار به، إذا استلزم التغيير، لأجل تحصيل الكفن أو الماء، أو الخليط أو الحنوط أو ما أشبهه، بل أوجبوا دفنه.

وكذا إذا أوجب النقل إلى غير المشاهد تمثيلاً، بأن يجروا عليه العمليه، ويخرجوا ما فى بطنه من الأمعاء، فإن التمثيل حرام، ولو بالكلب العقور، سواء كان حياً أو ميتاً.

أما جعله فى صندوق وإخراج هوائه، أو صبّ ماء معقم عليه، لا يوجب فساد، فالظاهر أنه لا مانع منهما، لعدم دليل خاص على الحرمة، ولا- أنه هتك له، وهل أن تزريقه بالإبر الحافظه عن التغيير جائز أم لا؟ احتمالان: من أنه ليس بتمثيل ولا هتك، ومن أنه أذيه له، وإيذاؤه لا يجوز ميتاً كما لا يجوز حياً.

أما أنه إيذاء له، فلأن الميت يحسّ كما ورد فى الأخبار، حتى أنه ورد استحباب أن يوقيه مما يقى منه نفسه، فتأمل.

نعم لا إشكال فى وضعه فى غرفه بارده، لأجل عدم تعفنه مده حتى ينقل، وإن لم يستبعد كونه مكروهاً من جهة أنه أذيه له، كما أنه أذيه للإنسان الحيّ.

هذا وإن وصى بنقله المستلزم لشق بطنه، فهل هو جائز كما يجوز شق بطنه فى حال حياته لمرض ونحوه أم لا؟ لأن الجواز فى حال الحياه اضطرارى، ولا اضطرار بعد الموت، احتمالان.

أما إذا وصى بضربه الإبره لنقله، فالظاهر أنه لا إشكال فى جوازه، إذ يجوز ضرب الإبره ولو بدون سبب، فإن حرمة الإضرار بالنفس إنما هى فى الإضرار الكثير، لا الأضرار القليله، فإن دليل

«لا ضرر» لا يشملها، ولذا جاز السفر راجلاً، وإن أوجب صداعاً، أو تجرح الرجل، أو ما أشبهه، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في بعض مباحث الفقه.

هذا كله في عدم جواز النقل إلى غير المشاهد إن استلزم مثله أو فساداً، أما النقل إلى المشاهد إن استلزم أحد الأمرين، ففيه قولان: الجواز كما ذهب إليه بعض الفقهاء، والعدم كما ذهب إليه آخرون، بل لا يبعد أن يكون هذا هو المشهور، لإرسال غير واحد إطلاق عدم جواز النقل الموجب للتهتك إرسال المسلمات.

استدل القائلون بالجواز: بخبر اليماني، مع وضوح أن قطع تلك المسافة الطويلة كان يوجب التعفن، وبإطلاق مراسيل المفيد، والشيخ في المسائل، والمصباح، والنهاية، وبأنه كما يجوز التمثيل لحفظ الجسد عن الهلاك الدنيوي، كذلك يجوز التمثيل لحفظ الروح عن الهلاك الأخرى، الذي هو أشد من الهلاك الدنيوي، لأن في النقل إلى مشاهدتهم اعتصاماً بهم، ومثل التمثيل ما إذا أوجب تعفن البدن، وبالسيره المستمره بين المتدينين من غير نكير، فإن أكثر الجنائز المنقوله تتغير وتظهر رائحتها.

وربما يستدل أيضاً بوجوب تنفيذ الوصيه إن أوصى بذلك، بل المحكى عن كاشف الغطاء^(١) أنه لو توقف نقله على تقطيعه إرباً

ص: ٢٣٨

إذا لم يوجب أذيه المسلمين،

إرباً جاز.

واستدل المانعون، بأنه هتك، ولا يجوز الهتك وإن رضى نفس المهتوك بذلك، لأنه كما فى الحديث: «لم يفوض الله إلى المؤمن إذلال نفسه» (١)، والهتك حكم لا حق حتى يصح إسقاطه، وبأن التمثيل لا يجوز إذا كان مستلزماً للتمثيل، وبأنه خلاف أدله وجوب الدفن قبل أن تظهر رائحته.

ثم إنهم أجابوا عن أدله المجوزين، أما خبر اليماني فبأنه لم يعلم كونه قد تعفن، ولعله نقله بعد جفافه، والمراسيل لا إطلاق لها، والسيره المقطوعه العدم، كيف ولا- اتصال لهذه السيره بزمان الإمام، وقد رأينا لاردع كثير من الفقهاء وإن لم يرتدع الناس، وجواز التمثيل لحفظ الجسد أشبه بالاستحسان، والوصيه إنما يجب تنفيذها إذا لم تكن وصيه بحرام، فلا يمكن أن يستدل بها على محل النزاع، فإنه - مع الشك فى حرمة النقل - من قبيل التمسك بالعام فى الشبهات المصادقيه، هذا والمسأله بعد بحاجه إلى التتبع والتأمل.

ثم إن النقل المقارن لانتشار الريح إن استلزم أذى الناس، بل مرضهم، كان وجه آخر لعدم جواز النقل.

وكأنه لذا قال المصنف: {إذا لم يوجب أذيه المسلمين} وكأنه

ص: ٢٣٩

١- كالمروى فى الوسائل: ج ١١ ص ٤٢٤ الباب ١٢ من أبواب الأمر والنهى

فإن من تمسك بهم فاز، ومن أتاهم فقد نجا، ومن لجأ إليهم أمن، ومن اعتصم بهم فقد اعتصم بالله تعالى، والمتوسل بهم غير خائب (صلوات الله عليهم أجمعين).

أراد الاستدلال لجوازه مع الفساد بما قاله، مما هو عبارة أخرى عما ذكر في الاستدلال من أنه كما يجوز حفظ جسده عن الهلاك الدنيوي ولو بالتمثيل، كذلك يجوز حفظ روحه ولو بالتمثيل من الهلاك الأخرى. {فإن من تمسك بهم فاز، ومن أتاهم فقد نجا، ومن لجأ إليهم أمن، ومن اعتصم بهم فقد اعتصم بالله تعالى، والمتوسل بهم غير خائب، (صلوات الله عليهم أجمعين)}.

هذا، ولكن لا بد أن يقيد القائل بالجواز كلامه بالنقل إلى المشاهد، لا إلى مثل أولاد الأئمة والعلماء، إذ لم يرد في شأنهم أمثال هذه العبارات، وأدله المجوزين لا تجرى فيهم.

ثم إنه هل يجوز نبش القبر لنقل الميت إلى مشاهدتهم (عليهم السلام) بعد الاندراس بما لا يوجب هتكاً ولا مثله، كما إذا دفن في التابوت، ثم أخرج التابوت وجيء به إلى مشاهدتهم (عليهم السلام)، قيل بعدم الجواز لحرمة النبش، بل قال ابن ادریس: (إنه بدعه في شريعته الإسلام) (1)، وقيل بالجواز، لأن دليل حرمة النبش هو الإجماع، ولا إجماع في المقام، ولأن الأنبياء نقلوا جنائز الأنبياء بعد الدفن كما تقدم، وللسيره كما تقدم من نقل المفيد،

ص: ٢٤٠

والرضيين، والبهائي، وغيرهم بعد دفنهم، وسيأتي توضيح ذلك عند الكلام حول النيش، إن شاء الله تعالى.

ص: ٢٤١

(مسألة _ ١): يجوز البكاء على الميت ولو كان مع الصوت،

(مسألة _ ١): {يجوز البكاء على الميت ولو كان مع الصوت} لإطلاق الأدلة، ويدلّ على جوازه مع رفع الصوت، ما رواه الشهيد، عن خالد بن زيد قال: لما جاء نعي زيد بن حارثة إلى النبي (صلى الله عليه وآله) أتى النبي (صلى الله عليه وآله) منزل زيد فخرجت إليه بنيه لزيد، فلما رأته رسول الله (صلى الله عليه وآله) خمشت في وجهه، فبكى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقال: «هاه هاه»، فقليل: يا رسول الله ما هذا؟ فقال: «شوق الحبيب إلى حبيبه»^(١).

وفي بعض الأخبار: إن الحسين (عليه السلام) بكى يوم عاشوراء بكاءً عالياً^(٢).

وفي حديث الخصال، عن الصادق (عليه السلام) في البكائين قال: «أما فاطمه _ (عليها السلام) بنت محمد (صلى الله عليه وآله) _ فبكت على رسول الله حتى تأذى بها أهل المدينة»^(٣)، الحديث. فإن الظاهر أن بكاءها كان مع الصوت.

ص: ٢٤٢

١- المستدرک: ج ١ ص ١٤٦ الباب ٧٤ من أبواب متعلقات أحكام الأموات ح ١٤

٢- كما في العوالم، كتاب المقتل: ص ٩٤ س ٢٩

٣- الخصال: ص ٢٧٢ باب الخمسة ح ١٥

بل قد يكون راجحاً، كما إذا كان مسكناً للحزن وحرقة القلب.

وفى روايه عاصم، أن أمير المؤمنين (عليه السلام) سمع أصوات البكاء، فقال (عليه السلام): «ما هذه الأصوات؟» قيل: هذا البكاء على من قُتل بصفين، قال: «أما إنى شهيد لمن قتل منهم صابراً محتسباً للشهادة» (١).

بل وإطلاق ما رواه الراوندى، عن النبى (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «يا رب أى عبادك أحب إليك؟ قال: الذى يبكى لفقد الصالحين، كما يبكى الصبى لفقد أبويه» (٢).

وفى جملة من الروايات انتحاب المعصومين، وانتحاب الناس بمحضرهم، إلى غيرهما من الروايات.

{بل قد يكون راجحاً، كما إذا كان مسكناً للحزن وحرقة القلب} لأن بقاء الحزن يوجب المرض، بل قد يكون واجباً، إذا كان فى تركه ضرر كثير، لدليل لا ضرر.

وفى روايه الراوندى قال: جاء رجل من موالى أبى عبد الله

ص: ٢٤٣

١- المستدرک: ج ١ ص ١٤٤ الباب ٧٢ من أبواب متعلقات أحكام الأموات ح ١

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٤٧ الباب ٧٥ من أبواب متعلقات أحكام الأموات ح ٤

بشرط أن لا- يكون منافيا للرضا بقضاء الله، ولا فرق بين الرحم وغيره، بل قد مرّ استحباب البكاء على المؤمن، بل يستفاد من بعض الأخبار جواز البكاء على الأليف الضال،

(عليه السلام) إليه، فنظر إليه فقال: «ما لى أراك حزينا»؟ فقال: كان لى ابن قره عين فمات، فتمثل (عليه السلام) بأشعار، ثم قال: «إذا أصابك من هذا شيء فأفرض من دموعك فإنها تسكن» (١١).

{بشرط أن لا يكون منافيا للرضا بقضاء الله} وحينئذ يكون عدم رضاه محل إشكال، للزوم الرضا بالقضاء، أما بكاؤه فلا محذور فيه، إذ لا دليل على المحذور فى ذلك.

{ولا- فرق بين الرحم وغيره} لإطلاق الأدلة، ولبكاء بعض المعصومين لغير الرحم، كما أنه بكى فى محضرهم لغير الرحم، كما بكت الناس لحمزه (عليه السلام) وقد سبق بعض الروايات فى ذلك.

{بل قد مرّ استحباب البكاء على المؤمن، بل يستفاد من بعض الأخبار جواز البكاء على الأليف الضال} فعن ابن بكير: قال ذكرت أبا الخطاب ومقتله عند أبى عبد الله (عليه السلام) قال: فرقت عند ذلك وبكيت، فقال: «أتأسى عليهم» فقلت: لا، ولكن

ص: ٢٤٤

١- المستدرک: ج ١ ص ١٢٨ الباب ٤٢ من أبواب أحكام الدفن ح ٤

سمعتك تذكر أن علياً (عليه السلام) قتل أصحاب النهروان، فأصبح أصحاب علي ييكون عليهم، فقال علي (عليه السلام): «أتأسون عليهم؟» قالوا: لا، إنا ذكرنا الألفه التي كنا عليها، والبليه التي أوقعتهم، فلذلك رققنا عليهم، قال: «لا بأس» (١١).

وعن جابر بن عبد الله قال: كان لأمير المؤمنين (عليه السلام) صاحب يهودى، قال: وكان كثيراً ما يألّفه وإن كانت له حاجه أسعفه فيها، فمات اليهودى فحزن (عليه السلام) عليه، واستبدت وحشته له، قال فالتقت إليه النبى (صلى الله عليه وآله) وهو ضاحك، فقال له: «يا أبا الحسن ما فعل صاحبك اليهودى؟» قال: قلت: «مات»، قال: «اغتممت به واستبدت وحشتك عليه؟» قال: «نعم يا رسول الله» (٢٢)، الحديث.

أقول: فإن ذلك من لوازم العاطفه الإنسانيه التي كانت الأئمه فى القمه منها، بالإضافة إلى أن ائتلافهم كان يوجب إدخالهم فى الإسلام، أو عدم تهجمهم عليه، أو جلب أصدقائهم، أو أقربائهم إلى الإسلام، كما صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) على عبد الله بن أبى (٣٢)، وكأنه لذا كان للرضى (رحمه الله) صديق صابى، فلما

ص: ٢٤٥

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٢٥ الباب ٨٩ من أبواب الدفن ح ١
 - ٢- المستدرک: ج ١ ص ١٤٧ الباب ٧٦ من أبواب متعلقات أحكام الأموات ح ١
 - ٣- البحار: ج ٢١ ص ١٩٩ باب ٢٩ فى غزوه تبوك.

والخير الذى ينقل من أن الميت يعذب بيكاء أهله ضعيف مناف لقوله تعالى: وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى

مات أنشد له:

أعلمت من حملوا على الأعواد

أرأيت كيف خبا ضياء النادى (١).

ثم لا يخفى أن قوله: "تأسون" من قولهم "أسى" من باب تعب أى حزن، فهو "أس" أى حزين، ومنه قوله تعالى: (فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ) (٢)، أى لا تحزن عليهم، كما فى المجمع (٣) وغيره.

{والخير الذى ينقل من أن الميت يعذب بيكاء أهله ضعيف} السند فلا يمكن الاستناد إليه {مناف لقوله تعالى: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) (٤)} فهو مردود بمخالفته لكتاب الله، ولعمل الرسول (صلى الله عليه وآله) وأصحابه وأهل بيته، حيث بكوا على ذويهم وعلى غير ذويهم، وقد رووا نفس السنه الراوين لهذا الخبر رده، فقد روى فى البخارى، عن ابن عباس أنه قال: ذكرت ذلك _ أى ما رواه عمر، عن النبى (صلى الله عليه وآله) أن الميت ليعذب بيكاء أهله _ لعائشه فقالت: والله ما حدث رسول الله (صلى الله عليه

ص: ٢٤٦

١- كما فى أعيان الشيعة: ج ٩ ص ٢٢٠ فى وفائه

٢- سورة المائدة: الآية ٢٦

٣- مجمع البحرين: ج ١ ص ٢٧

٤- سورة الأنعام: الآية ١٦٤

وأما البكاء المشتمل على الجزع وعدم الصبر فجائز

وآله) إن الله ليعذب الميت ببكاء أهله عليه، لكن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «إن الله ليزيد الكفار عذاباً ببكاء أهله عليه»، وقالت: حسبكم القرآن (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) (١).

ولو صح خبر عائشه، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لكان معناه أن الكافر حيث يرى بكاء أهله يتأذى بذلك، إذ ليس من العدل أن يُعذب إنسان بذنب إنسان آخر، مهما كان ذلك الإنسان عاصياً، اللهم إلا إذا كان هو السبب، كالمبتدع الذي له وزرها ووزر من عمل بها.

وفى حديث آخر، عن البخارى أيضاً، عن عائشه أنها قالت: إنما مرّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) على يهوديّه تبكى عليها أهلها، فقال (صلى الله عليه وآله): «إنهم يبكون عليها وإنما لتعذب فى قبرها» (٢).

{وأما البكاء المشتمل على الجزع وعدم الصبر فجائز} إذ لا دليل على حرمة، والأصل جوازه، مضافاً إلى عده روايات تدل على

ص: ٢٤٧

١- صحيح البخارى: الجزء الثانى ص ٨٠ باب قول النبى يعذب الميت، س ١١

٢- صحيح البخارى: الجزء الثانى ص ٨١ باب قول النبى يعذب الميت، س ١١

ذلك، كقول رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام) لما عاده فرآه يتألم تألماً شديداً، قال (صلى الله عليه وآله) له (عليه السلام): «أجزعاً أم وجعاً»^(١)، الحديث.

فإنه يدل على جواز الجزع، وإلا لم يحتمله الرسول (صلى الله عليه وآله) فى حق على (عليه السلام).

ولما رواه الكافى قال: جاء أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى الأشعث بن قيس يعزيه بأخ له يقال له عبد الرحمان، فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): «إن جزعت فحق الرحم آتيت، وإن صبرت فحق الله أديت، على أنك إن صبرت جرى عليك القضاء وأنت محمود، وإن جزعت جرى عليك القضاء وأنت مذموم»^(٢)، الحديث.

حيث إن ظاهره جواز الجزع، لكن مع كراهه.

وعن السرى، قال: جاء رجل إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقال: يا أمير المؤمنين هللك ابن لى فجزعت عليه جزعاً شديداً، أخاف أن يكون حبط أجرى؟ فقال (عليه السلام): «بئس الخلف من ابنك _ إلى أن قال (عليه السلام) _ والصبر من الإيمان لمتزله الرأس من الجسد، فإذا قطع الرأس انهدم الجسد ولا إيمان لمن لا

ص: ٢٤٨

١- الكافى: ج ٣ ص ٢٥٣ باب النوادر ح ١٠

٢- الكافى: ج ٣ ص ٢٦١ باب النوادر ح ٤٠

ما لم يكن مقروناً بعدم الرضا بقضاء الله، نعم يوجب حبط الأجر،

صبر له» (١).

وفى كتاب الصادق (عليه السلام) إلى عبد الله بن الحسن، حين حمل هو وأهل بيته: «أما بعد فلئن كنت تفردت أنت وأهل بيتك ممن حمل معك بما أصابكم ما انفردت بالحزن والغبطة والكآبه وأليم وجع القلب دوني فلقد نالني من ذلك من الجزع والقلق وحر المصيبة مثل ما نالك» (٢). إلى غيرها.

وعليه فاللازم حمل ما دلّ على الإثم في الجزع على الكراهه، أو حبط الأجر، أو على اختلاف المراتب، وهذا هو المناسب لما يظهر منه من جزع الأئمة (عليهم السلام)، ففي كلام ملك الموت مع أهل الميت الذين يبكون لميتهم: «فإن صبرتم أو جرتم، وأن جزعتم أثمت» (٣).

ولذا قال المصنف إنه جائز {ما لم يكن مقروناً بعدم الرضا بقضاء الله} سبحانه، وقد تقدّم أنه لو كان مقروناً به كان في عدم الرضا إشكال، إذ لا دليل على سرايه التحريم إليه.

{نعم يوجب حبط الأجر} كما هو الظاهر من بعض الروايات

ص: ٢٤٩

١- المستدرک: ج ١ ص ١٣٦ الباب ٦٠ في ثواب الصبر على موت الأولاد ح ٤٤

٢- إقبال الأعمال: ص ٥٧٩ في أعمال عاشوراء س ٨

٣- مناقب وفضائل الإمام على: ص ٧٩ س ١١

ولا يبعد كراهته.

السابقه {ولا يبعد كراهته} لظاهر تلك الروايات، وإنما قال لا يبعد، لما سمعت من دلالة بعض الروايات على جزع الأئمة _ وهم لا يفعلون المكروه _ وإن كان الأظهر أنه مكروه إلا بعض مراتبه الصادره عنهم (عليهم السلام).

ثم إنه لا إشكال في أنه إذا كان الجزع بحيث يقول ما يسخط الله تعالى كان حرام، أى كان ذلك القول أو ذلك العمل حراماً، وعلى هذا فبعض أقسام الجزع مباح، وبعضه مكروه، وبعضه حرام، بل وبعضه مندوب كالجزع على الحسين (عليه السلام).

ص: ٢٥٠

مسألة ٢ جواز النياحه على الميت

(مسألة ٢ _ ٢): يجوز النوح على الميت بالنظم والنثر

(مسألة ٢ _ ٢): {يجوز النوح على الميت بالنظم والنثر} للأصل بعد عدم الدليل على حرمة، ولصدوره عن المعصومين (عليهم السلام) فقد أنشدت فاطمه (عليها السلام) في رسول الله (صلى الله عليه وآله):

«ما ذا على من شم ترابه أحمد

أن لا يشم مدى الزمان غواليا»^(١) الأبيات.

وأنشد على (عليه السلام) في فاطمه (عليها السلام):

«ما لى وقفت على القبور مُسلماً

قبر الحبيب فلم يرد جوابى»^(٢)

وأنشدت أم كلثوم في أمير المؤمنين (عليه السلام) ولم ينهها الإمامان الحسنان (عليهما السلام):

«ألا يا عين جودى واسعدينا

ألا فابكى أمير المؤمنين»^(٣)

وأنشدت زينب في الحسين (عليه السلام)، ولم ينهها الإمام السجاد (عليه السلام):

«مدينه جدنا لا تقبلينا

فبالحسرات والأحزان جينا»^(٤)

ص: ٢٥١

١- ديوان الإمام على: ص ١٠٥ قافيه الياء

٢- البحار: ج ٤٣ ص ٢١٧ باب ٧ في ما وقع عليها من الظلم ح ٤٨

٣- البحار: ج ٤٢ ص ٢٩٩ باب ١٢٧ في كيفيه شهادته ووصيته ح ٧٨

٤- البحار: ج ٤٥ ص ١٩٧ باب الوقائع المتأخره عن قتله

وفى صحيح يونس بن يعقوب، قال: قال لى أبو جعفر (عليه السلام): «أوقف لى من مالى كذا وكذا، النوادب تندبنى عشر سنين بمنى أيام منى»^(١).

وفى الكافى والتهذيب، عن الباقر (عليه السلام) قال: «مات الوليد بن المغيرة، فقالت أم سلمه للنبي (صلى الله عليه وآله): إن آل المغيرة أقاموا مناحه فأذهب إليهم؟، فأذن (صلى الله عليه وآله) لها فلبست ثيابها وتهيأت... فندبت ابن عمها بين يدي رسول الله (صلى الله عليه وآله) بقولها: أنعى الوليد بن الوليد»^(٢) إلى آخر الأبيات، فأذن النبي (صلى الله عليه وآله) أولاً، وعدم عيبه ثانياً دليل على الجواز.

وفى الفقيه: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما انصرف من وقعه أحد إلى المدينة سمع من كل دار قتل من أهلها قتيل نوحاً وبكاءً ولم يسمع من دار عمه حمزه، فقال (صلى الله عليه وآله): «لكن حمزه لا بواكى له، فألى أهل المدينة أن لا ينوحوا على ميت ولا يبكوه حتى يبدؤوا بحمزه فينوحوا عليه ويبكوه» فهم إلى اليوم على ذلك^(٣)، إلى غير ذلك.

ص: ٢٥٢

١- الكافى: ج ٥ ص ١١٧ باب كسب النائحه ح ١

٢- الكافى: ج ٥ ص ١١٧ باب كسب النائحه ح ٢. التهذيب: ج ٦ ص ٣٥٨ الباب ٩٣ فى المكاسب ح ١٤٨

٣- الفقيه: ج ١ ص ١١٦ الباب ٢٦ فى التعزیه والجزع ح ٥٢

ولذا ذهب المشهور إلى الجواز إذا لم يقل الباطل، بل عن المنتهى (١) دعوى الإجماع على ما كان منه بحق، كدعواه الإجماع على حرمة ما كان منه بالباطل، لكن عن الشيخ في المبسوط (٢) وابن حمزه (٣) القول بالتحريم مطلقاً، وإن كان في النسبه نظر، لأن الشهيد في الذكري (٤) استظهر من كلامهما بالتحريم النوح بالباطل، مستشهداً بأن نياحه الجاهليه كانت كذلك غالباً، لجمله من الروايات:

مثل ما رواه الحسين، عن الصادق (عليه السلام) قال: «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله)، عن الرنه عند المصيبه، ونهى عن النياحه والاستماع إليها» (٥).

وعن الخصال، عن الصادق (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «أربعة لا تزال في أمتي إلى يوم القيامة _ إلى أن قال (صلى الله عليه وآله) _ : النياحه، وأن النائحه إذا لم تتب قبل موتها تقوم يوم القيامة وعليها سربال من قطران، ودرع من

ص: ٢٥٣

١- المنتهى: ج ١ ص ٤٦٦ س ٣٥

٢- المبسوط: ج ١ ص ١٨٩

٣- كما في المختلف: ص ١٢٣ س ٢٠

٤- الذكري: ص ٧٢ س ٢٤ _ ٢٧

٥- الوسائل: ج ٢ ص ٩١٥ الباب ٨٣ من أبواب الدفن ح ٣

ما لم يتضمّن الكذب، ولم يكن مشتملاً على الويل والثبور،

جرب»(١).

وما رواه ابن أبي المقدم قال: سمعت أبا الحسن (عليه السلام) يقول: في قول الله عزّ وجلّ: (وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ) (٢) قال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال لفاطمه (عليها السلام): «إذا أنا متّ فلا تخمشي عليّ وجهاً، ولا ترخي عليّ شعراً، ولا تنادي بالويل، ولا تقيمن علي نائحه»، ثم قال (عليه السلام): «هذا المعروف الذي قال الله عزّ وجلّ في كتابه: (وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ)» (٣).

إلى غير ذلك من الروايات الظاهرة في ذلك، لكن الجمع بين هذه الروايات، والروايات السابقة هي حمل هذه على ما كان المتعارف في ذلك الزمان، بل إلى زماننا أيضاً من كذب النائحات في تعداد مآثر الميت، فإن المنصرف عنها ذلك، وحمل تلك على ما كان صدقاً وحقاً، وذلك لأنه لو لم يستثن الصدق من الأخبار المانعه لم يكن لتلك الأخبار محملاً، وقد تقدم كلام الشهيد في الذكرى.

{ما لم يتضمّن الكذب، ولم يكن مشتملاً على الويل والثبور} وذلك للروايات الناهيه عنه.

ص: ٢٥٤

١- الخصال: ج ١ ص ٢٢٦ باب الأربعة ح ٦٠

٢- سورة الممتحنة: الآية ١٢

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩١٥ _ الباب ٨٣ من أبواب الدفن ح ٥

مثل ما رواه الفقيه، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لفاطمه (عليها السلام) _ حين قُتل جعفر بن أبي طالب _ لا تدعى بذل _ بويل _ ولا ثكل، ولا حزن، ولا حرب، وما قلت فيه فقد صدقت»(١).

وما رواه جابر: إن فاطمه (عليها السلام) كانت تبكى عند الرسول (صلى الله عليه وآله) في مرضه، وتقول: «واكرباه لكربك يا أبتاه»، فقال لها النبي (صلى الله عليه وآله): «لا تشقى عليّ الجيب، ولا تخمشى عليّ الوجه، ولا تدعى عليّ بالويل»(٢).

وفي روايه الباقر (عليه السلام): إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال لفاطمه: «إذا أنا متّ فلا تخمشى عليّ وجهاً، ولا تنشري عليّ شعراً، ولا تنادى بالويل، ولا تقيمي عليّ نائحه»(٣) إلى غير ذلك.

لكن لا يبعد كون كل ذلك مكروهاً، لا حراماً، كما هو ظاهر عباره المصنف، بل يمكن أن يقال: لا كراهه فيه أيضاً، إذا لم تكن بحده، كما سيأتي.

ص: ٢٥٥

-
- ١- الفقيه: ج ١ ص ١١٢ الباب ٢٦ في التعزیه والجزع ح ٢٠
 - ٢- المستدرک: ج ١ ص ١٤٤ الباب ٧١ في متعلقات أحكام الأموات ح ١٠
 - ٣- الكافي: ج ٥ ص ٥٢٧ باب صفه مبايعه النبي (ص) النساء ح ٤

أما الحدّه للمعصوم، فالظاهر جوازها بل استحبابها، وذلك لفعل المعصوم، أو تقريره، الدال على الجواز.

فعن علي بن الحسين (عليه السلام): إن الحسين بن علي (عليه السلام) قال لأخته زينب: «يا أخيه إنى أقسمت عليك فأبرى قسمي، لا تشقى عليّ جيئاً، ولا تخمشي عليّ وجهاً، ولا تدعى عليّ بالويل والثبور إذا أنا هلكت» (١).

فإن نهى الإمام دليل جوازه، وإلا فما كان زينب المرباه في بيت علي وفاطمة، والحسن والحسين، تفعل الحرام، أو تجهل الحرام، حتى تحتاج النهي لإعلامها، أو نهيا عن المنكر.

ثم إن زينب فعلت ذلك بحضور الإمام السّجاد (عليه السلام) فأهوت عليّ جيئاً فشقته، ودعت بالويل والثبور، ولم يكن ذلك منافياً لوصيه الإمام الحسين (عليه السلام)، حيث إن في بعض الروايات أنه (عليه السلام) قال لها: «إذا أنا متّ فلا...»، ومراده أن تفعل ذلك عند استشهاد الإمام (عليه السلام) حتى تنشغل بذلك عن جمع العائله وأدواتهم، وزينب (عليها السلام) أطاعت وإنما فعلت ذلك بعد الاستشهاد بمده.

وفي زيّاره الناحيه: «ناشرات الشعور، عليّ الخدود

ص: ٢٥٦

١- الارشاد: ص ٢٣٢

لاطمات، الوجوه سافرات، وبالعويل داعيات»(١).

وفى شعر الإمام الحسين (عليه السلام) بعد دفن الإمام الحسن (عليه السلام):

«فليس حريب من أصيب بماله

ولكنّ من وارى أخاه حريب»(٢)

وفى شعر أم البنين _ ولم ينقل نهى الإمام السّجاد (عليه السلام) لها _

«أنبت أن ابني أصيب برأسه مقطوع يد

ويلى على شبلى أمال برأسه ضرب العمدة»(٣)

وعن الباقر (عليه السلام) قال: لما همّ الحسين (عليه السلام) بالشخوص من المدينة أقبلت نساء بنى عبد المطلب، فاجتمعن للنياحه، فمشى فيهن الحسين (عليه السلام) فقال: «أنشدكن الله أن _ لا _ تبدين هذا الأمر معصيه لله ولرسوله»، قالت له نساء بنى عبد المطلب: فلمن نستبقى النياحه والبكاء»(٤).

فإن الظاهر أن نهيه (عليه السلام) كان عن "إبداء هذا الأمر" حيث إن الإمام (عليه السلام) كان يريد إخفاء ذلك، ولذا لم ينههن عن النياحه، والكلام فى المقام طويل، والظاهر من الجمع بين

ص: ٢٥٧

١- البحار: ج ٩٨ ص ٣٢٢ باب ٢٤ فى كيفية زيارته ح ١

٢- البحار: ج ٤٤ ص ١٦٠ باب ٢٢ فى جمل تواريخه ح ٢٩

٣- مفاتيح الجنان: ص ٨٢١ زياره العباس

٤- المستدرک: ج ١ ص ١٤٤ الباب ٧١ من أبواب أحكام الأموات ح ١٧

لكن يكره في الليل، ويجوز أخذ الأجره عليه إذا لم يكن بالباطل

الأخبار أن النبي (صلى الله عليه وآله) أراد التخفيف عن حده ما كان يفعله الجاهليون، لا- أن النهى كان عن مطلق ذلك، فالمقصود النهى عن "الهجر" كما تقدّم ويأتى فى روايه الكافى عن خديجه، وعن حده الأعمال التى كانت معتاده فى الجاهليه.

{لكن يكره فى الليل} لما رواه الكافى، عن خديجه بنت عمر بن على بن الحسين بن على ابن أبى طالب (عليهم السلام) _ فى روايه _ أنها قالت: سمعت عمى محمد بن على (عليه السلام) وهو يقول: «إنما تحتاج المرأه فى المأتم إلى النوح لتسيل دمعتها، ولا ينبغى لها أن تقول هجرًا، فإذا جاء الليل فلا تؤذى الملائكه بالنوح»(١).

أقول: لكن فى دلاله هذا الخبر نظر، إذ من المحتمل أن يكون النهى من الهجر فى الليل، كما كان الهجر متعارفًا فى النياحه، بل وإلى الآن، فيكون النهى عن ذلك أشد فى الليل.

{ويجوز أخذ الأجره عليه إذا لم يكن بالباطل}، أما أخذ الأجره فيدلّ عليه إطلاقات دليل الإجاره بعد كون العمل مباحًا، بل يدلّ على ذلك أمر الإمام بأن تندبه النوادب فى منى، لوضوح أن النوادب لا تندب إلاّ بأخذ الأجره.

ص: ٢٥٨

لكنّ الأولى أن لا يشترط أوّلاً.

أما إذا كانت الندبه بالباطل فأخذ الأجره عليه حرام، كما أنها حرام في نفسها، لأن الله إذا حرّم شيئاً حرّم ثمنه، ولغيره من الأدله التي ذكروها في باب أخذ الأجره على المحرمات، ويدلّ على جواز أخذ الأجره ما رواه أبو بصير، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا بأس بأجر النائحه التي تنوح على الميت»^(١).

وعن الصدوق في الفقيه مرسلًا قال: وسأل عن أجر النائحه؟ قال (عليه السلام): «لا بأس به، قد نوح على رسول الله (صلى الله عليه وآله) _ ثم قال _: روى أنه لا بأس بكسب النائحه إذا قالت صدقاً»^(٢).

وخبر العذافر قال: سألت الصادق (عليه السلام) عن كسب النائحه؟ فقال: «تستحله بضرب إحدى يديها على الأخرى»^(٣). وظاهره أن المراد كونه عملاً شاقاً، ولذا تستحق الأجره.

{لكنّ الأولى أن لا يشترط أوّلاً} لما ورد من قوله (عليه السلام): «قل لها لا تشارط وتقبل كلما أعطيت»^(٤)، ولعل الكراهه من جهه عدم المناسبه بين ما فيه أهل الميت من الحزن، وبين اشتراط الأجره.

ص: ٢٥٩

-
- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ٩٠ الباب ١٧ من أبواب ما يكتسب به ح ٧
 - ٢- الفقيه: ج ١ ص ١١٦ الباب ٢٦ في التعزیه والجزع ح ٥٠ و ٥١
 - ٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٩٠ الباب ١٧ من أبواب ما يكتسب به ح ٤
 - ٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٨٩ الباب ١٧ من أبواب ما يكتسب به ح ٣

(مسألة _ ٣): لا يجوز اللطم، والخدش، وجز الشعر، بل والصراخ الخارج عن حد الاعتدال على الأحوط،

(مسألة _ ٣): {لا يجوز اللطم، والخدش وجز الشعر، بل والصراخ الخارج عن حد الاعتدال على الأحوط}، ففي الجواهر(١):
دعوى القطع بحرمة اللطم والعويل.

وعن المنتهى: (يحرم ضرب الخدود ونتف الشعور)(٢).

وفي الحدائق: (الظاهر من الأخبار وكلام الأصحاب أن الصراخ محرم)(٣)، واستدل لذلك بجمله من الروايات:

كمرسله على بن إبراهيم، أنه سألت أم حكيم، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) هذا المعروف الذي أمرنا الله أن لا نعطيك فيه؟ فقال: «أن لا تخمشن وجهاً، ولا تلطمن خدأً، ولا تنتفن شعراً، ولا تمزقن جيياً، ولا تسودن ثوباً، ولا تدعون بالويل والثبور، ولا تقيمن عند قبر»(٤).

وعن أبي أيوب الخزاز، عن الصادق (عليه السلام) في تفسير الآية: «أن لا يشقن جيياً، ولا يلطمن خدأً، ولا يدعون ويلاً،

ص: ٢٦٠

١- الجواهر: ج ٤ ص ٣٦٧

٢- المنتهى: ج ١ ص ٤٦٧ س ٢

٣- الحدائق: ج ٤ ص ١٥٣

٤- تفسير القمى: ج ٢ ص ٣٦٤

ولا يتخلفن عند قبر، ولا يسودن ثوباً، ولا ينشرون شعراً»^(١)، ومثلهما غيرهما.

لكن الظاهر جواز كل ذلك على كراهه، والمصنف لم يفت بالحرمة، والمعلقون سكتوا على احتياطه، والسيد البروجردى فى جامعه أظهر التردد، حيث عنون الباب بقوله: (باب حكم الصياح والصراخ بالويل والعويل والثبور والدعاء بالذل والثكل والنوح ولطم الوجه والصدر إلى آخره)^(٢) وذلك لمعارضه الروايات المذكوره بما هو أظهر دلالة على الجواز، مما يوجب حمل هذه الروايات على الكراهه، فقد روى الكافى، عن الجراح المدائنى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يصلح الصياح على الميت، ولا ينبغي، ولكن الناس لا يعرفونه، والصبر خير»^(٣).

وقد تقدّم روايه جابر، أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال لفاطمه (عليها السلام): «لا تشقى علىّ الجيب...» إلى آخره، وأن الحسين (عليه السلام) قال لأخته زينب: «إنى أقسمت عليك فأبرى قسمى...» إلى آخره، وروايه الباقر (عليه السلام): «إن نساء بنى عبد المطلب اجتمعن للنياحه على الحسين عليه السلام...» إلى آخره.

ص: ٢٤١

-
- ١- الكافى: ج ٥ ص ٥٢٦ باب صفه مبايعه النبى ح ٣
 - ٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٤٨٣ الباب ٨ من أبواب التعزیه
 - ٣- الكافى: ج ٣ ص ٢٢٦ باب الصبر والجزع ح ١٢

وفى كلام الإمام أمير المؤمنين عند تأيينه لسيده النساء (عليهما السلام): «ولا عولت أحوال الثكلى» (١٢).

وفى زياره الإمام الرضا (عليه السلام): «من أمر عياله بالنياحه عليه قبل وصول المنية»، وقد تقدم أيضاً فعل زينب (عليها السلام) وسائر النساء: «ناشرات الشعور، وعلى الخدود لاطمات وبالعويل داعيات» إلى غيرها وغيرها مما هو كثير.

وقد تقدم أن الظاهر هو النهى عن شيئين:

الأول: عن الكذب:

والثاني: عن حده الأعمال التي كان الجاهليون يظهرونها، وما كان ضاراً بالبدن ضرراً كثيراً.

نعم الظاهر أن هذه الأعمال تحبط أجر المصاب في الجملة، ففي خبر جابر المروى في الكافي، عن الباقر (عليه السلام) قال: «أشد الجزع الصراخ بالويل، والعويل، ولطم الوجه والصدر، وجز الشعر من النواصي، ومن أقام النواحه فقد ترك الصبر، وأخذ في غير طريقه، ومن صبر واسترجع وحمد الله عزّ وجلّ فقد رضى بما صنع الله، ووقع أجره على الله، ومن لم يفعل

ص: ٢٤٢

١- البحار: ج ٤٣ ص ١٩٤ باب ما وقع عليها من الظلم

وكذا لا يجوز شق الثوب على غير الأب والأخ،

ذلك جرى عليه القضاء، وهو ذميم، وأحبط الله تعالى أجره» (١).

ثم إن لبس السواد المذكور في بعض الروايات في عداد العصيان المعروف من شواهد الكراهه، إذ المشهور بينهم عدم حرمة، بل هم يقولون بالكراهه، وإن كان لي في ذلك نظر أيضاً، إذ المستظهر من جمع الأدله أن الكراهه إنما هي فيما إذا اتخذ شعاراً، كما في الصوف كذلك، لا مجرد لبسه، ولو كان لمصيبه، بل لا يبعد أن يكون قوله تعالى: (وَلَا يَغْصِينَكُ فِي مَعْرُوفٍ) هو بنفسه دليل الكراهه، لأنه نسب العصيان إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) مما يشعر بأن الأمور المذكوره ليست من المحرمات، لكن المسأله بعد محتاجه إلى التأمل والتتبع، خصوصاً فيما ورد فيه الكفاره.

{وكذا لا يجوز شق الثوب على غير الأب والأخ} كما صرح به جمع كثير، وعن العلامة (٢) جوازه للنساء مطلقاً، ولو لغير الأب والأخ، وعن الحلبي (٣) المنع مطلقاً، ويحتمل الجواز مطلقاً.

أما القول الأول: فقد استدل لذلك بأنه مقتضى الجمع بين المطلقات السابقه وبين الأخبار المجوزه.

ففى الفقيه قال: «لما قبض على بن محمد العسكرى (عليه

ص: ٢٦٣

١- الكافي: ج ٣ ص ٢٢٢ باب الصبر والجزع ح ١

٢- كما فى الذكري: ص ٧٢ س ١٤ عن النهايه للحلى

٣- السرائر: ص ٣٤ س ٢٩

السلام) رؤى الحسن بن على قد خرج من الدار وقد شق قميصه من خلف وقدام»(١).

وفى رجال الكشى، عن الفضل: قال: كنت بسر من رأى وقت خروج سيدى أبى الحسن (عليه السلام) فرأينا أبا محمد ماشياً قد شق ثيابه(٢).

وفى كشف الغمه، عن أبى هاشم قال: خرج أبو محمد (عليه السلام) فى جنازه أبى الحسن وقميصه مشقوق، فكتب إليه أبو عون... من رأيت أو بلغك من الأئمة شق ثوبه فى مثل هذا؟ فكتب إليه أبو محمد (عليه السلام): «يا أحق ما يدريك ما هذا، قد شق موسى على هارون»(٣).

وفى روايه أخرى: ثم خرج بعده أبو محمّد (عليه السلام) حاسراً مكشوف الرأس مشقوق الثياب _ إلى أن قال: _ وتكلمت الشيعة فى شق ثيابه، وقال بعضهم: رأيتم أحداً من الأئمة (عليهم السلام) شق ثوبه فى مثل هذه الحال، فوقع إلى من قال ذلك: «يا

ص: ٢٦٤

١- الفقيه: ج ١ ص ١١١ الباب ٢٦ فى التعزیه والجزع ح ١٠

٢- اختيار معرفه الرجال: ص ٥٧٤ ح ١٠٨٧

٣- كشف الغمه: ج ٣ ص ٢١٤ ط الأضواء

أحمق ما يدريك ما هذا؟ قد شق موسى على هارون»(١).

وروى الكافي، عن جماعه حضروا يوم توفي محمد بن علي بن محمد _ إلى أن قال _ إذ نظر إلى الحسن بن علي قد جاء مشقوق الجيب، حتى قام عن يمينه؟ ونحن لا نعرفه، فنظر إليه أبو الحسن (عليه السلام) بعد ساعه، فقال: «يا بني أحدث لله عز وجل شكراً، فقد أحدث فيك أمراً»(٢)، الحديث.

وأما المفصل بين الرجال فلا يجوز لهم، والنساء فيجوز لهن، فقد جمع بذلك بين المطلقات المتقدمه، وبين الأخبار الداله على شق النساء على الحسين (عليه السلام)، كما في الخبر: إن زينب (عليها السلام) أهوت إلى جيبها فشقته في حضور الحسين (عليها السلام)(٣) ولم ينكر الإمام فعلها مع أنها لم تكن تعصى، إذ هي ربيبه بيت الوحي والتنزيل.

وخبر خالد بن سدير، المروى في التهذيب قال: سألت الصادق (عليه السلام)، عن رجل شق ثوبه على أبيه، أو على أمه، أو على أخيه، أو على قريب له؟ قال (عليه السلام): «لا بأس بشق

ص: ٢٦٥

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٤٩٠ الباب ٨ من أبواب التعزیه ح ٣٨

٢- الكافي: ج ١ ص ٣٢٦ باب الإشاره والنص على أبي محمد ح ٨

٣- الإرشاد: ص ٢٣٢

الجيوب، لقد شق موسى بن عمران على أخيه هارون، ولا يشق الوالد على ولده، ولا زوج على امرأته، وتشق المرأة على زوجها، وإذا شق زوج على امرأته، أو والد على ولده، فكفّارته حنث يمين، ولا- صلاه لهما حتى يكفّرا ويتوبا من ذلك، وإذا خدشت المرأة وجهها، أو جزّت شعرها، أو نتفته، ففي جز الشعر عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً، وفي الخدش إذا دميت، وفي النتف كفاره حنث يمين، ولا شيء في اللطم على الخدود سوى الاستغفار والتوبه، وقد شققن الجيوب ولطمن الخدود الفاطميات على الحسين بن علي (عليه السلام)، وعلى مثله تلطم الخدود وتشق الجيوب»(١).

وهذا الخبر يدل على جواز الشق للنساء مطلقاً، لأنه أولاً منع عن شق اثنين فقط، وثانياً قال بأن الفاطميات شققن، وهنّ كنّ أمماً وبتناً وأختاً وغير ذلك، ولا يخفى أن هذين الخبرين لا يدلّان على التفصيل المذكور.

أما القائل بالمنع مطلقاً، فقد استدل بمطلقات الأخبار، وفيه نظر واضح، إذ لم يدل على جوازه في الجملة بعض الأخبار المتقدمه والآتيه.

وأما احتمال جوازه مطلقاً، فلحمل روايات النهي على الكراهه

ص: ٢٦٦

بقرينه ذكرها في عداد المكروهات أولاً، ولعدم صلاحيتها للاستناد لضعف سندها ثانياً، ولمعارضتها بجمله من الأخبار، كالأخبار المجوزه للشق على الأب والأخ في القول الأول، وكخبر خالد في القول الثاني، فإن إطلاق قوله (عليه السلام): "لا بأس بشق الجيوب" لم يستثن منه إلا- الوالد على ولده، والزوج على امرأته، مما يدل على الجواز في غيرهما، وكذلك إطلاق شق الفاطميات يدل على الإجازة المطلقة.

وكخبر الصيقل، وفيه: «لا ينبغي الصياح على الميت ولا شق الثوب»^(١).

فإن كلمه (لا ينبغي) وإرداف شق الثوب بالصراخ الذي قد تقدم أنه جائز، بالإضافة إلى ما في الخبر: «وارحم الصرخه التي كانت لنا»^(٢)، دليلان على الجواز، والكفاره المذكوره في الروايه لا تلازم الحرام، لورود بعض الكفارات مع عدم فعل الحرام، كما في كفاره عتق العبد لمن ضربه ولو بحق، وبعض كفارات الإحرام، ككفاره الاستئلال المضطر اليه، وبعض كفارات الصيام، إلى غير ذلك.

هذا، لكن الظاهر أن المستفاد من مجموع الروايات عدم جواز

ص: ٢٦٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩١٦ الباب ٨٤ من أبواب الدفن ح ٢

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ٣٢٠ الباب ٣٧ من أبواب المزار ح ٧

والأحوط تركه فيهما أيضا.

ما ذكر في خبر خالد، من شق الوالد على ولده، وشق الزوج على زوجته، لظهور الرواية في التحريم، أما سائر أقسام الشق فلا دليل فيه على الحرمة، فضلا عن الكفاره، وهذا هو مقتضى الصنائه، وإن كان الاحتياط في اتباع المشهور لا ينبغي تركه، والكلام في المسأله طويل نكتفي منه بهذا القدر، والله سبحانه العالم.

وأما ما ذكره المصنف بقوله: {والأحوط تركه فيهما أيضاً} فكأنه لا تباغ الحلّي المستند إلى الإطلاقات، بعد حمل خبر الجواز في الأب والأخ على اختصاصه بالمعصوم.

نعم لا إشكال في جواز الشق للمعصومين (عليهم السلام)، كما في خبر خالد بن سدير، ولجريان السيره على ذلك من غير تكبير.

ص: ٢٤٨

مسأله ۴ جز الشعر وخذش الوجه في المصيبة

(مسأله _ ۴): في جزّ المرأه شعرها في المصيبه كفّاره شهر رمضان، وفي نتفه كفّاره اليمين، وكذا في خدشها وجهها.

(مسأله _ ۴): {في جزّ المرأه شعرها في المصيبه كفّاره شهر رمضان، وفي نتفه كفّاره اليمين، وكذا في خدشها وجهها} كما تقدم في خبر خالد بن سدير.

ص: ۲۶۹

مسأله ٥ فى شق الرجل ثوبه فى موت زوجته

(مسأله _ ٥): فى شق الرجل ثوبه فى موت زوجته أو ولده كفاره اليمين، وهى إطعام عشره مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبه.

(مسأله _ ٥): {فى شق الرجل ثوبه فى موت زوجته أو ولده كفاره اليمين، وهى: إطعام عشره مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبه} كما تقدم فى خبر خالد بن سدير.

وفى هذا الباب مسائل كثيره، محلها كتاب الكفارات، والله المستعان.

ص: ٢٧٠

(مسألة _ ٦): يحرم نبش قبر المؤمن

(مسألة _ ٦): {يحرم نبش قبر المؤمن} بلا إشكال ولا خلاف، وعن المنتهى، والتذكرة، والذكري، وغيرها الإجماع عليه، بل عن المعتمد إجماع المسلمين عليه، بل ربما كان ذلك من الضروريات، ويعدّ من غير عله مقبوله من أقبح المنكرات، ويدلّ عليه بالإضافة إلى الإجماع الذي لا خلاف فيه من أحد، جملة من الروايات:

كروايه «من جدّد قبراً» بناءً على أنه بالجيم، وأن المراد به النبش.

وروايه: «حرمة ميتاً كحرمة حياً»، فإنه كما لا يصح الدخول في دار الحيّ بدون إذنه، كذلك لا يصح ذلك بالنسبة إلى الميت، ولأنه هتك للميت خصوصاً إذا كان بعد فساده، والهتك حرام، ولبعض الروايات الواردة في باب النبش:

كخبر الجعفي المروي في الكافي قال: كنت عند الباقر (عليه السلام) وجاءه كتاب من هشام بن عبد الملك، في رجل نبش امرأه، فسلبها ثيابها، ثم نكحها، فإن الناس قد اختلفوا علينا ههنا، فطائفه قالوا: اقتلوه، وطائفه قالوا: أحرقوه، فكتب إليه الباقر (عليه السلام): «إن حرمة الميت كحرمة الحي، حده أن تقطع يده لنبشه وسلبه الثياب، ويقام عليه الحد في الزنى، إن أُحصن

رجم، وإن لم يكن أحسن جلد مائه»(١).

لكن ربما يردّ هذا بأن الظاهر أنه تقطع لسلبه.

وما نقله الصدوق في الأمالي في قصة الشاب التّياش في زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، إلى أن قال: «فأنزل الله تبارك وتعالى على نبيه: (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً) يعني الزنا (أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ) يعني بارتكاب ذنب أعظم من الزنا، ونبش القبور وأخذ الأكفان (ذَكَرُوا اللَّهَ) _ إلى أن قال _ (وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ)(٢) يقول الله عز وجل: لم يقيموا على الزنا ونبش القبور وأخذ الأكفان(٣).

وفي روايه حمران، في ذكر ما يظهر في آخر الزمان من المنكرات: «ورأيت الميت ينشر من قبره ويؤذى وتباع أكفانه»(٤).

وكذلك يدلّ عليه العله المذكوره في كلام الإمام الرضا (عليه السلام) في أسباب الدفن(٥)، إلى غيرها.

وكيف كان، فلا إشكال في أصل الحكم، ثم إنه لا إشكال في

ص: ٢٧٢

١- الكافي: ج ٧ ص ٢٢٨ باب حد النباش ح ٢

٢- سورة آل عمران: الآية ١٣٥

٣- أمالي الصدوق: ٤٦ المجلس ١١ ح ٣

٤- الوسائل: ج ١١ ص ٥١٦ الباب ٤١ من أبواب الأمر والنهي ح ٦

٥- عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ١١٣ باب علل الشرائع

وإن كان طفلاً أو مجنوناً، إلا مع العلم باندراسه وصورته تراباً،

حرمه نبش القبر إذا كان مؤمناً.

{وإن كان طفلاً- أو مجنوناً} ملحقاً بالمؤمن، لإطلاق النص والفتوى، بل وإن كان ولد زنا من مؤمن، كما تقدم فى مباحث الغسل والصلاه والدفن.

والظاهر أن مراد المصنف من المؤمن كل مسلم، لإطلاقه عليه فى مقابل الكافر، وإن كان ربما يطلق على الأخص، وعلى الأخص من الأخص، كما قال تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) (١).

بل الظاهر حرمه نبش قبر الذمى والمعاهد ونحوهما، لأن احترامهم قاض بذلك.

نعم نبش قبر الحربى لا دليل على حرمة، إذا لم يكن هناك محذور خارجى.

{إلا مع العلم باندراسه وصورته تراباً}، واستدل له تاره بعدم صدق نبش القبر، كما فى الجواهر، وأخرى بالاتفاق الذى ادعاه جامع المقاصد، وثالثه بأنه إذا لم ينبش لزم تعطيل كثير من الأراضى.

أقول: كل ذلك تام فيما إذا لم يصدق نبش القبر، وإلا أشكل

ص: ٢٧٣

ولا- يكفى الظن به، وإن بقى عظما فإن كان صلباً ففى جواز نبشه إشكال، وأما مع كونه مجرد صورته بحيث يصير تراباً بأدنى حركه فالظاهر جوازه، نعم لا يجوز نبش قبور الشهداء والعلماء والصلحاء وأولاد الأئمه (عليهم السلام) ولو بعد الانداس كما إذا كان له أثر وبناء، أما إذا كانت الأرض مملوكه ولم يرض صاحبها بالنبش فلا شبهه فى التحريم.

{ولا- يكفى الظن به} لأصالة البقاء، ولأصالة حرمة النبش، والظن لا يغنى من الحق شيئاً، ومثله ما لو شك. {وإن بقى عظماً فإن كان صلباً ففى جواز نبشه إشكال} من صدق النبش والهتك، ومن انصراف الأدله المتقدمه عن مثله، فالأصل الجواز، لكن الظاهر الحرمة لصدق النبش والهتك، ولا وجه للانصراف، ولو فرض الانصراف فهو بدوى.

{وأما مع كونه مجرد صورته بحيث يصير تراباً بأدنى حركه} أو بلمس الهواء له، كما حدث أن رأى بعض الأصدقاء ذلك فى مقابر قديمه، قال: إنها كانت فى توابيت من خزف هياكل كامله لكن بمجرد أن كان يلامس اليد كانت التوابيت والأجساد تتطاير هباءً منثوراً {فالظاهر جوازه} لعدم صدق النبش، لكن فيه تأمل.

{نعم لا يجوز نبش قبور الشهداء والعلماء والصلحاء وأولاد الأئمه (عليهم السلام)} بل المعصومين {ولو بعد الانداس}

وإن طالت المدّة سيما المتخذ منها مزاراً أو مستجاراً، والظاهر توقف صدق النباش على بروز جسد الميّت،

لصوره القبر، بل وللجسد في غير المعصوم، وإن علم بذلك، أما في من لم يندرس فلأنه هتك ونبش، وسائر ما تقدم من الأدله، وأما في من علم باندراسه، فلأن المندرس منهم حاله حال غير المندرس من جهة صدق النباش والهتك، فإن الامور الاعتباريه تختلف باختلاف الاعتبار.

لكن لا يخفى أن هذا الإطلاق بالنسبه إلى الشهداء وأهل العلم محل نظر، إذ لو محيت الآثار الظاهره وصار الجسد تراباً، ولم يكن اتخذ مزاراً وملاذاً، ولم يكن معروفاً، لم يصدق الهتك ولا النباش، كالشهداء الذين استشهدوا في حروب إسلاميه دفاعاً عن بلادهم، وإن علم بأن القطعه الفلانيه كانت مقابرهم، كشهداء البصره والنهروان والصفين، الذين يعلم مصارعهم، ولا أثر لمقابرهم، ولا لأجسادهم، ولا لأسمائهم الآن، بل يعرف أن هذه القطعه من الأرض كانت مصارعهم.

أما بالنسبه إلى ما صدق النباش أو الهتك فلا إشكال في الحرمه. {وإن طالت المدّة، سيما المتخذ منها مزاراً} يجعل أثر له وزياره الناس إياه.

{أو مستجاراً} يستجير الناس به من بعيد، وإن لم يزوروه عن قريب، أو إن الاستجاره تكون بدون الزياره، عن قريب كان أو عن بعيد. {والظاهر توقف صدق النباش على بروز جسد الميّت،

فلو أخرج بعض تراب القبر وحفر من دون أن يظهر جسده لا يكون من النبش المحرّم،

فلو أخرج بعض تراب القبر وحفر من دون أن يظهر جسده لا يكون من النبش المحرّم { وقولهم فيمن يتدئ بحفر القبر، إنه أخذ في النبش إنما هو لقصد إظهار الجسد، أما إذا علم أنه لا يريد ذلك، لا يقال له إنه شرع في النبش، ولو أخذ القبر بمن فيه بآله _ كما صنعوا بقبر حذيفه في العراق قبل سنوات _ ولم يسم نبشاً، وقد ظهرت كرامته، حيث إن التراب سقط وظهر جسده، وإذا به طرى جديد، شيخ أبيض اللحية، كأنه مات الساعة، وقد شاهده غير واحد من العراقيين، وكذلك ظهر بدن إسماعيل بن الإمام الصادق (عليه السلام) عن قريب، لما حمله السعوديون عن مدفنه، ودفنوه في البقيع، وشاهده غير واحد.

لكن هل يجوز نقل القبر بمجموعه أم لا؟ لا إشكال في جواز نقله إذا كان هناك خطر، كما هدد خطر دجله قبر حذيفه، وأما فيما عدا ذلك، فربما يقال بعدم البأس لأنه ليس بنبش، ولا يصدق عليه عنوان آخر محرّم.

نعم هو خلاف حق الميت إذا كان جسده باقياً، إن كان أراد في حياته مكاناً مخصوصاً، وكذلك خلاف حق من حفر قبره إن كان له أن يحوز هذا الحق، مثلاً أراد أن يدفن في البقيع فينقل إلى الصحراء، فإن الحق كما يتعلق بالمكان الخاص كذلك يتعلق بالمحيط بذلك المكان، فيشمله قوله (عليه السلام): «ثلاث يتوى حقّ امرء

والأولى الإناطه بالعرف، وهتك الحرمه، وكذا لا يصدق النيش إذا كان الميت فى سرداب وفتح بابه لوضع ميت آخر، خصوصاً إذا لم يظهر جسد الميت، وكذا إذا كان الميت موضوعاً على وجه الأرض وبنى عليه بناء، لعدم إمكان الدفن، أو باعتقاد جوازه، أو عصياناً، فإن إخرجه لا يكون من النيش

مسلم» (١١).

{والأولى} فى إخراج بعض تراب القبر {الاناطه بالعرف} وهل إنهم يسمونه نيشاً أم لا.

{وهتك الحرمه} وإن لم يسم نيشاً، فإن الهتك حراماً مطلقاً، لأن «حرمته ميتا كحرمته حياً».

{وكذا لا- يصدق النيش إذا كان الميت فى سرداب وفتح بابه لوضع ميت آخر} ولم يظهر للناس من الميت ما يهتكه ويسىء إليه، ولم تخرج رائحته الكريهه، إذ لا وجه للحرمه، فالأصل الحل.

أما قوله: {خصوصاً إذا لم يظهر جسد الميت} ففيه: إنه إذا أظهر جسد الميت خصوصاً إذا كان بمظهر كربه يحرم، لأنه هتك له، بالإضافة إلى أنه يصدق النيش فى بعض أفراده.

{وكذا إذا كان الميت موضوعاً على وجه الأرض وبنى عليه بناء لعدم إمكان الدفن، أو باعتقاد جوازه، أو عصياناً، فإن إخرجه لا يكون من النيش}، يرد عليه ما ذكرناه فى الفرع قبله.

ص: ٢٧٧

وكذا إذا كان في تابوت من صخره أو نحوها.

{وكذا إذا كان في تابوت من صخره أو نحوها} وسيأتي الكلام فيه في السابع من مستثنيات حرمة النيش، وفيه أيضاً ما في سابقه من صدق النيش أحياناً، وكونه هتكاً غالباً، وحتى أنه لو لم يصدق النيش ففيه ملاكه ومناطه.

ص: ٢٧٨

مسألة ٧ موارد الاستثناء من حرمة نبش القبر

(مسألة ٧ _): يستثنى من حرمة النبش موارد:

الأول: إذا دفن في المكان المغصوب عدواناً، أو جهلاً، أو نسياناً، فإنه يجب نبشه مع عدم رضا المالك ببقائه.

(مسألة ٧ _): {يستثنى من حرمة النبش موارد}:

{الأول: إذا دفن في المكان المغصوب عدواناً أو جهلاً} بالموضوع أو الحكم.

{أو نسياناً} أو ما أشبهه {فإنه يجب نبشه مع عدم رضا المالك} أو المتولى للوقف، أو صاحب الحق _ كما سيأتي _ أو كان الوقف بحيث لا يصح فيه ذلك وإن رضى المتولى {ببقائه} بلا إشكال، ولا خلاف عندهم، كما ادعاه في الجواهر، وعن كشف اللثام أنه مقطوع به.

واستدلوا لذلك: بأن العمدة في دليل النبش هو الإجماع، ولا إجماع في المقام، وبأن الأدلة المحرمة للنبش منصرفه عن المقام.

لكن يرد على ذلك أن المقام من باب التعارض بين دليل السلطنة ونحوها _ كما في الوقف _ وبين دليل حرمة النبش، فاللازم مراعاة الأهم إن كان في البين، والتخيير إن لم يكن أهم في البين، ولا نسلم انصراف الأدلة عن المقام مطلقاً.

ولو كان الميت قد تفسخ مما كان يوجب هتكه وإهانته، وكان إنساناً محترماً لم يجر إخراج، بل اللازم إعطاء أجره للمالك، جمعاً بين الحقين، كما ذكروا في إعطاء ثمن الطعام للمالك إذا صرفه بدون رضاه في المخمصة.

وكذا إذا كان كفنه مغصوباً، أو دفن معه مال مغصوب، بل أو ماله المنتقل بعد موته إلى الوارث، فيجوز نبشه لإخراجه،

نعم إذا لم تكن هتك وإهانته، كما إذا علم بذلك فوراً مما الميت بعد على حاله يكون حق الناس أهم من النيش الذي لم يكن دليلاً إلا الإجماع وبعض الأدلة الأخرى.

ثم إن وجب الإخراج كانت المؤنه على السبب، أو المباشر، أيهما كان أقوى، كما في كل غضب.

ثم إن الغضب كما يتحقق بالتصرف في ملك الغير المختص، يتحقق في الملك المشترك، ولو كان مشتركاً بين الميت وغيره ولم يرض ذلك الغير، وكذا إذا كان متعلق حق الغير كالمرهونه ونحوها.

{وكذا إذا كان كفنه مغصوباً} فإنه يلاحظ الأهم من النيش والغضب، وإذا قدمت حرمة النيش لأهميتها وجب إعطاء الثمن للمالك، جمعاً بين الحقين.

{أو دفن معه مال مغصوب} وكان مالا معتداً به، لا مثل درهم ونحوه، حيث يكون أهم من النيش.

{بل لو دفن معه ماله المنتقل بعد موته إلى الوارث} ولم يكن تعمد بإبقائه معه، كما إذا أوصى أن يوضع معه قرآن أو كتاب دعاء محترم الثمن، أو فص عتيق، أو ما أشبهه، وإلا خرج من الثلث، وإن زاد على الثلث ولم يرض الوارث لوحظ الأهمية كما في المال المغصوب. {فيجوز نبشه لإخراجه} إذا كان متساوي الأهمية، أو كان المال أهم.

نعم لو أوصى بدفن دعاء أو قرآن أو خاتم معه، لا يجوز نبشه لأخذه، بل لو ظهر بوجه من الوجوه لا يجوز أخذه كما لا يجوز عدم العمل بوصيته من الأول.

الثانى: إذا كان مدفوناً بلا غسل أو بلا كفن،

{نعم لو أوصى بدفن دعاء أو قرآن أو خاتم معه} أو ساجه منقوره ثمينه، كما فى وصيه نائب الإمام (عليه السلام) على ما تقدم، {لا يجوز نبشه لأخذه} لعدده من الثلث. {بل لو ظهر بوجه من الوجوه} لعصيان، أو وجه جائز، أو وجه قهرى كسيل ونحوه {لا يجوز أخذه}، بل يجب إرجاعه، وفى ما لو ذهب به السيل وبقى ذلك الشىء الثمين، الظاهر أنه يرجع إلى الورثه، وفيه كلام يأتى فى محله إن شاء الله تعالى.

{كما لا يجوز عدم العمل بوصيته من الأول} فإن الوصيه نافذه ابتداءً واستمراراً.

{الثانى} من مستثنيات النيش {إذا كان مدفوناً بلا غسل أو بلا كفن} فإنه يجب نبشه لغسله وتكفينه، ولا دليل على سقوطهما بالدفن، فإن الإجماع على حرمة النيش غير موجود فى المقام، كما أن الأدله المحرّمه منصرفه عن ذلك.

نعم إذا كان إخراج هتكاً له لتفسخ بدنه ونحوه لم يجز، ويدل عليه بالإضافه إلى الأهميه فحوى ما دلّ على وجوب دفنه بلا غسل ولا كفن، إن خيف عليه الهتك من انتظارهما، فالدليل فى

أو تبين بطلان غسله، أو كون كفنه على غير الوجه الشرعى، كما إذا كان من جلد الميتة، أو غير المأكول، أو حريراً

سقوط الغسل والكفن ابتداءً هو الدليل فى سقوطها بعد الدفن، وعن المعبر وتبعه غيره، وجوب النيش للغسل، لا للكفن، لأن القبر أغنى عن الكفن، بخلاف الغسل، وفيه ما لا يخفى، فإن وجوب الكفن لا يسقط بالدفن، فالمسألتين من واد واحد، كما هو المشهور بين المتأخرين.

{أو تبين بطلان غسله، أو كون كفنه على غير الوجه الشرعى، كما إذا كان من جلد الميتة أو غير المأكول أو حريراً}، كما تقدم اشتراط ذلك فى مبحث الكفن، أو كان الغسل أقل من اللازم، أو كان الكفن أقل من الواجب، أو لم يحنط أصلاً، أو كان حنوطه أقل من الواجب، ففى كل ذلك يجب النيش للتدارك ما لم يكن هتكاً، لأن حال فقد الشرط والجزء حال فقد المشروط والكل، لوحده الدليل فى المسألتين.

أما ما ذكره الشهيد فى الذكرى بقوله: (لو كفن فى حرير فهو كالمغصوب وأولى بعدم النيش لأن الحق فيه لله تعالى وحقوق الآدمى أشد تضييقاً) (١)، ففيه: إن إطلاق الأدله بالغسل والكفن والحنوط الصحيحه يشمل ما بعد الدفن، ولا يهمل فى ذلك أن يكون حق الله أوسع أو أضيق.

ص: ٢٨٢

١- الذكرى: ص ٧٦ س ٣١

فيجوز نبشه لتدارك ذلك ما لم يكن موجباً لهتكه، وأما إذا دفن بالتيمم لفقد الماء فوجد الماء بعد دفنه، أو كفن بالحرير لتعذر غيره، ففي جواز نبشه إشكال.

وكيف كان {فيجوز نبشه لتدارك ذلك ما لم يكن موجباً لهتكه} حيث إن كل ذلك يسقط بالهتك، كما يسقط قبل الدفن.

نعم في بعض الصور يدفن إذا لم يوجد الشرط بلا كفن، بخلاف المقام، حيث لا يجب نبشه لتعريته عن الكفن الذي لا شرط فيه.

أما إذا حنط بحنوط مغصوب، ذهبت ماليته، فلا ينبش لإزاله أثره، بل الضمان هو المرجح، كما أنه إذا دفن بالحنوط فيما يحرم فيه الحنوط لا ينبش لإزاله أثر الحنوط، لإطلاق الإجماع وأدله حرمة النبش، ولا مقاوم لهما.

{وأما إذا دفن بالتيمم لفقد الماء} أو غسل ببعض المياه لفقد الزائد، أو لفقد الخليط {فوجد الماء بعد دفنه} فلا ينبغي الإشكال في عدم النبش، لقيام التراب مقام الماء، لقوله (عليه السلام): «يكفيك عشر سنين» و«التراب أحد الطهورين»^(١).

وكذا لدليل الميسور إذا غسله ببعض المياه، فالمحكم هو إطلاق الإجماع والأدله.

{أو كفن بالحرير لتعذر غيره، ففي جواز نبشه إشكال} لإطلاق

ص: ٢٨٣

وأما إذا دفن بلا- صلاه أو تبين بطلانها فلا- يجوز النيش لأجلها، بل يصلى على قبره، ومثل ترك الغسل فى جواز النيش ما لو وضع فى القبر على غير القبلة ولو جهلاً أو نسياناً.

الإجماع، وأدله حرمة النيش، والأقوى عدم النيش، لأنه قد أتى بالمكلف به فى ذلك الحال، ولا دليل على انقلاب التكليف، والقول بأنه لا إطلاق للإجماع والأدله منصرفه عن هذا، ممنوع.

{وأما إذا دفن بلا صلاه أو تبين بطلانها} لفقد شرط أو جزء {فلا يجوز النيش لأجلها، بل يصلى على قبره} بلا إشكال، لما دلّ على الصلاه على القبر مما تقدم فى مبحث صلاه الأموات، والظاهر وجوبها إن صلى المؤمن صلاه المنافق أو العكس، وكذا مثله، لعدم أداء وظيفه الصلاه.

{ومثل ترك الغسل فى جواز النيش، ما لو وضع فى القبر على غير القبلة، ولو جهلاً أو نسياناً} وذلك لإطلاق أدله الوضع على القبلة، حيث لا- إجماع فى المقام، ولا أدله لانصرافها عن مثله، لكن الجواهر(1) تأمل فى النيش من جهه دوران الأمر فى مثل المقام بين الواجب والحرام، فمع ترجيح أحدهما على الآخر بمرجح خارجى يجب الأخذ به، وإلا فالحكم هو التخيير إن لم نقل بتقديم جانب الحرمه.

وفيه: إن إطلاق دليل القبلة محكّم، إذ قد عرفت أنه لا إطلاق

ص: ٢٨٤

١- الجواهر: ج ٤ ص ٣٥٧

الثالث: إذا توقف إثبات حقّ من الحقوق على رؤيه جسده.

فى الإجماع وأدله النبش، بحيث يشمل المقام، وإلا فأى فرق بين المقام وبين الغسل.

ومما تقدم تعرف حال ما إذا غسله الكافر اضطراراً ودفن، أو إذا اضطر إلى دفنه بلا غسل، وقد تقدم الكلام فى ذلك فى باب الغسل، هذا ولكن إذا فسد الميت بحيث كان نبشه لأجل القبلة هتكاً له سقط، لأهميه الهتك، كما تقدم مثله.

{الثالث: إذا توقف إثبات حقّ من الحقوق على رؤيه جسده} وكان الحق معتداً به عند الشريعة، كما إذا قامت الشهود على أنه استقرض من زيد ألف دينار، وشك فى أنه الميت أو غيره مما احتاج إلى النبش، أو شك فى أن المتوفاه هل هى زوجه زيد أو زوجه بكر مع تشابههما، إلى غير ذلك، فإن الإجماع لا يشمل المقام، كما يظهر من استثناء الشهيد له، وتبعه غيره، وأدله النبش منصرفه عنه، ويؤيده بل يدل عليه: أمر على (عليه السلام) بنبش قبر ذلك السيد الذى قتله عبده وادعى أنه أراد اللواط به فدافع عن نفسه فقتله، والإشكال فى ذلك بأنه لم يكن نبشاً لأن الميت قد نقل عن قبره، وكان القبر خالياً غير تام، إذ ظاهر كلام الإمام جواز النبش لفحص الأمر هل هو باق فى قبره أم لا؟ مما يدل على جواز النبش مع الشك، فإذا كان كذب المدعى وأجرى عليه الحدّ، وإن صدق بعدم بقاء الميت كفّ عن حدّه، ولا يخفى أن الظاهر أن الميت كان نقل باعجاز الإمام،

الرابع: لدفن بعض أجزائه المبانه منه معه، لكن الأولى دفنه معه على وجه لا يظهر جسده.

وإلا فليس كل لاطئ كذلك، وإنما المستفاد من النص ولو بقرينه الخارج أن روحه يعذب ويلحق بقوم لوط.

هذا واللازم المقارنه بين الحق وبين الهتك، فإذا تساويا تخير وإن كان أحدهما أهم قدام، ولعل من المقام ما يخرج القتل من قبره لأجل عرفان قاتله، وما يخرج من قبره لأجل الاشتباه به هل أنه قتل أو مات حتف أنفه، إلى غير ذلك، لكن بشرط ملاحظه الأهميه، كما ذكرناه.

وهل من المقام ما لو اشتبه هل أن القتل ولده، أو زوجته، أو والده، أو زوجها، أو ما أشبه؟ الظاهر ذلك، إذا ترتب أثر شرعى مهم عليه، كما إذا كانت زوجه للنفقه والزواج، أو زوجاً للعدّه، والإرث بعده، أو ما أشبه ذلك.

{الرابع: لدفن بعض أجزائه المبانه منه معه} كما أفتى بذلك جمع من الفقهاء، وكأنه لما تقدم من لزوم جمع أجزاء الميت كما فى باب من قطع رأسه، وباب المجدور، لكن فى استفاده أهميه ذلك بحيث يقدم على أهميه حرمة النيش _ خصوصا اذا كان هتكاً له _ نظر.

{لكن الأولى} بل الأحوط {دفنه معه على وجه لا يظهر جسده} وحيث إن الظاهر أن النيش عن بعض أجزاء الميت حاله حال النيش

الخامس: إذا دفن في مقبره لا- يناسبه كما إذا دفن في مقبره الكفار، أو دفن معه كافر، أو دفن في مزبله أو بالوعه أو نحو ذلك من الأمكنه الموجهه لهتك حرمة.

عن كله، للمناط، فإذا دفن جزء منه قبلاً، ومات بعد ذلك _ مثلا _ لم يكشف عن ذلك الجزء ليلحق بالكل، بل دفن الكل عند ذلك الجزء بلا- كشف له، وكذا إذا دفن جزء منه هنا وجزء هناك، كما إذا دفن رأسه في مكان وجسده في مكان آخر، فالاحتياط في عدم نبش أيهما، لأن أدله جمع أجزائه منصرفه إلى الابتدائي، ولا قطع بالمناط، ولو قيل بوجوب الجمع، فالأحوط نبش الجزء ليلحق بالكل، لا العكس.

{الخامس: إذ دفن في مقبره لا يناسبه} شرعاً {كما إذا دفن في مقبره الكفار، أو دفن معه كافر} لكن اللازم ملاحظه كون أيهما أشد هتكاً وأقوى حرمة، لأنه من باب التزام، فإطلاق القول بجواز النبش محل نظر، فإذا كان الكافر المدفون معه لا أثر له خارجاً، وكان النبش لأجل إخراجه من قرب الكافر، وإخراج الكافر من قرب هتكه وأهانته بظهور تفسخه، وتبدد أوصاله، ورائحته الكريهه للناس، لم يجز النبش، وهكذا سائر صور المزاحمه.

{أو دفن في مزبله، أو بالوعه، أو نحو ذلك من الأمكنه الموجهه لهتك حرمة} بل ربما يجب النبش إذا كان هتكاً شديداً مستمراً، وعليه فالنبش قد يكون حراماً وقد يكون واجباً وقد يكون جائزاً.

السادس: لنقله إلى المشاهد المشرفة والأماكن المعظمة على الأقوى، وإن لم يوص بذلك، وإن

{السادس: لنقله إلى المشاهد المشرفة والأماكن المعظمة} كالحرم {على الأقوى} إذا لم يوجب الهتك، لما تقدم من نقل الأنبياء أجساد الأنبياء، ومن نقل العلماء مما يدل على استمرار السيره بعد دفنهم.

لكن فيه: إن إطلاق الإجماع والأدلة قاضيه بعدم الجواز، ونقل الأنبياء كان مع التابوت، وهذا ربما لا يسمى نبشاً، إذ المنصرف من نبش القبر ما يوجب ظهور الميت، لا- ما إذا كان مدفوناً في تابوت لا- يظهر منه شيء إذا أخرج تابوته، ولم يعلم أن نقل العلماء المذكورين هل كان مع التابوت أو بدونه، فلا يمكن الاستدلال بذلك لإثبات السيره.

ثم إنه إن أوصى بذلك وأمكن دفنه في التابوت ثم إخراجها بما لا يوجب هتكه، فالظاهر وجوب ذلك، لأقوائه دليل الوصيه عن دليل النبش الذي هو من هذا القبيل.

أما إذا أوجب تنفيذ وصيته هتكه، وظهور رائحته، وتبدده وتفسخه، فالظاهر سقوط الوصيه، لأنه وصيه بالحرام، لأن الهتك الحرام لا يخرج بالوصيه عن كونه حراماً.

ومنه: يعرف الإشكال في قوله: {وإن لم يوص بذلك، وإن

كان الأحوط الترك مع عدم الوصيه.

السابع: إذا كان موضوعاً في تابوت ودفن كذلك، فإنه لا يصدق عليه النيش حيث لا يظهر جسده،

كان الأحوط الترك مع عدم الوصيه { فتحصل أن النقل الذي ليس بنيش كما إذا كان في التابوت ولم يكن هتكاً في نيشه، جائز لعدم إطلاق الإجماع والأدله، ولشهادته إخراج الأنبياء والعلماء، والنقل الذي هو نيش إن كان هتكاً لم يجز وإن أوصى، وإن لم يكن هتكاً جائز مع الوصيه، وليس بجائز بدون الوصيه.

أما جوازه مع الوصيه، فلوجوب تنفيذ الوصيه، ولا إطلاق للإجماع والأدله، وأما عدم جوازه بدون الوصيه، فلا إطلاق للإجماع والأدله، ولا مقيد لهما من دليل يوجب النيش، هذا ولكن المسأله _ في بعض فروعها _ بحاجه إلى التتبع والتأمل، والله العالم.

ثم إنه إذا لم يكن نيشاً، كما إذا كان في التابوت بدون الهتك، فالظاهر أنه يجوز نقله إلى غير الأماكن المقدسه، حسب وصيته، لوجوب تنفيذ الوصيه بدون محذور.

أما إذا كان نيشاً، أو أوجب هتكاً، بطلت وصيته ولم يجز نيشه، لإطلاق الإجماع وأدله حرمة النيش والهتك.

{السابع: إذا كان موضوعاً في تابوت ودفن كذلك} دفناً شرعياً، موجهاً إلى القبله، على جنبه الأيمن {فإنه لا يصدق عليه النيش، حيث لا يظهر جسده} فإن ذلك جائز لما سبق من عدم

والأولى مع إرادته النقل إلى المشاهد اختيار هذه الكيفية، فإنه خال عن الإشكال أو أقل إشكالا.

الثامن: إذا دفن بغير إذن الولي.

لزوم أن يكون الدفن على الأرض.

أما احتمال جواز عدم لزوم مراعاة شرط الدفن حينئذ لأنه ليس بدفن حقيقه بل حاله حال ما إذا وضع في التابوت خارجاً ليحمل بعد ساعات إلى المدفن، إذ لا فرق بين طول المده وقصرها، ففيه منع واضح.

وكيف كان فإخفاء التابوت تحت الأرض دفن، لكن إظهاره وإخراجه لا يسمى نبشاً، إذ صدق النبش متوقف على ظهور بدن الميت، وعليه فإخراج التابوت لا بأس به، وربما يدل عليه نقل الأنبياء أنبياء آخرين كانوا في الصناديق.

{والأولى} بل اللازم كما تقدم {مع إرادته النقل إلى المشاهد اختيار هذه الكيفية فإنه خال عن الإشكال أو أقل إشكالا} حيث إنه إذا قيل بأنه هتك يكون أقل هتكاً من إخراج جسده المتعفن، أو عظامه البالية.

أما دفن الميت في تابوت من دون مراعاة شرائط الدفن بعنوان أنه أمانه وليس بدفن، فليس له وجه شرعي.

{الثامن: إذا دفن بغير إذن الولي} لأن دليل النبش، وهو

التاسع: إذا أوصى بدفنه فى مكان معين، وخولف عصيانياً، أو جهلاً، أو نسيانياً.

الإجماع والروايات لا يشمل المقام، لعدم الإجماع، ولانصراف الأدله، أو لأن الدفن بغير إذنه، كالغسل بغير إذنه ليس شرعياً، فلم يدفن هذا الميت دفناً مشروعاً فليس إخراجُه نبشاً.

وفيه: إن الدفن حيث إنه توصلى يتحقق بدون الإذن، ولا شك فى أن إخراجُه يسمى نبشاً، فالموضوع متحقق، ولا وجه للقول بالانصراف، والإجماع شامل للمقام، فلا يحق النبش لذلك، خصوصاً إذا تفسخ جسده مما هو هتك له.

هذا، ولكن فى ما إذا لم يتفسخ، ولم ينتن، يشكل الجزم بعدم جواز النبش، إذ إرادته الولى حينئذ كالوصيه المجوزه للنبش إذا لم تنفذ، وربما أراد الولى دفنه فى مكان خاص، لرجحان شرعى أو خارجى، فسقوط إرادته بفعل الدفن بدون إذنه مشكل، والمسأله بحاجه إلى التأمل، وقد أشكل فى المسأله مصباح الهدى، وبعض المعلقين، وإن وافق المتن ابن العم والبروجردى.

{التاسع: إذا أوصى بدفنه فى مكان معين، وخولف عصيانياً أو جهلاً أو نسيانياً} فإن دليل وجوب التنفيذ، وعدم الدليل على حرمه النبش لعدم إطلاق الإجماع، وانصراف أدله حرمه النبش عن المقام، يقضى بجواز النبش.

لكن ربما يقال: النبش حرام، والوصيه لا تتعلق بالحرام، ولا

العاشر: إذا دعت ضروره إلى النيش، أو عارضه أمر راجح أهم.

الحادى عشر: إذا خيف عليه من سبع أو سيل أو عدو.

وجه للقول بعدم إطلاق الإجماع، أو إنصراف الأدله، خصوصاً إذا كان موجباً لهتكه، لتفسخه وانتشار رائحته، فإن الإنسان لم يفوض إليه هتك نفسه، فهو حكم لا حق، وفي مصباح الهدى: (والحق عدم الجواز فى هذا المورد أيضاً)، وقد أشكل فيه أيضاً السيدان الجمال والاصطهباناتى.

{العاشر: إذا دعت الضروره إلى النيش} لقوله (عليه السلام): «ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر»^(١).

وقوله (عليه السلام): «التقيه فى كل شىء، وكل شىء اضطر اليه ابن آدم فقد أحله الله له»^(٢).

إلى غيرهما من الروايات الداله على رفع الاضطرار للأحكام، كما إذا جبره الجابر بنيش قبره وأخذ ميتة {أو عارضه أمر راجح أهم} لتقدم الأهم على المهم فى باب التراحم، كما هو واضح.

{الحادى عشر: إذا خيف عليه من سبع أو سيل أو عدو} أو

ص: ٢٩٢

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٥٣ الباب ٣ من أبواب قضاء الصلاة ح ١٣

٢- المحاسن: ص ٢٥٩ كتاب مصابيح الظلم ح ٣٠٨

الثانى عشر: إذا أوصى بنبشه ونقله بعد مدّه إلى الأماكن المشرفه، بل يمكن أن يقال بجوازه فى كلّ مورد يكون هناك رجحان شرعى من جهه من الجهات، ولم يكن موجباً لهتك حرمة، أو لأذيه الناس، وذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النبش إلاّ الإجماع، وهو أمر لئى، والقدر المتيقن منه غير هذه الموارد،

حرق أو ما أشبه ذلك، لأن تحفظه عن هذه الأمور أهم، كما يؤيد ذلك ما ذكره الإمام (عليه السلام) فى إلقاء زيد (عليه السلام) فى الماء.

{الثانى عشر: إذا أوصى بنبشه ونقله بعد مده إلى الأماكن المشرفه} وقد تقدم الكلام فيه فى الأمر السادس.

{بل يمكن أن يقال بجوازه فى كل مورد يكون هناك رجحان شرعى من جهه من الجهات، ولم يكن موجباً لهتك حرمة أو لأذيه الناس} لكن بشرط أن يكون الرجحان بحيث يزاحم الجهه المحرميه بالتساوى، أو مع الزيادة، ففى الأول يتخير، وفى الثانى يتعين النبش.

{و} أما ما ذكره مستدلاً عليه بأن {ذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النبش إلاّ الإجماع، وهو أمر لئى، والقدر المتيقن منه غير هذه الموارد} فيرد عليه:

أولاً: وجود الدليل غير الإجماع كما عرفت.

لكن مع ذلك لا يخلو عن إشكال.

وثانياً: إن الإجماع له معقد، ولذا استثنى المحقق (١) مواضع أربعة فقط، وهى: ما إذا وقع فى القبر ما له قيمة، وما إذا دفن فى مكان مغصوب، وما إذا كفن فى المغصوب، وما إذا لم يغسل، وعليه فكل مورد لم يكن دليل خاص على خروجه عن الإجماع، فقد قام الإجماع على عدمه.

{لكن مع ذلك لا يخلو عن إشكال} لما ذكرناه، والله سبحانه العالم.

ص: ٢٩٤

١- مجمع البرهان: ج ١ ص ١٤٤ س ٦

(مسألة ٨ _ ٨): يجوز تخريب آثار القبور التي علم اندراس ميتها، ما عدا ما ذكر من قبور العلماء والصلحاء وأولاد الأئمة (عليهم السلام)، سيما إذا كانت في المقبره الموقوفه للمسلمين مع حاجتهم، وكذا في الأراضي المباحه،

(مسألة ٨ _ ٨): {يجوز تخريب آثار القبور التي علم اندراس ميتها} سواء كانت أراضيها موقوفه، أو مباحه، وسواء تملكها الميت، أو وليه ونحو الولي، أم لا؟ وذلك لأن لا اعتبار للملكيه والاختصاص في هذه القبور، فإن الملك والاختصاص أمر عرفي أمضاه الشارع، فإذا ذهب الموضوع العرفي لم يكن هناك حكم شرعي، خصوصاً إذا تقادم العهد وفنى الأولياء والورثه، كما إذا خربت القرية وباد أهلها، فحال أمثال هذه القبور وحال خرائب بيوتهم كخرائب سامراء والكوفه وغيرهما، والمراد باندراس الميت ذهاب جسمه وإن بقي بعض عظامه، فإن بعض الأموات تبقى عظامهم مئات السنوات.

{ما عدا ما ذكر من قبور العلماء والصلحاء وأولاد الأئمة (عليهم السلام)} لبقاء حق الاختصاص عرفاً، وقد تقدم ذلك، {سيما إذا كانت في المقبره الموقوفه للمسلمين مع حاجتهم} فإن الحق في الوقت لا يكون أزيد من الاندراس _ على ما هو مركز في أذهان الواقفين وعلى طبقه يوقفون _ والمركز في أذهانهم يحدد موضوع الوقف، لأن الوقوف على حسب ما وقفها أهلها.

{وكذا في الأراضي المباحه} لأن حق الحيازه أمر عرفي ولا يرى

ولكن الأحوط عدم التخريب مع عدم الحاجة خصوصاً في المباحه غير الموقوفه.

العرف بقاء الحق بعد الاندرااس، وإذا انتفى الموضوع الذى رتب عليه الشارع الحكم، زال الحكم تلقائياً.

{ولكن الأحوط عدم التخريب مع عدم الحاجة} لاستصحاب بقاء الحق والملك، إذا كان قصد الدافن، أو الميت حال حياته الملك.

{خصوصاً في المباحه غير الموقوفه} إذ الموقوفه التخريب فيه أهون، حيث إن الوقف لا- يشمل أزيد من زمان الاندرااس، بخلاف المباحه التى لا تحديد فيها.

ص: ٢٩٦

(مسألة ٩ _ ٩): إذا لم يعلم أنه قبر مؤمن أو كافر، فالأحوط عدم نبشه مع عدم العلم باندراسه، أو كونه في مقبره الكفار.

(مسألة ٩ _ ٩): {إذا لم يعلم أنه قبر مؤمن أو كافر} مهذور الحق، بأن لم يكن ذمياً ولا معاهداً، أما من لم يكن أحدهما، وإن لم يكن حربياً، فحكمه حكم الحربى، لعدم احترام شىء منه، فإن الكافر على أربعة أقسام: الذمى، والحربى، والمعاهد، ومن لم يعقد معه سلم ولا حرب.

{فالأحوط عدم نبشه} لأصالة الكرامه الإنسانية، إلا- ما خرج بالدليل، ولم يعلم أنه خارج عن هذا الأصل، كما لا يجوز نهب ماله، واستحلال دمه وعرضه، قال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) (١) وعلى هذا، فالحكم بذلك هو الأقوى، {مع عدم العلم باندراسه} إذ لو علم باندراسه جاز نبشه، والمراد بالاندراس هنا عدم بقاء شىء منه، بأن صار تراباً، كما تقدم أن قربنا عدم جواز نبش القبر إذا كان فيه العظام، {أو كونه فى مقبره الكفار} الذى هو علامه أنه كافر، بشرط أن يكون كافراً مهذور الحق، كما تقدم.

والحاصل: إنه إذا كانت إماره شرعيه على جواز النبش، أو على عدمه، كانت هى المتبع، وإن لم تكن أماره لم يجز، ولا يجوز نبش

ص: ٢٩٧

قبر الكافره المهذوره إذا دفنت وهى حامله بمسلم، وذلك لاحترام المسلم الذى صار القبر قبره، والظاهر أن حال الأم حال التابوت فى أنه إذا لم تتلاش ويظهر الجنين جاز النيش.

ص: ٢٩٨

مسأله ١٠ الدفن في ملك الغير

(مسأله _ ١٠): إذا دفن الميت في ملك الغير بغير رضاه، لا- يجب عليه الرضا ببقائه، ولو كان بالعوض، وإن كان الدفن بغير العدوان من جهل أو نسيان، فله أن يطالب النباش أو يباشره، وكذا إذا دفن مال للغير مع الميت،

(مسأله _ ١٠): {إذا دفن الميت في ملك الغير بغير رضاه، لا- يجب عليه الرضا ببقائه، ولو كان بالعوض، وإن كان الدفن بغير العدوان من جهل أو نسيان} وذلك لعدم دليل على لزوم رضاه، وقد تقدم في مسأله النباش: أن من موارده ما إذا دفن في ملك الغير.

نعم قد سبق أنه إذا كان النباش هتكاً وجب عليه الصبر إلى حين الاندرااس، ويأخذ الأجره جمعاً بين الحقين، ولا يفرق في ذلك بين أن يكون الدفن عدواناً أم لا-؟ لأن عدوان الدافن لا يوجب هتك الميت. {فله أن يطالب بالنباش أو يباشره} إذا لم يكن هتك.

{وكذا إذا دفن مال للغير مع الميت} بشرط أن يكون مالاً له ماله عرفيه، لا قليلاً كدرهم ونحوه، كما سبق بيان ذلك. وأن لا يكون المالك ألقاه عمداً في القبر، فإنه إذا كان المالك ألقاه عمداً، فله صورتان:

الأولى: أن يكون بقاؤه إسرافاً أهم من النباش، فلا- ينبغى الإشكال في جواز النباش، بل وجوبه، كما إذا ألقى في القبر خاتماً يسوى عشره آلاف دينار يفنى ببقائه إلى اندراس الميت.

الثانيه: أن لا يكون إسرافاً، وفي هذه الصوره لا يجوز النباش،

لكن الأولى بل الأحوط قبول العوض أو الإعراض.

لأنه هو الذى ضيع ماله، فيكون حاله حال ما إذا ألقى ماله فى البحر، أو ألقاه فى الشارع، فأتلفه الماره.

وأما ما رواه العامه: إن مغيره بن شعبه طرح خاتمه فى قبر الرسول (صلى الله عليه وآله) ثم طلبه ففتح موضعاً منه فأخذه فكان يقول: أنا آخركم عهداً برسول الله (صلى الله عليه وآله) (١)، ففيه: بالإضافة إلى عاميه الخبر، أن المغيره كان فى السقيفه، وأهلها لم يحضروا حتى الصلاة على الرسول (صلى الله عليه وآله) _ مع أنه بقى (صلى الله عليه وآله) من يوم الاثنين إلى يوم الأربعاء، يصلى عليه المسلمون _ وقد أرسل على (عليه السلام) البريده إليهم ليحضروا فأبوا، مضافاً إلى أن علياً (عليه السلام) كذب قول المغيره.

{لكن الأولى بل الأحوط { الأقوى _ على ما عرفت _ فى صورته هتك الميت وعدم كون المال بقدر الإسراف، وكذا فى صورته دفن الميت {قبول العوض أو الإعراض}، ثم إن العوض المعطى فى صورته الهتك هو من ثلث الميت، إن كان له ثلث مطلق، وإلا فمن بيت المال، لأنه المعد لمصالح المسلمين.

ص: ٣٠٠

١- كما فى الذكرى: ص ٧٦ س ٢٥

مسأله ۱۱ الرجوع عن الإذن في الدفن أو الصلاة في داره

(مسأله _ ۱۱): إذا أذن في دفن ميت في ملكه، لا يجوز له أن يرجع عن إذنه بعد الدفن، سواء كان مع العوض أو بدونه، لأنه المقدم على ذلك فيشملة دليل حرمة النيش،

(مسأله _ ۱۱): {إذا إذن في دفن ميت في ملكه، لا يجوز له} وضعاً، أي لا ينفذ {أن يرجع عن إذنه بعد الدفن} لأنه ياذنه قد أهدر حقه إلى حال الاندراس، فيكون حاله حال ما إذا أذن ركوب سفينته إلى الطرف الثاني من البحر، فإنه لا اعتبار برضاه وعدمه في وسط البحر، إذ لا يحق له أن يأمرهم بإلقاء أنفسهم في البحر وإفراغ سفينته.

{سواء كان} إذنه {مع العوض أو بدونه} أما إذا كان العوض بعنوان الأجره، فواضح أنه لا يحق له، لأنه عقد لازم لا يفسخ بمجرد إرادته أحد الطرفين.

وقول المصنف: {لأنه المقدم على ذلك} يراد به ما ذكرناه، فإن الملكيه حق، يجوز للمالك إسقاطه، وكذا سائر ما كان من الحقوق من هذا القبيل، وإذا أسقط الإنسان الحق، وتعلق بذلك حكم شرعي مضاد، يحق له استرجاعه وإن كان موضوع الحق باقياً.

{فيشملة دليل حرمة النيش}، وأمثال هذه الموارد كثيره في الشرع، مثلاً إذا شرع الطبيب المتبرع بعمله المريض عمليه جراحيه تركها في الأثناء خطر على المريض، لم يجز له الترك، لأنه بإقدامه صار سبباً لإسقاط سلطته على نفسه، وكذلك إذا شرعت

وهذا بخلاف ما إذا أذن في الصلاة في داره، فإنه يجوز له الرجوع في أثناء الصلاة، ويجب على المصلي قطعها في سعة الوقت، فإن حرمه القطع إنما هي بالنسبة إلى المصلي فقط، بخلاف حرمه النباش، فإنه لا فرق فيه بين المباشر وغيره،

القابله في التوليد، ثم أرادت الترك، فيما كان خطراً على الأم أو الطفل، وهكذا لو حمله السائق مجاناً إلى بلد آخر، ثم أراد تركه في الصحراء، فيما كان خطراً على من يبقى فيها، أو حمل البضاعة ثم أراد تركها في الصحراء، مما يوجب تلفها، أو أخذ في ذبح الحيوان مجاناً، ثم أراد ترك الذبح، فيما يوجب تلف الحيوان وحرمة لعدم فريه الأوداج الأربعة، إلى غيرها.

وهذا بخلاف ما إذا أذن في الصلاة في داره، فإنه يجوز له الرجوع في أثناء الصلاة، ويجب على المصلي قطعها في سعة الوقت { أما في ضيقه فيخرج وهو في حال الصلاة، كما ذكروا في الصلاة في الأرض المغصوبة في حال الضيق، وذلك لدليل سلطنه المالك التي لا تعارضها حرمه القطع.

{فإن حرمه القطع إنما هي بالنسبة إلى المصلي فقط، بخلاف حرمه النباش فإنه لا فرق فيه بين المباشر وغيره { توضيحه: إن النباش حرام على الكل، مالك الأرض، والدفن، والولي، وسائر المسلمين، فلا يجوز للمالك أن يسبب إلى هذا الحرام بالمباشرة أو بالتسبب، بخلاف حرمه قطع الصلاة، فإنها تكليف متوجه إلى المصلي فقط، وحرمة القطع عليه إنما هي في ظرف قدرته على

الإتمام، ومع كون المكان غصباً _ لسحب المالک رضاه _ لا قدره له على الإتمام، فلا حرمه فى القطع.

لكن یرد علیه: إن الفرق المذكور غیر تام:

أولاً: لأنه كما لا یجوز لأحد التسیب فى النبش، كذلك لا یجوز لأحد التسیب لإبطال آخر صلاته، كما إذا تعمد التكلم بما یوجب ضحك المصلی أو بكائه، وأنه من التسیب إلى المنکر، فحاله حال التسیب إلى سائر المنکرات، والقول بأنه لیس بمنکر لأن الفاعل یفعله اضطراراً، والاضطرار مسوغ، ممنوع بأنه لو كان كذلك لزم جواز حلق الإنسان لحيه إنسان آخر، أو شعر رأس امرأه بالقوه، وإن حرم التصرف فيه، بأن یركون التصرف فى المضطر حراماً لا حلق لحيته وشعرها، وكذلك إذا أوجره خمرأً، أو لحم خنزیر، أو أوجره الطعام والشراب فى شهر رمضان، أو جامعه وهو مفطر وهى صائمه، إلى غیر ذلك من الأمثلة.

وثانياً: إنه إن أراد عدم قدره المصلی _ بعد سحب الإجازة فى الصلاة _ القدره العقلیه، ففيه: إنه خلاف الواقع لوجود القدره خارجاً، كما كانت قبل السحب، وإن أراد القدره الشرعیه، ففيه: إنه أول الكلام، لأن عدم قدره المصلی شرعاً متوقف على صحه سحب المالک، فلا یمکن أن یرستدل لصحه سحب المالک رضاه، بعدم قدره المصلی.

إن قلت: لا قدره للمصلی، لأن المالک سحب رضاه، وإنما

قلت: كونه مالکاً لا يصح السحب، لأنه أهدر سلطته بإجازته، ما يستغرق وقتاً خاصاً، إذ المحظور شرعاً كالمحظور عقلاً، وعلى هذا، فلا فرق بين الرجوع عن الإذن في الصلاة، والرجوع عن الإذن في الدفن، في أن في كليهما لا تأثير في الرجوع.

ثم إنه كما لا يصح الرجوع في الإذن الخاص كذلك لا يصح الرجوع في الإذن العام، لوحده الملاك في كليهما، فاحتمال أن يجوز الرجوع في الإذن العام دون الخاص لا-وجه له، سواء كان العموم بأن أذن لكل من أراد دفن ميتة، أو أذن لكل من أراد الاستفادة من أرضه بأية استفادة، ولو أذن ثم رجع قبل الدفن من دون أن يصل رجوعه إلى الدفن، فالظاهر عدم الحق في النبش، لقاعده الغرور، ولا-يقاس ذلك بما إذا توهم الدفن الإذن ولم يكن إذن في الواقع، لعدم وجود القاعده هنا، فحال المقامين حال ما إذا إذن في شرب مائه ثم رجع ولم يصل رجوعه إلى المأذون، فإنه لا حق له في مطالبه العوض، بخلاف ما إذا لم يأذن وتوهم الشارب الإذن، فإنه يحق له مطالبه العوض، لقاعده اليد.

ثم إنه ربما توهم أنه لو رجع بعد الدفن كان له حق العوض، جمعاً بين الحقين، حق الله في عدم النبش، وحق المالك في عدم ذهاب حقه في أرضه، كما في الأكل في المخمصة.

ولكن الظاهر أن لا حق له فى العوض، لأنه بإجازته أهدر حقه للأخير، ولو صح ذلك لزم أن يملك كل محتال ترويج بضاعته بهذه الكيفية، بأن يركب الناس سفينته مجاناً ثم وسط البحر يطلب منهم الأجره لباقى الطريق، وكذلك السواق، وأصحاب الأراضى، بأن يجيز بناء الناس فيها، فإذا بنوا طلب منهم الأجره، والأطباء بأن يبدؤوا العمليه مجاناً، ثم يطالبوا الأجره فى الأثناء.

وإن شئت قلت: إن المستفيد مغرور، والمغرور يرجع إلى من غرّ، والغار هو المالك ذو الحق الذى أباح أولاً حقه.

ثم الظاهر أنه لا فرق فى عدم جواز النباش، وعدم حق أخذ الأجره بعد الرجوع، بين أن يكون الراجع هو المالك الآذن، أو غيره ممن انتقلت الأرض إليه، بناقل قهرى كالإرث، أو اختيارى كما إذا باعها، إذ الأرض بإجازة المالك صارت مسلوبه الانتفاع _ هذا النوع من الانتفاع _ فإذا انتقلت إلى إنسان انتقلت إليه مسلوبه الانتفاع.

نعم إذا كان الانتقال اختيارياً ولم يعلم المنتقل إليه بذلك، مما أوجب غبناً أو نقصاً كان له الرجوع إلى المالك الناقل، وعلى هذا فما عن المبسوط(1) من جواز النباش لمن انتقلت إليه الأرض فى غايه الضعف.

ص: ٣٠٥

نعم له الرجوع عن إذنه بعد الوضع في القبر قبل أن يسدّ بالتراب، هذا إذا لم يكن الإذن في عقد لازم، وإلا فليس له الرجوع مطلقاً.

{نعم له الرجوع عن إذنه بعد الوضع في القبر قبل أن يسدّ بالتراب} كما ذكره الشهيد وغيره، لعدم تحقق الدفن، والظاهر أنه لو أهيل التراب وإن لم يملأ القبر بالتراب صدق الدفن، كما إن الوضع في التراب المعدّ لوضع الأموات فيه دفن، وإن لم يسدّ بعد باب السرداب.

{هذا إذا لم يكن الإذن في عقد لازم} بأن شرط دفنه في عقد لازم {وإلا فليس له الرجوع مطلقاً} أى لا يفيد رجوعه، لأن الشرط يوجب الوضع.

نعم لو شرط أن يأذن، فلم يأذن لا يحق الدفن، ويكون الطرف الآخر يحق له الفسخ لتخلف الشرط.

ثم إنه لو أذن الدفن بزعم أنه زيد، فبان عمراً، لم يحق النباش، ولا الأجره، لأن الدافن مغرور، وكذا لو تخلف الداعى بأن أذن لزيد بداعى أن يحصل على هبات من الناس مثلاً، ثم لم يحصل عليها، فإنه لا يحق له النباش، ولا الأجره، ولو أذن للدفن في مكان خاص من أرضه، فدفن في مكان آخر حق له النباش، لأنه لم يأذن هناك، إلا أن يورث الهتك، فيقع التزاحم بين الأمرين، كما سبق مثله في المسائل السابقة، ولو كانت الأرض موقوفه ولم يأذن المتولى كان في حكم الغصب، وكذلك إذا كانت الأرض متعلقه لحق الغير ولم يأذن.

مسأله ١٢ عدم لزوم الإذن ثانياً لو خرج الميت بنحو

(مسأله _ ١٢): إذا خرج الميت المدفون في ملك الغير بإذنه بنبش نابش، أو سيل، أو سبع، أو نحو ذلك، لا يجب عليه الرضا والإذن بدفنه ثانياً في ذلك المكان، بل له الرجوع عن إذنه، إلا إذا كان لازماً عليه بعقد لازم.

(مسأله _ ١٢): {إذا خرج الميت المدفون في ملك الغير بإذنه بنبش نابش} عصياناً، أو بغير عصيان، كما إذا كان ينبش لأجل شيء آخر، ولم يعلم أنه قبر، فظهر الجسد.

{أو سيل أو سبع أو نحو ذلك} كالزوال {لا يجب عليه الرضا والإذن بدفنه ثانياً في ذلك المكان} لأن سلطته الآن بلا محذور، فيكون حاله حال من ألقى بضاعته في الشارع معرضاً عنها، ثم أخذها لنفسه، فإنه تعاد سلطته.

{بل له الرجوع عن إذنه إلا إذا كان لازماً عليه بعقد لازم} حيث إن الشرط في ضمن العقد يسقط السلطه.

مسألة ١٣ فرع من فروع الإذن في الدفن

(مسألة _ ١٣): إذا دفن في مكان مباح فخرج بأحد المذكورات، لا- يجب دفنه ثانياً في ذلك المكان، بل يجوز أن يدفن في مكان آخر، والأحوط الاستئذان من الولي في الدفن الثاني أيضاً، نعم إذا كان عظماً مجرداً، أو نحو ذلك، لا يبعد عدم اعتبار إذنه، وإن كان أحوط مع إمكانه.

(مسألة _ ١٣): {إذا دفن مكان مباح} بالأصل، أو بالوقف للأعموات، أو بإجازة المالك، بأن أباح الأرض لكل من يريد الاستفادة منها مثلاً {فخرج بأحد المذكورات} في المسألة السابقة {لا يجب} عليه {دفنه ثانياً في ذلك المكان، بل يجوز أن يدفن في مكان آخر} للأصل بعدم خصوصية المكان الأول، بنص أو إجماع.

وكذا إذا وضعه في سرداب معدّ للدفن، كصحن الأئمة (عليهم السلام) لا- يجب إبقاؤه، بل يجوز نقله إلى مكان آخر من السرداب، لأنه ليس بنبش ولا دليل على أنه يملك أو يستحق المكان الموضوع فيه أولاً.

{والأحوط الاستئذان من الولي في الدفن الثاني أيضاً} لإطلاق دليل الولاية، واحتمال العدم، لأنه بالدفن انتهى حقه لا وجه له، لأن الإطلاق محكم، والانصراف إلى الدفن الأولى بدوى.

{نعم إذا كان عظماً مجرداً أو نحو ذلك، لا يبعد عدم اعتبار إذنه} لأن أدله الولاية منصرفه عن العظم.

{وإن كان أحوط} بل أقوى {مع إمكانه} لأنه لا وجه

للانصراف، بعد رؤيه العرف بقاء الولايه.

نعم إذا صار تراباً لم تكن الولايه، لعدم الاعتبار العرفي، ولا الدليل الشرعي.

ص: ٣٠٩

مسأله ١٤ كراهه إخفاء خبر موت إنسان من أقربائه

(مسأله _ ١٤): يكره إخفاء موت إنسان من أولاده وأقربائه إلا إذا كانت هناك جهة رجحان فيه.

(مسأله _ ١٤): {يكره إخفاء موت إنسان من أولاده وأقربائه} ومن إليهم كالزوج والزوجه {إلا إذا كان هناك جهة رجحان فيه} إذا لم يكن للموت أثر شرعى اقتضائى، وإن كان له أثر مستحب أو مكروه، إذ لا دليل على وجوب الإظهار فالأصل عدمه، أما إذا كان له أثر شرعى، فربما كان أثره ما عرف من الشرع إرادته، كضياع زوجته إذا لم تخبر، فإنه يجب الإخبار، لفرض أنه عرف من الشرع إرادته، أما إذا لم يعرف من الشرع، ففيه احتمالان: عدم وجوب الإخبار للأصل، ووجوبه لما رواه عبد الرحمان بن سيابه، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لا تكتموا موت ميت من المؤمنين مات فى غيبته، لتعتد زوجته ويقسم ميراثه» (١)، ولا-وجه لحمله على الكراهه كما صنعه المصنف، وتبعه جملة من المعلقين، ولأنه ردع للمنكر غالباً، وهذا هو الأحوط إن لم يكن أقرب.

ص: ٣١٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٨٨ الباب ٦٦ من أبواب الدفن ح ١

مسألة ١٥ الأماكن التي يستحب الدفن أو النقل إليها

(مسألة _ ١٥): من الأمكنة التي يستحب الدفن فيها ويجوز النقل إليها الحرم، ومكة أرجح من سائر مواضعه

(مسألة _ ١٥): {من الأمكنة التي يستحب الدفن فيها ويجوز النقل إليها الحرم} ففي خبر هارون بن خارجه قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من دفن في الحرم أمن من الفزع الأكبر». فقلت له: من بر الناس وفاجرهم؟ قال عليه السلام: «من بر الناس وفاجرهم» (١).

أقول: المراد أنه مقتضى لذلك، كما هو واضح.

وخبر علي بن سليمان، قال: كتبت إليه أسأله عن الميت يموت بعرفات، يدفن بعرفات، أو ينقل إلى الحرم، فأيهما أفضل؟ فكتب (عليه السلام): «يحمل إلى الحرم ويدفن، فهو أفضل» (٢).

وخبره الآخر قال: كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) أسأله عن الميت يموت بمنى أو عرفات _ وقال: الوهم منى _ ثم ذكر مثل ذلك (٣).

{ومكة أرجح من سائر مواضعه}، كان ذلك للروايات الكثيرة الواردة في فضل مكة، مما يدل على أنها أفضل من الحرم في جميع الخصوصيات والمزايا.

ص: ٣١١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣٣ الباب ١٣ من أبواب الدفن ح ١

٢- الكافي: ج ٤ ص ٥٤٣ باب النوادر ح ١٤

٣- التهذيب: ج ٥ ص ٤٦٥ الباب ٢٦ في الزيادات في الفقه ح ٢٧٠

وفى بعض الأخبار أن الدفن فى الحرم يوجب الأمن من الفرع الأ-كبر، وفى بعضها استحباب نقل الميت من عرفات إلى مكة المعظمه.

ففى حديث، عن الصادق (عليه السلام) قال: «مكة حرم الله»^(١).

وفى حديث أنس، عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) _ فيما رواه فى تاريخ قم _ أنه (صلى الله عليه وآله) قال لعلى (عليه السلام): «ثم عرضها _ أى ولايتك _ على الأرضين، فسبقت إليها مكة فزّينها بالكعبه»^(٢).

وفى حديث العوالى، عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «اللهم إنهم أخرجونى من أحب البقاع إليّ»^(٣)، إلى غير ذلك مما يجده الطالب فى الوسائل والمستدرک فى أبواب المزار من كتاب الحج.

{وفى بعض الأخبار: إن الدفن فى الحرم يوجب الأمن من الفرع الأكبر} أى فرع يوم القيامة {وفى بعضها استحباب نقل الميت من عرفات إلى مكة المعظمه} كما تقدم، ثم الظاهر إنه يجوز النقل من

ص: ٣١٢

١- الوسائل: ج ٣ ص ٥٢٤ الباب ٤٤ من أبواب أحكام المساجد ح ١٢

٢- البحار: ج ٥٧ ص ٢١٢ ح ٢١

٣- عوالى الثالى: ج ١ ص ٤٢٨ ح ١٢٠

مشهد إلى مشهد، ولو كان المنقول إليه أقل فضلاً، كما لو نقل من النجف الأشرف إلى الكاظمية، وهل يجوز النيش لذلك؟
احتمالان، بعد أن عرفت قولهم بجوازه من الأدنى إلى الأفضل، وكذلك في النقل من المماثل إلى المماثل، احتمالان.

ص: ٣١٣

(مسأله _ ١٦): ينبغي للمؤمن إعداد قبر لنفسه، سواء كان في حال المرض أو الصحة، ويرجح أن يدخل قبره ويقرأ القرآن فيه.

(مسأله _ ١٦): {ينبغي للمؤمن إعداد قبر لنفسه، سواء كان في حال المرض أو الصحة، ويرجح أن يدخل قبره ويقرأ القرآن فيه}، وذلك لعموم ما دل على أن أكيس الأكيسين من أكثر ذكر هادم اللذات(١)، فإنه نوع من الذكر، وعموم ما دل على استحباب قراءه القرآن.

وخصوص ما حكى عن ربيع بن خثيم، أنه كان قد حفر قبراً وكان يدخل فيه ويقرأ القرآن ويقول: (رَبِّ ارْجِعُونِي لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً)(٢). ثم يخرج ويقول: خرجت فاعمل صالحاً(٣)، وقد كان الربيع من خيار أصحاب الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) ويبعد أن يكون يفعل ذلك بدون دليل عام أو خاص.

وما حكى عن السيدة العظيمة نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن المجتبي، أنها كانت حفرت قبرها بيدها، وصارت تنزل فيه

ص: ٣١٤

١- لما ورد في البحار: ج ٦ ص ١٢٤ _ ١٣٩ باب ٤ في ذم الفرار من الموت. والوسائل: ج ٢ ص ٦٤٨ الباب ٢٣ من أبواب الاحتضار. والمستدرک: ج ١ ص ٨٧ الباب ١٧ من أبواب الاحتضار

٢- سورة المؤمنون: الآية ١٠٠

٣- روضات الجنات: ج ٣ ص ٣٣٣ رقم ٣٠١

وتصلى وأنها قرأت فيه ستة آلاف ختمه (١).

وقد تقدم فى مسأله فرش القبر، عن محمد بن عثمان وكيل الإمام المهدي (عليه السلام) ما يؤيد ذلك، وكان المصنف حيث لم يظفر بما يدل على استحباب ذلك عبر بلفظ "ينبغي" و "يرجح".

ص: ٣١٥

١- سفينه البحار: ج ٢ ص ٦٠٤

مسألة ١٧ بذل الأرض لدفن المؤمن وكذلك الكفن

(مسألة ١٧ _): يستحبّ بذل الأرض لدفن المؤمن، كما يستحبّ بذل الكفن له، وإن كان غنيّاً، ففي الخبر: «من كفن مؤمناً كان كمن ضمن كسوته إلى يوم القيامة».

(مسألة ١٧ _): {يستحبّ بذل الأرض لدفن المؤمن} ففي روايه فرحه الغري(١): أن أمير المؤمنين (عليه السلام) اشترى أرضاً ما بين الخورنق إلى الحيره إلى الكوفه _ وفي خبر آخر: ما بين النجف إلى الحيره إلى الكوفه _ من الدهاقين بأربعين ألف درهم، وأشهد على شرائه، قال: فقلت له: يا أمير المؤمنين تشتري هذا بهذا المال وليس ينبت خطأ؟ فقال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: «كوفان كوفان يرد أولها على آخرها، يحشر من ظهرها سبعون ألفاً يدخلون الجنّه بغير حساب، فاشتهيت أن يحشروا من ملكي»(٢).

عن علي (عليه السلام): إن إبراهيم (عليه السلام) مرّ ببانقيا فاشتراه فقال له غلامه: يا خليل الرحمان ما تصنع بهذا الظهر، ليس فيه زرع، ولا ضرع؟ فقال له: «اسكت، فإن الله تعالى يحشر من هذا الظهر سبعين ألفاً يدخلون الجنّه بغير حساب، يشفع الرجل منهم لكذا وكذا»(٣).

{كما يستحبّ بذل الكفن له وإن كان غنيّاً، ففي الخبر: «من كفن مؤمناً كان كمن ضمن كسوته إلى يوم القيامة»} كما في

ص: ٣١٦

١- فرحه الغري: ص ٢٠

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٣٣ الباب ١٢ من أبواب الدفن ح ١

٣- علل الشرائع: ص ٥٨٥ الباب ٣٨٥ في نوادر العلل ح ٣٠

روايه الكافي (١١) والتهذيب (٢٢) عن الباقر (عليه السلام)، وفي الفقيه عن (الصادق عليه السلام) (٣).

وفي مسكن الفؤاد، عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «من كفن مسلماً كساه الله من سندس واستبرق وحرير» (٤).

وعن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أعطى لعلی (عليه السلام) قميصه ليكفن أمه فاطمه بنت أسد فيه» (٥).

وفي حديث أبي النضر، أنه لما مات يونس بن يعقوب بعث إليه أبو الحسن (عليه السلام) بحنوطه وتكفينه وجميع ما يحتاج إليه (٦).

وفي حديث: أرسل أبو الحسن (عليه السلام) إلى محمد بن الفرغ بثوب وكفن فيه لما مات (٧).

إلى غيرها من الروايات الدالة على استحباب التبرع بكل ما يحتاج إليه الميت، لا كفته فحسب.

ص: ٣١٧

١- الكافي: ج ٣ ص ١٦٤ باب ثواب من كفن مؤمناً ح ١

٢- التهذيب: ج ١ ص ٤٥٠ الباب ٢٣ في تلقين المحتضرين ح ١٠٦

٣- الفقيه: ج ١ ص ٩٢ الباب ٢٤ في غسل الميت ح ١٧

٤- مسكن الفؤاد: ص ١١٥ س ٨

٥- مناقب وفضائل الإمام علي: ص ٩١

٦- اختيار معرفة الرجال: ص ٣٨٦ ح ٧٢١

٧- المستدرک: ج ١ ص ١٠٧ الباب ٢٠ من أبواب الكفن ح ٣

(مسأله _ ١٨): يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن، ففي الخبر: من حفر لميت قبراً كان كمن بؤأ بيتاً موافقاً إلى يوم القيامة.

(مسأله _ ١٨): {يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن، ففي الخبر: «من حفر لميت قبراً كان كمن بؤأ بيتاً موافقاً إلى يوم القيامة»}، كما رواه الكافي (١) والتهذيب (٢) عن الباقر (عليه السلام) مسنداً، ورواه الصدوق في الفقيه (٣) مرسلًا.

وعن ثواب الأعمال وعقابها للصدوق، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «من احترف لمسلم قبراً محتسباً حرمه الله على النار، ووهبه بيتاً في الجنة، وأورده حوضاً فيه من الأباريق عدد النجوم عرضه ما بين أبله وصنعا» (٤).

وعن مسكن الفؤاد للشهيد، عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «ومن حفر قبراً لمسلم بنى له بيتاً في الجنة» (٥).

أقول: الظاهر أنه يشمل إعطاء المال لحفر غيره، فلا فرق بين التسيب والمباشرة، وإن كانت المباشرة أفضل.

ص: ٣١٨

١- الكافي: ج ٣ ص ١٦٥ باب ثواب من حفر لمؤمن قبراً ح ١

٢- التهذيب: ج ١ ص ٤٥٠ الباب ٢٣ في تلقين المحتضرين ح ١٠٧

٣- الفقيه: ج ١ ص ٩٢ الباب ٢٤ في غسل الميت ذيل ح ١٧

٤- ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: ص ٣٤١

٥- مسكن الفؤاد: ص ١١٥ س ٩

(مسأله _ ١٩): يستحب مباشره غسل الميت، ففي الخبر: كان فيما ناجى به موسى (عليه السلام) ربه قال: يا رب ما لمن غسل الموتى؟ فقال: أغسله من ذنوبه كما ولدته أمه.

(مسأله _ ١٩): {يستحب مباشره غسل الميت، ففي الخبر} المروى عن الباقر (عليه السلام): {كان فيما ناجى به موسى (عليه السلام) ربه قال: يا رب ما لمن غسل الموتى؟ فقال: «أغسله من ذنوبه كما ولدته أمه»} (١)، وفي روايه أخرى عن الصادق (عليه السلام) قال: «ما من مؤمن يغسل ميتاً مؤمناً ويقول وهو يغسله: يا رب عفوك عفوك، إلا عفى الله عنه» (٢).

ص: ٣١٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ٦٩١ الباب ٧ من أبواب غسل الميت ح ٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٦٩١ الباب ٧ من أبواب غسل الميت ح ٢

(مسألة ٢٠ _ ٢٠): يستحبّ للإنسان إعداد الكفن، وجعله في بيته، وتكرار النظر إليه. ففي الحديث: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إذا أعدّ الرجل كفنه كان مأجوراً كلما نظر إليه»، وفي خبر آخر: «لم يكتب من الغافلين، وكان مأجوراً كلما نظر إليه».

(مسألة ٢٠ _ ٢٠): {يستحبّ للإنسان إعداد الكفن، وجعله في بيته، وتكرار النظر إليه، ففي الحديث {الذى رواه السكونى عن الصادق (عليه السلام)} (١) قال: {قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إذا أعدّ الرجل كفنه كان مأجوراً كلما نظر إليه» (٢)، وفي خبر آخر {عن محمد بن سنان، عمن أخبره، عن الصادق (عليه السلام) قال: «من كان كفنه معه في بيته {لم يكتب من الغافلين، وكان مأجوراً كلما نظر إليه» (٣)}.

بقى شيء لا بأس بالتنبيه عليه، وهو أنه قد اعتيد سد باب سرداب بعض صحون الأئمة (عليهم السلام) مده حتى يسقط لحم الأموات وتكون عظاماً خاليه، ثم إخراج العظام إلى المقابر، يفعلون ذلك كل أربع سنوات مره، وقد احتمل بعض الفقهاء عدم البأس فى هذا العمل. وذلك لأن الوقف لا يختص بهؤلاء، فكما أنه لا يصح أن يبقى إنسان فى نفس الحرم الشريف مده مديده يزاحم سائر الزوار لأن الوقف لا يختص به، بل

ص: ٣٢٠

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٧٥٥ الباب ٢٧ من أبواب التكفين ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٥٦ الباب ٢٧ من أبواب التكفين ح ٣
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٧٥٦ الباب ٢٧ من أبواب التكفين ح ٢

للعوم، كذلك بالنسبه إلى السرداب المعد للأموات، ومثله ما إذا وقف إنسان سرداباً لدفن الأموات كذلك، فأدله تحريم النيش لا تشمله، إذ لا إجماع هنا، ولا إطلاق للأدله، والمسأله بحاجه إلى التأمل، والله العالم(١).

ص: ٣٢١

١- إلى هنا انتهى الجزء الثامن من كتاب الطهاره حسب تجزأه المؤلف دام ظله

وهى كثيره، وعدّ بعضهم سبعاً وأربعين، وبعضهم أنهاها إلى خمسين، وبعضهم إلى أزيد من ستين، وبعضهم إلى سبع وثمانين، وبعضهم إلى مائه،

{فصل}

{فى الأغسال المندوبه}

{وهى كثيره، وعدّ بعضهم سبعاً وأربعين، وبعضهم أنهاها إلى خمسين، وبعضهم إلى أزيد من ستين، وبعضهم إلى سبع وثمانين، وبعضهم إلى مائه} ولا يبعد صحّحه العدد الأخير، كما يظهر من مطاوى هذا البحث.

وهي أقسام: زمانيه، ومكائيه، وفعليه: إما للفعل الذي يريد أن يفعل، أو للفعل الذي فعله، والمكائيه أيضاً في الحقيقه فعليه، لأنها إما للدخول في المكان، أو للكون فيه.

أما الزمانيه فأغسال: أحدها غسل الجمعة،

{وهي أقسام: زمانيه} يستحب في زمان خاص، كغسل يوم الجمعة.

{ومكائيه} يستحب لمكان خاص، كدخول مكة المكرمة.

{وفعليه} يستحب لفعل خاص، كالإحرام.

{إما للفعل الذي يريد أن يفعل} كما مثلنا من غسل الإحرام {أو للفعل الذي فعله} كالغسل لرؤيه المصلوب بعد ثلاثه أيام.

{والمكائيه أيضاً في الحقيقه فعليه، لأنها إما للدخول في مكان} خاص، كالغسل لدخول الحرم.

{أو للكون فيه} كالغسل للوقوف بعرفات، فالغسل فيهما يستحب لفعل خاص.

نعم بين المكائيه والفعليه عموم مطلق، فكل مكائيه فعليه، ولا عكس.

{أما الزمانيه فأغسال: أحدها غسل الجمعة} وسمى به، لأن أصله لهذا اليوم، وإن جاز أن يأتي به قبل أو بعد

ورجحانه من الضروريات، وكذا تؤكد استحبابه معلوم من الشرع، والأخبار في الحث عليه كثيره، وفي بعضها أنه يكون طهاره له من الجمعه إلى الجمعه،

{ورجحانه من الضروريات} كما صرح به غير واحد، وفي روايه الأصمغ: إن أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا أراد أن يوبخ الرجل يقول: «والله لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعه»^(١).

ولا يخفى أنه كان في بعض الأحيان، وتوبيخه كان لأجل الكسالة، لا أي شيء آخر.

وعن الصادق (عليه السلام)، قال: «لا يترك غسل الجمعه إلا فاسق... ومن فاته غسل يوم الجمعه فليقضه يوم السبت»^(٢).

{وكذا تؤكد استحبابه معلوم من الشرع، والأخبار في الحث عليه كثيره، وفي بعضها} كخبر محمّد بن سنان، عن الرضا (عليه السلام): «إنه يكون طهاره له من الجمعه إلى الجمعه»^(٣) والمراد به إما الطهاره الجسديه، إذ التّن يكون عديما بينهما، أو أقل من التارك، أو الطهاره النفسيه، فإن الغسل نور

ص: ٣٢٥

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٧ الباب ٧ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٢
 - ٢- البحار: ج ٧٨ ص ١٢٩ في فضل غسل الجمعه ح ١٧
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٦ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١٨

وفى آخر: «غسل يوم الجمعة طهور، وكفّاره لما بينهما من الذنوب من الجمعة إلى الجمعة»، وفى جملة منها، التعبير بالوجوب، ففى الخبر: «أنه واجب على كل ذكر أو أنثى من حر أو عبد»، وفى آخر عن غسل يوم الجمعة، فقال عليه السلام: «واجب على كل ذكر وأنثى من حر أو عبد»،

للنفس، كما أن الوضوء كذلك.

{وفى آخر} كما رواه الفقيه مرسلاً {«غسل يوم الجمعة طهور، وكفّاره لما بينهما من الذنوب، من الجمعة إلى الجمعة»} (١)، والظاهر أن المراد إلى الجمعة الآتية، وكونه كفّاره يراد به اقتضاؤه ذلك، ومن المعلوم إرادته بعض الذنوب الصادرة من المؤمنين الذى غالباً تصدر منهم اللمم ونحوه.

{وفى جملة منها} كخبر محمد، وخبر عبد الله، كليهما عن الرضا (عليه السلام) {التعبير بالوجوب، ففى الخبر: أنه «واجب على كل ذكر أو أنثى، من حر أو عبد»} (٢) وفى {خبر {آخر}: سأله {عن غسل يوم الجمعة؟ فقال (عليه السلام): «واجب على كل ذكر وأنثى من حر أو عبد»} (٣)، باختلاف فى الجملة، بين الرواية

ص: ٣٢٦

-
- ١- الفقيه: ج ١ ص ٦١ فى غسل الجمعة وآداب الحمام ح ٥
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٣ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٤ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٦

وفى ثالث: «الغسل واجب يوم الجمعة»، وفى رابع: قال الراوى كيف صار غسل الجمعة واجباً؟ فقال عليه السلام: «إن الله أتم صلاه الفريضة بصلاه النافله _ إلى أن قال _ وأتم وضوء النافله بغسل يوم الجمعة»،

وبين ما ذكره (١).

وليس المراد استثناء الخنثى، بل لأن الذكر والأثنى هما الصنف الغالب، ولذا ذُكرا، وإلا فلا شبهه فى استحبابه على الخنثى أيضاً، وإن قلنا بأنه صنف ثالث، وسيأتى أن المراد بالواجب "الثابت" لا الوجوب فى مقابل الاستحباب.

{وفى ثالث} وهو خبر زواره المروى عن الباقر (عليه السلام): «{الغسل واجب يوم الجمعة}» (٢)، وقريب منه خبره المروى فى الفقيه (٣) عنه (عليه السلام).

{وفى رابع} وهو خبر الحسين بن خالد، عن الكاظم (عليه السلام) {قال الراوى: كيف صار غسل الجمعة واجباً؟ فقال (عليه السلام): «إن الله أتم صلاه الفريضة بصلاه النافله _ إلى أن قال _ وأتم وضوء النافله بغسل يوم الجمعة}» (٤) فما كان فى الأولين

ص: ٣٢٧

١- بتقديم كلمه (عبد) على كلمه (حر) فى الروايتين

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٧ الباب ٧ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١

٣- الفقيه: ج ١ ص ٢٦٦ الباب ٥٧ من أبواب وجوب الجمعة ح ١

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٤ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٧

وفى خامس: «لا- يتركه فاسق»، وفى سادس: «عمّن نسيه حتى صلى قال (عليه السلام): إن كان فى وقت فعليه أن يغتسل ويعيد الصلاة، وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته»، إلى غير ذلك

من نقص غير مبطل، يكملهما الآخران.

{وفى خامس: لا- يتركه إلا- فاسق} فعن كتاب الشيخ جعفر عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا- يترك غسل الجمعة إلا فاسق»^(١). كما تقدم، والمراد به من خرج عن طاعة الله سبحانه، ومن المعلوم أن ترك المستحب أيضاً نوع من الخروج عن الطاعة.

{وفى سادس} وهو خبر عمار، عن الصادق (عليه السلام): {عمّن نسيه حتى صلى، قال عليه السلام: «إن كان فى وقت، فعليه أن يغتسل ويعيد الصلاة، وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته»}^(٢)، كما ورد مثل ذلك فيمن توضعاً بدون بسم الله، وأن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال له: «أعد وضوءك وصلاتك»^(٣). وقد كان المعصوم يفعل أحياناً مثل ذلك فى المستحب، للتأكيد عليه حتى لا ينسى {إلى غير ذلك}.

ص: ٣٢٨

-
- ١- البحار: ج ٧٨ ص ١٢٩ الباب ٥ باب فضل غسل الجمعة ح ١٧
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٨ الباب ٨ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ٢٩٨ الباب ٢٦ من أبواب الوضوء ح ٦

وعن رساله الشهيد (رحمه الله): قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «من اغتسل يوم الجمعة محيت ذنوبه وخطايا» ((١)).

وفى روايه العليل المرويه عن الأصمغ، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) فى حديث «أنه _ أى تارك غسل الجمعة _ لا يزال فى همّ إلى الجمعة الأخرى» ((٢)).

وعن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «إن لله مدينة فى الهواء كقشر البيض _ أى فى البياض _ لها سبعون ألف باب على كل باب منها ملائكه مثل ولد آدم ألف جزء _ أى عددهم أكثر من كل بنى آدم ألف مره _ فإذا كان يوم الجمعة ويوم العروبه، اجتمعوا كلهم ويقولون: اللهم اغفر لمن اغتسل يوم الجمعة» ((٣)).

أقول: ويسمى يوم "العرويه" لأن العرب جعلوا هذا اليوم عيدهم قبل الإسلام، فلما جاء الإسلام أقرّه، ولعلّه كان له أصلاً فى الأديان السابقه، أو ألهموا جعل هذا اليوم عيداً.

ص: ٣٢٩

-
- ١- البحار: ج ٧٨ ص ١٢٧ الباب ٥ باب فضل غسل الجمعة ح ١٣
 - ٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ١٠ الباب ١ باب فضل غسل الجمعة ح ٢
 - ٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٥٢ الباب ٣ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١٤

ولذا ذهب جماعه إلى وجوبه، منهم الكليني، والصدوق، وشيخنا البهائي، على ما نقل عنهم،

{ولذا ذهب جماعه إلى وجوبه، منهم الكليني، والصدوق، وشيخنا البهائي} وبعض من تأخر عنه. ويميل إليه المحقق الأردبيلي، والكفايه، كما في المستند وغيره {على ما نقل عنهم} وإن ناقش بعض في صحه النسبه إلى الثلاثه الأولى، بل قال: إنهم أيضا أرادوا الاستحباب، وكيف كان فمنشأ القول بالوجوب أمور:

الأول: لفظ الوجوب في جملة من الروايات، الظاهر في كونه واجباً مقابل المستحب، كما تقدم في بعض الروايات.

الثاني: الأمر به في جملة من الروايات، كصحيحه محمد: «اغتسل يوم الجمعة إلا أن تكون مريضاً أو تخاف على نفسك»^(١).

الثالث: ما دلّ على تقديمه إن لم يتمكن في يوم الجمعة، وقضائه يوم السبت. كروايه الحسين بن موسى عن أمه وأم أحمد، كنا مع أبي الحسن (عليه السلام) بالباديه، ونحن نريد بغداد، فقال: لنا يوم الخميس: «اغتسلا اليوم لغد»^(٢)، ومثله مرسله محمد بن

ص: ٣٣٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٥ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١١

٢- الكافي: ج ٣ ص ٤٢ باب وجوب الغسل يوم الجمعة ح ٦

الحسين (١١).

وفى روايه سماعه: «فإن لم يجد فليقضه من يوم السبت» (٢). فإنه لو لم يكن واجباً لم يلزم تقديمه ولا قضاؤه.

الرابع: ما دلّ على أن تاركه فاسق.

الخامس: ما ورد فيه من كلمه «لا بد» الظاهره فى الوجوب، كمرسله حريز، قال (عليه السلام): «لا بد من الغسل يوم الجمعة فى السفر والحضر، ومن نسى فليعد من الغد» (٣).

السادس: ما أمر بالاستغفار عن تركه، كمرسله سهل (٤)، وروايه النهايه (٥).

السابع: ما دلّ على وجوب إعادة الصلاة على تاركه، كخبر

ص: ٣٣١

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٨ الباب ٩ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٩ الباب ١٠ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٩ الباب ١٠ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١
 - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٨ الباب ٧ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣
 - ٥- النهايه، من الجوامع الفقيهيه: ص ٢٨٣ س ٣٠

السباطى، عن الصادق (عليه السلام) كما تقدم.

ويرد على هذه الأدلة: أولاً: ضعف السند فى جملة منها، حتى أنها لا تصلح للاعتماد.

ثانياً: ضعف الأدلة، مثلاً: إن التقديم والقضاء لا يلازمان الوجوب، كما فى نافله الليل، حيث تُقدم وتُفضى.

ومرسله سهل، لا- دلالة فيها، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يدع غسل الجمعة ناسياً أو غير ذلك؟ قال (عليه السلام): «إن كان ناسياً فقد تمت صلاته، وإن كان متعمداً، فالغسل أحب إلى، فإن هو فعل فليستغفر الله ولا يعود». فإن ظاهر «أحب» أقوى من ظاهر الاستغفار، وإن قيل بعدم الأظهرية لا بد من التساقت، فلا دلالة، ولفظ الوجوب فى بعض الروايات يسقط عن ظهوره بسبب السياق، كموثقه سماعه عن غسل الجمعة؟ فقال: «واجب فى السفر والحضر - إلى أن قال - وغسل المحرم واجب، وغسل يوم عرفه واجب، وغسل الزيارة واجب، إلا من عله، وغسل دخول البيت واجب، وغسل دخول الحرم يستحب أن لا تدخله إلا بغسل» (١).

ص: ٣٣٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٧ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣

فإن السياق وكلمه «يستحب» يسقطان الظاهر عن ظهوره، بل: يبدلانه إلى الاستحباب، إلى غير ذلك من ضعف الأدله فى بعضها.

ثالثاً: لو فرض الظهور فى الوجوب، فالإعراض يوجب سقوطه، فإنه لم يظهر من أحد من القدماء القول بالوجوب، والقائل به من المتأخرين قليل جداً، بل أقل من القليل.

رابعاً: إن هذه الأخبار على تقدير تماميتها من جميع الجهات، معارضه بما دلّ على الاستحباب، مما يكون قرينه لصرفها عن ظاهرها، ولا أقل من التكافؤ والتساقط، فالمرجع الأصل، كخبر على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الغسل فى الجمعه والأضحى والفطر؟ قال: «سنه وليس بفريضه»^(١).

وفى خبر زراره، عن الصادق (عليه السلام) فقال: «هو سنه فى الحضر والسفر»^(٢).

ص: ٣٣٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٤ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٩

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٥ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١٠

لكن الأقوى استحبابه، والوجوب في الأخبار منزل على تأكيد الاستحباب

وما رواه المقنعه، عن الصادق (عليه السلام): «غسل الجمعة والفطر سنه في السفر والحضر»^(١).

وفى روايه على بن أبى حمزه، عن الصادق (عليه السلام)، عن غسل العيدين أوجب هو؟ قال: «هو سنه». قلت: فالجمعه؟ قال: «هو سنه»^(٢).

وفى روايه جمال الأسبوع، عن الباقر (عليه السلام): إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لعلى (عليه السلام) _ فى حديث غسل الجمعة _ : «فإنه ليس شىء من التطوع أعظم منه»^(٣)، إلى غيرها من الروايات الداله على الاستحباب.

ولذا قال المصنف: {لكن الأقوى استحبابه، والوجوب فى الأخبار منزل على تأكيد الاستحباب}، فإن الإسلام جعل اللازم من المصالح واجباً، وكلما كان ألزم كان وجوبه أكد، كما جعل الأكثر من المفسد محرماً، وكلما كان ألزم، كانت حرمة أكد، ثم جعل

ص: ٣٣٤

١- المقنعه: ص ٢٦ باب العمل فى ليله الجمعة ويومها، السطر ١١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٥ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١٢

٣- جمال الأسبوع: ص ٣٦٦ فضيله غسل الجمعة

وفيه قرائن كثيره على إرادته هذا المعنى، فلا ينبغي الإشكال فى عدم وجوبه، وإن كان الأحوط عدم تركه.

سائر المصالح مستحبات، وسائر المفاسد مكروهات، مع ملاحظه الآكديه والأقل تأكيداً فى مراتب المستحبات والمكروهات، وإنما لم يجعل الإسلام كل مصلحه واجبه، وكل مفسده محرمة، لأن ذلك يوجب العسر والحرج، بالإضافة إلى أنه لا تصل مرتبه بعض المصالح والمفاسد إلى حدّ الإلزام.

{وفيه قرائن كثيره على إرادته هذا المعنى} أى الاستحباب المؤكد كما ذكرنا جملة منها.

{فلا ينبغي الإشكال فى عدم وجوبه، وإن كان الأحوط عدم تركه} لهذا التأكيد البليغ فى الروايات.

(مسأله _ ١): وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الثاني

(مسأله _ ١): {وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الثاني} أي الفجر الصادق، فلم يشرّع قبل ذلك إلا فيما استثنى.

وفى الجواهر أنه لا خلاف فى ذلك، وعن الخلاف والتذكرة الإجماع عليه، وفى المستند إجماعاً، كما صرح به جماعة.

إما عدم الإجزاء قبل الفجر، فلأنه عباده توقيفيه، والأدلة دلت على أنه شرّع فى يوم الجمعة، الظاهر فى نهاره، فلا دليل على الكفاية قبله، لكن ربما يحتمل كفايته ليله الجمعة، لأمرين:

الأول: المناط فى الغسل خصوصاً بقريته تقديمه يوم الخميس لخائف عدم تمكنه من الغسل يوم الجمعة، فإن المناط فى هذا الغسل هو النظافة فى يوم الجمعة، كما صرح بذلك، رواه محمد بن عبد الله المرويه عن الفقيه (١) والتهذيب (٢) والعلل (٣)، ومن المعلوم أن النظافة تحصل قبل الأذان وبعد الأذان على حد سواء.

ص: ٣٣٦

١- الفقيه: ج ١ ص ٦٢ الباب ٢٢ فى غسل الجمعة وآداب الحمام ح ٦

٢- التهذيب: ج ١ ص ٣٦٦ الباب ١٧ فى الأغسال وكيفية الغسل من الجنابه ح ٥

٣- علل الشرائع: ج ٢ ص ٢٨٥ الباب ٢٠٣ عله وجوب غسل الجمعة ح ٣

الثانى: إن لفظ اليوم يطلق على مجموع النهار والليل، كما يطلق على النهار مقابل الليل، وما دلّ على كون الغسل فى النهار لا يصلح للتقييد، لأن المستحبات لا تقيّد بالمقيّدات، بل تدلّ المقيّدات على الاستحباب الزائد، وهذا الاحتمال وجيه وإن لم أر أحداً قال به، وأما الإجزاء بعد الفجر، فلا إطلاق اليوم عليه، ولجملة من الروايات:

كصحيح زراره والفضيل، قالوا: قلنا له _ وفى بعض الروايات نقله، عن الباقر (عليه السلام) _: أيجزى إذا اغتسلت بعد الفجر للجمعه؟ فقال: «نعم»^(١).

وخبر زراره، عن أحدهما (عليهما السلام): «إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءك غسلت ذلك للجنابه والجمعه وعرفه»^(٢).

وخبر ابن بكير، عن الصادق (عليه السلام) _ فى أغسال شهر رمضان _ قلت: فإن نام بعد الغسل؟ قال: «هو مثل غسل يوم الجمعة إذا اغتسلت بعد الفجر أجزاءك»^(٣).

ص: ٣٣٧

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٠ الباب ١١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٦٣ الباب ٣١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٠ الباب ١١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٢

إلى الزوال،

وعن الرضوى: «يجزيك إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر، وكلما قرب من الزوال فهو أفضل» (١).

وفى روايه عبد الله بن بكير، «أليس هو مثل غسل يوم الجمعة إذا اغتسلت بعد الفجر كفاك» (٢).

بل وروايه جميل، قال: «إذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر، أجزأ عنه ذلك الغسل، من كل غسل يلزمه فى ذلك اليوم» (٣).

{إلى الزوال} كما هو المشهور، بل عن المعبر الإجماع عليه، وربما يقال: بامتداد وقته إلى الغروب، أو إلى ما قبل الزوال، أو إلى أن يصلّى الجمعة، كما ذهب إلى كل واحد من هذه الأقوال قائل، جزماً أو ميلاً، ويدل على المشهور جمله من الروايات:

كقوله (عليه السلام) فى خير زواره: «لا تدع الغسل يوم الجمعة فإنه سنه _ إلى أن قال _ وليكن فراغك من الغسل قبل

ص: ٣٣٨

١- فقه الرضا: ص ١٩ س ٧

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥١ الباب ١١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٤

٣- الكافى: ج ٣ ص ٤١ باب ما يجزئ الغسل منه إذا اجتمع ح ٢

الزوال، فإذا زالت فقم وعليك السكينة والوقار»(١).

وخبر محمد، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إن الأنصار كانت تعمل في نواضحها وأموالها، فإذا كان يوم الجمعة، حضروا المسجد، فتأذى الناس بأرواح أباطهم وأجسادهم، فأمرهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بال غسل، فجرت بذلك السنة»(٢).

وأما من قال: بامتداده إلى الليل، فقد استدل بصدق اليوم، والروايتان لا تصلحان للتقييد، لأنه في باب المستحبات، ولما في المروى عن قرب الإسناد، عن الرضا (عليه السلام): «كان أبي يغتسل يوم الجمعة عند الرواح»(٣). فإن المراد بالرواح إما من الزوال إلى الليل، أو آخر النهار _ كما صرح بذلك أهل اللغة _، وأجيب عنه باحتمال أن يراد بالرواح، الرواح إلى الجمعة، لئبعد أن يلتزم الإمام بخلاف المستحب من كون الغسل قبل الزوال، فإن لفظ "كان" ظاهر في الاستمرار، هذا بالإضافة إلى بعض الروايات الدالة على انقضاء وقته بالزوال، كموثق ابن بكير،

ص: ٣٣٩

١- الوسائل: ج ٥ ص ٧٨ الباب ٤٧ من أبواب صلاة الجمعة ح ٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٥ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١٥

٣- قرب الإسناد: ص ١٥٨

عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن رجل فاته الغسل يوم الجمعة، قال: «يغتسل ما بينه وبين الليل، فإن فاته اغتسل يوم السبت»^(١).

والرضوى: «وإن نسيت الغسل ثم ذكرت وقت العصر أو من الغد فاغتسل»^(٢).

لكن أورد عليها: بأن الأول ليس "الفوت" فيه في كلام الإمام (عليه السلام)، والثاني لا دلالة فيه إلا على أن الأفضل قبل الظهر. أقول: وهذا القول ليس ببعيد، وما تقدم في روايه محمد حكمه، كما هو واضح، فلا يمكن أن يكون مقيداً، ويؤيده ما سيأتي من خبري عبد الله وحرير.

الثالث: فقد استدل بما تقدم من قوله: (عليه السلام) في خبر زراره و«ليكن فراغك من الغسل قبل الزوال».

وفيه: إن ظاهره أن ذلك لأجل درك الصلاة، لا أن الوقت ينتهي قبل الزوال.

الرابع: بأن الحكمه في الغسل هي النظافه حاله الصلاه، وهي

ص: ٣٤٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٠ الباب ١٠ من أبواب الأغمسال المسنوننه ح ٤

٢- فقه الرضا: ص ١٩ سطر ٩

وبعده إلى آخر يوم السبت قضاء،

تدل على بقاء وقته إلى أن يصلى الجمعة، وفيه: إن الحكمه لا تعين الحكم، خصوصاً بعد وجود الدليل على التحديد.

{و} أما المشهور، فقد قالوا: إن {بعده إلى آخر يوم السبت قضاء} خلافاً للصدوقين، حيث خصا قضاءه في يوم الجمعة بما بعد العصر، لا من الزوال إلى الغروب. ولجماعه: حيث خصوا القضاء بالنسبه إلى السبت بنهاره فلا يأتي به في ليله السبت.

والأقوى المشهور، أما أنه يُقضى فلجمله من الأدله المذكوره والآتيه.

وأما خبر ذريح، عن الصادق (عليه السلام) في الرجل هل يقضى غسل الجمعة؟ قال: «لا» (١). فالمراد به عدم وجوب القضاء، وذلك بقريته تلك الروايات، والإجماع المكرر في كلامهم.

وأما إنَّ وقته من الزوال إلى آخر يوم السبت، فلخبر سماعه، عن الصادق (عليه السلام) في الرجل لا يغتسل يوم الجمعة في أول النهار، قال: «يقضيه آخر النهار، فإن لم يجد فليقضه من يوم السبت» (٢)، فإن يوم السبت، يشمل نهاره وليله.

ص: ٣٤١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٠ الباب ١٠ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٥

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٩ الباب ١٠ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣

وموثق ابن بكير المتقدم، قال (عليه السلام): «يغتسل ما بينه وبين الليل، فإن فاته اغتسل يوم السبت».

وما رواه الهدايه، عن الصادق (عليه السلام): «إن نسيت الغسل أو فاتك لعله، فاغتسل بعد العصر، أو يوم السبت»^(١).

والرضوى: «إن نسيت الغسل، ثم ذكرت وقت العصر أو من الغد، فاغتسل».

وخبر عبد الله: «لا يترك غسل يوم الجمعة إلا فاسق، ومن فاته غسل الجمعة فليقضه يوم السبت»^(٢).

ومرسل حريز، عن الباقر (عليه السلام): «لا بد من غسله يوم الجمعة، وفي السفر والحضر، فمن نسي فليعد من الغد»^(٣).

أما من قال: باختصاص القضاء بما بعد العصر، فقد استدل بخبر سماعه، والرضوى، والنهائي، حيث ذكر فيها كلمه «بعد العصر». لكن الظاهر أن المراد بعد صلاه العصر، حيث إن الآتى إلى المسجد يصلى الصلاتين ثم يخرج، ومن قال: بعدم القضاء ليله السبت، فقد استدل بأن «يوم السبت» لا يشمل الليل، بل

ص: ٣٤٢

١- الهدايه، من الجوامع الفقيهيه: ص ٥٠ باب غسل الجمعة س ١٤

٢- البحار: ج ٧٨ ص ١٢٩ باب فضل غسل الجمعة ح ١٧

٣- الكافي: ج ٣ ص ٤٣ باب وجوب الغسل يوم الجمعة ح ٧

لكن الأولى والأحوط، فيما بعد الزوال إلى الغروب من يوم الجمعة، أن ينوى القربه من غير تعرض للأداء والقضاء، كما أن الأولى مع تركه إلى الغروب أن يأتي به بعنوان القضاء في نهار السبت، لا في ليله

ظاهرة نهار السبت، وفيه: إن العرف يرى فيه الإطلاق، بالإضافة إلى المناطق، وإلى بعض المؤيدات الأخر.

ثم إن المصنف حيث احتمل كونه أداءً في عصر الجمعة، قال: {لكن الأولى والأحوط فيما بعد الزوال إلى الغروب من يوم الجمعة أن ينوى القربه} فقط {من غير تعرض للأداء والقضاء} كما أنه (رحمه الله) حيث احتمل عدم ورود قضائه ليله السبت، قال: {كما أن الأولى مع تركه إلى الغروب، أن يأتي به بعنوان القضاء في نهار السبت، لا في ليله}، لكن قد عرفت أن مقتضى الأدلة هو ما ذكره أولاً.

ثم إنه لا فرق في تشريع القضاء، بين كونه تركه تهاوناً، أو جهلاً، أو نسياناً، أو لفقد الماء، أو لمرض، أو غيرها، وذلك لإطلاق جملة الأدلة، وذلك لخبر ابن بكير، «عن رجل فاته الغسل يوم الجمعة» إلى آخره، والفوت يصدق بكل ذلك.

وخبر عبد الله: «ومن فاته غسل الجمعة» الخبر، وصدر خبر سماعه: «الرجل لا يغتسل يوم الجمعة».

فما عن الصدوقين باختصاص القضاء بالناسي، وعن الحلّي إنه لو تركه تهاوناً، ففي استحباب قضاءه يوم

وآخر وقت قضاؤه غروب يوم السبت، واحتمل بعضهم جواز قضاؤه إلى آخر الأسبوع، لكنه مشكل،

السبت إشكال، ممنوع وإن استدل له بالشرطية في قوله (عليه السلام): «إن نسيت الغسل» وقوله (عليه السلام): «فمن نسي»، إذ فيه: إن الشرط لا مفهوم له في المستحبات.

{وآخر وقت قضاؤه غروب يوم السبت} وذلك للأدلة الدالة على أنه يقضى يوم السبت {واحتمل بعضهم جواز قضاؤه إلى آخر الأسبوع} كما عن المصاييح، إنه احتمله بعض مشايخه المعاصرين، ولعل وجهه الرضوى قال: «فإن فاتك الغسل يوم الجمعة، قضيت يوم السبت أو بعده من أيام الجمعة»^(١)، والمعنى أيام الأسبوع _ لأن الجمعة تطلق على الأسبوع _ وفي المستند، إنه (لا بأس به للتسامح)^(٢) {لكنه مشكل} لعدم وجود قائل به، بل في البحار: (فلم أر به قائلًا ولا رواية)^(٣)، وفي المستند^(٤) اعترف بأنه لم يجد قائلًا به، لكن الظاهر عدم البأس به، فإنه من فروع التسامح.

ص: ٣٤٤

١- فقه الرضا: ص ١١ س ٣٦

٢- المستند: ج ١ ص ٢٠٧ س ٣٠

٣- البحار: ج ٧٨ ص ١٢٦ الباب ٥ في فضل غسل الجمعة

٤- المستند: ج ١ ص ٢٠٧ س ٣٠

نعم لا بأس به، لا بقصد الورود، بل برجاء المطلوبيه، لعدم الدليل عليه، إلا الرضوى غير المعلوم كونه منه عليه السلام.

{نعم لا بأس به، لا بقصد الورود، بل برجاء المطلوبيه، لعدم الدليل عليه، إلا الرضوى غير المعلوم كونه منه عليه السلام}.

أقول: لا- أقل من كونه فتوى الفقيه، وفي مثله يجرى التسامح، ثم إن الغسل كلما كان أقرب إلى الزوال كان أفضل، كما أفتى به المشهور، ولعلمهم استفادوه من الحكمه الوارده فى روايه محمد بن عبد العزيز فى قصه الأنصار.

ثم إنه لو لم يتمكن من الغسل الكامل قبل الزوال، فهل الأفضل إتيانه ببعض الغسل، أو تأخيره جميعاً، لا يبعد الأول، إذا كان يأتي بالبقية بعداً لدليل الميسور(1)، والحكمه، وقد عرفت سابقاً أن الغسل، لا موالاه فيه.

ص: ٣٤٥

١- العوالى: ج ٤ ص ٥٨ ح ٢٠٥

(مسأله ٢ _ ٢): يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس،

(مسأله ٢ _ ٢): {يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس} فى الجملة، بلا- إشكال ولا- خلاف، وعن كشف اللثام نسبتة إلى الأصحاب، وعن المعتمر والحدائق الاتفاق عليه، ويدل عليه صحيح الحسين بن موسى عن أمه وأم أحمد قالتا: كنا مع أبى الحسن (عليه السلام) فى البادية ونحن نريد بغداد، فقال لنا يوم الخميس: «اغتسلا اليوم لغد يوم الجمعة، فإن الماء بها غداً قليل»^(١)، فاغتسلنا يوم الخميس ليوم الجمعة.

وفى الرضوى: «وإن كنت مسافراً وتخوفت عدم الماء يوم الجمعة، فاغتسل يوم الخميس»^(٢).

والظاهر من لحن الروايات، بضميمه فهم الفقهاء: عدم الاختصاص بالسفر، فيجوز ذلك فى الحضر أيضاً، كما هو المشهور، كما أن الظاهر بل صريح جملة منهم عدم الاختصاص بخوف عدم الماء، بل يشمل كل أقسام عدم

ص: ٣٤٦

١- الكافى: ج ٣ ص ٤٢ باب وجوب الغسل يوم الجمعة ح ٦

٢- فقه الرضا: ص ١١ س ٣٦

بل ليله الجمعة إذا خاف إعواز الماء يومها،

القدره، ولو لمرض، أو برد، أو وجود غير المحرم، حيث لا يتمكن الستر منه، أو غير ذلك، لأن المستفاد من النص عرفاً هو عدم التمكن من الغسل، لا خصوص العوز.

ثم إن المشهور أن خوف العجز عن الغسل يوم الجمعة كاف في التقديم، للمناط، ولصدق "الخوف" الوارد في الرضوى، خلافاً لمن شرط اعتبار اليأس، ومن شرط اعتبار الظن بالعدم، واستدلوا لذلك بالأصل في عدم صحه التقديم، إلا في الموارد المتيقن، وبظاهر قوله (عليه السلام): «إنكم تأتون غداً منزلاً ليس فيه ماء»^(١)، فانه يدل على التقديم في صورته القطع بالعدم، فيلحق به اليأس والظن بالعدم، دون ما سواهما، وفيه: وجود لفظ "الخوف" في الرضوى المؤيد بالشهره، وإثبات الشيء في مرسل محمد بن الحسين "بعدم الماء" لا ينفي ما عداه، فإنه من مفهوم اللقب.

{بل وليله الجمعة إذا خاف إعواز الماء يومها}، وذلك لإطلاق "الجمعه" على مجموع النهار والليل، كما عرفت في المسأله السابقه،

ص: ٣٤٧

أما تقديمه ليله الخميس فمشكل، نعم لا بأس به مع عدم قصد الورود، واحتمل بعضهم

وللمناط فى التقديم فى يوم الخميس، فليله الجمعة أولى، وهذا هو المشهور بين الفقهاء، بل عن المصابيح دعوى الإجماع عليه، خلافاً لبعض حيث اقتصر فى التقديم على نهار الخميس، لانسباق النهار من يوم الجمعة، والمناط غير متيقن، فالأصل العدم، لكن هذا خروج عن المتفاهم عرفاً، خصوصاً بملاحظه العله فى روايه غسل الأنصار، فما ذهب إليه المشهور هو المتعين.

{أما تقديمه ليله الخميس فمشكل} وذلك لانصراف "اليوم" إلى النهار، لكنك قد عرفت أن "اليوم" شامل لمجموع النهار والليل، والانسباق لو كان فهو بدوى.

نعم قد تقدم القرينه على كون المراد النهار، وعليه فلا بأس بالغسل ليله الخميس أيضاً خصوصاً بعد العله الوارده فى خبر الأنصار.

نعم الأحوط الأولى أنه إذا تمكن منه نهار الخميس، لا يقدمه ليله الخميس، أما نهار الخميس فالظاهر أن أوقاته سواء، كما فى ليله الجمعة، وإن كان لا يبعد أنه كلما قرب إلى نهار الجمعة كان أفضل، للمناط فى كونه كلما قرب إلى الزوال كان أفضل.

{نعم لا بأس به مع عدم قصد الورود، واحتمل بعضهم

جواز تقديمه حتى من أول الأسبوع أيضا، ولا دليل عليه، وإذا قدمه يوم الخميس ثم تمكن منه يوم الجمعة يستحب إعادته

جواز تقديمه حتى من أول الأسبوع أيضا { ولعله للمناط في النظافة، وأخبار تقديم يوم الخميس، وكونه كالتأخير، فكما يؤخره إلى آخر الأسبوع _ حسب الرضوى _ كذلك يقدمه إلى أول الأسبوع.

ثم إن المحكى عن الحلبي إثبات غسل آخر _ غير غسل نهار الجمعة _ ليلته الجمعة، والمشهور قالوا: إنهم لم يجدوا له دليلاً، فإذا كان التسامح يكفي فيه فتوى الفقيه كان لا بأس بالقول بذلك.

ثم هل يصح تقديمه لمن لا يريد الغسل يوم الجمعة، لا لعذر، بل اعتباطاً، يحتمل ذلك للمناط، والعدم لعدم الدليل فالأصل عدمه، كما أنه لو احتل في يوم الخميس عدم تيسير الغسل يوم الجمعة، لم يبعد جواز تقديمه للمناط، وإن كان الأحسن أن يقصد القربه المطلق لا الورود.

{و} ذلك لأنه {لا دليل عليه} فالإتيان به بقصد الورود مشكل.

{وإذا قدمه يوم الخميس ثم تمكن منه يوم الجمعة يستحب إعادته} كما ذهب إليه العلامة والشهيد وغيرهما، لإطلاق أدله استحباب غسل الجمعة، ولسقوط البدل عند التمكن من المبدل منه، وذهب بعض إلى العدم، لأن موضوع الغسل هو الخوف، لما

وإن تركه يستحب قضاؤه يوم السبت، وأما إذا لم يتمكن من أدائه يوم الجمعة فلا يستحب قضاؤه،

تحقق كان ثابتاً شرعاً، ومعه لا مجال للمبدل منه، وفيه: إن الموضوع أخذ طريقاً، فلما تحقق عدم صحه ما كان يتخوف منه، كان إطلاق دليل الغسل محكماً، ولذا فما ذكره المصنف هو الأقرب.

{وإن تركه يستحب قضاؤه يوم السبت} لأنه كان مكلفاً به يوم الجمعة، فإذا لم يفعله فقد فاتته، فيشمله ما دل على استحباب القضاء لمن فاتته، بخلاف من لم يتمكن من إعادته يوم الجمعة، فإنه لا قضاء عليه إذا قدمه، لظهور الأخبار الآمره في كفايته عن القضاء، لكن الظاهر عدم استحباب القضاء إذا قدمه وإن تمكن منه يوم الجمعة، لأن الجمع بين الأدله يقتضى أن الشارع جعل له بدلاً مقدماً، أو مؤخراً، فإذا جاء بالبديل لم يكن هناك أمر آخر، وإلا كان اللازم الحكم بالقضاء وإن لم يتمكن من الأداء يوم الجمعة، تمسكاً بإطلاق دليل التقديم والقضاء، فهو كما إذا أمر المولى عبده بإطعام زيد يوم الجمعة، وإن خاف أن لا يتمكن يوم الجمعة أظعمه يوم الخميس، وإن لم يتمكن من الإطعام يوم الجمعة أظعمه يوم السبت، فإن العرف لا يشك أن عليه إطعاماً واحداً أداءً، أو بدلاً قبلاً أو بعداً، ومن هنا يرد الإشكال على الجمع بين التقديم والأداء أيضاً، لكن ذلك احتياط لا بأس به.

{وإذا لم يتمكن من أدائه يوم الجمعة فلا يستحب قضاؤه} لما

وإذا دار الأمر بين التقديم والقضاء، فالأولى اختيار الأول.

عرفت {وإذا دار الأمر بين التقديم والقضاء، فالأولى اختيار الأول} وذلك لإطلاق الأوامر الواردة بالتقديم الشامل للعلم بالتمكن من القضاء وعدمه، ولأنه أقرب إلى العله، بأن يكون الإنسان في يوم الجمعة نظيفاً، وليست هذه العله موجودة في القضاء، وإنما أمر به بملاك حصول النظافه في الجملة، واحتمال أفضليه التأخير تنظيراً بصلاه نافله الليل لا وجه له، لأنه بالإضافه إلى أنه قياس، تختلف الحكمه في المقام عن مقام صلاه الليل، إذ قد عرفت أن الحكمه في المقام النظافه في يوم الجمعة، وليست هي بموجوده في صلاه الليل.

ص: ٣٥١

(مسأله ٣ _ ٣): يستحب أن يقول حين الاغتسال: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل على محمد وآل محمد، واجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين».

(مسأله ٣ _ ٣): {يستحب أن يقول حين الاغتسال} ما رواه الحنّاط، عن الصادق (عليه السلام): {«أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل على محمد وآل محمد، واجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين»} ففيه إنه إذا قال ذلك «كان طهراً له من الجمعة إلى الجمعة»^(١)؛ وهناك أدعية أخر مرويه في بعض الروايات الأخر.

ص: ٣٥٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥١ الباب ١٢ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١

مسألة ٤ عدم الفرق في الاستحباب على الرجل والمرأة

(مسألة _ ٤): لا فرق في استحباب غسل الجمعة، بين الرجل والمرأة، والحاضر والمسافر، والحر والعبد، ومن يصلي الجمعة ومن يصلي الظهر، بل الأقوى استحبابه للصبى المميز،

(مسألة _ ٤): {لا- فرق في استحباب غسل الجمعة، بين الرجل والمرأة، والحاضر والمسافر، والحر والعبد، ومن يصلي الجمعة، ومن يصلي الظهر} وذلك لإطلاق الأدله، وأدله الاشتراك في الحكم، وجمله من الروايات السابقة المصرحة بتشريعه على الرجل والمرأة، والحاضر والمسافر، والحر والعبد.

أما بالنسبة إلى مرید الجمعة وعدم مریده، فیدل علیه تشریعه علی المرأه والعبد والمسافر وليس علیهم جمعه، كما أنه مشروع أيضاً بالنسبة إلى الخنثى وإن كان جنساً ثالثاً، لإطلاق الأدله والمناطق، وكذلك هو مشروع بين من يريد الصلاة أو لا يريدتها أصلاً، كالحائض والنفساء، والتارك لها عمداً، إذ لا وجه للتخصيص بعد إطلاق الأدله.

{بل الأقوى استحبابه للصبى المميز} كسائر العبادات، بل الظاهر شمول الأدله له بالمناطق، بعد عدم ورود دليل «رفع القلم»^(١) على الطهاره، لما نرى ممن تشريع الشارع الطهاره له،

ص: ٣٥٣

نعم يشترط في العبد إذن المولى إذا كان منافياً لحقه، بل الأحوط مطلقاً،

وربما يحتمل استحباب أن يغسل الولى غير المميز والمجنون أيضاً، للملا-ك والعله، وما ثبت من توضى غير المميز فى باب الحج، لكن لو أراد الولى الإتيان بذلك لهما، فالأحوط أن لا يأتى بذلك بقصد الورود، بل الرجاء، والله سبحانه العالم.

{نعم يشترط فى العبد إذن المولى إذا كان منافياً لحقه} لأنه مع عمله ملك للمولى، فلا يجوز له التصرف فى ملك المولى بما ينافى حقه.

{بل الأحوط مطلقاً} لأنه لا يجوز التصرف فى ملك الغير، وإن لم يكن منافياً لحقه، ولأن الغسل شىء، وقد قال تعالى: (عَبْدًا مَّملُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ) (١)، وفى الحديث: «أفشىء الطلاق» (٢)؟ لكن ربما يقال: لا يفهم من أدله الملك هذا المقدار، فإذا كان العبد فى النهر مثلاً- وكان غمسه رأسه فى الماء كافياً فى غسله، لم يكن بذلك بأس، وإن لم يرض المولى بذلك، ومثله ما إذا حرك لسانه بالذكر وإن لم يرض المولى بذلك، أو حرك عينه بالنظر أو نحو ذلك، والطلاق ليس بهذه المنزلة، والآيه المباركه يراد بها ما

ص: ٣٥٤

١- سورة النحل: الآيه ٧٥

٢- الوسائل: ج ١٥ ص ٣٤٣ الباب ٤٥ من أبواب مقدمات الطلاق ح ١

وبالنسبه إلى الرجال آكد،

هو شيء عرفاً، لا مثل غمس الرأس وتحريك اللسان والعين، وهذا القول هو الأقرب.

{وبالنسبه إلى الرجال آكد} فكأنه لخبر منصور بن حازم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «الغسل يوم الجمعة على الرجال والنساء في الحضر، وعلى الرجال في السفر، وليس على النساء في السفر»^(١)، وفي الكافي: وفي روايه أخرى: رخص للنساء في السفر لقله الماء^(٢)، ففي السفر دلّ الدليل على آكديته للرجال، وفي الحضر يستفاد ذلك بالمناطق.

لكن ربما يقال: إن المناطق غير تام، فإن الترخيص تركه للنساء في السفر إنما هو لحكمه المشقه، ومثلها ليس موجوداً للنساء في الحضر، كما إذا قيل المريض لا يغتسل، فإنه لا يستفاد منه أن المريض في حاله صحته أقل تأكيداً من الصحيح الذي لم يمرض، وهذا هو الأقرب.

ثم إن الظاهر أن المراد بالسفر الذي يقل التأكد فيه للنساء، السفر الموجب للصعوبه، أما إذا ورد داراً يتوفر فيه الماء وإمكانات الغسل، كما إذا كانت في الحضر، يكون حالها فيه حال

ص: ٣٥٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٣ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١

٢- الكافي: ج ٣ ص ٤٢ باب وجوب الغسل يوم الجمعة ح ٣

بلى فى بعض الأخبار رخصه تركه للنساء.

الحضر، بل يمكن أن يدار الأمر مدار الصعوبه، سفرأً وحضرأً، للرجال والنساء.

{بلى فى بعض الأخبار رخصه تركه للنساء} فى السفر كما تقدم فى روايه منصور.

ص: ٣٥٦

(مسألة ٥ _ ٥): يستفاد من بعض الأخبار كراهه تركه، بل في بعضها الأمر باستغفار التارك، وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال في مقام التوبيخ لشخص: «والله لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة، فإنه لا تزال في طهر إلى الجمعة الأخرى».

(مسألة ٥ _ ٥): {يستفاد من بعض الأخبار كراهه تركه} ففي خبر زراره، عن الباقر (عليه السلام) قال (عليه السلام): «لا تدع الغسل يوم الجمعة فإنه سنه» (١).

{بل في بعضها الأمر باستغفار التارك} ففي خبر سهل، عن الكاظم (عليه السلام)، عن الرجل يدع الغسل يوم الجمعة، ناسياً أو غير ذلك، فقال: «إن كان ناسياً فقد تمت صلاته، وإن كان متعمداً فالغسل أحب إليّ فإن هو فعل، فليستغفر الله ولا يعود» (٢).

{وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال في مقام التوبيخ لشخص: «والله لأنت أعجز من التارك الغسل يوم الجمعة، فإنه لا يزال في طهر إلى الجمعة الأخرى»} (٣)، "فإنه" إى من اغتسل.

ص: ٣٥٧

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٣ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٥
 - ٢- الاستبصار: ج ١ ص ١٠٣ الباب ٦١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٧
 - ٣- الكافي: ج ٣ ص ٤٢ باب وجوب الغسل يوم الجمعة ح ٥

وفى روايه العليل: «لا- يزال فى هم إلى الجمعه الأخرى» (١١) أى تارك الغسل، والظاهر أن الإمام كان يقول ذلك لمن عجز وكسل عن شىء، لا لأى إنسان يريد توييخه، ولو من جهه أخرى.

ص: ٣٥٨

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ١٠ الباب ١ باب فضل غسل الجمعه ح ٢، وانظر العليل: ج ٢ ص ٢٨٥ الباب ٢٠٣ ح ٢

مسأله ٦ موارد جواز تقديم غسل الجمعة

(مسأله _ ٦): إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة لا لإعواز الماء بل لأمر آخر كعدم التمكن من استعماله، أو لفقد عوض الماء مع وجوده، فلا يبعد جواز تقديمه أيضا يوم الخميس، وإن كان الأولى عدم قصد الخصوصية والورود، بل الإتيان به ببراء المطلوبيه.

(مسأله _ ٦): {إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة لا لإعواز الماء، بل لأمر آخر كعدم التمكن من استعماله} لمرض ونحوه {أو لفقد عوض الماء مع وجوده} أو غير ذلك {فلا يبعد جواز تقديمه أيضا يوم الخميس} للمناط المستفاد من روايه التقديم، وقد تقدم الكلام فى ذلك.

وهل إن الحكم كذلك لمن علم أنه يموت، أو يقتل، أم لا؟ احتمالان: من أنه تكليف المكلف فى الجمعة، ولا تكليف للميت، ومن أنه نوع نطافه.

{وإن كان الأولى عدم قصد الخصوصية والورود، بل الإتيان به ببراء المطلوبيه} لكن المناط فى غير الموت أظهر.

(مسأله _ ٧): إذا شرع في الغسل يوم الخميس من جهة خوف إغواز الماء يوم الجمعة، فتبين في الأثناء وجوده وتمكّنه منه يومها، بطل غسله، ولا يجوز إتمامه بهذا العنوان، والعدول منه إلى غسل آخر مستحب، إلا إذا كان من الأول قاصداً للأمرين.

(مسأله _ ١٧): {إذا شرع في الغسل يوم الخميس من جهة خوف إغواز الماء يوم الجمعة، فتبين في الأثناء وجوده وتمكّنه منه يومها بطل غسله، ولا يجوز إتمامه بهذا العنوان} لفوات موضوع التقديم، الذي هو إغواز الماء يوم الجمعة، أما إذا قلنا بجواز التقديم لمن لا يريد الغسل يوم الجمعة وإن كان قادراً على الغسل، لم يكن وجه لبطلان الغسل، {و} إذا قلنا بالبطلان لا يصح {العدول منه إلى غسل آخر مستحب} لأصالة عدم صحه العدول إلا في مورد الدليل، والدليل مفقود في المقام، فإن انقلاب الشيء عما وقع عليه لا يعقل إلا اعتباراً، والاعتبار يحتاج إلى الدليل، {إلا إذا كان من الأول قاصداً للأمرين} بأن قصد تقديم غسل الجمعة والزياره، فإن بطلان غسل الجمعة، لا يوجب بطلان غسل الزياره، وحينئذ يتم الغسل بعنوان الزياره، إذ لا دليل على بطلان غسل الزياره ببطلان غسل الجمعة، ومنه يعرف أنه لا فرق في صحه الغسل المنوي من الأول، بين أن يكون واجباً كالجنابه مع الجمعة، أو مستحباً كما مثلنا، لوحده الدليل في كليهما.

مسأله ٨ الوقت الأفضل في الغسل بيوم الجمعة

(مسأله _ ٨): الأولى إتيانه قريباً من الزوال، وإن كان يجزى من طلوع الفجر إليه كما مرّ.

(مسأله _ ٨): {الأولى إتيانه قريباً من الزوال، وإن كان يجزى من طلوع الفجر إليه كما مرّ} ولذا قال الفقهاء: كلما كان أقرب إلى الزوال كان أفضل، لصحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام)، وفيه: «وليكن فراغك من الغسل قبل الزوال فإذا زالت فقم وعليك السكينة والوقار»^(١).

وصحيح البنزطى، عن الرضا (عليه السلام)، «كان أبى يغتسل للجمعه عند الرواح»^(٢)، بناء على أن المراد الرواح إلى الجمعه.

والرضوى: «يجزيك إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر، وكلما قرب من الزوال فهو أفضل»^(٣)، وقد تقدم الإشارة إلى ذلك.

ثم هل هذا المستحب مطلق، حتى بالنسبه إلى من يريد الخروج باكراً إلى المسجد، للدعاء والعباده، أو لتحصيل المكان، حيث إن التأخير يوجب عدم تحصيله له لازدحام الناس، وعليه: فإذا قدم الغسل لم يفعل الأفضل أو لا؟ وإنما هو الأفضل بالنسبه إلى من لم يذهب إلى المسجد باكراً، احتمالان: ولا يبعد الثانى، لظهور

ص: ٣٦١

١- الوسائل: ج ٥ ص ٧٨ الباب ٤٧ من أبواب صلاه الجمعه ح ٣

٢- قرب الإسناد: ص ١٥٨

٣- فقه الرضا: ص ١٩ س ٧

الروايات المتقدمه فيمن لم يذهب إلى المسجد، وقيل بالأول، وإن المقام من باب التزاحم بين المستحيين، حيث يستحب الخروج باكراً إلى المسجد، ويستحب قرب الغسل من الزوال.

ثم لو اغتسل بعد الفجر، فهل يستحب إعادته قرب الزوال أم لا؟ احتمالان، من سقوط الغسل بما فعله أولاً، ومن أن الغسل للثاني لإدراك الفضيله التي فاتته، خصوصاً بمقتضى العله المذكوره في إعادته الصلاه جماعه، وأن الله يختار أحبهما إليه، وللمنط في كون الوضوء على الوضوء نور على نور.

ص: ٣٦٢

(مسألة ٩ _): ذكر بعض العلماء أنّ في القضاء كلّما كان أقرب إلى وقت الأداء كان أفضل، فإتيانه في صبيحه السبت أولى من إتيانه عند الزوال منه أو بعده، وكذا في التقديم، فعصر يوم الخميس أولى من صبحه، وهكذا، ولا يخلو عن وجه وإن لم يكن واضحاً

(مسألة ٩ _): {ذكر بعض العلماء أنّ في القضاء كلّما كان أقرب إلى وقت الأداء كان أفضل} لأنه من المسارعه إلى الخير، ولأنه نظافه وهي من الإيمان، فكما أن أصلها مطلوبه، كذلك الإسراع فيها، لأن بدون الإسراع لا يكون في زمان مع نظافه، وللمائله بين الأداء والقضاء، فكما أن الاقريبه _ قبلاً _ أفضل، كذلك الأقريبه إلى الزوال _ بعداً _ أفضل.

وعليه {فإتيانه في صبيحه السبت أولى من إتيانه عند الزوال منه أو بعده، وكذا في التقديم} لكن لا للمسارعه والنظافه كما تقدم في التأخير، بل من جهه الأقريبه إلى الأداء فقط {فعصر يوم الخميس أولى من صبحه، وهكذا}، ويضاف هنا أن الغسل شرع لنظافه يوم الجمعه، وكلما كان أقرب إلى يوم الجمعه كان أقرب إلى الحكمه المذكوره.

{ولا يخلو عن وجه} كما ذكرنا {وإن لم يكن واضحاً} إذ دليل المسارعه والنظافه، لا يجعلان شيئاً مستحباً خاصاً، والممائله بين الأداء والقضاء لا دليل لها، هذا بالنسبه إلى التأخير يوم السبت،

وأما أفضله ما بعد الزوال من يوم الجمعة، من السبت فلا إشكال فيه، وإن قلنا بكونه قضاءً كما هو الأقوى.

وأما بالنسبة إلى التقديم، فإن دليل المسارعة والنظافة يعارض ما ذكر من الدليل للتأخير، هذا بالإضافة إلى إطلاق أدله التقديم والتأخير، والظاهر أنه لا دليل على استحباب خاص، وإن كان دليل المسارعة والنظافة لا بأس بالقول بهما بالنسبة إلى كل من يوم الخميس ويوم السبت.

{وأما أفضله ما بعد الزوال من يوم الجمعة، من يوم السبت فلا إشكال فيه، وإن قلنا بكونه قضاءً كما هو الأقوى} عند المصنف، والأقرب لدينا أنه أداء كما تقدم.

وكيف كان، فالدليل على أفضله العصر من يوم السبت، هو ما رواه سماعه، عن الصادق (عليه السلام) في الرجل لا يغتسل يوم الجمعة في أول النهار، قال: «يقضيه آخر النهار، فإن لم يجد فليقضه من يوم السبت»^(١)، فإن ظاهر التعليق بأن لم يجد، أفضله عصر الجمعة من يوم السبت.

ص: ٣٦٤

(مسألة _ ١٠): إذا نذر غسل الجمعة وجب عليه، ومع تركه عمداً تجب الكفارة، والأحوط قضاؤه يوم السبت،

(مسألة _ ١٠): {إذا نذر غسل الجمعة وجب عليه} لرجحانه، فيشمله إطلاقات أدله النذر {ومع تركه عمداً تجب الكفارة} لإطلاقات أدله الكفارة بترك النذر، بالإضافة إلى أنه عصيان ويوجب التعزير، كما في فعل كل حرام، وترك كل واجب.

{والأحوط قضاؤه يوم السبت} لمطلق ما دلّ على قضاء كل فريضة، مثل «من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته»^(١)، بعد عدم اختصاص ذلك بالصلاة والصوم ونحوهما كما هو الأقرب. ومنه يعرف أنه لا يرتبط بشمول النذر له، بل لو شمل النذر له، كان القضاء واجباً، لا احتياطاً، لكن وجوب القضاء والكفارة إنما هو إذا نذر الغسل كل جمعه، أو هذه الجمعة الخاصة.

أما إذا كان النذر أن يغتسل جمعه ما، لم يكن تركه في جمعه حراماً، ولا كفاره، ولا قضاء، لأنه واجب موسع، فاللزام الإتيان به في جمعه أخرى، كما هو واضح.

ثم إنه يتحقق الوفاء بالنذر، إذا اغتسل غسلاً واحداً للجمعه،

ص: ٣٦٥

وكذا إذا تركه سهواً أو لعدم التمكن منه، فإن الأحوط قضاؤه، وأما الكفاره فلا تجب إلا مع التعمد.

وغيرها، إلا إذا كان النذر مقيداً بالانفراد، ولو اغتسل غسلاً للجنابه، فإن قيده بعدم ما سواه فلا إشكال في عدم كفايته عن النذر، وإن لم يقيده فهل يكفي عن النذر أم لا؟ احتمالان: فمن يقول بكفايه غسل واحد عن الجميع _ ولو لم ينو إلا غسلاً واحداً _ يقول بالكفايه وسقوط النذر، ومن يقول بعدم الكفايه إلا إذا نوى الجميع، يقول بعدم الكفايه ولزوم الإتيان بغسل النذر.

{وكذا إذا تركه سهواً أو لعدم التمكن منه، فإن الأحوط قضاؤه} فإن النذر يتعلق بغسل الجمعه بما له من الأحكام، التي منها قضاؤه مع الفوت، فكما يوجب النذر الأداء كذلك يحتمل كونه موجباً للقضاء أيضاً.

لكن ربما يورد على ذلك، أنه إذا لم يتمكن منه تبين بطلان نذره، لأنه نذر ما لا يقدر، وهذا هو الأقرب، ومنه يعرف حال ما إذا علم يوم الخميس بعدم الماء، فإنه يحتاط بتقديم الغسل، وإذا علم بأنه ينسى يجب الإتيان به، بخلاف ما إذا علم أنه لا يقدر عليه، ففيه الإشكال السابق، كما أنه ظهر مما تقدم من كون النذر متعلقاً بالغسل بما له من الأحكام: وجوب التيمم إذا لم يتمكن من الغسل، لأنه بدله، فتأمل.

{وأما الكفاره} والتعزير {لا تجب إلا مع التعمد} في الترك.

(مسأله _ ۱۱): إذا اغتسل بتخييل يوم الخميس بعنوان التقديم، أو بتخييل يوم السبت بعنوان القضاء، فتبين كونه يوم الجمعة فلا يبعد الصَّححه

(مسأله _ ۱۱): {إذا اغتسل بتخييل يوم الخميس بعنوان التقديم، أو بتخييل يوم السبت بعنوان القضاء فتبين كونه يوم الجمعة} أى كان واقعاً يوم الجمعة، سواء تبين أم لا، فالظاهر أنه إذا قصد التقييد بطل، بأن قصد التقديم بشرط لا، أو القضاء بشرط لا، لإذ ما قصده لم يكن مأموراً به، وأما المأمور به لم يقصده، وأنه إذا قصد امتثال الأمر الفعلى، وتخييل أنه تقديم أو القضاء، صح لوجود الأمر الفعلى، ولأنه قصده والتخييل لا دخل له فى الحكم.

وأما إذا كان القصد قد تعلق بالتقديم _ أى بهذا الفرد _ أو بالقضاء كذلك، بأن تعلق بالموصوف والوصف لا بعنوان شرط لا، كما فى الأول، ولا كان متعلقاً بالموصوف فقط، مع تخيل أنه موصوف بتلك الصفه الخياليه، كما فى الثانى،

{فلا يبعد الصَّححه} لأن المقدم والمؤخر هو نفس المأمور، فقصده تعلق بالمأمور به، وإذا تعلق القصد بالمأمور به صح، وإن جاء له بوصف اشتباهاً، لكن الظاهر بطلانه، لأنه لا- يختلف عن "بشرط لا"، فإنه قصد الموصوف والوصف معاً، ومن المعلوم أنّ "الموصوف والوصف معاً" ليس مأموراً به، فما أمر به لم يقصده، وما قصده لم يؤمر به.

خصوصاً إذا قصد الأمر الواقعي وكان الاشتباه في التطبيق، وكذا إذا اغتسل بقصد يوم الجمعة فتبين كونه يوم الخميس مع خوف الإيعاز، أو يوم السبت، وأما لو قصد غسلًا آخر غير غسل الجمعة أو قصد الجمعة فتبين كونه مأموراً بغسل آخر، ففي الصحة إشكال، إلا إذا قصد الأمر الفعلي الواقعي وكان الاشتباه في التطبيق.

نعم يتم قوله: {خصوصاً إذا قصد الأمر الواقعي وكان الاشتباه في التطبيق} فإنه هو القسم الثاني الذي ذكرنا أنه صحيح.

{وكذا إذا اغتسل بقصد يوم الجمعة فتبين كونه يوم الخميس مع} وجود {خوف الإيعاز} أو محذور آخر مما يوجب جواز التقديم.

{أو يوم السبت} وكان لم يغتسل يوم الجمعة، فإنه على ثلاثه أقسام، قسم صحيح وهو الأول، وقسمان باطلان، وهما الثاني والثالث، وسوق الأدلة السابقه واضح في المقام.

{وأما لو قصد غسلًا آخر غير غسل الجمعة} كما إذا قصد غسل يوم الغدير مثلاً {أو قصد الجمعة فتبين كونه مأموراً بغسل آخر، ففي الصيحه إشكال} لأنّ المأمور به لم يقصده، وما قصده لم يكن مأموراً به {إلا إذا قصد الأمر الفعلي الواقعي} بأن يأتي بما يقربه إلى الله سبحانه من الغسل.

{و} لو {كان الاشتباه في التطبيق} بأن تخيله غديراً وكان جمعه واقعاً، أو تخيله جمعه وكان غديراً واقعاً.

أما على ما ذكرناه فلا فرق بين كل أقسام الاشتباه، وأنه إذا كان بنحو الخطأ في التطبيق صح مطلقاً، وإذا كان بنحو التقييد، أو الموصوف والوصف، بطل مطلقاً، والله سبحانه العالم.

ص: ٣٦٩

مسأله ١٢ غسل الجمعة لا ينقض الحدث

(مسأله ١٢ _): غسل الجمعة لا ينقض بشىء من الحدث الأصغر والأكبر، إذ المقصود إيجاده يوم الجمعة وقد حصل.

(مسأله ١٢ _): {غسل الجمعة لا ينقض بشىء من الحدث الأصغر والأكبر، إذ المقصود إيجاده يوم الجمعة وقد حصل} لروايه ابن بكير، عن أبيه، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الليالى التي يغتسل فيها من شهر رمضان _ إلى أن قال: _ «والغسل أول الليل»، قلت: فإن نام بعد الغسل، قال: «هو مثل غسل يوم الجمعة إذا اغتسلت بعد الفجر أجزأك» ((١)).

قال فى المستند: (من اغتسل تأدت السنه وإن أحدث أو نام بعده، للإجماع، والمعتبره) ((٢))، انتهى.

ويؤيد ما ذكرناه: ما فى روايه العيون، والعلل، عن الرضا (عليه السلام)، فى عله غسل الجمعة، قوله (عليه السلام): «وليكون ذلك طهاره له من الجمعة إلى الجمعة» ((٣))، فإن ظاهره بقاء الطهاره حتى بعد الأحداث.

ص: ٣٧٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٠ الباب ١١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٢

٢- المستند: ج ١ ص ٢٠٧ س ٣١

٣- علل الشرائع: ج ٢ ص ٢٨٥ الباب ٢٠٣ عله وجوب غسل يوم الجمعة ح ٤

مسأله ١٣ صحه غسل الجمعه من الجنب والحائض

(مسأله _ ١٣): الأقوى صحه غسل الجمعه من الجنب والحائض، بل لا يبعد إجراؤه عن غسل الجنابه، بل عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم.

(مسأله _ ١٣): {الأقوى صحه غسل الجمعه من الجنب والحائض} والنفساء، لإطلاق أدلته، ولا دليل على أن هذه الأحداث تمنع من الغسل، بل قد تقدم صح غسل الجنابه لمن حاضت، فالصحه فى المقام أولى.

{بل لا يبعد إجراؤه عن غسل الجنابه} إذا لم تحدث الجنابه فى أثناء الغسل {بل عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم}، وكذلك عن غسل النفاس، وذلك لما سبق فى باب التداخل، من أن أى غسل يجرى عن الغسل الآخر، سواء نوى الغسل الآخر، أم لا؟ ومنه يعرف إجراؤه عن غسل المس والاستحاضه أيضا.

ص: ٣٧١

(مسأله _ ١٤): إذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء أو غيره يصحّ التيمم ويجزى، نعم لو تمكّن من الغسل قبل خروج الوقت فالأحوط الاغتسال لإدراك المستحب.

(مسأله _ ١٤): {إذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء أو غيره يصحّ التيمم، ويجزى} لإطلاقات أدله أن التراب يقوم مقام الماء، كقوله (عليه السلام): «فإن رب الماء هو رب الصعيد»^(١)، وقوله (عليه السلام): «يكفيك الصعيد عشر سنين»^(٢) وغيرهما، وسيأتي تفصيل الكلام في باب التيمم إن شاء الله تعالى.

{نعم لو تمكّن من الغسل قبل خروج الوقت، فالأحوط الاغتسال لإدراك المستحب} إذ البديل إنما يكون بدلاً إذا لم يقدر على المبدل منه، وإلا لم يكن بدلاً، وهذا هو الأقوى، وإن جعله المصنف أحوط، وكأنه لأنه حيث أتى بالبديل سقط المبدل منه، وإلا كان جمعاً بين البديل والمبدل، والجمع خلاف أدله البدليه، وفيه: نظر واضح.

ص: ٣٧٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٦٥ الباب ٣ من أبواب التيمم ح ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٨٤ الباب ١٤ من أبواب التيمم ح ١٢

الثانى من الأغسال الزمانيه: أغسال ليالى شهر رمضان، يستحب الغسل فى ليالى الأفراد من شهر رمضان، وتامام ليالى العشر الأخيره، ويستحب فى ليله الثالث والعشرين غسل آخر فى آخر الليل،

{الثانى من الأغسال الزمانيه: أغسال ليالى شهر رمضان} فإنه {يستحب الغسل فى ليالى الأفراد من شهر رمضان} كما عن غير واحد، وعن مصباح المجتهد للشيخ قال: (وإن اغتسل ليالى الأفراد كلها وخاصه ليله النصف كان له فضل كثير)^(١)، وقال السيد فى الإقبال _ فى أعمال الليله الثالثه من شهر رمضان _ : (وفيهما يستحب الغسل على مقتضى الروايه التى تضمنت أن كل ليله مفرده من جميع الشهر يستحب فيها الغسل)^(٢).

{وتامام ليالى العشر الأخيره} فعن الصادق (عليه السلام) _ فيما رواه ابن أبى عمير مرسلًا _ : «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يغتسل فى شهر رمضان فى العشر الأواخر فى كل ليله»^(٣).

{ويستحب فى ليله الثالث والعشرين غسل آخر فى آخر الليل}

ص: ٣٧٣

١- كما فى الجواهر: ج ٥ ص ٢٥

٢- إقبال الأعمال: ص ١٢٠ الباب الرابع فى أعمال شهر رمضان، السطر الأخير

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٣ الباب ١٤ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١٠

وأيضاً يستحب الغسل في اليوم الأول منه، فعلى هذا الأغسال المستحب فيه اثنان وعشرون

ففي روايه بريد(1)، عن الصادق (عليه السلام): «رأيتُه اغتسل في ليله ثلاثه وعشرين مرتين، مره من أول الليل، ومره من آخر الليل».

{وأيضاً يستحب الغسل في اليوم الأول منه} فعن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، عن علي (عليه السلام) قال: «من اغتسل أول ليله من السنه في ماء جار وصب على رأسه ثلاثين غرفه كان دواء السنه، وإن أول كل سنه، أو يوم من شهر رمضان»(2).

والظاهر أن كونه في ماء جار، وصب ثلاثين، من باب المستحب في المستحب، كما فهمه الفقهاء.

{فعلى هذا الأغسال المستحب فيه، اثنان وعشرون} عشر في العشر الأخير، وعشر في ليال الأفراد من الليله الأولى، وواحد في اليوم الأول، وواحد في آخر ليله الثالث والعشرين، وإذا أضفنا على ذلك، الغسل بمناسبة ميلاد الإمام الحسين نهاراً، صارت ثلاثاً وعشرين.

ص: ٣٧٤

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٢٤ الباب ٤ من أبواب ما يستحب الأغسال في شهر رمضان ح ٢٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٣ الباب ١٤ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٧

وقيل: باستحباب الغسل فى جميع لياليه حتى لىالى الأزواج، وعلله يصير اثنان وثلاثون، ولكن لا دليل عليه، لكن الإتيان

{وقيل: باستحباب الغسل فى جميع لياليه حتى لىالى الأزواج، وعلله يصير اثنان وثلاثون} ويكفى فيه ما فى (زاد المعاد) للمجلسى (رحمه الله) قال: (وورد استحباب الغسل فى كل ليلة من شهر رمضان) (١)، ويكفى فتواه فى الاستحباب بعد التسامح فى أدله السنن.

ويمكن أن يستفاد أيضاً من خبر ابن عياش، عن على (عليه السلام) قال: «لما كان أول ليلة من شهر رمضان، قام رسول الله (صلى الله عليه وآله) فحمد الله وأثنى عليه _ إلى ان قال: _ حتى إذا كان أول ليلة من العشر، قام فحمد الله وأثنى عليه، وقال: مثل ذلك، ثم قام وشمر وشدّ المئزر وبرز فى بيته واعتكف وأحيا الليل كله، وكان يغتسل كل ليلة منه بين العشائين» (٢) بناءً على أن «منه» عائد إلى شهر رمضان، لا إلى العشر.

{ولكن لا دليل عليه} من لفظ النص المتيقن {لكن الإتيان

ص: ٣٧٥

١- كما عن الجواهر: ج ٥ ص ٢٦ فى استحباب الغسل لىالى العشر الأواخر من شهر رمضان

٢- البحار: ج ٧٨ ص ١٨ الباب ١ باب علل الأغسال وثوابها

لاحتمال المطلوبيه فى لىالى الأزواج من العشرين الأوليين، لا بأس به، والآكد منها لىالى القدر، ولىله النصف، ولىله سبعة عشر، والخمس والعشرين، والسبع والعشرين، والتسع والعشرين منه.

لاحتمال المطلوبيه فى لىالى الأزواج من العشرين الأوليين، لا بأس به { بل مقتضى ما ذكرنا استحبابه } والآكد منه لىالى القدر { التاسع عشر، والواحد والعشرين، والثالث والعشرين } ولىله النصف، ولىله سبعة عشر، والخمس والعشرين، والسبع والعشرين، والتسع والعشرين منه { للنصوص الخاصه المذكوره فى كتب الحديث، كالوسائل والمستدرک وجامع أحاديث الشيعة، وكذلك من تلك الأهم، ليله أربع وعشرين، لما عن الصادق (عليه السلام) قال: «اغتسل فى ليله أربع وعشرين من شهر رمضان» (١) الحديث. واليوم الأول للحديث الخاص المتقدم، والليله الأولى، فعن الإقبال عن الصادق (عليه السلام) قال: «من أحب أن لا تكون به الحكه فليغتسل أول ليله من شهر رمضان، فإنه من اغتسل أول ليله منه، لا يصيبه حكه إلى شهر رمضان _ قابل _» (٢).

ومما تقدم تيين أن الغسل المستحب فيه ثلاث وثلاثون.

ص: ٣٧٦

١- المستدرک: ج ١ ص ١٥٣ الباب ٩ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٢

٢- إقبال الأعمال: ص ١٤ باب ما يختص بأول ليله من شهر رمضان س ١١

مسأله ١٥ كيفية الغسل في الليالي الأولى لرمضان

(مسأله _ ١٥): يستحب أن يكون الغسل في الليله الأولى واليوم الأول من شهر رمضان في الماء الجارى، كما أنه يستحب أن يصب على رأسه قبل الغسل أو بعده ثلاثين كفاً من الماء، ليأمن من حكه البدن، ولكن لا دخل لهذا العمل بالغسل، بل هو مستحب مستقل.

(مسأله _ ١٥): {يستحب أن يكون الغسل في الليله الأولى واليوم الأول من شهر رمضان في الماء الجارى} وقد تقدم ما يدل على كلا الأمرين، وقد ذكرنا أن الصب مستحب في مستحب، ولذا قال المصنف: {كما أنه يستحب أن يصب على رأسه قبل الغسل أو بعده} أو في أثنايه {ثلاثين كفاً من الماء، ليأمن حكه البدن، ولكن لا دخل لهذا العمل بالغسل} فإنه ليس جزءاً من الغسل، إذ الظاهر من العطف في الروايه أنه عمل مستقل.

{بل هو مستحب مستقل} لكن الظاهر من الحديثين، حصول الطهر إلى الشهر القابل وأن كونه دواء للسنه، إنما يترتبان على مجموع الأمرين من الصب والغسل معاً. ثم إنه كما يستحب الغسل وحده، لا يبعد أن يستحب الصب وحده أيضاً، والكف تشمل الكف الواحده وإن جاز بالكفين، والظاهر خصوص الصب بالكف، فلا يكفي بقدره من إبريق أو نحوه، أو الصب بغير كف، أو الارتماس تحت الماء، بقدر زمان الصب.

مسأله ١٦ وقت الأغسال فى لىالى رمضان

(مسأله ١٦ _): وقت غسل اللىالى تمام الليل، وإن كان الأولى إتيانها أول الليل، بل الأولى إتيانها قبل الغروب أو مقارناً له،

(مسأله ١٦ _): {وقت غسل اللىالى تمام الليل} لأن إضافه الغسل إلى الليل معناه صحه الإتيان بالغسل فى كل الليل، ويدل عليه أيضاً: ما رواه العيص، عن الصادق (عليه السلام)، عن الليله التى يطلب فيها ما يطلب _ أى ليله القدر _ متى الغسل؟ فقال: «من أول الليل، وإن شئت حيث تقوم من آخره»^(١).

وكذلك يؤيده: جعل الغسل الثانى فى ليله القدر آخر الليل، مما فيه إشعار بأن الغسل الاعتيادى هو فى كل الليل {وإن كان الأولى إتيانها أول الليل} لأنه مسابقه إلى الخير، ونظافه فيستحب التقديم فيه، وللخير الثانى، وفى صحيح ابن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام): «والغسل من أول الليل»^(٢).

وفى خبر ابن بكير: «والغسل أول الليل»^(٣).

{بل الأولى إتيانها قبل الغروب} بشىء يسير {أو مقارناً له،

ص: ٣٧٨

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٢ الباب ١٣ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٢ الباب ١٣ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٠ الباب ١١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٢

ليكن على غسل من أول الليل إلى آخره، نعم لا يبعد في ليال العشر الأخير رجحان إتيانها بين المغرب والعشاء، لما نقل من فعل النبي (صلى الله عليه وآله

ليكون على غسل من أول الليل إلى آخره { يخلاف ما إذا أخره من أول الليل، فإنه يكون بعض الليل بلا غسل.

ولما عن الباقر (عليه السلام) قال: «الغسل في شهر رمضان عند وجوب الشمس قبيله، ثم يصلى ويفطر»^(١).

وفي خبر محمد بن سليمان: «فلما كان ليله تسع عشره من شهر رمضان اغتسل حين غابت الشمس _ إلى أن قال: _ فلما كانت ليله إحدى وعشرين اغتسل حين غابت الشمس _ إلى أن قال: _ فلما كانت ليله ثلاث وعشرين اغتسل أيضاً، كما اغتسل في ليله تسع عشره، واغتسل في ليله إحدى وعشرين»^(٢).

{نعم لا يبعد في ليالي العشر الأخير رجحان إتيانها بين المغرب والعشاء، لما نقل من فعل النبي (صلى الله عليه وآله

ص: ٣٧٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٢ الباب ١٣ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٢

٢- الوسائل: ج ٥ ص ١٨١ الباب ٧ من أبواب نافله شهر رمضان ح ٦

وسلم)، وقد مرَّ أنَّ الغسل الثاني في ليله الثالثه والعشرين في آخره.

وسلم) { لكن الظاهر التخيير بين الأمرين، في الواحده والعشرين، والثالثه والعشرين، لتزاحم الروايتين، ولا مرجح في البين.

{وقد مرَّ أنَّ الغسل الثاني في ليله الثالثه والعشرين في آخره} فلا استحباب لإتيانه في أول الليل.

ص: ٣٨٠

(مسأله _ ١٧): إذا ترك الغسل الأول في الليله الثالثه والعشرين في أول الليل، لا يبعد كفايه الغسل الثاني عنه، والأولى أن يأتي بهما آخر الليل برجاء المطلوبيه، خصوصاً مع الفصل بينهما، ويجوز إتيان غسل واحد بعنوان التداخل وقصد الأمرين.

(مسأله _ ١٧): {إذا ترك الغسل الأول في الليله الثالثه والعشرين في أول الليل، لا- يبعد كفايه الغسل الثاني عنه} بل الظاهر تداخلهما، لأصله الداخل في الأغسال بعد جمع وقتهما، إذ وقت الأول ممتد إلى آخر الليل، ووقت الثاني خاص بآخر الليل، وإن كان ربما احتمال سقوط الأول بذهاب أول الليل، إذ الإمام (عليه السلام) إنما فعل الأول أول الليل، فلا دليل على استحبابه إلى آخر الليل، لكن فيه منع.

{والأولى أن يأتي بهما آخر الليل برجاء المطلوبيه، خصوصاً مع الفصل بينهما} لعدم الدليل على التداخل في مثل هذين الغسلين الذين لهما وقتان منفصلان.

{ويجوز إتيان غسل واحد بعنوان التداخل وقصد الأمرين} بل بناءً على ما عرفت في تداخل الأغسال يكفى قصد واحد لسقوط الجميع، وإن كان الثواب يتوقف على القصد، ولو لم يبق إلى الصباح إلا- وقت غسل واحد جاز التداخل، وجاز أن يأتي بأحدهما، ولعل الأفضل قصد الثاني، لأنه وقته الخاص، وإن كان وقتاً عاماً للأول أيضاً.

مسأله ١٨ لا تنقض هذه الأغسال عن الأحداث

(مسأله _ ١٨): لا تنقض هذه الأغسال أيضاً بالحدث الأكبر والأصغر كما في غسل الجمعة.

الثالث: غسل يومى العيدين: الفطر والأضحى،

(مسأله _ ١٨): {لا تنقض هذه الأغسال أيضاً، بالحدث الأكبر والأصغر، كما في غسل الجمعة} وعن المصاييح دعوى الإجماع عليه، وقد تقدم فى حديث ابن بكير(١) وغيره ما يفيد ذلك.

ثم الظاهر: إنه إذا لم يقدر على الماء تيمم، لدليل البدليه، كما عرفت مكرراً، وإذا تيمم ثم قدر أعاد إذا كان الوقت باقياً، على الاختلاف الذى بيناه.

{الثالث} من الأغسال الزمانيه: {غسل يومى العيدين: الفطر والأضحى} بلا- إشكال، ولا- خلاف. بل فى المستند(٢):
(بالإجماعين) انتهى.

لتواتر الروايات بذلك، وما دلّ بظاهره على الوجوب، لا- بد وأن يحمل على الاستحباب، بقريته سائر الروايات، وبالقرائن الخارجيه.

كخبر ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام): «الغسل يوم الفطر سنه»(٣).

ص: ٣٨٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٠ الباب ١١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٢

٢- المستند: ج ١ ص ٢٠٧ س ٣٤

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٥ الباب ١٥ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣

وخبر ابن يقطين، عن الكاظم (عليه السلام)، عن الغسل في الجمعة والأضحى والفطر، قال: «سنه وليس بفريضة»^(١).

وخبر سماعة، عن الصادق (عليه السلام): «غسل يوم الفطر ويوم الأضحى سنه، لا أحب تركها»^(٢).

وعن الفقيه: روى إن غسل العيدين سنه^(٣).

وعن التحف، عن علي (عليه السلام): «غسل الأعياد طهور لمن أراد طلب الحوائج بين يدي الله عز وجل، واتباع السنه»^(٤).

إلى غيرها من الروايات الموجهة لحمل ما ظاهره الوجوب على التأكد، مثل روايه القاسم، قال: سألته عن غسل الأضحى، فقال: «واجب إلا بمنى»^(٥).

وروايه الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «اغتسل يوم الأضحى والفطر والجمعه، وإذا غسلت ميتاً»^(٦).

ص: ٣٨٣

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٥ الباب ١٦ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٦ الباب ١٦ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٢
 - ٣- الفقيه: ج ١ ص ٣٢١ الباب ٧٩ من أبواب صلاه العيدين ح ١٠
 - ٤- تحف العقول: ص ٧٢ آدابه (عليه السلام) لأصحابه
 - ٥- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٦ الباب ١٦ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٤
 - ٦- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٩ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٩

وهو من السنن المؤكده، حتى أنه ورد في بعض الأخبار أنه لو نسي غسل يوم العيد حتى صلى، «إن كان في وقت فعله أن يغتسل ويعيد الصلاة، وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته»، وفي خبر آخر عن غسل الأضحى، فقال (عليه السلام): واجب إلا بمنى، وهو منزل على تأكيد الاستحباب، لصراحه جمله من الأخبار في عدم وجوبه.

{وهو من السنن المؤكده، حتى أنه ورد في بعض الأخبار: أنه لو نسي غسل يوم العيد حتى صلى: «إن كان في وقت فعله أن يغتسل ويعيد الصلاة، وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته»(1)} كما روى عن الصادق (عليه السلام)، لكن ظاهره شرطيته لصلاه العيد، لا أنه لازم مطلقاً، ولو لم يصل العيد عصياناً أو لعدم وجوبها.

{وفي خبر آخر} وهو روايه القاسم المتقدمه {عن غسل الأضحى، فقال (عليه السلام): «واجب إلا بمنى»} حتى لقد ذهب بعض إلى وجوب هذا الغسل، كما نقله المجلسي في (زاد المعاد).

{و} لكن اللازم القول بعدم الوجوب، إذ {هو منزل على تأكيد الاستحباب، لصراحه جمله من الأخبار في عدم وجوبه} وفي

ص: ٣٨٤

ووقته بعد الفجر إلى الزوال، ويحتمل إلى الغروب،

الرضوى: روى «أن الغسل أربعة عشر وجهاً، ثلاث منها غسل واجب مفروض، متى ما نسيه ثم ذكره بعد الوقت اغتسل _ إلى أن قال _ وإحدى عشر غسلًا سنه: غسل الجمعة والعيدين» (١)، الحديث. وفي مكان آخر منه (٢): «عدّ غسل العيدين من السنه.

{ووقته بعد الفجر} بلا إشكال ولا خلاف، ويدل عليه ما رواه علي بن جعفر، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: سألته هل يجزيه أن يغتسل بعد طلوع الفجر، هل يجزيه ذلك من غسل العيدين؟ قال: «إن اغتسل يوم الفطر والأضحى، قبل الفجر لم يجزه، وإن اغتسل بعد طلوع الفجر أجزاءه» (٣).

وفي الرضوى: «فإذا طلع الفجر من يوم العيد فاغتسل وهو أول أوقات الغسل ثم إلى وقت الزوال _ إلى أن قال _ وقد روى في الغسل إذا زالت الليل يجزئ من غسل العيدين» (٤).

وهذا الخبر يدل على الكفاية، إذا كان قبل الفجر أيضاً من بعد نصف الليل، لكنى لم أر عاملاً به. {إلى الزوال} كما عن غير واحد {ويحتمل إلى الغروب} كما عن آخرين، أو إلى قبل الخروج إلى

ص: ٣٨٥

١- فقه الرضا: ص ٤ س ٨

٢- فقه الرضا: ص ٤ س ٥

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٦ الباب ١٧ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١

٤- فقه الرضا: ص ١٢ س ٩

صلاه العيد، كما عن الحلبي والمنتهي، ونسبه الذكرى إلى ظاهر الأصحاب.

استدل للأول: بخبر عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) قال: «الغسل من الجنابه، ويوم الجمعة، ويوم الفطر، ويوم الأضحى، ويوم عرفه، عند زوال الشمس»^(١)، وبما في الرضوى المتقدم.

لكن يرد على الأول: إن قوله "عند" ظاهر في رجوعه إلى "عرفه" حسب ما هو المقرر من رجوع القيد إلى الأخير، خصوصاً مع وجود الجنابه في الحديث، مضافاً إلى أن ظاهر أن الغسل عند الزوال، لا أن وقته ينتهي بالزوال. وعلى الثاني: ضعف السند.

واستدل للثاني: بأنه الظاهر من إضافه الغسل إلى اليوم الظاهر في كل النهار، إن لم يكن ظاهراً في النهار مع الليل.

واستدل للثالث: بأن المقصود من الغسل التنظيف للاجتماع في الصلاه.

وبموثق عمار، عن الصادق (عليه السلام)، عن الرجل ينسى أن يغتسل يوم العيد حتى يصلي؟ قال: «إن كان في وقت، فعليه

ص: ٣٨٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٩ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١٠

والأولى عدم نية الورود إذا أتى به بعد الزوال، كما أن الأولى إتيانه قبل صلاة العيد لتكون مع الغسل، ويستحب في غسل عيد الفطر أن يكون في نهر، ومع عدمه أن يباشر بنفسه الاستقاء بتخشع، وأن يغتسل تحت الظلال، أو تحت حائط،

أن يغتسل ويعيد الصلاة، وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته»^(١).

وفيه: إن العله المذكوره ليست منصوبه، والموثق ظاهر في اشتراط الصلاة بالغسل، لا أن وقت الغسل قبل الصلاة، بالإضافة إلى أنه محمول على الاستحباب إجماعاً، والظاهر هو القول الثاني.

{والأولى عدم نية الورود إذا أتى به بعد الزوال، كما أن الأولى إتيانه قبل صلاة العيد لتكون مع الغسل} للقولين المؤيدين بالخبرين.

{ويستحب في غسل عيد الفطر} ما رواه ابن أبي مزة^(٢)، عن الصادق (عليه السلام) _ بما ذكره المصنف بمضمونه في الجملة: _ {أن يكون في نهر، ومع عدمه أن يباشر بنفسه الاستقاء} إذا كانت حاجه إلى الاستقاء {بتخشع، وأن يغتسل تحت الظلال، أو تحت حائط،

ص: ٣٨٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٦ الباب ١٦ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣

٢- البحار: ج ٧٨ ص ٢١ الباب ١ باب علل الأغسال وثوابها ح ٢٦

ويبالغ في التستر، وأن يقول عند إرادته: اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، واتباع سنه نبيك، ثم يقول: بسم الله، ويغتسل ويقول بعد الغسل: «اللهم اجعله كفارة لذنوبي، وطهوراً لديني، [وطهر ديني]، اللهم أذهب عني الدنس»، والأولى إعمال هذه الآداب في غسل يوم الأضحى أيضاً، لكن لا بقصد الورود لاختصاص

ويبالغ في التستر، وأن يقول عند إرادته { أي الغسل، أو الاستقاء، لكن الأول أظهر. } اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، واتباع سنه نبيك، ثم يقول: بسم الله { إن شاء بهذا المقدار، وإن شاء أكمله بالرحمان الرحيم، وإن كان الثاني أظهر، لأن في الحديث «ثم سم».

{ويغتسل ويقول بعد الغسل: اللهم اجعله كفارة لذنوبي، وطهوراً لديني _ وطهر ديني _، اللهم أذهب عني الدنس} وهذه الرواية وردت في غسل يوم الفطر [\(١\)](#).

{و} لكن {الأولى إعمال هذه الآداب في غسل يوم الأضحى أيضاً} لانسباق اشتراكهما في الأحكام عند العرف.

{لكن} {الأحوط أن يأتي بها} {لا بقصد الورود، لاختصاص

ص: ٣٨٨

النص بالفطر، وكذا يستحب الغسل في ليله الفطر،

النص بالفطر}.

هذا {وكذا يستحب الغسل في ليله الفطر} لما رواه الحسن بن علي بن راشد عن الصادق (عليه السلام) قال: قلت له: إن الناس يقولون إن المغفرة تنزل على من صام شهر رمضان، ليله القدر، فقال يا حسن: «إن القاريجار _ معزب كاركز: أي الأجير _ إنما يعطى أجرته عند فراغه، وذلك ليله العيد»، قلت: جعلت فداك: فما ينبغي لنا أن نعمل فيها؟ فقال: «إذا غربت الشمس فاغتسل»^(١). وحيث إن الظاهر منه أن الغسل ليل _ لا مقارنا بالغروب، كما هو ظاهر الشرطيه بدواً _ قال الفقهاء باستحباب الغسل في طول الليل، أي وقت أتى به، ولو فرض أن الحديث ظاهر في التوقيت بما بعد الغروب بلا فصل، فالقول بصحته في تمام الليل مستند إلى قاعده التسامح، لوجود فتوى الفقيه في البين. ثم الظاهر أنه يصح أن يأتي بهذا الغسل مقارناً للغروب، أو قبله، لما رواه الإقبال مرسلًا قال: (روى أنه يغتسل قبل الغروب من ليلته إذا علم أنها ليله العيد)^(٢).

ويؤيده ما تقدم في أغسال شهر رمضان، وإلى ما ذكرناه أشار

ص: ٣٨٩

-
- ١- الوسائل: حج ٢ ص ٩٥٤ الباب ١٥ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١
 - ٢- إقبال الأعمال: ص ٢٧١ الباب السادس والثلاثون من أعمال عيد الفطر

ووقته من أولها إلى الفجر، والأولى إتيانه أول الليل، وفي بعض الأخبار: إذا غربت الشمس فاغسل، والأولى إتيانه ليله الأضحى أيضاً لا بقصد الورود، لاختصاص النص بليته الفطر.

الرابع: غسل يوم الترويه وهو الثامن من ذي الحجة، ووقته تمام اليوم.

المصنف بقوله: {ووقته من أولها إلى الفجر، والأولى إتيانه أول الليل، وفي بعض الأخبار: «إذا غربت الشمس فاغسل»} وكأنه أشار بذلك إلى روايه الإقبال.

{والأولى إتيانه ليله الأضحى أيضاً} لظهور المشاركة بينها في أمثال هذه الأحكام عرفاً {لا بقصد الورود، لاختصاص النص بليته الفطر} ولو قصد القرية المطلقة كفى، والله العالم.

{الرابع: غسل يوم الترويه وهو الثامن من ذي الحجة} سمي بالترويه، لأن الحجاج كانوا إذا أرادوا الذهاب إلى عرفات، قال بعضهم لبعض: هل رويتم.

{ووقته تمام اليوم}، ففي روايه ابن عمار، عن الصادق (عليه

الخامس: غسل يوم عرفه، وهو أيضاً ممتد إلى الغروب،

(السلام): «إذا كان يوم الترويه إن شاء الله فاغتسل»^(١)، وفي روايه الصدوق، عن الباقر (عليه السلام) قال: «الغسل في سبعة عشر موطناً _ إلى أن قال _ ويوم الترويه»^(٢).

وحيث أضيف الغسل إلى اليوم فوقته تمام اليوم، مبتدأً بالفجر الصادق، ومنتهاً بالغروب.

{الخامس: غسل يوم عرفه وهو} يتبدأ من الفجر {وأيضاً ممتد إلى الغروب} لخبر معاويه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «الغسل من الجنابه _ إلى أن قال _ ويوم عرفه»^(٣).

وخبر سماعه، عنه (عليه السلام) _ إلى أن قال: _ «وغسل يوم عرفه»^(٤).

ومرسل الفقيه، عن الباقر (عليه السلام) قال: «الغسل في سبعة عشر موطناً _ إلى أن قال _ ويوم عرفه»^(٥).

ص: ٣٩١

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢ الباب ١ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة ح ١

٢- الخصال: ص ٥٠٨ باب السبعة عشر ح ١

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٦ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٧ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣

٥- الفقيه: ج ١ ص ٤٤ الباب ١٨ في الأغسال ح ١

وفى خبر زراره، «إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر، أجزأك غسلك ذلك للجنابه والجمعه وعرفه والنحر»^(١).

وعن الكافى، عن أحدهما (عليهما السلام): «إذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر، أجزأه عنه ذلك الغسل من كل غسل يلزمه فى ذلك اليوم»^(٢).

فإن ظاهره بقريته سائر الروايات: «يلزمه» واجباً أو مستحباً، وظاهر هذين الخبرين، هو كون الغسل من طلوع الفجر، كما إن إضافة الغسل إلى اليوم تدل على امتداده إلى الغروب، خلافاً لما حكى عن على بن بابويه، حيث قال: (واغتسل يوم عرفه قبل زوال الشمس)^(٣).

لكن لعل مراده أنه أفضل، تمسكاً بخبر ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام): «الغسل من الجنابه، ويوم الجمعة، ويوم الفطر، ويوم الأضحى، ويوم عرفه، عند زوال الشمس»^(٤). لكنه ظاهر فى الأفضلية بقريته الروايات الأخرى، ولذا كان المشهور ما ذكره المصنف: {والأولى عند الزوال منه} ولا يخفى

ص: ٣٩٢

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٦٣ الباب ٣١ من أبواب التيمم ح ١
 - ٢- الكافى: ج ٣ ص ٤١ باب ما يجزى الغسل منه إذا اجتمع ح ٢
 - ٣- كما فى مصباح الفقيه: الجزء الثانى من كتاب الطهاره ص ٩٤
 - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٦ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١٠

ولا فرق فيه بين من كان في عرفات أو سائر البلدان.

السادس: غسل أيام من رجب، وهي أوله ووسطه وآخره، ويوم السابع والعشرين منه وهو يوم المبعث،

أن "عند" يصدق على المقارن والقريب والبعيد.

{ولا فرق فيه بين من كان في عرفات أو سائر البلدان} لإطلاق الأدله.

وفي خبر ابن سيابه، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن غسل يوم عرفه في الأمصار، فقال: «اغتسل أينما كنت» (١).

وهل يصح تقديم هذا الغسل قبل الفجر لمن لا يقدر عليه بعد الفجر؟ احتمالان: من أنه كغسل الجمعة مناطاً، ومن عدم الدليل، والأقرب الثاني. نعم لا ينبغي الإشكال في صحة التيمم، لمن لا يقدر على الماء.

{السادس: غسل أيام من رجب، وهي أوله، ووسطه، وآخره، ويوم السابع والعشرين منه، وهو يوم المبعث} ففي الإقبال، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «من

ص: ٣٩٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤١ الباب ٢ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١

ووقتها من الفجر إلى الغروب، وعن الكفعمي والمجلسي، استحبابه في ليله المبعث أيضاً، ولا بأس به،

أدرك شهر رجب، فاغتسل في أوله وأوسطه وآخره، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» (١١).

ورواه لب اللباب، والنوادر، وحيث أطلق في الرواية «الأول والوسط والآخر» جاز الإتيان به في النهار وفي الليل.

فقول المصنف: {ووقتها من الفجر إلى الغروب} كأنه القدر المتيقن، ثم إن العلامة نسب استحباب الغسل في ليله النصف إلى الرواية، ومثله كاف في الحكم بالاستحباب الخاص، فإذا اغتسل في النهار غسلاً، وفي الليل غسلاً، أدرك فضيلتين، ولو جمعهما في الليل بعنوان التداخل لم يكن بذلك بأس، كما أن المستحب غسل نهار المبعث، فعن العلامة والشميري نسبه إلى الرواية، وعن الغنية الإجماع على استحبابه، ويمكن أن يستدل له أيضاً بما يأتي من استحبابه في كل عيد، بعد وضوح كون المبعث عيداً، لأن الله سبحانه عاد بالخير فيه إلى البشر.

{وعن} الشيخ في مصباح المتهجد، و{الكفعمي، والمجلسي، استحبابه في ليله المبعث أيضاً، ولا بأس به} لأن قول هؤلاء كاف في إثبات الاستحباب بضميمة التسامح.

ص: ٣٩٤

١- إقبال الأعمال: ص ٦٢٨ س ٦

السابع: غسل يوم الغدير، والأولى إتيانه قبل الزوال منه.

فقوله: {لا بقصد الورد} كأنه احتياط.

{السابع: غسل يوم الغدير} بلا إشكال ولا خلاف، بل عن التهذيب، والغنية، والروض، الإجماع عليه، ويدل عليه ما في روايه أبي الحسن الليثي: «فإذا كان صبيحه ذلك اليوم _ أى يوم الغدير _ وجب الغسل فى صدر نهاره»^(١).

وفى روايه العبدى، عن الصادق (عليه السلام): «صيام يوم غدير خم يعدل صيام عمر الدنيا _ إلى أن قال: _ ومن صلّى فيه ركعتين، يغتسل عند زوال الشمس من قبل أن تزول مقدار نصف ساعه _ إلى أن قال: _ عدلت عند الله مائه ألف حجه، ومائه ألف عمره»^(٢).

والظاهر أن الوقت والصلاه من باب المستحب فى المستحب، ولذا جاز إتيانه فى كل النهار.

{و} إن كان {الأولى إتيانه قبل الزوال منه} لمكان الروايه،

١- البحار: ج ٧٨ ص ٢٢ الباب ١ فى علل الأغسال وثوابها ح ٢٨

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٦١ الباب ٢٨ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١

الثامن: يوم المباهله، وهو الرابع والعشرون من ذى الحجه على الأقوى، وإن قيل: إنه يوم الحادى والعشرين، وقيل: هو يوم الخامس والعشرين، وقيل: إنه السابع والعشرين منه،

ويدل على إطلاقه، بالإضافة إلى الإجماع وفتوى الفقيه بضميمه التسامح، ما سيأتى من استحبابه لكل عيد، ولا شك فى أن يوم الغدير أعظم الأعياد نصاً وإجماعاً.

{الثامن: يوم المباهله، وهو الرابع والعشرون من ذى الحجه على الأقوى} كما هو المشهور، ونقل الشهره عليه الذكرى، والروض، وفوائد الشرائع، والذخير، وكشف الالتباس، والمستند، وعن إقبال السيد، نسبه إلى أصح الروايات. {وإن قيل: إنه يوم الحادى والعشرين} كما نقله الإقبال عن بعض.

{وقيل: هو يوم الخامس والعشرين} كما عن المحقق فى المعتبر.

{وقيل: إنه السابع والعشرين منه} كما نقله الإقبال عن بعض.

أما القول المشهور، فيدل عليه وعلى غسله، ما رواه العنبرى، عن الكاظم (عليه السلام) قال: «يوم المباهله، يوم الرابع والعشرون من ذى الحجه، تصلى فى ذلك اليوم ما أردت من

ولا بأس بالغسل فى هذه الأيام، لا بقصد الورود.

التاسع: يوم النصف من شعبان.

الصلاه _ إلى أن قال: _ وتقول على غسل: الحمد لله رب العالمين»(١) إلى آخر الدعاء، وخبر سماعه: «وغسل المباهله واجب»(٢) بناءً على إرادته الغسل لليوم، لا الغسل لأجل نفس المباهله.

وفى مرفوعه على بن محمد، قال (عليه السلام): واغتسل _ أى يوم المباهله _ والبس أنظف ثيابك، _ إلى أن قال: _ ويخرج بعد أن يغتسل، ويلبس أحسن ثيابه»(٣).

هذا بالإضافة إلى أنه عيد، والغسل لكل عيد وارد، وإلى إجماع الغنيه على استحباب غسل المباهله، بناءً على إرادته يومها، والغسل فيه من الفجر إلى الغروب، كسائر الأغسال الواردة فى الأيام، {ولا- بأس بالغسل فى هذه الأيام، لا- بقصد الورود} لاحتمال مطابقه الواقع الكافى فى باب الاحتياط.

{التاسع: يوم النصف من شعبان} وذلك، لأنه عيد بلا

ص: ٣٩٧

-
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٢٨٧ الباب ٤٧ من أبواب بقيه الصلوات المندوبه ح ٢
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٧ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣
 - ٣- إقبال الأعمال: ص ٥١٥ فصل فى عمل يوم المباهله س ٢١

العاشر: يوم المولود، وهو السابع عشر من ربيع الأول.

شك، لولاده الإمام المهدي (عليه السلام) فيه _ على المشهور _ وسيأتي أن كل عيد فيه غسل، وكان عليه أن يذكر غسل ليله النصف منه أيضا، فإنه مشهور بل لا خلاف فيه، وعن الغنية الإجماع عليه، ويدل عليه ما رواه الشيخ، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «من تطهر ليله النصف من شعبان، فأحسن الطهر ولبس ثوبين نظيفين»^(١) بناءً على إرادته الغسل من الطهر، كما لعله المنساق منه.

وروايه أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام) قال: «صوموا شعبان، واغتسلوا ليله النصف منه، ذلك تخفيف من ربكم ورحمه»^(٢).

والظاهر: أن المراد تخفيف في عدم إيجاب الصوم، أو في عدم إيجاب غسل كل ليله، أو في عدم تكليف أزيد من ذلك.

{العاشر: يوم المولود، وهو السابع عشر من ربيع الأول} على المشهور عندنا في تعيين اليوم، بل لم ينقل الخلاف إلا من الكليني، حيث ذهب إلى أنه الثاني عشر منه، وعن المجلسي أنه قال:

ص: ٣٩٨

١- مصباح المتعبد: ص ٧٧٠ صلاة النصف من شعبان س ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٩ الباب ٢٣ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١

(الدلائل الحسابيه داله على قول المشهور)^(١)، ثم إن الغسل فيه هو المشهور، بل فى الجواهر أنه لم يجد فيه خلافا.

وعن الكشف نسبته إلى الروايه، وكفى بالمرسله والإجماع دليلا، بالإضافة إلى أنه عيد، فيشملة دليل الغسل لكل عيد، وهل الغسل فى النهار فقط، أو يجوز فى الليل، احتمالان، وإن كان الاحتياط أن يغتسل فى النهار.

{الحادى عشر: يوم النيروز}، أما استحباب غسله، فلا- إشكال فيه، ويدل عليه ما رواه المعلى بن خنيس، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا كان يوم النيروز فاغتسل»^(٢). وقد اختلفوا فى يومه، فالمعروف أنه انتقال الشمس إلى برج الحمل، وهذا هو المشهور فى هذه الأعصار، كما نص عليه المجلسيان فى (الحديقه) و(زاد المعاد)، والشهيد الثانى فى (الروضه)، وغيرهم، ويدل عليه استحباب عدم التغيير.

ويؤيد خبر المعلى: وهو أول يوم طلعت فيه الشمس، وهبت فيه الرياح اللواقح، وخلقت فيه زهره الأرض^(٣)، وهناك أقوال آخر

ص: ٣٩٩

١- مرآه العقول: ج ٥ ص ١٧٠ باب مولد النبى (ص) فى الهامش

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٦٠ الباب ٢٤ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٢٨٩ الباب ٤٨ من أبواب بقيه الصلوات المندوبه ح ٣

الثانى عشر: يوم التاسع من ربيع الأول.

الثالث عشر: يوم دحو الأرض

يجدها المتتبع فى البحار وغيره، وإذا صح أنه كان عيداً قبل الإسلام، لم يكن فى ذلك مانع، إذ الإسلام أيد بعض الشرائع القديمة، حتى شريعة العرب فى الجاهلية فى موارد، والتي منها جعل يوم الجمعة عيداً، ولعله كان عيداً لبنى المجوس، فىكون قبل الإسلام أيضاً عيداً إلهياً، والكلام فى ذلك طويل، وقد أفرد بعض العلماء فيه كتاباً، والغسل فيه من أول الفجر إلى الغروب، كما فى سائر الأغسال المضافة إلى الأيام.

{الثانى عشر: يوم التاسع من ربيع الأول} لما عن أحمد بن إسحاق القمى، صاحب أبى الحسن العسكرى (عليه السلام): إنه كان قد اغتسل فى هذا اليوم، وقال: هذا يوم عيد [\(1\)](#)، كما عن البحار، وزاد المعاد، وكتاب زوائد على بن طاووس، وغيرها، والغسل فيه من الفجر إلى الغروب.

{الثالث عشر: يوم دحو الأرض} حيث دحيت الأرض من تحت الكعبة، كما فى الرواية، والغسل فى هذا اليوم هو المشهور، ونسبه إلى الشهره الفوائد والحديقه، وفى الذكرى نسبه الى

ص: ٤٠٠

١- البحار: ج ٩٥ ص ٣٥١ الباب ١٣ باب فضل اليوم التاسع من شهر ربيع الأول ح ١

وهو الخامس والعشرين من ذى القعدة.

الرابع عشر: كل ليلة من ليالى الجمعة على ما قيل،

الأصحاب، وكفى به دليلاً، وقد ورد فى صومه والذكر فيه وشرافته أخبار متعددة {وهو الخامس والعشرين من ذى القعدة} كما أرسلوه إرسال المسلمات.

{الرابع عشر: كل ليلة من ليالى الجمعة على ما قيل} عدا الغسل المستحب ليوم الجمعة، وهذا هو المنقول عن الحلبي فى إشاره السبق، لكن فى الجواهر: لم نعرف له موافقا ولا مستندا.

أقول: لعله استند إلى إطلاق يوم الجمعة، حيث إنه يشمل الليل، بعد أن الإخبار المقيده بالغسل فى النهار لا تقيده الإطلاق، لعدم جريان قاعده الإطلاق والتقييد فى باب المستحبات، كما قرر فى الأصول.

لكن فيه: إن ذلك يوجب وحده الغسل، لا اثنينيته، أو استناداً إلى استحباب العباده فى ليلة الجمعة، والغسل ينشط للعباده، فيدخل فيما ورد من أن علياً (عليه السلام) كان يغتسل فى الليالى البارده، طلباً للنشاط فى صلاه الليل، كما عن فلاح السائل (١).

ص: ٤٠١

١- البحار: ج ٧٨ ص ٢٣ الباب ١ فى علل الأغسال وثوابها ح ٣٠ ذيل الحديث

بل فى كل زمان شريف، على ما قاله بعضهم، و

لكن فيه: إن ذلك لا يختص بيله الجمعة، هذا ولكن الظاهر أن فتوى الفقيه كاف فى الاستحباب، لدخوله فى أدله التسامح.

{بل فى كل زمان شريف، على ما قاله بعضهم} وهو ابن الجنيد فى المحكى من كلامه، وأضاف استحبابه لكل مكان شريف، واستدل له بما ورد فى الأعياد.

فعن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال فى جمعه من الجمع: «هذا اليوم جعله الله عيداً للمسلمين، فاغتسلوا فيه»^(١).

بدعوى فهم المناط من ذلك، لكل زمان ومكان شريف، بل فى الجواهر: (ربما يشهد له فحاوى كثير من الأخبار، كتعليل غسل العيدين عن الرضا (عليه السلام) ويوم الجمعة، وأغسال ليالى القدر ونحوه، بل تتبع محال الأغسال يقضى به، والمستحب يكفى فيه أدنى من ذلك)^(٢).

اقول: وفتوى الفقيه كاف فى الاستحباب، بضميمه التسامح.

{و} أمّا من لا يرى ذلك، فلا بد له أن يقول بما قاله

ص: ٤٠٢

١- كتر العمال: ج ٤ ص ١٥٢ الرقم ٣٣٦٧ كما فى الجواهر ج ٥ ص ٣٧ فى استحباب الغسل يوم الغدير

٢- الجواهر: ج ٥ ص ٢٨ فى استحباب الغسل ليالى القدر

لا بأس بهما، لا بقصد الورود.

المصنف، من أنه {لا بأس بهما، لا بقصد الورود} بل بقصد الرجاء.

ص: ٤٠٣

(مسأله _ ١٩): لا قضاء للأغسال الزمانيه إذا جاز وقتها، كما لا تتقدم على زمانها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها إلا غسل الجمعة كما مر، لكن عن المفيد استحباب قضاء غسل يوم عرفه في الأضحى،

(مسأله _ ١٩): {لا قضاء للأغسال الزمانيه إذا جاز وقتها} لأصالة عدم المشروعيه، بعد عدم وجود الدليل على القضاء، وأدله قضاء غسل الجمعة لا- تكفى في إثبات ذلك، لأن المناط ليس بقطعي، لكن فتوى الشهيد الآتية كافيه في الاستحباب، مع التسامح في أدله السنن.

{كما لا تتقدم على زمانها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها} لما تقدم في قضائها {إلا غسل الجمعة} حيث عرفت وجود الدليل على قضائها وعلى تقديمه.

{كما مرّ، لكن عن المفيد استحباب قضاء غسل يوم عرفه في الأضحى} وربما يستدل له بخبر زراره، عن الباقر (عليه السلام): «إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءك غسلتك ذلك، للجنابه والجمعه وعرفه والنحر والحلق والذبح والزياره، فإذا اجتمعت عليك حقوق، أجزاءك عنها، غسل واحد»، ثم قال: «وكذلك المرأه يجزيها غسل واحد»، قال: «وكذلك المرأه يجزيها غسل واحد لجنابتها، وإحرامها، وجمعتها، وغسلها من حيضها، وعيدها»^(١).

ص: ٤٠٤

وعن الشهيد، استحباب قضائها أجمع، وكذا تقديمها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها، ووجه الأمرين غير واضح، لكن لا بأس بهما، لا بقصد الورود.

بتقريب أنه الجمع بين عرفه والنحر، يقتضى كون غسل عرفه قضاءً.

وفيه أولاً: إنه يمكن العكس، بكون غسل النحر تقديماً.

ثانياً: إن الحديث في مقام الجمع بين الأغسال في الجملة، كما يشهد لذلك ذيله، لا في مقام الجمع بين كل الأغسال المذكوره فيه، لكن الظاهر أن فتوى المفيد كافيته، بضميمه أدله التسامح.

{وعن الشهيد: استحباب قضائها أجمع، وكذا تقديمها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها، ووجه الأمرين غير واضح} إذ لم نعثر على دليل لقول المفيد، أو الشهيد {لكن لا بأس بهما} من باب التسامح في أدله السنن، عند من يقول به، وعند من لا يقول به، بفتوى الفقيه يأتي بهما {لا بقصد الورود} بل رجاءً.

(مسأله _ ۲۰): ربّما قيل بكون الغسل مستحباً نفسياً، فيشرع الإتيان به في كلّ زمان، من غير نظر إلى سبب، أو غايه،

(مسأله _ ۲۰): {ربّما قيل بكون الغسل مستحباً نفسياً، فيشرع الإتيان به في كلّ زمان، من غير نظر إلى سبب، أو غايه} وهذا هو المحكى عن المحقق، والعلامة، ويستدل لذلك بإطلاق أن «الطهر على الطهر عشر حسنات»^(۱)، وما ورد من أنه «أى وضوء أطهر من الغسل»^(۲)، بضميمه ما ورد من استحباب الوضوء ودوام الوضوء^(۳)، وما ورد من الأمر بالغسل بماء الفرات كل يوم، كروايه ابن قولويه، عن حنان قال: دخل رجل من أهل الكوفه على أبي جعفر (عليه السلام) فقال (عليه السلام) له: «أتغتسل كل يوم من فراتكم مره؟» قال: لا، قال: «ففى كل جمعته؟» فقال: لا، قال: «ففى كل شهر؟» قال: لا، قال: «ففى كل سنه؟» قال: لا، فقال له أبو جعفر (عليه السلام): «إنك لمحروم من الخير»^(۴).

وظاهره استحباب الغسل فى نفسه، وإلا لم يجر أن يأتى

ص: ۴۰۶

- ۱- الوسائل: ج ۱ ص ۲۶۴ الباب ۸ من أبواب الوضوء ح ۳
- ۲- الوسائل: ج ۱ ص ۵۱۲ الباب ۳۳ من أبواب الجنابه ح ۴ و ۸
- ۳- انظر الوسائل: ج ۱ ص ۲۵۶ أبواب الوضوء
- ۴- كامل الزيارات: ص ۳۱ فضل الصلاه فى مسجد الكوفه س ۱

ووجهه غير واضح، ولا بأس به لا بقصد الورد.

الإنسان بغير المشروع من جهه الفرات، مثل أن يأتي بغسل الجنابه _ بلا جنابه _ من الفرات.

أقول: وهذه الأدله كافيه فى الاستحباب، خصوصاً مع فتوى الفقيه بضميمه التسامح.

{و} ما ذكره المصنف من أن {وجهه غير واضح} كأنه أراد ذلك، لعدم وجود دليل خاص، بل عن جمع المنع عن ذلك، مستدلين بحصر الغسل المستحب فى النص والفتوى فى أمور مخصوصه.

وفيه: إن الحصر إضافى، بدليل أن قله من الروايات والفتاوى، كانت فى صدد الحصر الحقيقى، ومع ذلك فالحاصر أيضاً غير حاصر، لوجود موارد آخر أيضاً، فلا يكون دليلاً للنفى.

{و} على هذا فـ {لا بأس به} بقصد الاستحباب، وإن أراد الاحتياط أتى به {لا بقصد الورد} بل بقصد الرجاء.

اشاره

فصل

فى الأفسال المكانيه

أى الذى يستحبّ عند إرادته الدخول فى مكان، وهى الغسل لدخول حرم مكّه

{فصل}

{فى الأفسال المكانيه}

وهى التى تستحب للدخول فى مكان، وقد سبق أنه يمكن إرجاعها إلى الأفسال الفعليه، إذ فى مكان خاص، هو فعل من الأفعال.

وكيف كان، فلا مشاحه فى الاصطلاح {أى الذى يستحب عند إرادته الدخول فى مكان} خاص {وهى} أمور:

الأول: {الغسل لدخول حرم مكّه} فإن مكّه واقعه فى الحرم، والحرم أوسع منها، ولو أراد الدخول من مكان يساوى الحرم ومكّه، اغتسل لهما غسلين، أو غسلًا واحدًا بقصدهما، ولو توسعت مكّه أزيد من الحرم اغتسل لدخول مكّه أولاً، ثم إذا أراد

دخول الحرم _ بعد يوم مثلاً _ اغتسل لدخول الحرم، إذ الحكم بالغسل لدخول مكة تابع لموضوعه، توسع أو تضيق، واستحباب الغسل لذلك، لا خلاف فيه، بل عن الغنيه الإجماع عليه، ويدل عليه جملة من الأخبار: كخبر سماعه، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن غسل الجمعة _ إلى أن قال: _ «وغسل دخول الحرم، يستحب أن لا تدخله إلا بغسل» (١).

وفيه الفقيه: «وغسل دخول الحرم واجب، ويستحب أن لا يدخله الرجل إلا بغسل» (٢).

والظاهر أن مراده بواجب: الثبوت، كما أن ذكره الرجل من باب المثال.

وفي صحيح ابن سنان: «إن الغسل في أربعه عشر موطناً _ إلى إن قال: _ ودخول الكعبه، ودخول المدينة، ودخول الحرم» (٣).

وفي الفقيه عن الباقر (عليه السلام): «الغسل في سبعة عشر موطناً _ إلى أن قال: _ وإذا دخلت الحرمين» (٤).

ص: ٤١٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٧ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣

٢- الفقيه: ج ١ ص ٤٥ الباب ١٨ في الأغسال ح ٥

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٨ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٧

٤- الفقيه: ج ١ ص ٤٤ الباب ١٨ في الأغسال ح ١

وللدخول فيها، ولدخول مسجدها،

وهل هذا الحكم جارٍ لما إذا أراد دخول الحرم جواً، أو بحراً، إذا فرض أن البحر امتد إلى الحرم، الظاهر ذلك، لإطلاق الأدلة، والانصراف إلى الدخول براً بدوى.

نعم إذا كانت الطائره تطير من بعيد، بحيث لا يصدق الدخول عرفاً، لم يستحب الغسل.

{و} الثاني {للدخول فيها} أى البلده، والظاهر أن بستانها ومطارها ومقبرتها وما أشبه تعد منها، والحكم بالاستحباب لا خلاف فيه ولا إشكال، بل عن الخلاف الإجماع عليه.

ففى حديث شرائع الدين، عن الصادق (عليه السلام)، عن على (عليه السلام) فى عدد الأغسال _ إلى أن قال _ : «وحيث تدخل مكة والمدينه»^(١).

وفى خبر ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام) فى تعداد الأغسال: «وعند دخول مكة، والمدينه، ودخول الكعبه»^(٢).

{و} الثالث {لدخول مسجدها} الأعظم، لا سائر المساجد، بلا إشكال ولا خلاف، كما عن الوسيله، بل عن الخلاف

ص: ٤١١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٦ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٩ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١٠

وكعبتها،

والغنيه الإجماع عليه، ولو توسّع المسجد تبعه الحكم، لتحقق الموضوع العرفي.

أما لو تضيق، ففي اتباع الحكم للمقدار الموجود منه، أو المقدار الموسع _ وإن خرج عن صورته المسجديه _ احتمالان: والثاني هو الأقرب، ويدل على أصل الحكم فتوى الفقهاء، بضميمه دليل التسامح، وربما يستدل لذلك بالمناط المستفاد من دخول مسجد النبي (صلى الله عليه وآله)، فإن المسجد الحرام أفضل من مسجد النبي (صلى الله عليه وآله) لما دلّ على أفضليه الصلاة فيه.

وبما رواه علي بن أبي حمزه، عن الكاظم (عليه السلام): «إن اغتسلت بمكه، ثم نمت قبل أن تطوف فأعد غسلك»^(١). وفي كليهما نظر، وإن كان الأول يصلح للتأييد.

{و} الرابع لدخول {كعبتها} زادها الله شرفاً، بلا إشكال ولا خلاف، وعن الخلاف والغنيه الإجماع عليه، ويدل عليه خبر سماعه، قال (عليه السلام): «وغسل دخول البيت واجب»^(٢)، وخبر ابن سنان: «ودخول الكعبه»^(٣).

ص: ٤١٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٩ الباب ٦ من أبواب مقدمات الطواف ح ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٧ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٨ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٧

وللدخول حرم المدينة،

وخبر ابن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام): «ويوم تدخل البيت» (١).

وهل هذا الحكم جارٍ لمن أراد الصعود على سطحها للمنطق، أو لا للأصل؟ احتمالان: والصناعه مع الثاني، والاحترام مع الأول، أما حجر إسماعيل فلا دليل على أنه من الكعبه، فلا يستحب لدخوله الغسل.

{و} الخامس: {لدخول حرم المدينة} بلا إشكال ولا خلاف، لقول الباقر (عليه السلام) فيما رواه الفقيه، في عدد الأغسال _ إلى أن قال: _ «وإذا دخلت الحرمين» (٢).

وعن دعائم الإسلام، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «ينبغي لمن أراد دخول المدينة زائراً أن يغتسل» (٣).

وفى التهذيب، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «الغسل في سبعة عشر موطناً _ إلى أن قال: _ وإذا

ص: ٤١٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٩ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١١

٢- الفقيه: ج ١ ص ٤٤ الباب ١٨ في الأغسال ح ١

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٩٦ ذكر دخول مدينة النبي (صلى الله عليه وآله)

وللدخول فيها، ولدخول مسجد النبي (صلى الله عليه وآله)

دخلت الحرمين» (١١)، وحرَم المدينة مُعَلِّم.

وفي الوسائل والمستدرِك، باب خاص لحد حرم المدينة، وأنه من عاير إلى وغير.

{و} السادس: {للدخول فيها} كبرت أو صغرت، كما تقدّم في مكة، ولا إشكال فيه ولا خلاف.

وفي صحيح ابن سنان، في تعداد الأُغسال: «ودخول الكعبة ودخول المدينة» (٢).

وفي خبر ابن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا دخلت المدينة فاغتسل قبل أن تدخلها، أو حين تدخلها» (٣).

وبساتين المدينة الممتدة في أطرافها لا تعد منها، إلا إذا كان بستاناً في داخل البلد عرفاً.

{و} السابع: {لدخول مسجد النبي (صلى الله عليه وآله)} بلا إشكال ولا خلاف، والكلام في توسعته وتضييقه ما تقدم في

ص: ٤١٤

١- التهذيب: ج ١ ص ١١٤ في الأُغسال المفترضات والمسنونات ح ٣٤

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٨ الباب ١ من أبواب الأُغسال المسنونه ح ٧

٣- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٦٦ الباب ٦ من أبواب المزار وما يناسبه ح ١

وكذا للدخول في سائر المشاهد المشرفة للأئمة (عليهم السلام)،

مسجد مكة، ويدل عليه ما رواه ابن مسلم، قال (عليه السلام): «وإذا أردت دخول مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله)» (١).

وما عن الباقر (عليه السلام) في تعداد الأغسال: «وإذا أردت دخول مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله)» (٢).

{و} الثامن: {كذا للدخول في سائر المشاهد المشرفة للأئمة (عليهم السلام)} ذكره جملة من الفقهاء، كالموجز، وشرحه، ونهايه الأحكام، وغيرهم، واستدلوا لذلك بفتوى الفقيه بضميمه التسامح والمناط في غسل المسجدين، بعد ما دلّ على أن كربلاء أفضل من الكعبة، وما دلّ على أنهم (عليهم السلام) جميعاً نور واحد، وما يثبت لأولهم يثبت لآخرهم، والدليل الأول كاف في حكم الاستحباب.

أما الثاني، فيصلح أن يكون مؤيداً، ثم المنصرف من المشاهد في كلامهم الحرم الشريف، ولعلّ الرواق والأيوان منه، أما الصحن فالظاهر أنه ليس منه، والظاهر أن سرداب الغيبة منها.

ص: ٤١٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٤٠ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١٢

٢- المصدر السابق

ووقتها قبل الدخول عند إرادته،

أما حرم أولاد الأئمة (عليهم السلام) فليست منه، وحرم الأنبياء محتمل الأمرين، والأفضل أن يأتي بالغسل لدخولها رجاءً.

ثم إن المحكى عن أبي علي، استحبابه لكل مشهد، أو مكان شريف، ولكل زمان شريف، ولكل فعل يتقرب به إلى الله سبحانه، وفتواه بضميمه التسامح كافيته في الحكم، وإن لم نجد به دليلاً خاصاً، والأمكنه الشريفه مثل المساجد، والأزمنه الشريفه مثل أيام مواليده الأئمة (عليهم السلام)، والأفعال التي يتقرب بها إلى الله سبحانه مثل الجهاد في سبيله وبناء المساجد وما أشبه ذلك، وسيأتي تعرض المصنف لذلك في المسأله الأولى.

{ووقتها قبل الدخول عند إرادته} لأنه المنصرف من النص والفتوى، ولا يلزم أن يكون الدخول بالإرادة، بل لو علم أنه يدخل ولو قسراً استحب لدخوله، لإطلاق الأدله، ثم إن البعد المكاني ليس بمهم، فلو اغتسل في كربلاء لدخول مكة فيما نقله الطائره، وبعد ساعه توصله إليها، صح الغسل وأتى بالمستحب.

أما البعد الزماني، فهل يحدد باليوم والليله، أو باليوم وحده، والليل وحده، أو بما يصدق معه كون الغسل للدخول عرفاً، احتمالات.

ويدل على الأول: خبر جميل، عن الصادق (عليه السلام)

ص: ٤١٤

قال: «غسل يومك يجزيك ليلتك، وغسل ليلتك يجزيك ليومك» (١).

وخبر إسحاق: سألته عن غسل الزيارة، يغتسل بالنهار ويزور بالليل بغسل واحد؟ قال: «يجزيه إن لم يحدث، فإن أحدث ما يوجب وضوءاً فليعد غسله» (٢).

ويدل على الثاني: خبر عثمان بن يزيد، قال (عليه السلام): «من اغتسل بعد طلوع الفجر، كفاه غسله إلى الليل، في كل موضع يجب فيه الغسل، ومن اغتسل ليلاً، كفاه غسله إلى طلوع الفجر» (٣).

وخبر أبي بصير قال: أتاه رجل وأنا عنده، فقال: «اغتسل بعض أصحابنا، فعرضت له حاجة حتى أمسى، فقال: «يعيد الغسل، يغتسل نهاراً ليومه ذلك، وليلاً ليلته» (٤).

وصحيح عمر بن يزيد، عن الصادق (عليه السلام): «غسل يومك ليومك، وغسل ليلتك ليلتك...» (٥).

ص: ٤١٧

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٣ الباب ٩ من أبواب الإحرام ح ١
- ٢- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٤ الباب ٣ من أبواب زيارة البيت ح ٢
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٤ الباب ٩ من أبواب الإحرام ح ٤
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٣ الباب ٩ من أبواب الإحرام ح ٣
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٣ الباب ٩ من أبواب الإحرام ح ٢

ولا يبعد استحبابها بعد الدخول للكون فيها إذا لم يغتسل قبله،

ويدل على الثالث: إن الإضافة لا بد في تحققها الصدق العرفي، كسائر الموضوعات العرفية، ولذا قال في الجواهر: (ربما يظهر من ملاحظه الأدله، إرادته اتصال عرفي بالغسل والفعل، فلا يعتبر التعجيل والمقارنه، كما لا يجزى بمطلق التراخي) (1)، انتهى.

أقول: اما الاحتمال الأخير، فساقط بوجود الروايه، والجمع بين الروايات يقتضى صحه الاحتمال الأول وكون الثانى أفضل، وإن كان المشهور هو الثانى، بتأويل روايات الاحتمال الأول، لكن لا وجه له بعد كون المستحبات ذات مراتب، كما أنه لا بد من حمل عدم الحدث على الأفضل، للإطلاق فى سائر الروايات، مع تعارف الحدث فى أثناء اليوم الواحد والليله الواحد.

ثم إن المشهور قالوا: بأنه لو اغتسل آخر النهار لليل كفى، وبالعكس كذلك، قالوا: لأن المنصرف من الأدله عدم الكفايه مع البعد الزمانى، كأن يغتسل ظهراً لليل، لا ما إذا كان بينهما قريباً زمانياً كالمثالين.

{ولا يبعد استحبابها بعد الدخول للكون فيها إذا لم يغتسل قبله} وذلك لجمله من الأخبار:

ص: ٤١٨

١- الجواهر: ج ٥ ص ٦٤ فى تقديم الغسل على الفعل

كخبر ذريح، عن الباقر (عليه السلام) قال: سألته عن الغسل في الحرم قبل دخوله، أو بعد دخوله؟ قال: «لا يضرك أى ذلك فعلت، وإن اغتسلت بمكة فلا بأس، وإن اغتسلت في بيتك حين تنزل بمكة فلا بأس» (١).

وخبر أبان، وفيه: «ومن لم يتمكن من الغسل عند دخول الحرم فليؤخره إلى أن يتمكن قبل دخول مكة، فإن لم يتمكن جاز له أن يغتسل بعد دخول مكة» (٢).

وخبر معاوية: «إذا دخلت المدينة، فاغتسل قبل أن تدخلها، أو حين تدخلها» (٣). ويظهر من روايه أبان، أن قبل الدخول أفضل، كما هو الظاهر من الأدلة الدالة على أن الغسل للدخول، فكأن الشارع أراد الغسل للدخول والبقاء، على نحو تعدد المطلوب، فإن فاته الأول لم يفته الثانى.

ثم إنه لو اغتسل فى الداخل، لم يستحب له أن يخرج ليكون دخوله مع الغسل، لعدم دليل على ذلك، كما أنه إذا دخل بلا غسل لا دليل على أنه يستحب له الخروج ليدخل بغسل، بل

ص: ٤١٩

-
- ١- تهذيب الأحكام: ج ٥ ص ٩٧ الباب ٨ فى دخول مكة ح ٢
 - ٢- تهذيب الأحكام: ج ٥ ص ٩٧ الباب ٨ فى دخول مكة ح ١
 - ٣- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٦٦ الباب ٦ من أبواب المزار ح ١

كما لا يبعد كفايه غسل واحد في أول اليوم، وأول الليل للدخول إلى آخره، بل لا يبعد عدم الحاجة إلى التكرار مع التكرار

يغتسل هناك، وإجازه الغسل بعد الدخول وإن ورد في بعض الأماكن، لكن فهم المناط أوجب تعديه إلى سائر الأغسال المكانية.

{كما لا يبعد كفايه غسل واحد في أول اليوم وأول الليل للدخول إلى آخره} لأنه هو ظاهر الروايات المتقدمة، الداله على كفايه غسل اليوم لكل يوم، وغسل الليل لكل الليل، فاحتمال مراعاة الصدق العرفي بعد الفصل، لا وجه له.

نعم ربما يقال: إن هذه الروايات تدل على الإجزاء، وإن كان ظاهر روايات الإضافة عدم الفصل بين الغسل والدخول، ولعل ذلك من باب فهم العرف في الجمع بين روايات الإضافة وروايات الإجزاء، وهذا القول لا بأس به، فإن روايات الاستحباب لا يقيدها بعضها بعضا.

{بلا-لا- يبعد عدم الحاجة إلى التكرار مع التكرار} لإطلاق دليل الإجزاء، فإذا اغتسل أول النهار كفى أن يدخل المكان مرات طول النهار، أو طول النهار والليل، وإن كان ظاهر روايات الإضافة استحباب أن يغتسل لكل دخول، فالجمع بينهما هو حمل روايات الإضافة على الاستحباب، وروايات الكفايه على الإجزاء، كما

كما أنه لا- يبعد جواز التداخل أيضاً فيما لو أراد دخول الحرم ومكّه والمسجد والكعبه في ذلك اليوم، فيغتسل غسلًا واحداً للجميع، وكذا بالنسبه إلى المدينه وحرمةها ومسجدها.

ذكرناه في الفرع السابق.

{كما أنه لا- يبعد جواز التداخل أيضاً فيما لو أراد دخول الحرم ومكّه والمسجد والكعبه في ذلك اليوم فيغتسل غسلًا واحداً للجميع}، وذلك لما دلّ على التداخل في مطلق الأغسال، وقد تقدم ذلك مفصلاً، والمسألة من صغرياتهما. {وكذا بالنسبه إلى المدينه وحرمةها ومسجدها} وهكذا إذا أراد الجميع، كما إذا سافر بالطائر مثلاً، فيغتسل غسلًا واحداً للسبعه المذكوره بإضافه دخول مشهد أئمه البقيع، وغسل الزياره لهم (عليهم السلام) وللرسول (صلى الله عليه وآله) ولفاطمه (عليها السلام) وغسل الإحرام، إلى غير ذلك.

لكن لعل الأفضل التكرار، خصوصاً مع الفصل الذي تقدم أن ظاهر الأدله استحباب مراعاة الاتصال العرفي بين الغسل والدخول.

ص: ٤٢١

مسأله ۱ استحباب الغسل عند دخول الأماكن الشريفه

(مسأله _ ۱): حكى عن بعض العلماء، استحباب الغسل عند إرادته الدخول فى كل مكان شريف، ووجهه غير واضح، ولا بأس به لا بقصد الورود.

(مسأله _ ۱): {حكى عن بعض العلماء} وهو أبو على {استحباب الغسل عند إرادته الدخول فى كل مكان شريف، ووجهه غير واضح} إذ لم نجد بذلك نصاً {ولا بأس به، لا بقصد الورود} بل بقصد الاستحباب رجاءً، لفتوى الفقيه بذلك، بضميمه التسامح كما تقدم.

ص: ۴۲۲

إشاره

فصل

فى الأغسال الفعلية

وقد مرّ أنها قسمان:

القسم الأول: ما يكون مستحباً لأجل الفعل الذى يريد أن يفعله، وهى أغسال: أحدها للإحرام، وعن بعض العلماء وجوبه.

{فصل}

{فى الأغسال الفعلية}

{وقد مرّ أنها قسمان: القسم الأول: ما يكون مستحباً لأجل الفعل الذى يريد أن يفعله}، والقسم الثانى: ما يكون مستحباً لأجل الفعل الذى صدر منه، كالغسل بعد الفعل، {وهى أغسال، أحدها: للإحرام، وعن بعض العلماء وجوبه} أما الاستحباب فهو المشهور، بل عن حج التحريم ادعاء الإجماع على عدم وجوبه، خلافاً لجماعه منهم: ابن أبى عقيل، وابن الجنيد، بل نسب إلى الصدوق وغيره أيضاً، حيث قالوا بالوجوب. ويدل على

استحبابه: ما رواه فضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام) فيما كتبه إلى المأمون قال: «وُغسل يوم الجمعة سنه، وُغسل العيدين، وُغسل دخول مكة، والمدينه، وُغسل الزياره، وُغسل الإحرام _ إلى أن قال _ هذه الأغسال سنه، وُغسل الجنابه فريضه، وُغسل الحيض مثله»^(١).

والرضوى: «الغسل أربعة عشر وجهاً _ إلى أن قال _ وإحدى عشر غسلًا سنه، غسل الجمعة والعيدين وُغسل الإحرام»^(٢).

واستدل للقول بالوجوب، بجملة من الروايات التي فيها: إن غسل الإحرام واجب، كالتى رواها سماعه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «وُغسل المحرم واجب»^(٣).

وما رواه يونس، عن بعض رجاله، عن الصادق (عليه السلام) قال: «الغسل فى سبعة عشر موطنًا، منها الفرض ثلاثة». فقلت جعلت فداك: ما الفرض منها؟ قال: «غسل الجنابه، وُغسل من مس [غسل] ميتًا، والغسل للإحرام»^(٤).

ص: ٤٢٤

١- عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ١٢١ الباب ٣٥ فى محضر الإسلام وشرائع الدين

٢- فقه الرضا: ص ٤ س ٧ و ٨

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٧ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣

٤- الوسائل: ج ١ ص ٤٦٣ الباب ١ من أبواب الجنابه ح ٤

الثانى: للطواف سواء كان طواف الحجّ، أو العمره، أو طواف النساء، بل للطواف المندوب أيضاً.

لكن لا- بد من حمل أمثال هذه الروايات على شدة الاستحباب، للقرائن الداخليه والخارجيه، فقد ذكر فى جملة من الروايات أغسال آخر كلها مستحبات، مع وحده السياق بينها وبين غسل الإحرام فى جعل جميعها واجبات، كما أنه لو كان واجباً لم تكن الشهره العظيمه على خلافه، مع أن غسل الإحرام يتفق كثيراً مما لو كان واجباً لم يكن يخفى على أعظم العلماء، قديماً وحديثاً.

نعم لا اشكال فى تأكيد استحبابه.

{الثانى: للطواف سواء كان طواف الحجّ، أو العمره، أو طواف النساء} كما هو المشهور، لصحيحه على بن أبى حمزه، عن الكاظم (عليه السلام) قال لى: «إن اغتسلت بمكه، ثم نمت قبل أن تطوف، فأعد غسلك» (١).

فإن ظاهره استحباب للطواف، بالإضافة إلى الفتوى بضميمه التسامح.

{بل للطواف المندوب أيضاً} لإطلاق النص والفتوى.

ص: ٤٢٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٩ الباب ٦ من أبواب مقدمات الطواف ح ٢

{الثالث: للوقوف بعرفات} كما هو المشهور، ويدل عليه صحيح معاوية بن عمار: «إذا زالت الشمس يوم عرفه فاغتسل» (١).

وخبر الحلبي، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «الغسل يوم عرفه إذا زالت الشمس» (٢).

وخبر عمر بن يزيد: «إذا زاغت الشمس يوم عرفه، فاقطع التلبيه واغتسل» (٣).

فإن ظاهر هذه الروايات كون الغسل للوقوف، وإن كان ربما استشكل فيها بأنها لا تدل إلا على استحباب الغسل يوم عرفه، لا لأجل الوقوف، لكن المنصرف عنها كون الغسل لأجل الوقوف، ويؤيده فهم المشهور، أو فتواهم بضميمه التسامح.

ثم إن المراد بالوقوف أعم من الاختياري والاضطراري، أما الاختياري فواضح، وأما الاضطراري فللمنط، وكذلك إذا وقف تقيه، إذ التقيه توجب سحب كل أحكام الأصل إليها، إلا ما

-
- ١- الوسائل: ج ١٠ ص ٩ الباب ٩ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفه ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ١٠ ص ١٠ الباب ٩ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفه ح ٢
 - ٣- الوسائل: ج ١٠ ص ١٠ الباب ٩ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفه ح ٤

الرابع: للوقوف بالمشعر.

الخامس: للذبح والنحر.

خرج بالدليل، لأنها قائمه مقام الأصل، فتأمل.

{الرابع: للوقوف بالمشعر} كما هو المشهور، لصحيح معاويه: «اصبح على طهر بعد ما تصلى الفجر، فقف إن شئت قريباً من الجبل، وإن شئت حيث شئت»^(١).

والطهر يشمل الغسل وإن قيل بانصرافه إلى الوضوء، كفى في الاستحباب فتوى المشهور، بضميمه التسامح، أما ما فى الجواهر من الاستدلال له بأولويته عن الغسل للوقوف بعرفات، وكأنه لأن المشعر أعظم حرمة، حيث إنه من الحرم، فلا يخفى ما فيه.

{الخامس: للذبح والنحر} كما هو المشهور، لخبر زراره، عن الباقر (عليه السلام) قال: «إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر، أجزأك غسلك ذلك للجنابه، والجمعه، وعرفه، والنحر، والحلق، والذبح»^(٢)، فإنه يدل على استحباب الغسل لهذه الأمور.

ص: ٤٢٧

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٤٥ الباب ١١ من أبواب الوقوف بالمشعر ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٦٣ الباب ٣١ من أبواب تداخل الأغسال ح ١

السادس: للحلق، وعن بعضهم استحبابه لرمى الجمار أيضا.

{السادس: للحلق} للخبر المتقدم، وهل يستحب للتقصير بالمناط أم لا؟ احتمالان، وإن كان العدم أقرب، {وعن بعضهم} وهو المفيد (رحمه الله) {استحبابه لرمى الجمار أيضا} لخبر الحلبي، سألت الصادق (عليه السلام) عن الغسل إذا أراد أن يرمى؟ فقال: «ربما اغتسلت، فأما من السنه فلا»^(١).

وظاهر كلام الإمام (عليه السلام) أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يسنّه، وإن كان مستحباً في نفسه، بل ويدل عليه صحيح ابن عمار، وفيه: «ويستحب أن ترمى الجمار على طهر»^(٢). وقد تقدم أن الطهر يشمل الغسل.

لكن عن الشيخ في الخلاف الإجماع على عدم الاستحباب، وأيد بخبر الحلبي الآخر، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن الغسل إذا رمى الجمار، فقال: «ربما فعلت، فأما السنه فلا، ولكن من الحر والعرق»^(٣).

ص: ٤٢٨

-
- ١- الوسائل: ج ١٠ ص ٧٠ الباب ٢ من أبواب رمى جمره العقبه ح ٤
 - ٢- الوسائل: ج ١٠ ص ٧٠ الباب ٢ من أبواب رمى جمره العقبه ح ٣
 - ٣- الوسائل: ج ١٠ ص ٦٩ الباب ٢ من أبواب رمى جمره العقبه ح ٢

السابع: لزياره أحد المعصومين (عليهم السلام)

لكن الظاهر أن الفتوى بالاستحباب لا بأس بها، إذ إجماع الشيخ لا يقاوم فتوى المفيد، بضميمه التسامح، ولعل الخبر الثاني غير الأول، لظهور الثاني في كونه بعد الرمي، والاحتياط أن يأتي برجاء المطلوبيه.

{السابع: لزياره أحد المعصومين (عليهم السلام)} {الأربعة عشر، أما زياراتهم الخاصه التي ورد الغسل فيها، فلا إشكال فيه ولا خلاف، وتكفي تلك الأدله الخاصه دليلاً على استحباب الغسل، وأما استحباب الغسل لزيارتهم عموماً، أي عموم المعصومين، حتى الصديقه (عليها السلام) والإمام الحجه (عليه السلام) وعموم زياراتهم، سواء ما ورد فيها الغسل أم لا، فيدل عليه أمور:

الأول: فتوى المشهور، بضميمه التسامح في أدله السنن.

الثاني: المنطاط في زياراتهم التي ورد فيها الغسل، لعدم الفرق بين أشخاصهم، ولا- بين زياراتهم، فإن ما ثبت لأولهم ثابت لآخرهم، كما في الحديث، وأنهم كلهم (عليهم السلام) نور واحد.

ص: ٤٢٩

الثالث: ما تقدم من استحباب الغسل لكل مكان شريف، هذا بالنسبة إلى من يريد زيارتهم في حضراتهم (عليهم السلام)، فتأمل.

الرابع: جملة من الروايات المشعرة بذلك، كخبر العلاء، عن الصادق (عليه السلام) في قوله عزّ وجلّ: (خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ) (١) قال: «الغسل عند لقاء كل إمام» (٢).

فإن اللقاء إما يشمل امواتهم، لأنهم أحياء عند ربهم يرزقون، وإما يستفاد منه حكم أمواتهم بالمناط، بل قد تقدم في حرمه تنجيس مشاهدتهم، وأن حرمتهم أمواتا أكثر من حرمتهم أحياء.

وكالرضوى، قال: «وغسل الزيارات» (٣)، بعد أن ذكر غسل زياره البيت، مما يدل على أن المراد بالزيارة: زيارتهم (عليهم السلام)، وكما ورد من استحباب الغسل لزياره الجامعه التي يزار بها كل إمام، فإن المستفاد منه تساويهم (عليهم السلام) في كل الزيارات، مما يتساوون في زياره الجامعه.

وكخبر سليمان بن عيسى، عن أبيه، قال: قلت لأبي عبد الله

ص: ٤٣٠

١- سورة الأعراف: الآية ٣١

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ٣٠٣ الباب ٢٩ من أبواب المزار وما يناسبه ح ٢

٣- فقه الرضا: ص ٤ س ٦

(عليه السلام) كيف أزورك إذا لم أقدر على ذلك؟ قال له: «يا عيسى إذا لم تقدر على المجيء، فإذا كان في يوم الجمعة فاغتسل أو توضأ، واصعد إلى سطحك وصل ركعتين، وتوجه نحوي، فإنه من زارني في حياتي فقد زارني في مماتي، ومن زارني في مماتي فقد زارني في حياتي» (١).

فإنه يدل على استواء زيارتهم حياً وميتاً، كما يدل على استواء القريب والبعيد، بالمناطق، إلى غيرها من الشواهد والقرائن، بل قد ورد الغسل في زياره النبي (صلى الله عليه وآله)، وأمير المؤمنين، والحسن والحسين، والكاظمين، والعسكريين، والرضا (عليهم السلام).

أما قول مصباح الهدى: وعدم وروده في زياره أئمة البقيع (عليهم السلام) لعله للتقيه، أو للتداخل، أو الاكتفاء بغسل زياره النبي (صلى الله عليه وآله) إلى آخره، فكأنه لم يلاحظ ما رواه المستدرک في باب زياره أئمة البقيع _ في كتاب مزارات الحج _ حيث روى عن الرضوى قال: «وتزور قبور الساده في المدينة، وأنت على غسل إن شاء الله تعالى» (٢).

ص: ٤٣١

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٤٥٣ الباب ٩٥ من أبواب المزار وما يناسبه ح ٤

٢- فقه الرضا: ص ٣٠ س ١٣

من قريب أو بعيد.

الثامن: لرؤيه أحد الأئمه (عليهم السلام) في المنام، كما نقل عن موسى بن جعفر (عليه السلام) أنه إذا أراد ذلك، يغتسل ثلاث ليال ويناجيهم، فيراهم في المنام.

هذا، ويمكن أن يستفاد عموم الغسل لكل الزيارات من ما ذكره الكفعمي في مصباحه، قال: يقول في غسل الزيارة (ما ذكره ابن عياشى في كتاب الأغسال: اللهم إلى آخره، إلى أن قال: ويقول أيضاً: ما روى في غسل الزيارة: بسم الله) (١) إلى آخره.

وقد تبين من بعض ما ذكرناه: استحباب غسل الزيارة، إذا أراد أن يزورهم (عليهم السلام) {من قريب أو بعيد} وأضاف كاشف الغطاء استحباب الغسل لزياره سائر الأنبياء والأوصياء السابقين، وكأنه للمناط، ولا بأس به، بقصد الرجاء.

{الثامن: لرؤيه أحد الأئمه (عليهم السلام) في المنام، كما نقل عن موسى بن جعفر (عليه السلام): «إنه إذا أراد ذلك يغتسل ثلاث ليال ويناجيهم، فيراهم في المنام»} (٢)، كما ذكره الجواهر وغيره، ففي خبر أبي المعز عن الكاظم (عليه السلام) قال: «من كانت له إلى الله حاجه، وأراد أن يرانا، وأن يعرف

ص: ٤٣٢

١- مصباح الكفعمي: ص ٤٧٢ ضمن الحاشيه س ٦

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٥٥ الباب ٢٢ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١

التاسع: لصلاه الحاجه،

موضعه، فليغتسل ثلاث ليال، يناجى بنا، فإنه يرانا، ويُغفر له بنا»(١).

أقول: المراد بـ "موضعه" أى شأنه، والمناجاه التوجه إليهم والتكلم معهم، طلباً أن يتشرف بزيارتهم فى منامه، وأن يتوسطوا فى قضاء حاجته إلى الله تعالى.

{التاسع: لصلاه الحاجه} على المشهور، بل عن الغنيه وغيره الإجماع عليه، فعن عبد الرحيم القيصر قال: دخلت على أبى عبد الله (عليه السلام) فقلت: جعلت فداك، إني اخترعت دعاءً؟ قال: «دعنى من اختراعك، إذا نزل بك أمر، فافزع إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) وصلّ ركعتين تهديهما إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله)». قلت: كيف أصنع؟ قال: «تغتسل وتصلى ركعتين»(٢).

وفى خبر مقاتل، عن الرضا (عليه السلام) فقال: «إذا كانت لك حاجه إلى الله مهمه، فاغتسل والبس أنظف ثيابك، وشم

ص: ٤٣٣

١- المستدرک: ج ١ ص ١٥٥ الباب ٢٢ من أبواب الأغسال المسنونہ ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٨ الباب ٢٠ من أبواب الأغسال المسنونہ ح ١

بل لطلب الحاجه مطلقاً.

شيئاً من الطيب، ثم أبرز تحت السماء، فصلّ ركعتين» (١).

وفى خبر ابن عياش، عن الصادق (عليه السلام) قال: «من كان له حاجه إلى الله تعالى مهمه، يريد قضاءها فليغتسل، وليلبس أنظف ثيابه، ويصعد إلى سطحه، ويصلي» (٢)، الخبر.

وفيه أيضاً، عن الصادق (عليه السلام) فى حديث آخر: «من كانت له حاجه فليقم جوف الليل ويغتسل» (٣) الخبر. إلى غيرها.

واختصاص هذه الأحاديث بال غسل لصلاه خاصه بكيفيه مخصوصه لا يقيد استحباب الغسل لصلاه الحاجه مطلقاً، للمناط، ولفتوى الفقيه مع التسامح، ولظهور اختلاف الكيفيات، على أنها لا مدخلية لها فى الجامع.

{بل لطلب الحاجه مطلقاً} فقد نسب التذكره إلى علمائنا استحباب الغسل لنفس طلب الحاجه من دون صلاه، ونفى عنه البعد فى الجواهر، ويكفى كلامهم دليلاً بضميمه التسامح، مضافاً إلى الرضوى، فإنه ذكر فى تعداد الأغسال: «غسل طلب الحوائج» (٤) من الله تبارك وتعالى.

ص: ٤٣٤

١- الوسائل: ج ٥ ص ٢٥٨ الباب ٢٨ من أبواب بقيه الصلوات المندوبه ح ٧

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٥٤ الباب ١٤ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١

٣- المستدرک: ج ١ ص ١٥٤ الباب ١٤ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣

٤- فقه الرضا: ص ٤ س ٦

{العاشر: لصلاه الاستخاره} والمراد بها طلب الخير من الله سبحانه في العمل الذي يريد أن يعمل، فإنه إذا أراد الإنسان زواجاً، أو سفراً، أو تجاره، أو غيرها، استحب له أن يطلب الخير من الله تعالى، وفي بعض الروايات استحباب أن يصلى ويطلب الخير، ففي خبر زراره، عن الصادق (عليه السلام) في الأمر، يطلبه الطالب من ربه، فقال: يتصدق في يومه على ستين مسكيناً، على كل مسكين صاع بصاع النبي (صلى الله عليه وآله)، فإذا كان الليل فاغتسل في ثلث الليل الباقي _ إلى أن قال _ فإذا رفع رأسه من السجده الثانيه، استخار الله مائه مره يقول«(١)».

وكذا ما في خبر مرازم عن الكاظم (عليه السلام): «فيما إذا فدحك أمر عظيم»(٢)، وفي البحار نقلاً من كتاب روضه النفس، قال في باب الاستخاره «قد ورد في العمل بها وجوه مختلفه من أحسنها أن تغتسل ثم تصلى ركعتين»(٣) الحديث.

ص: ٤٣٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٩ الباب ٢١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٩ الباب ٢١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٢، وانظر الجواهر: ج ٥ ص ٥٥

٣- البحار: ج ٨٨ ص ٢٨٤ الباب ٧ في باب الاستخاره بالدعاء ح ٣٨

بل الاستخاره مطلقاً، ولو من غير صلاة.

{بل الاستخاره مطلقاً، ولو من غير صلاة} لما فى خبر سماعه: «وغسل الاستخاره يستحب»^(١).

ولما فى الرضوى فى تعداد الأغسال المستحبه: «وغسل الاستخاره، وغسل طلب الحوائج من الله تبارك وتعالى»^(٢).

فإن الاستخاره قسم خاص، كما يظهر من الروايات التى ذكرها المحدثون والفقهاء فى باب صلاه الاستخاره من كتاب الصلاه، بخلاف مطلق طلب الحاجه، فإنه عام شامل لكل طلب للحاجه.

أما الاستخاره التى يراد بها المشاوره والاسترشاد إلى الأصلاح، ويعتاد ذلك بالسبحه أو المصحف أو الرقاع، فهى داخله فى عموم خبر سماعه والرضوى، إن لم نقل بانصرافهما إلى الاستخاره بالمعنى الأول، ويدل على مشروعيه هذه الأقسام من الاستخاره أنها داخله فى القرعه التى ورد أنها لكل أمر مشكل، وبعض الروايات الخاصه، فقد قال فى الجواهر: (استخاره أخرى مستعمله عند بعض أهل زماننا، وربما نسبت إلى مولانا القائم

ص: ٤٣٦

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٩ الباب ٢١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٢

٢- فقه الرضا: ص ٤ س ٦

(عليه السلام)، وهي أن يقبض على السبحة بعد قراءه دعاء، ويسقط ثمانية ثمانيه، فإن بقي واحد فحسنه في الجملة، وإن بقي اثنان فنهى واحد، وإن بقي ثلاثة فصاحبها بالخيار لتساوى الأمرين، وإن بقي أربعة فنهيان، وإن بقي خمسة فعند بعض أنها يكون فيها تعب، وعند بعض أن فيها ملامه، وإن بقي ستة فهي الحسنه الكامله التي تجب العجله، وإن بقي سبعة فالحال فيها كما ذكر في الخمسه، من اختلاف الرأيين أو الروايتين، وإن بقي ثمانية فقد نهى عن ذلك أربع مرات _ إلى أن قال _ ويخطر بالبال أني عثرت في غير واحد من المجاميع على قال لمعرفه قضاء الحاجه وعدمها، ينسب إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) يقبض قبضه من حنطه أو غيرها، ثم يسقط ثمانية ثمانيه، ويحتمل أنه على التفصيل المزبور ولعله هو المستند في ذلك(1).

وفي المستدرک، عن كتاب الغايات، عن اليسع القمي قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنني أريد الشيء فاستخير الله فيه ثلاثاً، فلا يوفق لي فيه الرأي، أفعله أو أدعه؟ فقال: «انظر إذا قمت إلى الله تعالى، فإن الشيطان أبعد ما يكون من الإنسان إذا قام إلى الصلاه، أي شيء يقع في قلبك فخذ به وافتح

ص: ٤٣٧

١- الجواهر: ج ١٢ ص ١٧٢ كيفية الاستخاره بالسبحة

الحادى عشر: لعمل الاستفتاح المعروف بعمل أم داود.

المصحف، وانظر ما ترى وخذ به»^(١).

ثم لا يخفى أن القرعه أمر عقلائى وشرعى، يلتجأ إليها العقلاء عند الحيره، والاستخاره بالمصحف أو السبحه ونحوهما، من مصاديق ذلك الأثر العقلائى الشرعى، بالإضافة إلى أن الإنسان المردد فى أمره الحائر فى عمله قلق فى نفسه، ومرتد فى أمره مما يضره كثيراً، والاستخاره توجب الاطمئنان للنفس وهدوء البال والخروج عن الحيره والتردد، فقول بعض المتجددين الخيره لا دليل لها شرعا ولا مستند لها عند العقلاء، ناشىء عن عدم الاطلاع على الأدله الشرعيه ولا الموازين العقلائيه.

{الحادى عشر: لعمل الاستفتاح} أى طلب الفتح والنصره على الأعداء والخلاص منهم {المعروف بعمل أم داود} المروى عن الصادق (عليه السلام): «أن يصوم ثلاثه أيام، الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، ثم يغتسل عند الزوال، ويدعو الدعاء المعروف»^(٢)، وتفصيله مذكور فى كتب الأدعيه.

ص: ٤٣٨

١- المستدرک: ج ١ ص ٤٥٢ الباب ٥ من أبواب صلاه الاستخاره ح ١

٢- كما عن إقبال الأعمال: ص ٦٥٩ س ١٤

الثاني عشر: لأخذ ترابه قبر الحسين (عليه السلام).

الثالث عشر: لإرادته السفر، خصوصاً لزيارته الحسين (عليه السلام).

ثم إنه يدخل أيضاً في استحبابه لصلاه الحاجه ولطلب الحاجه مطلقاً، كما هو واضح.

{الثاني عشر: لأخذ ترابه قبر الحسين (عليه السلام)} فعن الباقر (عليه السلام): «إذا أردت أن تأخذ من التربه، فتعمد لها آخر الليل، واغتسل لها بماء القراح والبس أظهر أطهارك وتطيب بسعد»^(١) الخبر.

ومثله غيره، ويمكن أن يتعدى منه بالمناطق، إلى الأخذ من تراب كربلاء، بعنوان التربه المقدسه للسجود أو غيره.

{الثالث عشر: لإيراده السفر} فعن ابن طاووس في أمان الأخطار، أنه روى (أن الإنسان يستحب له إذا أراد السفر، أن يغتسل، ويقول عند غسله: بسم الله وبالله، ولا حول ولا قوه إلا بالله)^(٢).

{خصوصاً لزيارته الحسين (عليه السلام)} ويدل على استحبابه

ص: ٤٣٩

١- المستدرک: ج ٢ ص ٢٢٠ الباب ٥٦ من أبواب المزار وما يناسبه ح ١

٢- كما في مصباح الهدى: ج ٧ ص ١٠٨

الرابع عشر: لصلاه الاستسقاء.

لزياره الحسين (عليه السلام) ما رواه أبو بصير، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا أردت الخروج إلى أبي عبد الله (عليه السلام) فصم قبل أن تخرج ثلاثه أيام، يوم الأربعاء ويوم الخميس ويوم الجمعة، فإذا أمسيت ليله الجمعة، فصلّ صلاه الليل، ثم قم فانظر في نواحي السماء، واغتسل تلك الليله قبل المغرب، ثم تنام على طهر، فإذا أردت المشى إليه فاغتسل، ولا تطيب ولا تدهن ولا تكتحل، حتى تأتي القبر»^(١)، ومنه يظهر استحباب غسلين لا غسل واحد، بل ويدل عليه جملة من الروايات الأخرى، الداله على استحباب الغسل من الفرات لزيارته، فعن بشير، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إن الرجل منكم ليغتسل على شاطئ الفرات، ثم يأتي قبر الحسين (عليه السلام) عارفاً بحقه، فيعطيه الله بكل قدم يرفعها أو يضعها، مأه حجه مقبوله»^(٢)، الحديث.

ومثله غيره، والظاهر أنه يصح التداخل بين الغسلين، إذا أراد السفر إلى الحسين (عليه السلام) وأراد زيارته (عليه السلام).

{الرابع عشر: لصلاه الاستسقاء} وهو طلب السقيا، أى

ص: ٤٤٠

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٤٢٣ الباب ٧٧ من أبواب المزار وما يناسبه ح ١

٢- كامل الزيارات: ص ١٨٥

بل له مطلقاً.

الخامس عشر: للتوبه من الكفر الأصلي أو الارتدادى،

المطر، بلا- إشكال ولا- خلاف، بل عن الغنيه الإجماع عليه، فعن كتاب مدينه العلم للصدوق (رحمه الله) عن الصادق (عليه السلام) أنه روى حديثاً فى الأغسال، وذكر فيها: «غسل الاستخاره، وغسل صلاه الاستسقاء، وغسل الزياره»^(١).

{بل له مطلقاً} ولو بدون صلاه، فإنه داخل فى طلب الحاجه، بالإضافة إلى موثق سماعه: «وغسل الاستسقاء واجب»^(٢).

والمراد بالوجوب تأكيد الاستحباب، بقرينه السياق، وللإجماع على عدم وجوبه.

{الخامس عشر: للتوبه من الكفر الأصلي، أو الارتدادى} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل ادعى عليه الإجماع فى المنتهى وغيره، ويدل عليه ما ورد فى إسلام أسيد بن خضير، ودخوله على مصعب بن عمير، الذى أرسله رسول الله (صلى الله عليه وآله) لإرشاد أهل المدينه إلى الإسلام، فقال أسيد لمصعب: كيف تصنعون إذا دخلتم فى هذا الأمر؟ قال: نغتسل ونلبس ثوبين

ص: ٤٤١

١- المستدرک: ج ١ ص ١٥١ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٧ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣

طاهرين، ونشهد الشهادتين، ونصلّي الركعتين، فرمى بنفسه مع ثيابه في البئر ثم خرج وعصر ثوبه (١).

وما روى في إسلام سعد بن معاذ، أنه لما أراد أن يسلم بعث إلى منزله وأتى بثوبين طاهرين، واغتسل، وشهد الشهادتين (٢).

وما ورد من أمر النبي (صلى الله عليه وآله) قيس بن عاصم، وثمامه بن أثال، بالاغتسال لما أسلما (٣).

وما ورد في الحديث القدسي: «يا محمد ومن كان كافراً، وأراد التوبة والإيمان فليطهر لي بدنه وثيابه» (٤) _ بناء على إرادته الغسل من التطهير _ فتأمل.

هذا بالإضافة إلى ما سيأتي من استحباب الغسل لكل توبه، وللإجماع المتقدم، بضميمه التسامح، بل الإجماع في مثل المقام بنفسه دليل، لسهوله أمر الاستحباب، ومنه يعلم انسحاب الحكم إلى التوبة عن الارتداد، فالمناطق في الكفر آت فيه، بل هو

ص: ٤٤٢

١- المستدرک: ج ١ ص ١٥٤ الباب ١٢ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٥

٢- كما في مصباح الهدى: ج ٧ ص ١١٢

٣- كما في الجواهر: ج ٥ ص ٥٢

٤- كلمه الله: ص ٣١٤ أدعيه مستجاب

بل من الفسق، بل من الصغيره أيضاً على وجه.

أولى بالحكم، لأن الكفر بعد الإيمان أشد من الكفر الأصلي.

{بل من الفسق} الكبيره {بل من الصغيره أيضاً على وجه} كما هو المشهور، ويدل عليه ما رواه معروف، عن الباقر (عليه السلام) قال: دخلت عليه فأنشأت الحديث فذكرت باب القَدَر فقال: «لا أراك إلا هناك، اخرج عني» قال: قلت جعلت فداك، إني أتوب منه؟ فقال: «لا- والله حتى تخرج إلى بيتك، وتغتسل، وتتوب منه إلى الله، كما يتوب النصراني من نصرانيته»^(١)، قال: ففعلت.

وعن الجعفریات، عن النبي (صلى الله عليه وآله): «فيما أنزل الله تعالى عليّ، ليس من عبد عمل ذنباً كائناً ما كان، وبالغاً ما بلغ، ثم تاب إلا تاب الله تعالى عليه، فقم الساعة فاغتسل وخرّ لله ساجداً»^(٢).

أقول: الظاهر أنه كان مخاطباً للرسول (صلى الله عليه وآله) ولم يذكره الراوى.

وخير مسعده ابن زياد، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه

ص: ٤٤٣

١- المستدرک: ج ١ ص ١٥٣ الباب ١٢ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١

٢- الجعفریات: ص ١٧٥

السلام) فقال له رجل: بأبي أنت وأمي، إني أدخل كنيفاً ولى جيران، وعندهم جوار يتغنين ويضربن بالعود _ و _ فربما أطلت الجلوس استماعاً منى لهن، فقال (عليه السلام): «لا تفعل». فقال الرجل: والله ما أتيتهن إنما هو سماع أسمع بأذني؟ فقال (عليه السلام): «بالله أنت، أما سمعت الله يقول: (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) (١)»، فقال: بلى والله كأنى لم أسمع بهذه الآيه من كتاب الله من عربى ولا- عجمى، لا- جرم أنى لا أعود إن شاء الله، وإنى أستغفر الله. فقال له: «قم فاغتسل، وصل ما بدا لك، فإنك كنت مقيماً على أمر عظيم، ما كان أسوأ حالك لو مت على ذلك، احمد الله وسله التوبه من كل ما يكره، فإنه لا يكره إلا كل قبيح، والقبيح دعه لأهله، فإن لكل أهلاً» (٢).

ثم إن هذا الخبر يدل على أن عمله كان كبيره لا- صغيره، فإنه وإن كان الغناء صغيره كما قالوا، إلا أن استمراره على ذلك، خصوصاً كون المغنى جاريه، وسماعه للضرب بالعود، يجعل من عمله كبيره، إلا- أن الفقهاء تعدوا فى استحباب الغسل إلى الصغيره أيضاً، لإطلاق خبر الجعفریات، وفتوى

ص: ٤٤٤

١- سورة الإسراء: الآيه ٣٦

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٧ الباب ١٨ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١

الفقيه، بضميمه التسامح وإجماع المنتهى، بل والمستفاد من روايه تعطر المرأة، كما سيأتى.

لا- يقال: الصغائر مكفرات، قال تعالى: (إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ) (١١)، وعليه فإن لم يرتكب كبيره، فلا- توبه عليه ولا- غسل، وإن ارتكب، وعليه فالتائب إن تاب من الكبيره فلا- صغيره حتى تحتاج إلى التوبه، وإن لم يتب من الكبيره فلا مجال للتوبه من الصغيره، إذ التوبه لا تتبعض.

لأنه يقال: أولاً: الكلام فى غسل الذنب، لا فى أنه هل للصغيره توبه أم لا، ولا منافاه بين أن تكون الصغيره لها غسل، مع أنها لا تحتاج إلى التوبه لأنها مكفّره.

وثانيا: إنه من الممكن أن يتوب الإنسان من الصغيره دون الكبيره، ولا دليل على عدم التبعض فى التوبه.

أما الجواب عن الإشكال، بأنه تحتاج الصغيره _ غير المقترنه بالكبيره _ إلى التوبه، كما ذكره بعضهم، فلم أجد به دليلاً، بل ظاهر الآيه ينفيه.

وهل الغسل يستحب لمن يدوام المعصيه، كما إذا كان غاصباً، أو غير مؤدّ للخمس مما يكون دائم العصيان، احتمالان: من أنه غسل للمعصيه، ومن أن ظاهر النص

ص: ٤٤٥

السادس عشر: للتظلم والاشتكاء إلى الله من ظلم ظالم، ففي الحديث عن الصادق (عليه السلام) ما مضمونه: إذا ظلمك أحد فلا تدع عليه، فإن المظلوم قد يصير ظالماً بالدعاء على من ظلمه، لكن اغتسل وصل ركعتين تحت السماء، ثم قل: «اللهم إن والفتوى أنه مشروع للذي ندم وانقلع، لا مطلقاً، ومنه يظهر حال ما إذا أراد العود، كمثل تارك الصلاة الذي بناؤه عدم الصلاة، أو ما أشبه ذلك، فتأمل.

السادس عشر: للتظلم والاشتكاء إلى الله من ظلم ظالم، ففي الحديث عن الصادق (عليه السلام) ما مضمونه: «إذا ظلمك أحد فلا تدع عليه، فإن المظلوم قد يصير ظالماً بالدعاء على من ظلمه» (١) إذ يتجاوز في الدعاء، مثلاً لطمه الظالم لطمه، ويدعو عليه أن يقتله الله سبحانه، وهل هذا حرام أو مكروه، حيث يكون قوله: (عليه السلام) «يصير ظالماً» من باب المجاز، لم أجد من تعرض لذلك، لكن الظاهر حرمة، لما ورد من حرمة الدعاء على المؤمن، وهذا من أقسام الدعاء على المؤمن، إذا كان الظالم مؤمناً.

لكن اغتسل وصل ركعتين تحت السماء، ثم قل: «اللهم إن

ص: ٤٤٤

١- مكارم الأخلاق: ص ٣٣٢ صلاة الانتصار على الظالم

فلاذ بن فلان ظلمنى ولىس لى أأء أصول به علىه غيرك؁ فاستوف لى ظلامتى الساعه الساعه؁ بالاسم الذى إذا سألك به المضطر أجبته؁ فكشفت ما به من ضر؁ ومكنت له فى الأرض؁ وجعلته خليفتك على خلقك؁ فأسألك أن تصلى على محمد وآل محمد؁ وأن تستوفى ظلامتى؁ الساعه الساعه»؁ فسترى ما تحب.

فلاذ بن فلان ظلمنى؁ ولىس لى أأء أصول به علىه غيرك؁ فاستوف لى ظلامتى الساعه الساعه؁ بالاسم الذى إذا سألك به المضطر أجبته؁ فكشفت ما به من ضر؁ ومكنت له فى الأرض؁ وجعلته خليفتك على خلقك؁ فأسألك أن تصلى على محمد وآل محمد؁ وأن تستوفى ظلامتى؁ الساعه الساعه» فسترى ما تحب { رواه فى مكارم الأخلاق؁ تحت عنوان صلاه الانتصار من الظالم؁ بتفاوت يسير.

وعن مصباح الكفعمى؁ عن النعمانى؁ عن على (عليه السلام): «إنه من ظلم ولم يرجع ظالمه عنه؁ فليفض الماء على نفسه ويسبغ الوضوء ويصلّى ركعتين؁ ثم يقول: اللهم إن فلان بن فلان» (١) وذكر دعاءً آخر؁ لكن الظاهر أن هذا الدعاء لمن يستحق مثل هذا الدعاء؁ لأن فيه دعاءً شديداً على الظالم.

ومثله: ما رواه على بن طاووس؁ فى كتاب المجتبى؁ _ ذكرهما

ص: ٤٤٧

١- مصباح الكفعمى: ص ٢٠٥ الدعاء على العدو

السابع عشر: للأمن من الخوف من ظالم، فيغتسل ويصلي ركعتين، ويحسر عن ركبتيه، ويجعلهما قريباً من مصلاه، ويقول مائه مره: "يا حيّ، يا قيوم، يا حيّ لا إله إلا أنت، برحمتك أستغيث، فصل على محمد وآل محمد، وأغثنى الساعه الساعه"، ثم يقول: «أسألك أن تصلي على محمد وآل محمد، وأن تطف بي، وأن تغلب لي، وأن تمكر لي، وأن تخدع لي، وأن تكفيني مؤنه

المستدرک فی کتاب الصلاه، فی باب استحباب صلاه الانتصار من الظالم، والظاهر من هذه الأحاديث أن الغسل مقيد بالصلاه والدعاء.

نعم يصح غسل التظلم، من باب مطلق الدعاء، وطلب الحاجه، كما تقدم.

السابع عشر: للأمن من الخوف من ظالم، فيغتسل ويصلي ركعتين ويحسر عن ركبتيه ويجعلهما قريباً من مصلاه { بأن لا يجلس في مكان آخر في وقت الدعاء، } ويقول: مائه مره: «يا حيّ يا قيوم، يا حيّ لا إله إلا أنت، برحمتك أستغيث، فصل على محمد وآل محمد، وأغثنى الساعه الساعه»، ثم يقول: «أسألك أن تصلي على محمد وآل محمد، وأن تطف لي، وأن تغلب لي، وأن تمكر لي، وأن تخدع لي، وأن تكفيني مؤنه فلان بن فلان فلا مؤنه»

فلان بن فلان بلا مؤنه». وهذا دعاء النبي (صلى الله عليه وآله) يوم أهد.

الثامن عشر: لدفع النازله يصوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، وعند الزوال من الأخير يغتسل.

وهذا دعاء النبي (صلى الله عليه وآله) يوم أهد(١) { رواه مكارم الأخلاق فى عنوان صلاه الخوف من الظالم، بتفاوت يسير، والمكارم وإن لم ينسب الغسل والصلاه إلى الروايه، لكن ظاهره أنه استفاد من الروايه، ويكفى فى المقام فتوى الفقيه بضميمه التسامح.

{الثامن عشر: لدفع النازله { والمراد بها أعم من الظالم، كالمرض والزلازل والأمطار المخوفه وما أشبه ذلك {يصوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، وعند الزوال من الأخير يغتسل {، ذكر فى مصباح الهدى(٢) أنه لم يجد بذلك دليلا، إلا ما ذكره المجلسى فى زاد المعاد، من استحباب عمل الاستفتاح فى كل شهر، لتوصله إلى المطلوب، بأن يصوم فى أيام البيض فى كل شهر، ويغتسل عند الزوال من اليوم الأخير، لمن يريد عمل الاستفتاح.

ص: ٤٤٩

١- مكارم الأخلاق: ص ٣٣٩ فى صلاه الخوف

٢- مصباح الهدى: ج ٧ ص ١١٣ الثامن عشر لدفع النازله

التاسع عشر: للمباهله مع من يدعى باطلا.

{التاسع عشر: للمباهله مع من يدعى باطلا}، ففي موثق سماعه، قال: «وغسل المباهله واجب»^(١). والمراد تأكيد الاستحباب، لانحصار الغسل الواجب فى الأغسال المعلومه نصاً وإجماعاً، وهذا إن لم يقدر كلمه "يوم" وإلا كان الموثق بصدد أمر آخر، كما تقدم فى استحباب الغسل يوم المباهله.

وكيف كان، فیدل على استحباب هذا الغسل، بالإضافة إلى فتوى الفقيه بضميمه التسامح، ما رواه مسروق، عن الصادق (عليه السلام) قال: قلت: إننا نكلم الناس فنحتج عليهم _ ثم ذكر أنه كلما استدلل لهم بالأدله الداله على فضل أهل البيت (عليهم السلام) ردوه _ فقال لى: «إذا كان ذلك فادعهم إلى المباهله». قلت: وكيف أصنع؟ قال: «أصلح نفسك ثلاثاً» وأظنه قال: «وصم، واغتسل، وبرز أنت وهو إلى الجبان» الحديث. وفى أخيره قال الراوى: فوالله ما وجدت خلقاً يجيبنى إليه^(٢)، قال فى الجواهر: (قول الراوى "وأظنه قال" يختص بالصوم، ولا يعم الاغتسال، كما هو الظاهر)^(٣).

ص: ٤٥٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٧ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣

٢- الكافى: ج ٢ ص ٥١٣ باب المباهله ح ١

٣- الجواهر: ج ٥ ص ٤٠ فى استحباب الغسل يوم المباهله

العشرون: لتحصيل النشاط للعباده، أو لخصوص صلاه الليل، فعن فلاح السائل: أن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يغتسل في الليالي الباردة، لأجل تحصيل النشاط لصلاه الليل.

أقول: وجهه أنه من قبيل الاستثناء المتعقب للجمل، حيث إن ظاهره رجوعه إلى المتصل به دون ما سواه، إلا إذا كانت هناك قرينه، وهي مفقوده في المقام.

ثم إن الظاهر ولو بالمناط، أنه لا اختصاص للمباهله بموردها المذكور في الروايه، ولا بمن انقطعت حجته، ولو بقرينه أن النبي (صلى الله عليه وآله) لم تنقطع حجته، ومع ذلك باهل، والظاهر أنها جاريه حتى فيما يتعلق بالحقوق ونحوها، كمن خاصمك في دارك، ولم تجد إلى إقناعه سيلا، وهذا هو ظاهر إطلاق المصنف.

العشرون: لتحصيل النشاط للعباده، أو لخصوص صلاه الليل، فعن فلاح السائل: إن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يغتسل في الليالي الباردة، لأجل تحصيل النشاط لصلاه الليل ^(١)، وتردد المصنف، لأنه ربما روى هكذا، وربما روى هكذا، والظاهر إمكان التعدى حتى إذا كانت النسخه بزياده «صلاه الليل» للمنط،

ص: ٤٥١

الحادى والعشرون: لصلاه الشكر.

الثانى والعشرون: لتغسيل الميت ولتكفينه.

ولا يبعد أن يشمل ذلك لمن يغتسل حتى يتمكن من أكل السحور فى شهر رمضان وغيره، حيث إن أكل السحور مستحب، أو لأجل مطالعه العلم، أو ما أشبه ذلك، ولكن الأحسن أن يأتى بالغسل لهذه الأمور رجاءً.

{الحادى والعشرون: لصلاه الشكر} قال فى الجواهر: (ولم نقف على خبر يدل على ذلك، نعم روى عن الصادق (عليه السلام) فى كيفية صلاه الشكر عن الكافى ((١)) ((٢)).

أقول: وظاهر المستند أنه أيضا لم يجد به دليلا، لأنه قال: _ فى عداد الأغسال المستحبه _ (ولصلاه الشكر، كما عن الكافى والغنيه والإشاره والمهذب) ((٣)) انتهى.

أقول: وكفى به دليلاً، بضميمه التسامح.

{الثانى والعشرون: لتغسيل الميت ولتكفينه} فإذا أراد غسل الميت اغتسل، ثم غسله، وكذلك إذا أراد أن يكفنه ثم كفنه، وإن كان لم يمسه بما يوجب عليه الغسل، وذلك لخبر ابن مسلم:

ص: ٤٥٢

١- الكافى: ج ٣ ص ٤٨١ باب صلاه الشكر ح ١

٢- الجواهر: ج ٥ ص ٥٧ فى استحباب الغسل لأخذ التربه الحسينيه

٣- المستند: ج ١ ص ٢٠٩ س ٨

«وإذا غسلت ميتاً، أو كفته»^(١)، بأن يراد بذلك إذا أردت، لأن الفعل يستعمل في الإبراده، كقوله تعالى: (إِذَا قُتُّمُ إِلَى الصَّلَاةِ) ^(٢) أى أردتم القيام، كما ذكروا، وكذلك يستعمل العكس، كقوله تعالى: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ) ^(٣) أى يذهب، ذكره ابن هشام في المغنى، وغيره فى غيره.

ثم إنه لو أشكل فى دلالة الخبر، كفى فى الحكم بالاستحباب فتوى الفقيه بضميمه التسامح، هذا ثم إنه ربما يقال باستحبابه لمن مس الميت بعد أن غُسل، ويدل على ذلك ما رواه الشيخ فى التهذيب، عن عمار: «وكل من مس ميتاً، فعليه الغسل، وإن كان الميت قد غُسل» ^(٤).

{الثالث والعشرون: للحجامه على ما قيل} لما فى خبر زراره: «إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءك غسلت ذلك للجنابه والحجامه» ^(٥)، على نسخه.

ولكن: فى نسخه أخرى: «والجمعه» بدل الحجامه، ولذا

ص: ٤٥٣

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٩ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١١
 - ٢- سورة المائده: الآية ٦
 - ٣- سورة الأحزاب: الآية ٣٣
 - ٤- التهذيب: ج ١ ص ٤٣٠ الباب ٢٣ فى تلقين المحتضرين ح ١٨
 - ٥- الوسائل: ج ١ ص ٥٢٥ الباب ٤٣ من أبواب الجنابه ح ١

ولكن قيل: إنه لا دليل عليه، ولعله مصحف الجمعة.

الرابع والعشرون: لإرادته العود إلى الجماع، لما نقل عن الرسالة الذهبية أن الجماع بعد الجماع بدون الفصل بالغسل يوجب جنون الولد،

قال المصنف: {ولكن قيل: إنه لا دليل عليه، ولعله مصحف الجمعة} لكن المستند جزم بالأول، فقال: (وغسل الحجامه، كما في حسنه زراره)(١).

أقول: والحكم في نفسه غير بعيد، فإن الإنسان إذا احتجم يبقى أياماً وسخاً حتى يبرأ الجرح، فالأفضل له أن يغتسل حتى يكون أقل وسخاً طيله أيام الجرح، فإن بعض الأغسال شرع للنظافه، كما في غسل الجمعة، لكن الظاهر أن يأتي به رجاء.

{الرابع والعشرون لإرادته العود إلى الجماع} فلا- يكون غسله للجنبه {لما نقل عن الرسالة الذهبية} التي كتبها الرضا (عليه السلام) للمأمون، ما مضمونه: {إن الجماع بعد الجماع بدون الفصل بالغسل يوجب جنون الولد} (٢) هذا إن قرأ "الغسل" بالضم، وأريد به الغسل المستحب.

ص: ٤٥٤

١- المستند: ج ١ ص ٢٠٩ س ١١

٢- البحار: ج ٥٩ ص ٣٢١ كما عن الرسالة الذهبية. ط الوفاء

لكن يحتمل أن يكون المراد غسل الجنابه بل هو الظاهر.

{لكن يحتمل أن يكون المراد غسل الجنابه، بل هو الظاهر} بقرينه كون الكلام يناسب ذلك، يؤيده ما رواه الخصال، من قوله (عليه السلام): «وكره أن يغشى الرجل امرأته وقد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذى رأى، فإن فعل وخرج الولد مجنوناً فلا يلومنّ إلا نفسه»^(١)، كما يحتمل أن يكون "الغسل" _ بالفتح _ أى غسل المنى الذى لوّث به، وفى المعتمد نفي كراهه تكرار الجماع من غير فصل بالغسل، ونسب نفيها إلى جماعه من الأصحاب، قال: (ويدل عليه ما روى عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه كان يطوف على نسائه بغسل واحد، وعن بعضهم استبعاد ذلك لمنافاته مع القسم بين الأزواج، واحتياج ذلك إلى طاقه كبيره)^(٢).

أقول: الظاهر أن الطواف كان بدون الإنزال، وكأنه نوع من الملاطفه معهن، وهذا لا ينافى القسم، ولا يحتاج إلى الطاقه، بل حاله حال القبلة والملاصمه ونحوهما، ويؤيد عدم الكراهه ما رواه الفقيه، عن عبيد الله الحلبي، سأل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل أينبغى له أن ينام وهو جنب؟ فقال: «يكره

ص: ٤٥٥

١- الخصال: ج ١ ص ٥٢٠ أبواب العشرين وما فوقه ح ٩

٢- المعتمد: ص ٥١ س ١٢

الخامس والعشرون: الغسل لكل عمل يتقرب به إلى الله، كما حكى عن ابن الجنيد، ووجهه غير معلوم، وإن كان الإتيان به لا يقصد الورود لا بأس به.

ذلك حتى يتوضأ، وفي حديث آخر قال: «أنا أنام على ذلك حتى أصبح، وذلك إنى أريد أن أعود»^(١) انتهى كلام الفقيه.

نعم حيث إن الكراهه محتمله، فلا بأس بالغسل رجاءً، والأفضل أن يأتي بالغسل الجامع بين الجنابه وبين الغسل المرجو لذلك.

{الخامس والعشرون: الغسل لكل عمل يتقرب به إلى الله} من صلاه، أو صيام، أو حج، أو إنفاق، أو غيرها {كما حكى عن ابن الجنيد} حيث قال: باستحباب الغسل للدخول في كل مشهد، أو مكان شريف، ولكل زمان شريف، ولكل فعل يتقرب به إلى الله تعالى^(٢)، {ووجهه غير معلوم} إذ لم نجد نصّاً على ذلك {وإن كان الإتيان به لا يقصد الورود لا بأس به} بل يكفي فيه فتوى الفقيه تسامحاً في أدله السنن، كما تقدّم.

ثم إنه يستحب الغسل لأمر لم يذكرها المصنف، أو رأى أن بعضها داخل في بعض ما ذكره:

ص: ٤٥٦

١- الفقيه: ج ١ ص ٤٧ الباب ١٩ في صفة غسل الجنابه ح ٣

٢- كما في الجواهر: ج ٥ ص ٦٢، وفي المستند: ج ١ ص ٢٠٨

الأول: لرفع الزلزال، كما فى مكاتبه ابن مهزيار، فى باب صلاه الآيات: «صوموا الأربعاء والخميس والجمعه، واغتسلوا» (١).

الثانى: لدفع الذنب، أو التغطيه عليه، لما رواه على بن إبراهيم فى أبواب صلاه الجماعه، فى قصه يوسف (عليه السلام) فقالوا: _ أى أخوته _ نعمد إلى قميصه، فنلطحه بالدم، إلى أن قالوا: نقوم ونغتسل ونصلى جماعه (٢).

الثالث: لشفاء المريض، ففى روايه جميل، فى باب ما يستحب من الصلاه والدعاء لشفاء المريض، قوله (عليه السلام) لامرأه أشرف ولدها على الموت: «فقومى فاذهبى إلى بيتك فاغتسلى» (٣).

الرابع: لطلب الرزق، ففى روايه مفضل: «إذا كان يوم الخميس بعد الضحى فاغتسل» (٤).

ص: ٤٥٧

-
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ١٥٨ الباب ١٣ من أبواب صلاه الكسوف ح ١
 - ٢- المستدرک: ج ١ ص ٤٩٨ الباب ٥٧ من أبواب صلاه الجماعه ح ١
 - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٢٦٣ الباب ٣٠ من بقيه الصلوات المندوبه ح ٢
 - ٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٣٣ الباب ٩ سائر الأغسال المندوبه ح ٣

القسم الثاني: ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذى فعله، وهى أيضاً أغسال:

الخامس: عند نزول البلاء، ففى روايه ابن عياش، قال (عليه السلام): «من نزل به كرب فليغتسل»^(١).

السادس: ما ذكره المستند من الإفاهه من الجنون، قال: عن نهايه الأحكام لدليل عليه، ثم قال: (ولعل المتتبع فى الأخبار وكلمات علمائنا الأخيار، تجد غير ذلك أيضاً، والضابط فى ثبوته وروده فى خبر ولو ضعيف، أو ذكره فى كتاب فقيه، ما لم يعارضه دليل ينفيه، للتسامح فى مثله)^(٢) انتهى.

أقول: وقد وجدت فى كتاب الصلاة وغيره، أخباراً مشتمله على الغسل فى أبواب الحاجه وغيرها، لم أذكرها لضيق الوقت وخوف التطويل، فمن شاء فليرجع إلى كتابى الوسائل والمستدرک، والله الموفق.

{القسم الثاني: ما يكون مستحباً لأجل الفعل الذى فعله} فالفعل سبب للغسل {وهى أيضاً أغسال} ثمانية على ما ذكره المصنف:

ص: ٤٥٨

١- المستدرک: ج ١ ص ١٥٤ الباب ١٤ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٢

٢- المستند: ج ١ ص ٢٠٩ س ١٤

أحدها: غسل التوبه على ما ذكره بعضهم من أنه من جهه المعاصى التى ارتكبها، أو بناءً على أنه بعد الندم الذى هو حقيقه التوبه، لكن الظاهر أنه من القسم الأول كما ذكر هناك، وهذا هو الظاهر من الأخبار،

{أحدها: غسل التوبه على ما ذكره بعضهم، من أنه من جهه المعاصى التى ارتكبها} فالغسل هنا كالغسل لقتل الوزغ، حيث إن المعصيه سبب للغسل.

{أو بناءً على أنه بعد الندم الذى هو حقيقه التوبه} فالغسل متمم للتوبه، وعلى كلا التقديرين فالغسل مرتب على أمر سابق، لا أن الغسل لأمر لاحق، فليس كالغسل لدخول الحرم الذى هو لأمر لاحق، وليس مراد المصنف من قوله: "الذى هو حقيقه التوبه"، أن التوبه تحصل بالندم المجرد، حتى يستشكل عليه بأن الندم من الكفر، أو من أكل مال الناس مثلاً لا ينفع، بل يحتاج إلى شيء آخر من الشهادتين، وردّ المال، إذ ليس الكلام فى هذه الخصوصيات، بل فى أصل أن التوبه مقدمه على الغسل.

{لكن الظاهر أنه من القسم الأول كما ذكر هناك} فإن الغسل لأجل أن يأتى بالتوبه، كالغسل لأجل أن يدخل الحرم {وهذا هو الظاهر من الأخبار}، مثلاً فى خبر مسعده، جعل الغسل مقدماً على سؤال التوبه، وفى خبر معروف قال: «تغتسل وتوب»^(١)،

ص: ٤٥٩

ومن كلمات العلماء، ويمكن أن يقال: إنه ذو جهتين، فمن حيث إنه بعد المعاصى وبعد الندم يكون من القسم الثانى، ومن حيث إن تمام التوبه بالاستغفار يكون من القسم الأول، وخبر مسعده بن زياد فى خصوص استماع الغناء فى الكنيف، وقول الإمام (عليه السلام) له فى آخر الخبر: قم فاغتسل فصل

وكذلك غيرهما.

{ومن كلمات العلماء} فإن قول بعضهم يغتسل لأن يتوب، ظاهر فى ترتب التوبه على الغسل، فكأنّ الغسل ينظف الروح ويجعله قابلاً لتوبه الله عليه، كما أن الغسل يجعل الإنسان قابلاً لأن يدخل الحرم.

{ويمكن أن يقال: إنه ذو جهتين، فمن حيث إنه بعد المعاصى وبعد الندم} وإنيهما باعثن له {يكون من القسم الثانى} كباعثيه قتل الوزغ الغسل.

{ومن حيث إن تمام التوبه بالاستغفار} والاستغفار بعد الغسل، فندم وغسل واستغفار {يكون من القسم الأول} كالغسل لدخول الحرم.

{وخبر مسعده بن زياد فى خصوص استماع الغناء فى الكنيف، وقول الإمام (عليه السلام) له فى آخر الخبر: «قم فاغتسل وصلّ

ص: ٤٦٠

ما بدا لك، يمكن توجيهه بكل من الوجهين، والأظهر أنه لسرعه قبول التوبه أو لكمالها.

الثانى: الغسل لقتل الوزغ،

ما بدا لك«(١)»، يمكن توجيهه بكل من الوجهين { بأن العصيان سبب الغسل، أو أن الاستغفار يتوقف على الغسل، أو يمكن أن يكون لهما معاً.

{والأظهر أنه لسرعه قبول التوبه أو لكمالها}، ولا يترتب على ذلك أثر عملى، كما هو واضح، وحيث إن غسل التوبه ذو جهتين، لا يستشكل على المصنف بأنه كيف عدّه فى المقامين.

{الثانى: الغسل لقتل الوزغ} كما هو المشهور، ويدل عليه ما رواه الكافى والبصائر والخرائج«(٢)»، عن الصادق (عليه السلام) عن الوزغ، فقال: «رجس وهو مسخ كله»، الظاهر أن المراد كل أقسامه رجس ومسخ، «فإذا قتله فاغتسل»«(٣)».

وعن الهدايه: روى أن العله فى ذلك (أنه يخرج من الذنوب، فيغتسل عنها)«(٤)».

ص: ٤٦١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٥٧ الباب ١٨ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١

٢- الخرائج: ص ٢٥٣

٣- الكافى: ج ٨ ص ٢٣٢ باب حديث الغياب ح ٣٠٥

٤- الهدايه، من الجوامع الفقيهيه: ص ٤٩ باب الأغسال س ٢٥

ويحتمل أن يكون للشكر على توفيقه لقتله، حيث إنه حيوان خبيث

{ويحتمل أن يكون} الغسل {لشكر على توفيقه لقتله، حيث إنه حيوان خبيث} نفساً وجسماً، أما نفساً فلما ورد من أنه يقول: إن سببتم عثمان أسبب علياً (عليه السلام)، ولا غرابه في ذلك، بعد أن ثبت في علم الحيوان الحديث كلام الحيوانات وأن بعضها سىء النفس، وبعضها حسن النفس، بل هذا هو المشاهد في أقسام الدواب، فبعضها سيء وبعضها حسن، ولو من فصيلة واحده، فكيف بالفصائل المتعدده، قال تعالى: (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ) (١)، والإشكال بأن الله سبحانه لماذا خلق مثل هذه الأَنْفُس، حاله حال الإشكال في أن الله سبحانه لماذا خلق الإنسان الذى هو خبيث النفس، فإن الجواب عنهما مذكور في الفلسفة الإسلامية، من أن الله سبحانه يعطى كل ذى حق حقه، فمن حق ما كان قابلاً للوجود أن يوجد، وإلا كان ظلماً له إذا لم يوجد، إذ لا فرق في عدم إعطاء الحق، عدم إعطاء حق الموجود، أو عدم إعطاء حق الماهية، وتفصيله في كتب الكلام،

وأما جسماً: فلأنه يفرز مادة البرص، وإذا ألقى نفسه في طعام، خصوصاً في الملح سبب المرض

ص: ٤٤٢

والأخبار في ذمّه من الطرفين كثيره، ففي النبوى: اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبه، وفي آخر: من قتله فكأنما قتل شيطاناً، ويحتمل أن يكون لأجل حدوث قذاره من المباشره لقتله.

للإنسان المستعمل لذلك الطعام. هذا موجز أحوال هذا الحيوان، وتفصيله في المفصلات.

{والأخبار في ذمّه من الطرفين} الشيعة والسنة {كثيره، ففي النبوى: «اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبه»(١)، وفي آخر: «من قتله فكأنما قتل شيطاناً»(٢)، ولا يخفى أن في الوزغ منافع أيضاً، ولأجلها يخلقها الله سبحانه _ حتى مع الغض عن الجهه السابقه _ فقد قسم علماء الحكمة الأشياء إلى خمس أقسام: الخير المحض، والشر المحض، ومن يزيد خيره، ومن يزيد شره، والمتساوى، وقد ثبت أن الله سبحانه لا يخلق إلا الخير المحض وما يزيد خيره.

{ويحتمل أن يكون لأجل حدوث قذاره من المباشره لقتله} فالغسل يرفع هذه القذاره، وقد تقدم أن حكمه بعض الأغسال

ص: ٤٤٣

-
- ١- مسند أحمد بن حنبل: ج ٦ ص ٢٠٠، البحار: ج ٦١ ص ٢٤٢ الباب ١٠ من باب النمل والنحل
 - ٢- مسند أحمد بن حنبل: ج ٦ ص ٢٠٠، البحار: ج ٦١ ص ٢٤٣ الباب ١٠ من باب النمل والنحل

الثالث: غسل المولود، وعن الصدوق وابن حمزه وجوبه، لكنه ضعيف،

هو رفع القذاره الجسديه، كما فى غسل الجمعه.

ويحتمل احتمالاً ثالثاً: أن يكون لما ذكره الهدايه، والله العالم.

{الثالث: غسل المولود} فإن المشهور استحبابه، بل عن الغنيه الإجماع عليه. {و} لكن {عن الصدوق وابن حمزه وجوبه} لظاهر الخبر {لكنه ضعيف} لحصر الأغسال الواجبه نصاً وفتوىً فى غيره.

وكيف كان، فيدل عليه موثق سماعه، عن الصادق (عليه السلام) قال _ فى عداد الأغسال _: «وغسل المولود واجب»، وكلمه "واجب" بمعنى الثابت، لا-الوجوب الشرعى، فقد ذكر فى نفس الموثقه: «وغسل يوم عرفه واجب، وغسل المباهله واجب، وغسل الاستسقاء واجب»⁽¹⁾، إلى غير ذلك.

وعن بعض: إن لفظ "غسل" بالفتح، وفيه: إنه خلاف السياق المسوق لذكر الأغسال، كما أن ذكر الوسائل وغيره فى روايات استحباب هذا الغسل، ما رواه أبو بصير، عن الصادق (عليه السلام) عن آبائه عن على (عليهم السلام) قال: «اغسلوا

ص: ٤٦٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٧ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣

ووقته من حين الولادة حيناً عرفياً، فالتأخير إلى يومين أو ثلاثة، لا يضرّ وقد يقال: إلى سبعة أيام، وربما قيل ببقائه إلى آخر العمر، والأولى على تقدير التأخير عن الحين العرفي الإتيان به برجاء المطلوبيه.

صبيانكم من الغمر، فإن الشيطان يشم الغمر فيفزع الصبي» (١)، وفيه نظر، لأن ظاهره غسله من الوسخ والدسومه، فلا يرتبط بالغسل _ بالضم _.

ثم إنه لا إشكال في أن المراد بالصبي المولود، أعم من الذكر والأنثى والخنثى، للإطلاق، أو المناط.

{ووقته من حين الولادة حيناً عرفياً، فالتأخير إلى يومين أو ثلاثة لا يضرّ} لصدق غسل المولود {وقد يقال} والقائل الجواهر، ونفى عنه البعد في المعبر.

{إلى سبعة أيام} للصدق، {وربما قيل: ببقائه إلى آخر العمر} لكن فيه نظر لعدم الصدق. نعم الظاهر الصدق ولو بعد السبعة، مع وضوح أفضلية التقديم على التأخير، لاستفاده الحكمه عرفاً، وهي ثلاثم الأسرع فالأسرع.

{والأولى على تقدير التأخير عن الحين العرفي، الإتيان به برجاء المطلوبيه} لاحتمال سقوطه بالتأخير، ثم إن النوى لهذا الغسل،

ص: ٤٤٥

الرابع: الغسل لرؤيه المصلوب،

هو الذى يغسِّله، ومقتضى القاعده صحته ترتيباً وارتماساً، ولو خرج عن الميته، صح جمع غسل المس _ إن قيل به _ مع هذا الغسل فى واحد، لأصل التداخل فى الأغسال.

ثم الظاهر إنه إن لم يرض الولى لم يصح غسله، لأنه تصرف فى المولى عليه بدون إذن الولى، كما أن الظاهر اشتراط الإسلام والإيمان فى الغاسل، أما الطفل فإذا كان للكافر فهل يصح غسله لحديث الفطره، أو لا للتبعيه، الظاهر الثانى، وإذا لم يتمكن من الغسل، قام التيمم مقامه، لإطلاق الأدله البديه.

{الرابع: الغسل لرؤيه المصلوب} فإن استحبابه هو المشهور، بل لم يعرف الخلاف إلا عن ظاهر الصدوق، وأبى الصلاح، حيث قالاً بوجوبه، بل عن الغنيه دعوى الإجماع على استحبابه.

وكيف كان، فيدل على أصل الحكم، ما رواه فى الفقيه(١) مرسلأً، قال: وروى أن من قصد إلى مصلوب فنظر إليه وجب عليه الغسل عقبه، وروى فى الهدايه(٢) مرسلأً مثله، وحيث إن الأغسال المفروضه معدوده بعدد خاص، نصاً وفتوى، لا بد من القول باستحباب هذا الغسل.

ص: ٤٦٦

١- الفقيه: ج ١ ص ٤٥ الباب ١٨ فى الأغسال ح ٤

٢- الهدايه، من الجوامع الفقيهيه: ص ٤٩ س ٢٤

وقد ذكروا أنّ استحبابه مشروط بأمرين: أحدهما: أن يمشى لينظر متعمداً إليه، فلو اتفق نظره أو كان مجبوراً لا يستحبّ.

الثاني: أن يكون بعد ثلاثه أيام إذا كان مصلوباً بحق، لا قبلها، بخلاف ما إذا كان مصلوباً بظلم، فإنه يستحبّ معه

{وقد ذكروا أن استحبابه مشروط بأمرين: أحدهما: أن يمشى} بلا مركب، أو مع مركب {لينظر متعمداً إليه، فلو اتفق نظره، أو كان مجبوراً} أو جاء بالمصلبه إليه فنظر إلى المصلوب، لا أنه سعى إليه، أو كان في مركب يريد مكاناً، فلما مر على المصلوب نظر إليه {لا يستحبّ}، وذلك لأن الروايه دلت على أن يكون ذهابه بقصد الرؤيه فإذا لم يكن قصد في الرواح، أو في النظر، بأن اتفق أو غير ذلك مما ذكرناه لم يستحب، وكذلك إذا كان قاصداً مكرهاً، بأن ألزمه على ذلك أو ذهب به، إذ لا عقوبه في المكره والمجبور.

{الثاني: أن يكون بعد ثلاثه أيام إذا كان مصلوباً بحق} فعلاً وفاعلاً، فإن أجرم جرماً لا يستحق الصلب، وصلب _ وإن كان صالبه الحاكم الشرعي اشتهاً _ أو أجرم جرماً يستحق الصلب، لكن صلبه الجائر لا العادل، لم يكن حكمه ذلك.

{لا قبلها، بخلاف ما إذا كان مصلوباً بظلم، فإنه يستحبّ معه

مطلقاً، ولو كان في اليومين الأولين،

مطلقاً، ولو كان في اليومين الأولين}.

والحاصل: إن المصلوب إما بحق، وإما بباطل، ففي الأول: القصد إلى رؤيته بعد الثلاثه يوجب الغسل، لا في الثلاثه، وفي الثاني: القصد إلى رؤيته يوجب الغسل مطلقاً، في الثلاثه أو بعدها.

أما الأول: فيشتمل على حكمين:

الحكم الأول: عدم الغسل في الثلاثه، وهذا هو المشهور، بل عن الغنيه الإجماع عليه، وذلك لأن الغسل عقوبه كما في النص، وذلك ظاهر في النظر المرجوح، ولا إشكال في عدم مرجوحه النظر إلى المصلوب بحق، لأن الصلب إنما شرع وجعل حده ثلاثه أيام لينظر الناس إليه، ويكون عبره لمن يريد اعتراف مثل جرمه، فلا عقوبه للناظر إليه، ومنه يعلم أن الحاكم الشرعي لو رأى الصلاح في وضعه فوق المصلبه أكثر من ثلاثه أيام كان الحكم كذلك، فلا يستحب الغسل لكل المده المقرره شرعاً.

الحكم الثاني: الغسل بعد الثلاثه، وذلك لدلاله النص بعد عدم كون وضعه بحق، فيكون النظر إليه مرجوحاً، ومن الممكن أن يأمر الحاكم بإزاله فلا ينزلوه، فلا يقال: كيف يبقى أكثر من ثلاثه أيام، والمفروض أنه مصلوب بحق.

وأما الثاني: وهو كون المصلوب بالباطل، يوجب السعى إلى رؤيته الغسل مطلقاً حتى في الثلاثه، فلا إطلاق النص، ولصحه

لكن الدليل على الشرط الثانى غير معلوم، إلا دعوى الانصراف، وهى محلّ منع، نعم الشرط الأول ظاهر الخبر، وهو من قصد إلى مصلوب فنظر إليه وجب عليه الغسل عقوبه.

التعليل، لأن النظر مرجوح، ومنه يعلم أن تصريح جماعه من الفقهاء، كالروض وجامع المقاصد وغيرهما، بعدم الفرق بين المصلوب بالحق وبالباطل فى كون الغسل بعد الثلاثه، محل نظر.

ثم إن ما ذكرنا من تعميم الباطل على الفعل والفاعل، فلأن الفعل إذا كان باطلاً شمله الإطلاق والعله بالعقوبه، وكذلك إذا كان الفاعل لا يحق له، كان فعله باطلاً.

ومما ذكرناه تعرف وجه النظر فى إشكال المصنف فى الشرط الثانى، حيث قال: {لكن الدليل على الشرط الثانى غير معلوم، إلا دعوى الانصراف، وهى محلّ منع} فإنك قد عرفت أنه لا إطلاق للنص أصلاً، لا أنه منصرف.

{نعم الشرط الأول ظاهر الخبر، وهو من قصد إلى مصلوب فنظر إليه وجب عليه الغسل عقوبه}، ثم الظاهر أن الصلب على قسمين:

الأول: الصلب حياً، بأن يربط بالمصلبه، ويبقى هناك حتى

يموت، ويدل عليه: ما رواه دعائم الإسلام (١)، عن علي (عليه السلام) إنه أتى بمحارب، فأمر بصلبه حياً _ إلى أن قال _ فلما مات تركه ثلاثة أيام ثم أمر به فأُنزل فصلّى عليه ودفن. وقريب منه ما عن الجعفریات، ففيه: «فلما صلب ومات» (٢).

الثانى: الصلب ميتاً، ويدل عليه ما رواه الجعفریات: إن علياً (عليه السلام) «قتل رجلاً بالحيره، فصلبه ثلاثة أيام، ثم أنزله يوم الرابع، فصلّى عليه، ثم دفنه» (٣).

ويدل على عدم جواز ترك المصلوب أكثر من ثلاثة أيام، ما رواه فى التهذيب، عن السكونى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا تدعوا المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى ينزل فيدفن» (٤).

ورواه الجعفریات (٥)، عن علي (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله).

ص: ٤٧٠

-
- ١- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ٤٧٧ ح ١٧١٣
 - ٢- الجعفریات: ص ٢٠٩ باب السنه فى المصلوب
 - ٣- الجعفریات: ص ٢٠٩ باب السنه فى المصلوب
 - ٤- التهذيب: ج ١٠ ص ١٥٠ الباب ١٠ باب من الزيادات ح ٣١
 - ٥- الجعفریات: ص ٢٠٩ باب السنه فى المصلوب

وظاهره أنّ من مشى إليه لغرض صحيح، كأداء الشهادة أو تحملها، لا يثبت في حقّه الغسل.

وفى الفقيه، قال الصادق (عليه السلام): «المصلوب ينزل عن الخشبه بعد ثلاثه أيام، ويغسل ويدفن، ولا يجوز صلبه أكثر من ثلاثه أيام»^(١).

وفى الرضوى: «وإن كان الميت مصلوباً، أنزل من خشبته»^(٢) وذكر مثله.

إذا عرفت ما تقدم، ففي المقام فروع:

الأول: ما ذكره بقوله: {وظاهره أنّ من مشى إليه لغرض صحيح، كأداء الشهادة، أو تحملها، لا يثبت في حقّه الغسل}، وذلك لعدم ثبوت العقوبه في الأمر الراجح شرعاً، فضلاً عما إذا كان واجباً.

الثاني: ظاهر روايه الدعائم، أن الإبقاء على الخشبه بعد ثلاثه أيام من الموت، لكن الاحتياط يقتضى عدم تركه أكثر من ثلاثه أيام، ولو كان في يوم من الثلاثه حياً.

نعم لو بقى حياً ثلاثه أيام، فلا إشكال في تركه أكثر، وكيف

ص: ٤٧١

١- الفقيه: ج ٤ ص ٤٨ الباب ١٢ من حدّ السرقة ح ٢٧

٢- فقه الرضا: ص ١٩ س ١١

كان، فإطلاق النص والفتوى يقتضى استحباب الغسل، سواء نظر إليه حيناً أو ميتاً _ فى من صلب ظلماً _ وبعد الثلاثه إذا صلب بحق فيما إذا مات، أما إذا لم يمت وترك حتى يموت فلا غسل، إذ لا عقوبه فيما إذا تركه الحاكم الشرعى.

الثالث: المقتول بغير الصلب، إن صلب بعد موته، فيه الغسل لإطلاق النص.

الرابع: المقتول الذى لم يصلب، لا غسل فى رؤيته لعدم الدليل، والمناط غير معلوم.

الخامس: لو نظر إليه بعد إنزاله عن الخشبه، لم يكن عليه غسل، لانصراف الدليل إلى النظر إليه فى حال تلبسه بالصلب لا بعده.

السادس: الظاهر أن المناط أنه لو كان النظر إليه بعد الثلاثه، كان عليه الغسل، وإن كان سعيه قبل الثلاثه، لوجود العله وهى العقوبه.

السابع: لو كان بيته _ مثلاً _ عند المصلبه، فهل نظره العمدى إليه يوجب الغسل؟ احتمالان: من أنه لا سعى، ومن أن المناط النظر بعد الثلاثه وهو حاصل، والأفضل أن يغتسل رجاءً.

الثامن: إذا كان المصلوب كافراً، فهل على الناظر إليه الغسل، لإطلاق النص، أو لا غسل عليه لعدم احترامه، أو

يفصل بين الكافر المحترم كالذمي، فعلى ناظره الغسل دون غيره، احتمالات وأقوال، والظاهر الأول، لإطلاق النص، ولا منافاه بين أن لا يكون المصلوب محترماً وبين ثبوت الغسل، لما في النظر إليه من الحزازه.

التاسع: الظاهر أن النظر إلى المصلوب بعد ثلاثه أيام ليس حراماً، وإن كان فيه نوع حزازه، كما يستفاد من النص.

نعم إذا كان في الذهاب والنظر شماته، أو هتكك، أو نحوهما، حرم لذلك.

العاشر: الساعي للصلاه على المصلوب، أو لإنزاله، أو نحوهما من الأمور الواجبه، أو الراجحه، لا غسل عليه، لأنه لا عقوبه له، كما تقدم، وقد صلى الإمام (عليه السلام) على عمه زيد (عليه السلام) كما سبق في مسأله الصلاه على الميت.

الحادى عشر: هل الحكم الغسل إذا سعى إليه بعد أن وضع مع مصلبته على الأرض؟ الظاهر العدم، لانصراف النص إلى ما كان مرفوعاً في الهواء.

الثانى عشر: لا فرق في استحباب الغسل بين صلبه مستقيماً، أو منكوساً، أو على طرف، لإطلاق النص.

الثالث عشر: لا فرق بين كون المصلوب رجلاً أو امراًه أو طفلاً، للإطلاق.

الخامس: غسل من فرط في صلاه الكسوفين مع احتراق القرص، أى تركها عمدًا، فإنه يستحب أن يغتسل ويقضيها،

الرابع عشر: هل النظر إلى ملبسه بدون النظر إلى شيء من جسمه، له هذا الحكم، الظاهر نعم للإطلاق.

الخامس عشر: لو صح في دينه أو مذهبه صلبه، فالظاهر أنه لا غسل، لقاعده الإلزام (١)، المستفاد منها معاملتهم كما هم يعاملون مع أنفسهم، ومنه يظهر أنه لو صح في دينه أو مذهبه تركه أكثر من ثلاثه أيام، فتأمل.

السادس عشر: لا- غسل في النظر إلى صورته الفتوغرافيه، أما صورته التلفزيونيه ففي استحباب الغسل فيه احتمالان، والأفضل الغسل رجاءً. وكذا لو نظر إليه في مرآه، وفي المقام مسائل آخر، نكتفي منها بهذا القدر، والله سبحانه العالم.

{الخامس: غسل من فرط في صلاه الكسوفين مع احتراق القرص} كله، ولفظه "الاحتراق" تشبيهه، فإنه كما يسود الشيء إذا احترق كذلك يسود القرص، ولذا يسمى احتراقا.

{أى تركها عمدًا، فإنه يستحب أن يغتسل ويقضيها} كما هو

ص: ٤٧٤

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٥٩٨ الباب ٣ باب أن من اعتقد شيئاً لزمه حكمه ح ٢

وحكم بعضهم بوجوبه، والأقوى عدم الوجوب، وإن كان الأحوط عدم تركه،

المشهور بين المتأخرين، وذهب إليه جماعه من القدماء، بل عن الغنيه دعوى الإجماع عليه. {وحكم بعضهم} كالمفيد والشيخ وغيرهما {بوجوبه} بل عن الخلاف دعوى الإجماع عليه {والأقوى عدم الوجوب، وإن كان الأحوط عدم تركه} ويدل على أصل الحكم، جملة من الروايات:

كصحيح ابن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام): «إذا احترق القرص كله، فاغتسل»^(١).

وخبر محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «الغسل في سبعة عشر موطناً _ إلى أن قال _ وغسل الكسوف إذا احترق القرص كله فاستيقظت ولم تصل، فعليك أن تغتسل وتقضى الصلاة»^(٢).

ومرسل حريز، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل فكسل أن يصلى فليغتسل من غد وليقض الصلاة، وإن لم يستيقظ ولم يعلم بانكساف القمر، فليس

ص: ٤٧٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٩ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٧ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٤

عليه إلا القضاء بغير غسل» (١).

والرضوى (عليه السلام): «وإن انكسفت الشمس أو القمر ولم تعلم به، فعليك إذا علمت فإن تركتها متعمداً حتى تصبح، فاغتسل وصل، وإن لم يحترق القرص فاقضها ولا تغتسل» (٢).

ثم إن القائلين بالوجوب، استندوا إلى ظاهر الأوامر.

أما القائلون بالاستحباب، فقد استندوا إلى حصر الأغسال الواجبه في أمور خاصه، نصاً وفتوى، حتى أن أكثر القائلين بالوجوب في باب صلاه الآيات أفتوا بالاستحباب في باب الطهاره، وإلى أن هذا الغسل عُيِّد في عداد الأغسال المستحبه، بل في خبر ابن مسلم المروى في الخصال (٣)، وخبره المروى في التهذيب (٤)، جعل الفرض منحصرأً بغسل الجنابه.

ص: ٤٧٤

١- الوسائل: ج ٥ ص ١٥٥ الباب ١٠ من أبواب صلاه الكسوف والآيات ح ٥

٢- فقه الرضا: ص ١٢ باب صلاه الكسوف س ٣٢ الهامش

٣- الخصال: ص ٥٠٨ باب السبعه عشر ح ١

٤- التهذيب: ج ١ ص ١١٠ الباب ٥ من أبواب الأغسال المفترضات والمسنونات ح ١٩

وأجاب القائلون بالوجوب بأن الحصر غير حاصر، ولذا لم يذكر في الفرض غير غسل الجنابه، فالمراد بالفرض في الخبر ما فرضه الله سبحانه في الكتاب، لا مقابل المستحب، وذكر هذا الغسل في عداد المستحبات لا يمنع ظاهر الأمر من الوجوب، بل عدّ في عداد المستحبات بعض الأغسال الواجبه الآخر، لكن حصر الواجب في أغسال خاصه في جملة من الروايات يمنع من القول بالوجوب.

ففي مرسل، عن الصادق (عليه السلام) قال: «الغسل في سبعة عشر موطناً» ثم قال: «منها الفرض ثلاث: غسل الجنابه، وغسل من مس ميتاً، وغسل الإحرام»^(١).

وفي موثقه سماعه^(٢)، عن الصادق (عليه السلام) ذكر أغسالاً كثيرة، ولم يذكر هذا الغسل أصلاً، مما يدل على أنه ليس بمنزله تلك في الاستحباب، فضلاً عن الوجوب.

وفي روايه الأعمش، عن الصادق (عليه السلام)، عن علي (عليه السلام) ذكر أغسال كثيرة ولم يذكر هذا الغسل، وقال في أخيره: «وأما الفرض، فغسل الجنابه، وغسل الجنابه والحيض

ص: ٤٧٧

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٠ الباب ١ من أبواب غسل المس ح ١٧
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٧ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣

وكذلك رواه ابن شاذان، عن الرضا (عليه السلام) وقال في آخره: «وغسل الجنابه فريضة، وغسل الحيض مثله»(٢)).

وفي الرضوى: «ذكر أن الغسل ثلاثة وعشرون» ثم ذكر الفرض من ذلك «غسل الجنابه، والواجب غسل الميت، وغسل الإحرام»(٣))، ولم يذكر هذا الغسل، إلى غيرها من الروايات التي يوجب النظر إليها القطع بأنه لو كان الغسل في المقام واجباً، لزم ذكره أولاً، ثم الإشارة إلى أنه واجب كغسل الجنابه ثانياً.

هذا بالإضافة إلى اضطراب الروايات في الدلالة على ما ذكره، فإن ظاهر صحيح ابن مسلم: وجوب الغسل لاحتراق القرص كله، ترك الصلاة أم لا، وظاهر مرسل حريز(٤)): إن الغسل للقضاء، احترق القرص كله أو بعضه. وخبر محمد بن مسلم مجمل في أنه هل استيقظ وكان القرص محترقاً، أو

ص: ٤٧٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٨ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٨

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٨ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٦

٣- فقه الرضا: ص ٤ س ٦

٤- الوسائل: ج ٥ ص ١٥٥ الباب ١٠ من أبواب صلاة الكسوف والآيات ح ٤

والظاهر أنه مستحب نفسى بعد التفريط المذكور، ولكن يحتمل أن يكون لأجل القضاء، كما هو مذهب جماعه،

استيقظ بعد الانجلاء، ولذا فالظاهر استحباب الغسل للاحتراق، حتى إذا صلاها أداءً، كما ذهب إليه المختلف والمدارك والمفاتيح وشرحه، خصوصاً أنه فى باب الاستحباب الذى لا يقيد مقيده مطلقه.

ثم إنه لا فرق فى استحباب هذا الغسل، بين خسوف القمر، وكسوف الشمس، بل عن المصاييح إنه محل وفاق، وعن بعض الإجماع عليه، للرضوى والشهره، فتخصيص بعض الروايات بالخسوف إنما هو من باب المثال.

نعم: لا غسل لمن لا صلاه عليه، إما من جهه أن الكسوفين لم يقعا فى أفقه، أو لأنه لم يكن مكلفاً بالصلاه، لجنون أو حيض، أو ما أشبه.

{والظاهر} لدى المصنف، وغير واحد {أنه مستحب نفسى بعد التفريط المذكور} وذلك لإطلاق صحيح ابن مسلم.

{ولكن يحتمل أن يكون لأجل القضاء، كما هو مذهب جماعه}، وهو الظاهر من مرسل حريز: «فليغتسل وليقض الصلاه».

والرضوى: «فإن تركتها متعمداً حتى تصبح... فاغتسل وصل».

فالأولى الإتيان به بقصد القربه، لا بملاحظه غايه أو سبب، وإذا لم يكن الترك عن تفريط، أو لم يكن القرص محترقاً، لا يكون مستحباً، وإن قيل باستحبابه مع التعمد مطلقاً، وقيل باستحبابه مع احتراق القرص مطلقاً.

وخبر ابن مسلم: «فعليك أن تغتسل وتفضى الصلاة»، فالغسل شرط في القضاء استحباباً، فإن ذكر الأمر بالقضاء بعد الأمر بالغسل ظاهر عرفاً في الارتباط بينهما، ولو شك في أنه مطلوب نفساً أو شرطاً {فالأولى الإتيان به بقصد القربه، لا بملاحظه غايه أو سبب} ليكون قابل الانطباق على كلا الاحتمالين {وإذا لم يكن الترك عن تفريط، أو لم يكن القرص محترقاً} كله {لا يكون مستحباً} على المشهور {وإن قيل باستحبابه مع التعمد مطلقاً، وقيل باستحبابه مع احتراق القرص مطلقاً}.

ثم إن احتراق سائر الكواكب، لا يوجب هذا الغسل، كما إن سائر الآيات لا توجهه وإن تعمد ترك الصلاة، للأصل بعد عدم الدليل.

وإن شك في أنه هل احترق القرص كله، أم لا؟ ولم يتمكن من تحصيل أماره على أحد الأمرين، فالأصل عدم الاحتراق، كما أن الأصل عدم الغسل.

والاحتراق بسبب غير الكسوف والخسوف، كالسحاب المظلم ونحوه، لا يوجب غسلًا ولا صلاة، للأصل، وظاهر الأدله خصوص الكسوفين.

وإن كان في أفق مجلو، فانتقل إلى أفق مكسوف، وجب الصلاة، فإن فرط فالغسل أيضاً، وإن انعكس بأن انتقل من أفق مكسوف إلى أفق مجلو، فهل هو كالقضاء، يستحب له الغسل أم لا؟ احتمالان، والأصل عدم الغسل، وإن

السادس: غسل المرأة إذا تطيبت لغير زوجها، ففي الخبر: «أيما امرأة تطيبت لغير زوجها، لم تقبل منها صلاة، حتى تغتسل من طيبها، كغسلها من جنابتها»، واحتمال كون المراد غسل الطيب من بدنها، كما عن صاحب الحدائق، بعيد ولا داعي إليه.

وجبت عليه الصلاة، باعتبار تعلق حكمه به.

{السادس: غسل المرأة إذا تطيبت لغير زوجها} فإنه يستحب لها الغسل على المشهور، بل إجماعاً، كما يظهر من إرسالهم لذلك إرسال المسلمات، خلافاً للحدائق، حيث لم يقل باستحباب الغسل.

{ففي الخبر} المروي عن الكافي، عن سعد بن أبي عمرو الجلاب، عن الصادق (عليه السلام)، ورواه في الفقيه مرسلًا قال (عليه السلام): «أيما امرأة تطيبت لغير زوجها، لم تقبل منها صلاة حتى تغتسل من طيبها كغسلها من جنابتها» والحديث بقريته قوله (عليه السلام): «كغسلها من جنابتها» ظاهر في الغسل.

{واحتمال كون المراد: غسل الطيب من بدنها، كما عن صاحب الحدائق، بعيد} عن ظاهر الخبر {ولا داعي إليه} فقوله: المراد أن تبالغ في غسل الطيب كما تبالغ في غسلها من جنابتها بإيصال الماء إلى جميع بدنها وشعرها، خلاف الظاهر، وظاهر الخبر وإن كان وجوب الغسل، وأنه شرط للصلاة، لكن لم يقل

السابع: غسل من شرب مسكراً فنام، ففي الحديث عن النبي (صلى الله عليه وآله)

بذلك أحد، فلا بد وأن يحمل على الاستحباب، والظاهر أن المراد كون التطيب غير مستحب شرعاً.

أما إذا تطيبت لصلاتها في بيتها، أو لأقربائها المحارم، أو للنساء، فلا يستحب الغسل، لأنه مأمور به شرعاً، لإطلاق أدله استحباب الطيب للنساء، وكذا إذا تطيبت في الدار لنفسها، والمراد بذلك هل المزوجه، أو يشمل من لا زوج لها؟ احتمالان، من أن الظاهر أنه في ذات الزوج، ومن استفاده المناطق، فإذا كانت غير المزوجه وتطيبت للأجانب كان حكمها كذلك.

ثم هل هذا الغسل مربوط بالصلاة، أم لا؟ احتمالان، فإذا كانت غير طاهره فلم تكن عليها صلاة هل يستحب لها الغسل أم لا؟ ولا يبعد الاستحباب، لأن المنصرف من النص أنه غسل التوبة عن هذا العمل.

ثم إن الظاهر أن التطيب للأجانب إن كان موجباً للريبه والإثارة وطمع من في قلبه مرض، كان حراماً، ككل ما كان موجباً لذلك.

{السابع: غسل من شرب مسكراً فنام، ففي الحديث { المروى عن جامع الأخبار وتفسير أبي الفتوح } عن النبي (صلى الله عليه وآله): «ما من أحد يبيت سكراناً إلا كان للشيطان عروساً إلى

ما مضمونه: ما من أحد نام على سكر إلا وصار عروساً للشيطان إلى الفجر، فعليه أن يغتسل غسل الجنابه.

الصباح، فإذا أصبح وجب عليه أن يغتسل كما يغتسل من الجنابه، فإن لم يغتسل لم يقبل منه صرف ولا عدل»(١)، وهذا ما ذكره المصنف بقوله: «ما مضمونه: ما من أحد نام على سكر إلا- وصار عروساً للشيطان إلى الفجر، فعليه أن يغتسل غسل الجنابه»، والحديث وإن كان ظاهراً في الوجوب، إلا أنه يحمل على الاستحباب، لضعف سنده وعدم القول بالوجوب من أحد، وللروايات الحاصره للغسل الواجب في الأغسال المعينه.

وهل الحكم بالاستحباب خاص بمن نام، أو عام لمن لم ينم؟ ظاهر «بيت» أعم من النوم، لكن المصنف فهم منه النوم، وقد ثبت في علم التحضير الحديث، اشتراك الشيطان في بعض الأعمال الجنسيه، كما ورد في قوله تعالى: (وَشَارِكُهُمْ فِي الْمَأْمُورِ وَالْأَوْلَادِ)(٢)، إن الإنسان إذا لم يذكر الله، شارك الشيطان في عمله الجنسي.

وهل الحكم كذلك فيمن نام سكراناً في النهار؟ احتمالان:

ص: ٤٨٣

١- كما في جامع أحاديث الشيعة: ج ٣ ص ٣٠ الباب ٧ استحباب الغسل ح ٤

٢- سورة الإسراء: الآية ٦٤

الثامن: غسل من مس ميتاً بعد غسله.

وفى الجواهر: الإشكال فى ذلك، لكن لا وجه له بعد النص والفتوى، وإنما يحمل الحديث على الاستحباب، للنصوص الحاصره، والإجماع على عدم الوجوب وغير ذلك، فلو شرب خمراً قليلاً لم يسكر منها لم يستحب له الغسل، لعدم صدق "بات سكرانا".

{الثامن: غسل من مس ميتاً بعد غسله} كما عن الشيخ، وجامع البهائى، والمفاتيح، وشرحه، والحديقه، لما رواه التهذيب والاستبصار، من موثقه عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «يغتسل الذى غسل الميت، وكل من مس ميتاً، فعليه الغسل، وإن كان الميت قد غسل» (١).

ص: ٤٨٤

١- الاستبصار: ج ١ ص ١٠٠ الباب ٦٠ فى الأغسال ح ٨

مسأله ١ استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون

(مسأله ١ _ ١): حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون النجاسه، ولا وجه له.

وربما يعدّ من الأغسال المسنونه غسل المجنون إذا فاق،

(مسأله ١ _ ١): {حكى عن المفيد: استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون النجاسه، ولا وجه له} لأن الغسل حكم شرعى لا يثبت إلا بالدليل، ولا دليل له فى المقام.

نعم إن كان مراد المفيد الغسل _ بالفتح _ كان وجه الاستحباب الاحتياط، فقد ورد: «أخوك دينك، فاحتط لدينك بما شئت»^(١).

ثم إن ثبت أن المفيد أفتى باستحباب الغسل، كان لا بدّ من القول به للتسامح بفتوى الفقيه، ولا محذور عقلاً فى ذلك، فلا يقال: أى ربط بين نجاسه البدن واستحباب الغسل.

{وربما يعدّ من الأغسال المسنونه: غسل المجنون إذا أفاق} كما عن نهايه العلامه، وفى المستند _ فى عداد الأغسال المستحبه

—

ص: ٤٨٥

١- الوسائل: ج ١٨ ص ١٢٣ الباب ١٢ من أبواب صفات القاضى ح ٤١

ودليله غير معلوم، وربما يقال: إنه من جهة احتمال جنابته حال جنونه، لكن على هذا يكون من غسل الجنابه الاحتياطي، فلا وجه لعدده منها،

قال: (وللافاقه من الجنون، عن نهايه الأحكام، لدليل عليه) (١)، انتهى.

{ودليله غير معلوم، وربما يقال: إنه من جهة احتمال جنابته حال جنونه} وهذا هو التعليل المحكى عن نهايه العلامه لذلك.

{لكن على هذا يكون من غسل الجنابه الاحتياطي، فلا وجه لعدده منها} أى من الأغسال المستحبه، ولولا أن العلامه فى محكى منتهاه نفى هذا الغسل، وقال لعدم الدليل عليه، كان القول به من باب التسامح بفتوى الفقيه فى محله، وفى مصباح الفقيه (٢): الأولى تركه، لأن استحبابه محكى عن الحنابله.

أقول: أى فالرشد فى خلافهم، نعم الظاهر حسن الاحتياط له بالغسل إذا احتمل احتمالاً عقلياً حصول سببه له حال الجنون، ولم نقل بشمول دليل رفع القلم (٣) لمثل هذه الأمور.

ص: ٤٨٤

١- المستند: ج ١ ص ٢٠٩ س ١٠

٢- مصباح الفقيه: ج ١ ص ٩٩ الجزء الثانى من المجلد الثانى س ١٨

٣- الخصال: ج ١ ص ٩٣ باب الثلاثه ح ٤٠

كما لا وجه لعدّ إعادته الغسل لذوى الأعذار المغتسلين حال العذر غسلاً ناقصاً مثل الجبيره، وكذا عدّ غسل من رأى الجنبه في الثوب المشترك احتياطاً فإن هذا ليس من الأغسال المسنونه.

{كما لا وجه لعدّ إعادته الغسل لذوى الأعذار المغتسلين حال العذر غسلاً ناقصاً مثل الجبيره} بل عن البيان والنفليه وجوبه، لأنّ ذلك الغسل كان لحال العذر، والضرورات تقدر بقدرها، لكن كشف اللثام قال: باستجابته خروجاً من خلاف من أوجب، وإنما لا- يصح عدّه من الأغسال المستحبه، لأن الأمر لو قيل به، قد تعلق بالغسل بما له من العنوان كالجنبه ونحوها، لا أن الغسل مستحب في مقابل سائر الأغسال الواجبه والمستحبه، أما القول بالوجوب، فقد ذكر رده في باب الجبائر، فراجع.

{وكذا عدّ غسل من رأى الجنبه في الثوب المشترك احتياطاً} كما عن كشف اللثام عدّه من الأغسال المستحبه، وقد ظهر لك جوابه من الفرع لسابق، وإليه أشار المصنف بقوله: {فإن هذا ليس من الأغسال المسنونه}، ولو صح ذلك لزم عدّ كل غسل مردد بين اثنين، كمس الميت المردد، والميتين الذين ردّد في غسل أيهما، وغير ذلك في عداد الأغسال المستحبه.

ووقت الأغسال الزمانيه هو وقت تلك الأغسال بدون تقديم على الزمان المقرر فيه ولا تأخير عنه، لأن ظاهر الإضافه ذلك، وقد تقدم الكلام في ذلك.

(مسأله ۲ _): وقت الأغسال المكانيه كما مرّ سابقاً قبل الدخول فيها، أو بعده لإرادته البقاء على وجهه، ويكفي الغسل في أول اليوم ليومه، وفي أول الليل لليلته، بل لا يخلو كفايه غسل الليل للنهار وبالعكس من قوّه، وإن كان دون الأول في الفضل، وكذا القسم الأول من الأغسال الفعليه

(مسأله ۲ _): {وقت الأغسال المكانيه كما مرّ سابقاً قبل الدخول فيها} أي في الأماكن المحدّده كالحرّم ونحوه {أو بعده} للنص الخاص فيه في الجملة، فيتعدى منه إلى ما لا نص فيه بالمناط، فيكون الغسل {لإرادته البقاء} فيه {على وجهه} أو أنه قضاء ما فات على وجه آخر.

{ويكفي الغسل في أول اليوم ليومه، وفي أول الليل لليلته} لدلاله بعض النصوص عليه، كما تقدم.

{بل لا يخلو كفايه غسل الليل للنهار، وبالعكس من قوه} لدلاله بعض النصوص الأخر عليه، والجمع بين الطائفتين يكون بالتنزيل على مراتب الاستحباب، كما سبق.

{وإن كان دون الأول في الفضل} على ما يستفاده العرف من الجمع بين أمثال هذه الروايات، فإذا قال: أعط الفقير ديناراً، وقال: أعطه درهماً، استفاد العرف من الجمع بينهما أن إعطاء الأقل دون الأكثر في الفضل.

{وكذا القسم الأول من الأغسال الفعليه} التي يؤتى بها لفعل

وقتها قبل الفعل على الوجه المذكور، وأما القسم الثانى منها فوقتها بعد تحقق الفعل إلى آخر العمر، وإن كان الظاهر اعتبار إتيانها فوراً ففوراً.

متأخر.

{وقتها قبل الفعل على الوجه المذكور} فى الأغسال المكانية، لأن ظاهر أدلتها أن يأتى بالغسل أولاً، ثم يأتى بالفعل ثانياً.

{وأما القسم الثانى منها} وهى التى يؤتى بها بعد الفعل {فوقتها بعد تحقق الفعل إلى آخر العمر} لأنه لم يعين وقت خاص لها، فالأصل عدم اعتبار اتصالها بالفعل {وإن كان الظاهر} من النص والفتوى، حيث علق الغسل على الفعل المستفاد منه التعاقب {اعتبار إتيانها فوراً ففوراً}. بل لا يبعد السقوط إن مضى وقت طويل، ولذا قال فى الجواهر: (بل قد يفهم منها توقيت عند التأمل) ((1))، وعليه فإذا أراد الإتيان بها أتى بها بقصد الرجاء والقربه المطلقه، وأغلب فروع هذه المسألة كان تكراراً لما تقدم، ولذا لم نطل فى الاستدلال عليها.

ص: ٤٨٩

١- الجواهر: ج ٥ ص ٦٦ فى تقديم الغسل على الفعل

مسأله ٣ ما ينتقض من الأغسال الفعلية والمكانية

(مسأله _ ٣): ينتقض الأغسال الفعلية من القسم الأول والمكانية، بالحدث الأصغر من أى سبب كان، حتى من النوم على الأقوى، ويحتمل عدم انتقاضها بها، مع استحباب إعادتها كما عليه بعضهم، لكن الظاهر ما ذكرنا.

(مسأله _ ٣): {ينتقض الأغسال الفعلية من القسم الأول} الذى يؤتى بها لأجل إتيان فعل بعدها، كغسل الزيارة والإحرام.

{والمكانية} كالغسل لدخول الحرم والمسجدين {بالحدث الأصغر من أى سبب كان، حتى من النوم على الأقوى}، وهذا هو المحكى عن العلامة، والشهيد، وأبى العباس، وغيرهم، بل نسبة بعض فى مورد النوم إلى الأصحاب.

{ويحتمل عدم انتقاضها بها، مع استحباب إعادتها كما عليه بعضهم}، كما عن ابن ادريس، حيث قال: بعدم الانتقاض مطلقاً.

وهنا قول ثالث بالتفصيل بين النوم فالنقض، وبين غيره فعدم النقض، كما عن جماعه آخرين.

{لكن الظاهر ما ذكرنا} من القول الأول، والأقرب عندنا هو الثانى.

استدل للأول: بصحيح النضر بن سويد، عن أبى الحسن

(عليه السلام) سألته عن الرجل يغتسل للإحرام، ثم ينام قبل أن يحرم، قال: «عليه إعادة الغسل»^(١).

وصحيح ابن الحجاج قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام)، عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام، فيتوضأ قبل أن يدخل، أيجزيه ذلك أو يعيد؟ قال: «لا يجزيه لأنه إنما دخل بوضوء»^(٢).

وموثق ابن عمار، عن الكاظم (عليه السلام) وفيه: سألته عن غسل الزيارة، يغتسل بالنهار، ويزور بالليل بغسل واحد؟ قال: «يجزيه إن لم يحدث، فإن أحدث ما يوجب وضوءاً فليعد غسله»^(٣).

إلى غيرها من الروايات الواردة في بابي الإحرام، والزيارة ودخول مكة، وقد تعدى الفقهاء منها إلى غيرها، لو حده المناط، ولاشعار قوله (عليه السلام): «إنما دخل بوضوء» على العله الكلية.

واستدل للقول الثاني: بما تقدم من أدله كفايه غسل اليوم ليومه

ص: ٤٩١

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٤ الباب ١٠ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٩ الباب ٦ من أبواب مقدمات الطواف ح ١

٣- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٤ الباب ٣ من أبواب زياره البيت ح ٢

والليل ليلته، ومن كفايه غسل النهار لليل والعكس، فإن غلبه حدوث الحدث دليل على العموم، والجمع بين الطائفتين يقتضى حمل الأولى على أفضل الأفراد لكونهما فى باب المستحب. ويؤيده بل يدل عليه صحيح عيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يغتسل للإحرام بالمدينة، ويلبس ثوبين، ثم ينام قبل أن يحرم؟ قال: «ليس عليه غسل» (١)، ومثله مرسله الصدوق فى المقنع (٢).

أما المفصل: فقد استدل بأن روايات النقض إنما هى فى النوم، فيبقى غير النوم تحت الأصل، وتحت عموم ما دلّ على الإجتزاء بغسل اليوم للنهار أو إلى آخر الليل وبالعكس، وفيه: إن إطلاق دليل غسل الزيارة، والعله المذكوره فى صحيح ابن الحجاج، لا يدعان مجالاً لهذا التفصيل.

ثم إنه قد سبق أن مثل غسل الجمعة من الأغسال الزمانيه، ومثل غسل قتل الوزغ من الأغسال الفعلية لا ينتقضان بالحدث، وذلك لظاهر النص والفتوى، وربما يحتمل استحباب الإعادة فى مثل غسل الجمعة، لأن الغسل يوجب نوعاً من طهاره النفس تزول بالحدث، للمناط فى استحباب دوام الوضوء، وفيه نظر.

ص: ٤٩٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٥ الباب ١٠ من أبواب الإحرام ح ٣

٢- المقنع، من الجوامع الفقيهيه: ص ١٩ س ٥

مسأله ٤ عدم كفايه الأغسال المستحبه عن الوضوء

(مسأله _ ٤): الأغسال المستحبه لا تكفى عن الوضوء، فلو كان محدثاً يجب أن يتوضأ للصلاه ونحوها، قبلها أو بعدها، والأفضل قبلها، ويجوز إتيانه فى أثناءها، إذا جىء بها ترتيبياً.

(مسأله _ ٤): {الأغسال المستحبه لا تكفى عن الوضوء، فلو كان محدثاً يجب أن يتوضأ للصلاه ونحوها} من الأمور المشروطه بالطهاره {قبلها، أو بعدها} أو فى أثناءها إذا اغتسل ترتيبياً، أو ارتماساً، وقلنا إن مثل هذا الفصل لا يضر الارتماس، أو يتداخل بين الوضوء والغسل.

{والأفضل قبلها، ويجوز إتيانه فى أثناءها} الأغسال فى أثناء الوضوءات أو العكس.

{إذا جىء بها ترتيبياً} وقد تقدم البحث حول هذه المسائل فى باب الجنابه.

نعم إذا لم يثبت الغسل بدليل صحيح، أشكل كفايته عن الوضوء عند من يرى الاجتزاء.

مسأله ٥ كفايه غسل واحد عن الجميع

(مسأله ٥ _ ٥): إذا كان عليه أغسال متعدّده زمانيه، أو مكائتيه، أو فعليّه، أو مختلفه، يكفى غسل واحد من الجميع إذا نواها جميعاً، بل لا- يبعد كون التداخل قهرياً، لكن يشترط فى الكفايه القهريّه أن يكون ما قصده معلوم المطلوبيه لا ما كان يؤتى به بعنوان احتمال المطلوبيه، لعدم معلوميه كونه غسلًا صحيحاً، حتى يكون مجزياً عمّا هو معلوم المطلوبيه.

(مسأله ٥ _ ٥): {إذا كان عليه أغسال متعدّده زمانتيه، أو مكائتيه، أو فعليّه، أو مختلفه، يكفى غسل واحد من الجميع إذا نواها جميعاً} لما سبق من النص والفتوى على ذلك.

{بل لا يبعد كون التداخل قهرياً} وقد رجحناه سابقاً لدلاله الدليل عليه، وذهب جماعه من المحقّقين إليه {لكن يشترط فى الكفايه القهريّه، أن يكون ما قصده معلوم المطلوبيه، لا- ما كان يؤتى به بعنوان احتمال المطلوبيه، لعدم معلوميه كونه غسلًا صحيحاً، حتى يكون مجزياً عمّا هو معلوم المطلوبيه}، أما إذا أتى بمعلوم المطلوبيه فإنه يكفى عن محتمل المطلوبيه إذا كان مطلوباً واقعاً، لما عرفت من التداخل القهري، وقد سبق حكم أصل هذه المسأله تفصيلاً.

(مسألة ٦ _ ٦): نقل عن جماعه كالمفيد، والمحقق، والعلامة، والشهيد، والمجلسي استحباب الغسل نفساً، ولو لم يكن هناك غايه مستحبه، أو مكان أو زمان، ونظرهم في ذلك إلى مثل قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ)، وقوله: «إن استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهاره، فافعل، وقوله: أي وضوء أطهر من الغسل؟ وأي وضوء أنقى

(مسألة ٦ _ ٦): {نقل عن جماعه كالمفيد، والمحقق، والعلامة، والشهيد، والمجلسي} وغيرهم {استحباب الغسل نفساً} فحال الغسل حال الوضوء في صحه الإتيان به في كل وقت للطهاره {ولو لم يكن هناك غايه مستحبه، أو مكان، أو زمان، ونظرهم في ذلك إلى مثل قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ)} (١) {بضميمه أن الغسل طهاره.

{وقوله: «إن استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهاره فافعل»} (٢) والغسل طهاره.

{وقوله: «أي وضوء أطهر من الغسل (٣)»، «وأي وضوء أنقى

ص: ٤٩٥

١- سورة البقره: الآية ٢٢٢

٢- الوسائل: ج ١ ص ٢٦٨ الباب ١١ من أبواب الوضوء ح ٣

٣- الوسائل: ج ١ ص ٥١٤ الباب ٣٣ من أبواب الجنابه ح ٤

ومثل ما ورد من استحباب الغسل بماء الفرات من دون ذكر سبب أو غايه إلى غير ذلك، لكن إثبات المطلب بمثلها مشكل.

من الغسل»(١) { فإنهما يثبتان أمرين:

الأول: إن الغسل طهاره.

الثاني: إن الغسل أحسن من الوضوء، فإذا استحَب دوام الوضوء كان دوام الغسل أكد.

{ومثل ما ورد من استحباب الغسل بماء الفرات { كل يوم وكل أسبوع {من دون ذكر سبب أو غايه { للغسل بماء الفرات { إلى غير ذلك { من الإطلاقات ونحوها { لكن إثبات المطلب بمثلها مشكل { لأن الأدله المذكوره لم تسق إلا لغرض آخر، فلا يستفاد منها استحباب الغسل مطلقاً، لكن الظاهر عندنا كفايه الأدله المذكوره في إفاده الاستحباب مطلقاً، وقد تقدم البحث حول ذلك في مسائل الأغسال المستحبه، فراجع.

ص: ٤٩٦

مسأله ٧ قيام التيمم مقام الغسل

(مسأله ٧ _ ٧): يقوم التيمم مقام الغسل في جميع ما ذكر عند عدم التمكن منه.

(مسأله ٧ _ ٧): {يقوم التيمم مقام الغسل في جميع ما ذكر عند عدم التمكن منه} لإطلاق أدلته، وأنه «أحد الطهورين»^(١)، وأنه «يكفيك الصعيد عشر سنين»^(٢) وغير ذلك، وقد تقدم الكلام حول هذه المسأله، ويأتي أيضاً في مباحث التيمم إن شاء الله تعالى.

والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

ص: ٤٩٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٨٤ الباب ١٤ من أبواب التيمم ح ١٥

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٨٣ الباب ١٤ من أبواب التيمم ح ١٢

المحتويات

المحتويات

ص: ٤٩٩

آداب الصلاة على الميت..... ٧

مسألة ١ _ كيفية الصلاة على الميت لو اجتمعت الجنازات..... ١٧

فصل فى الدفن

٢٩ _ ٧٩

مسألة ١ _ كيفية الدفن مستقبل القبلة..... ٣٠

مسألة ٢ _ الموت فى السفينه..... ٣٩

مسألة ٣ _ دفن الكافره الحامله بطفل مسلم ميت..... ٤٦

مسألة ٤ _ عدم اعتبار قصد القربه فى الدفن..... ٥١

مسألة ٥ _ حفظ الميت فى القبر بالقيروالآجر..... ٥٢

مسألة ٦ _ مؤنه الإلقاء فى البحر والإتبار..... ٥٣

مسألة ٧ _ اشتراط إذن الولى فى الدفن..... ٥٤

مسألة ٨ _ اشتراط القبلة..... ٥٥

مسألة ٩ _ أحكام الطفل المتولد من الزنا..... ٥٧

مسألة ١٠ _ عدم جواز دفن المسلم فى مقبره الكفار..... ٥٨

مسألة ١١ _ عدم جواز دفن المسلم فى ما هو هتك لحرمة..... ٦١

مسألة ١٢ _ الأماكن التى لا يجوز دفن الميت فيها..... ٦٢

ص: ٥٠١

مسألة ١٣ _ ما يجب دفنه من الأجزاء وما لا يجب ٦٦

مسألة ١٤ _ إذا مات شخص فى البئر..... ٧١

مسألة ١٥ _ موت الطفل فى بطن الحامل وبالعكس..... ٧٣

فصل فى مستحبات قبل الدفن

١٩٢ _ ٨١

مسألة ١ _ نقل الميت إلى العتبات..... ١٨٩

مسألة ٢ _ عدم الفرق بين تعزية الرجال والنساء..... ١٩٠

مسألة ٣ _ استحباب وصيه الطعام من ماله..... ١٩٢

فصل فى مكروهات الدفن

٣٢٢ _ ١٩٣

مسألة ١ _ البكاء على الميت..... ٢٤٢

مسألة ٢ _ جواز النياحه على الميت..... ٢٥١

مسألة ٣ _ ما لا يجوز من إظهار الحزن..... ٢٦٠

مسألة ٤ _ جز الشعر وخذش الوجه فى المصيبة..... ٢٦٩

مسألة ٥ _ فى شق الرجل ثوبه فى موت زوجته..... ٢٧٠

مسألة ٦ _ حرمة نبش قبر المؤمن..... ٢٧١

مسألة ٧ _ موارد الاستثناء من حرمة نبش القبر..... ٢٧٩

مسألة ٨ _ تخريب آثار القبور..... ٢٩٥

مسألة ٩ _ نبش القبر المشتبه..... ٢٩٧

مسألة ١٠ _ الدفن فى ملك الغير..... ٢٩٩

مسأله ١١ _ الرجوع عن الإذن في الدفن أو الصلاة في داره ٣٠١

ص: ٥٠٢

مسألة ١٢ _ عدم لزوم الإذن ثانيا لو خرج الميت بنحو..... ٣٠٨

مسألة ١٣ _ فرع من فروع الإذن فى الدفن..... ٣٠٩

مسألة ١٤ _ كراهه إخفاء خبر موت إنسان من أقربائه..... ٣١١

مسألة ١٥ _ الأماكن التى يستحب الدفن أو النقل إليها..... ٣١٢

مسألة ١٦ _ استحباب إعداد القبر للنفس..... ٣١٥

مسألة ١٧ _ بذل الأرض لدفن المؤمن وكذلك الكفن..... ٣١٧

مسألة ١٨ _ مباشرة حفر قبر المؤمن..... ٣١٩

مسألة ١٩ _ مباشرة غسل الميت..... ٣٢٠

مسألة ٢٠ _ استحباب اعداد الكفن..... ٣٢١

فصل فى الأغسال المندوبه

٣٢٣ _ ٤٠٧

مسألة ١ _ وقت غسل يوم الجمعة..... ٣٣٦

مسألة ٢ _ تقديم غسل الجمعة..... ٣٤٦

مسألة ٣ _ القول عند غسل الجمعة..... ٣٥٢

مسألة ٤ _ عدم الفرق فى الاستحباب على الرجل والمرأه..... ٣٥٣

مسألة ٥ _ كراهه ترك غسل الجمعة..... ٣٥٧

مسألة ٦ _ موارد جواز تقديم غسل الجمعة..... ٣٥٩

مسألة ٧ _ إذا شرع فى الغسل يوم الخميس..... ٣٦٠

مسألة ٨ _ الوقت الأفضل فى الغسل بيوم الجمعة..... ٣٦١

مسألة ٩ _ أفضلية القرب فى الأداء والقضاء..... ٣٦٣

مسأله ١٠ _ نذر غسل يوم الجمعة..... ٣٦٥

مسأله ١١ _ موارد الاشتباه..... ٣٦٧

ص: ٥٠٣

مسأله ١٢ _ غسل الجمعة لا ينتقض الحدث..... ٣٧٠

مسأله ١٣ _ صحه غسل الجمعة من الجنب والحائض..... ٣٧١

مسأله ١٤ _ إجزاء التيمم بدل الغسل..... ٣٧٢

مسأله ١٥ _ كيفية الغسل فى الليالى الأولى لرمضان..... ٣٧٧

مسأله ١٦ _ وقت الأغسال فى لياالى رمضان..... ٣٧٨

مسأله ١٧ _ غسل ليله الثانى والعشرين..... ٣٨١

مسأله ١٨ _ لا تنقض هذه الأغسال عن الأحداث..... ٣٨٢

مسأله ١٩ _ عدم قضاء الأغسال الزمانيه..... ٤٠٤

مسأله ٢٠ _ الغسل مستحب نفسيا..... ٤٠٦

فصل فى الأغسال المكانية

٤٠٩ _ ٤٢٢

مسأله ١ _ استحباب الغسل عند دخول الأماكن الشريفه..... ٤٢٢

فصل فى الأغسال الفعلية

٤٢٣ _ ٤٩٧

مسأله ١ _ استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون..... ٤٨٤

مسأله ٢ _ وقت الأغسال المكانية والفعلية..... ٤٨٨

مسأله ٣ _ ما ينتقض من الأغسال الفعلية والمكانية..... ٤٩٠

مسأله ٤ _ عدم كفايه الأغسال المستحبه عن الوضوء..... ٤٩٣

مسأله ٥ _ كفايه غسل واحد عن الجميع..... ٤٩٤

مسأله ٦ _ استحباب الغسل نفسيا..... ٤٩٥

مسأله ٧ _ قيام التيمم مقام الغسل ٤٩٧

ص: ٥٠٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

